



مبادئ علم السياسة





الجمهورية العربية السورية
منشورات جامعة دمشق - التعليم المفتوح
قسم العلاقات الدولية و الدبلوماسية

مبادئ علم السياسة

الدكتور

سمير عبد الله حسن

أستاذ مساعد في قسم الدراسات السياسية

جامعة دمشق



الفهرس

٩	مقدمة:
١٣	الفصل الأول: مفهوم علم السياسة
١٥	أولاً: تعريف السياسة
٢٠	ثانياً: طبيعة السياسة
٢٢	ثالثاً: الوظائف الأساسية للسياسة
٢٧	رابعاً: المجتمع السياسي وخصائصه
٢٨	خامساً: علم السياسة
٤٢	سادساً: موضوعات علم السياسة
٤٩	الفصل الثاني: نشأة علم السياسة وتطوره
٥١	مقدمة:
	أولاً: تطور الظاهرة السياسية منذ الإغريق حتى
٥٢	القرن التاسع عشر
٥٢	١- أرسطو
٥٦	٢- أبو نصر الفارابي
٥٧	٣- ابن خلدون
٥٨	٤- مكيافيلي
٦١	٥- مونتسكيو
٦٢	ثانياً: تطور الظاهرة السياسية في القرن التاسع عشر:
٦٢	١- أوغست كونت
٦٤	٢- ألكسي دي توكفيل
٦٦	٣- كارل ماركس

٦٩	ثالثاً: الظاهرة السياسية في القرن العشرين:
٦٩	١- مابين نهاية القرن التاسع عشر والحرب العالمية الثانية
٧١	٢- علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية
٧٣	٣- العلوم السياسية وعلم السياسة
٧٥	الفصل الثالث: مناهج البحث في العلوم السياسية
٧٧	أولاً: أسس البحث العلمي
٧٨	ثانياً: الصعوبات المنهجية
٨٠	ثالثاً: خطوات البحث العلمي
٨١	رابعاً: مناهج البحث:
٨٢	١- المنهج التاريخي
٨٥	٢- المنهج التجريبي
٨٧	٣- المنهج المقارن
٩١	٤- المنهج القياسي
٩٢	٥- المنهج السلوكي
٩٣	الفصل الرابع: علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية الأخرى
١٠٠	أولاً: علاقة علم السياسة بعلم الاجتماع
١٠١	ثانياً: علاقة علم السياسة بعلم التاريخ
١٠٣	ثالثاً: علاقة علم السياسة بعلم القانون
١٠٥	رابعاً: علاقة علم السياسة بعلم الديمغرافية
١٠٧	خامساً: علاقة علم السياسة بعلم الاقتصاد
١١٠	سادساً: علاقة علم السياسة بعلم الجغرافيا

١١٥	الفصل الخامس: الدولة وأشكالها
١١٩	أولاً: عناصر الدولة ومكوناتها:
١٢٢	١- الأرض أو (الإقليم)
١٢٤	٢- الشعب (الجماعة البشرية)
١٢٦	٣- السلطة ذات السيادة
١٢٨	ثانياً: نظريات قيام الدولة ونشوتها
١٤٣	ثالثاً: وظائف الدولة
١٤٦	رابعاً: أشكال الدولة
١٦٣	الفصل السادس: السلطة السياسية
١٦٥	أولاً: مفهوم السلطة السياسية
١٦٨	ثانياً: المجتمع والسلطة
١٧٢	ثالثاً: السلطة والقانون
١٧٣	رابعاً: تطور أشكال السلطة
١٧٨	خامساً: السلطة التنفيذية
١٨١	سادساً: السلطة التشريعية
١٨٢	سابعاً: السلطة القضائية
١٨٧	الفصل السابع: السلوك السياسي
١٨٩	أولاً: مفهوم السلوك السياسي
١٩٠	ثانياً: أنواع السلوك السياسي
١٩١	ثالثاً: العوامل المؤثرة في السلوك السياسي
١٩٥	رابعاً: العملية السياسية - مفهومها وعناصرها
٢٠٢	خامساً: نظريات السلوك السياسي

٢١١	الفصل الثامن: الديمقراطية
٢١٤	أولاً: تعريف الديمقراطية
٢٢١	ثانياً: أشكال الديمقراطية
٢٢٧	ثالثاً: المفهوم الليبرالي للديمقراطية
٢٣١	رابعاً: المفهوم الماركسي للديمقراطية
٢٣٤	خامساً: دور الديمقراطية في نشأة الأحزاب السياسية وتطورها
٢٣٨	سادساً: دور الأحزاب في نشأة الديمقراطية
٢٤١	سابعاً: المعارضة في النظام الديمقراطي
٢٤٩	الفصل التاسع: القوى المنظمة والقوى الفاعلة:
٢٥١	أولاً: الأحزاب، تعريفها، وظائفها، تصنيفها، الأنظمة الحزبية
٢٦١	ثانياً: النقابات: مفهومها - أنواعها - وظائفها
٢٦٢	ثالثاً: القوات المسلحة وعلاقتها بالسلطة السياسية
٢٦٤	رابعاً: جماعات الضغط، تصنيفها، وظائفها، طرق عملها
٢٧٠	خامساً: الرأي العام - مفهومه - خصائصه - أهميته
	سادساً: البيروقراطيون - التعريف - الخصائص
	سابعاً: الجسم الانتخابي
٢٨١	الفصل العاشر: الإعلام
٢٨٢	أولاً: الإعلام السياسي
٢٩١	المرجع باللغة العربية
٢٩٤	المرجع باللغة الأجنبية

مقدمة

السياسة نشاط إنساني يختص به الإنسان عن سائر الكائنات الحية الأخرى، وهذا النشاط ملازم للمجتمعات البشرية وبالتالي لوجود الإنسان، فالسياسة تدخل في صلب تكوين هذه المجتمعات، وهي أبرز النشاطات البشرية وأهمها على الإطلاق. لذلك نرى أنه لا بدّ من دراسة الظواهر السياسية دراسة علمية منهجية من أجل فهمها واكتشاف القوانين التي تحكمها.

هذا، ويعدّ علم السياسة من أحدث العلوم الاجتماعية، كما ولا تزال المفاهيم والقضايا التي يعالجها موضع خلاف وجدل بين المفكرين والسياسيين، ومرد ذلك لحدائته من ناحية، ولتداخل المعطيات المكونة للظواهر السياسية، ولانتماء الباحثين إلى مدارس فكرية مختلفة من ناحية أخرى.

إنّ علم السياسة يسعى لإثبات ما هو كائن لا ما يجب أن يكون، إنّ منظوره لا يتجاوز الحاضر والمعطى. وهو يهتم بالمؤسسات بالقدر الذي تشكل فيه جزء من الواقع.

يختص علم السياسة بتناوله مواضيع تشكل جزء من بيئة الأفراد ولذلك فمن غير الممكن تجنب البحث فيه حتى ولو كانت لدينا رغبة في ذلك فالقرارات السياسية لها وزن كبير في الحياة اليومية، وفي الأمور الكبيرة والصغيرة.

إنّ علم السياسة هو أرقى العلوم الإنسانية، لأنه يبحث في علاقات الأفراد والسلطة وعلاقات الدول والمنظمات بعضها مع البعض الآخر مستهدفاً خير الأفراد والجماعات والحكومات، بل خير البشرية كلها وأمنها ورفاهيتها وفقاً لإدراك الأطراف المعنية المساهمة في تلك العلاقات.

إنّ السياسة كما وصفها أرسطو (سيدة العلوم) وليس كما يقول البعض (شر لا بدّ منه). والسياسة عند الطهطاوي يتوقف عليها انتظام العالم. بمعنى أنّ العالم

يسعد ويشقى وفقاً للسياسة التي يتبعها صناع القرار في الداخل والخارج، والسياسة هي القمة في تسلسل العلوم العامة والمعرفة لأنها هي التي تقرر وتخطط وتنفذ، والقرار السياسي هو القرار الأعلى الذي يتخذه صناع القرار.

إن السياسة بحر واسع يتطلب المزيد من الإسهامات الفكرية والميدانية، وعلى الرغم من الكتابات الكثيرة في هذا المجال فإنها ما تزال بحاجة إلى مزيد من الدراسات والتدقيق وخاصة ما يتعلق منها ببعض المفاهيم السياسية المرتبطة بالديمقراطية والعدالة والمساواة لأن هذه المفاهيم والصيغ ليست جامدة.

إن تدريس مبادئ علم السياسة لطلاب العلوم السياسية له فائدة كبرى، فهو يعطي فكرة واضحة لهؤلاء الطلاب عن نشأة علم السياسة كعلم قائم بذاته وعن واقع الظواهر السياسية وأبرزها، ويساعدهم على امتلاك القدرة على تحليل القضايا السياسية تحليلاً منهجياً.

وقد تم تقسيم هذا الكتاب إلى فصول تسعة، الأول تضمن مفاهيم متعلقة بتعريف علم السياسة عند مختلف المفكرين والسياسيين، وانتقلنا إلى نشوء وتطور الظاهرة السياسية في الفصل الثاني، ثم قدمنا عرضاً مختصراً لأهم المناهج المستخدمة في دراسة علم السياسة لتكون عوناً للطلاب الذين سيكملون دراساتهم وأبحاثهم في المستقبل. وقد أفردنا لعلاقة علم السياسة بالعلوم الأخرى، فصلاً خاصاً، لأن الظاهرة السياسية هي بالأصل ظاهرة اجتماعية تتأثر ببقية الظواهر الاجتماعية وتؤثر فيها، وكان للدولة النصيب الأبرز في هذا الكتاب، فتعرضنا لأغلب النظريات التي تفسر نشوء الدولة وأركانها.

وانتقلنا إلى السلوك السياسي وأنواعه والعوامل المؤثرة فيه، وولجنا إلى الجانب المهم المتعلق بالسلطة وأشكالها والآراء التي قيلت فيها، لأنها ما تزال موضع نقاش بين كثير من المفكرين.

وأفردنا للديمقراطية وعلاقتها بالأحزاب والمعارضة فصلاً متميزاً أردنا منه شرح مختلف المفاهيم المرتبطة بالديمقراطية. وآخر الفصول كان عن القوى الفاعلة في المجتمع، بدء بالرأي العام، ومسوراً بالنقابات، والبيروقراطيون والقوات المسلحة، وانتهاء بالقوى الضاغطة المختلفة. أملين في النهاية أن نكون قد أسهمنا في توضيح هذه المفاهيم في هذا الكتاب (مبادئ علم السياسة) المخصص بالأصل لطلاب السنة الأولى في كلية العلوم السياسية، قسم الدراسات الدولية والدبلوماسية - جامعة دمشق.

المؤلف



الفصل الأول
مفهوم علم السياسة



أولاً- تعريف السياسة:

تفيد نظرة سريعة على أدبيات العلوم السياسية بأن منشأ كلمة سياسة في اللغة العربية، كما يذكرها لسان العرب هو من السوس بمعنى الرياسة، أي القيام على إدارة أمور الناس^١. أيضاً عرفت السياسة بأنها كل ما يتعلق بالدولة، حيث يركز اتباع هذا التيار على عمل الدولة كمؤسسة وكمعملية تفاعلية بين الأفراد في مجتمع معين.

أما كلمة politique الفرنسية فتعود بجذورها إلى الكلمة اليونانية polis، وتعني الدولة - المدينة أو التجمع الذي تتألف منه المدينة. وكلمة ta politica وهي جمع لكلمة de politicos تعني الأشياء السياسية والأشياء المدنية والدستور والنظام السياسي والجمهورية والسيادة، بينما كلمة e politique تعني الفن السياسي^٢.

في حين أن كلمة politics في اللغة الانكليزية تعبر عن النشاط الذي يقوم به الأفراد والجماعات فيما يخص توزيع الموارد فنرى مثلاً David Easton يعرف السياسة بأنها "التوزيع السلطوي للقيم في مجتمع"، وأيضاً ينحو في هذا الاتجاه هارولد لازويل HAROLD LASWIL "حين يعرف السياسة —

WHO GETS, WHAT, WHEN, AND HOW ?

وبهذا حمل التعبير الانكليزي POLITICS الصراع المشرعن على توزيع القيم في المجتمع. وأيضاً يمكن الإشارة إلى أن هذا التعبير يشير إلى الاهتمام بشؤون الفرد والجماعات في إطار التنظيم العام أو النظام السياسي والاجتماعي لمجتمع معين.

١ - حسن صعب، علم السياسة، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٨٥، ص ١٩.

٢ - المرجع السابق ص ٢٠.

٣ - harold laswell, politics, who gets, what, when, how, London, pter smith, 1963 p. 10.

أما الموسوعة الكبيرة الفرنسية، فتعرف السياسة بأنها "فن حكم الدولة"^٤.

هذا ولا جدال في أن السياسة أصبحت تمثل في وقتنا الحاضر مسألة حيوية بالنسبة للمتخصصين في العلوم الاجتماعية والمشتغلين بالسياسة، كما أنها حيوية لكل إنسان يعيش ظروف مجتمعه، فكل فرد لديه مشاعر خاصة واتجاهات معينة نحو المسائل السياسية، لقد أصبح عالم اليوم «عالم سياسة»، والسياسة والحكم هما من أقدم مظاهر نشاط الإنسان من وجهة نظري، ولقد ذهبت الجامعات الأوروبية والأميركية إلى التركيز على دراسات السياسة والنشاط السياسي والصراعات، وعلى دراسة أنظمة الحكم، إن السياسة تحمل في طبيعتها خطر الصراع المستمر وبكافة أشكاله المعروفة، قال فولتير: «إذا أردت أن تتحدث معي فعليك أن تحدد مصطلحاتك». لهذه العبارة قيمة، خاصة إذا كنا إزاء موضوع اختلفت فيه الآراء وتباينت إلى درجة كبيرة، فقد جاء في الأنسيكلوبيديا الكبيرة أن السياسة تعني اصطلاحاً «فن حكم الدولة». ولذلك يمكن تعريف علم السياسة بأنه علم حكم الدول، أو دراسة المبادئ التي تقوم عليها الحكومات والتي تحدد علاقاتها بالمواطنين وبالدول الأخرى»^(٥). ويصف العلامة روبرت السياسة بأنها «فن حكم المجتمعات الإنسانية»^(٦). وتتراوح السياسة تبعاً لذلك بين حدّها الأدنى كحاجة أولى من حاجات الاجتماع البشري، وكضرورة بديهية للتأليف بين المصالح المتنازعة في المجتمع، وبين حدّها الأعلى كصورة للحضارة، وكنعنوان للمستوى التنظيمي التّحضري الذي بلغه الإنسان، وهي في الحالين في خدمة التنظيم الحضاري على مختلف مستواهاته،

٤ - حسن صعب، مرجع سابق ص ٢١

٥ - انظر: حسن صعب، علم السياسة، بيروت، ١٩٧٩، ص ١٧-٢٢، عن Marcel Prolot: La science politique, Paris, 1963, P. 8.

وللمزيد حول مفهوم السياسة انظر: حسن صعب، مقدمة لدراسة علم السياسة، بيروت، ١٩٦١، ص ٢٩؛ دوفرجيه، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة د. جمال الاتاسي، دمشق، ص ٧، وانظر كذلك: Robert Dahl: Modern Political Analysis, Foundation of Modern Political Science Series, New Jersey, 1963, P.13.

٦ - حسن صعب، علم السياسة، مرجع سابق ص ١٩

ويعبر العلامة ابن خلدون عن هذا التلازم بين السياسة والحضارة فيقول: «... إنَّ الدَّولةَ والملكَ للعمران بمثابة الصُّورةِ للمادة، وهو الشُّكلُ الحافظُ بنوعه لوجودها، وقد تقرر في علوم الحكمة أنَّه لا يمكن انفكاك أحدهما عن الآخر، فالدَّولةُ دون العمران لا تتصور، والعمران دون الدَّولةِ والملك متعذر، فتتعيَّن السياسةُ لذلك»^(٧).

السياسة هي صناعة الخير العام، وقد رجَّح ابن خلدون خيرها على شرِّها، فوصف الإنسان من حيث هو إنساناً بأنَّه: «... إلى الخير وخلاله أقرب، والملك والسياسة إنما كانا له من حيث هو أنَّه إنسان، لأنها خاصَّة للإنسان لا للحيوان، فإنَّ خلال الخير فيه هي التي تناسب السياسة والملك، إذ الخير هو المناسب للسياسة»^(٨).

إنَّنا نذكر دائماً أنَّ السياسة هي فن المساومة والتَّسوية، ولا نعرف حضارة نشأت وازدهرت إلَّا في ظلِّ الحكمة السِّياسية^(٩). واليوم فإنَّ السياسة تشمل كافَّة الأنشطة السِّياسية والمشكلات المطروحة أمام المجتمع ومن حوله، ويعرفها بعض الدَّارسين على أنَّها تلك العمليَّات الصَّادرة عن السلوك الإنساني، التي يتجلَّى فيها الصِّراع حول الخير العام من جهة، ومصالح الجماعات من جهة أخرى، ويظهر فيها استخدام القوَّة بصورة أو بأخرى لإنهاء هذا الصِّراع أو التَّخفيف منه أو استمراره^(١٠). وأحياناً يقصد بالمصطلح تلك العمليَّات التي تحدث داخل نطاق الدَّولة. وعموماً فإنَّ معظم التعريفات الحديثة تتحوَّ نحو الاعتراف بأنَّ جوهر السياسة هو الصِّراع حول طبيعة الحياة الخيرة، والعلاقة بين مصالح الجماعات، وهنا يمكن القول إنَّ الصِّراع والقوَّة والسياسة العامَّة

٧ - انظر: عبد الرحمن ابن خلدون، المقدمة، تاريخ العلامة ابن خلدون، بيروت، دار الكتاب اللبناني، ١٩٥٦، ص ٦٧٨.

٨ - ابن خلدون، المرجع السابق، ص ٢٥٥.

٩ - حسن صعب، المرجع السابق، ص ٢٥.

١٠ - See Kolb and Gould: A Dictionary of the Social Sciences, Tavistock, 1959, P. 515.

هي العناصر التحليلية الرئيسية في تعريف السياسة، ومن ثم أكد كثيرون على أهمية القوة «فالفعل السياسي هو ذلك الذي يتم من منظور قوة»^(١١). بينما وضع آخرون عنصراً آخر موضع الاهتمام الأساسي، فوجد العلامة ديفيد ايستون يؤكد أن السياسة يقصد بها طبيعة السياسة العامة التي تضعها أية جماعة^(١٢).

وهناك اتجاه آخر في تعريف السياسة على أنها «علاقات القوة بين الناس». «فالسياسة هي السيطرة»^(١٣). كما أن هناك إجماع على اعتبار السياسة «ضرب من ضروب الفن»، إذ لابد من وجود «مهارات سياسية» لدى كل من يضطلع بمهمة ممارسة الحكم. وهذه المهارات تزداد عادة من خلال الخبرة العملية، لكن الخبرة وحدها ليست كافية، إذ يتعين أن تتوافر عند هؤلاء الأشخاص مميزات أو خصائص فريدة كالقدرة على الخيال الخصب الخلاق وبعد النظر والإلهام والقدرة على بلوغ الغاية وتحقيق الهدف بنجاح من خلال اختيار أنسب وأدق الوسائل، ومعنى ذلك كله أن السياسة تحتاج إلى نوع من الحكمة العملية. ويؤكد الذين يتبنون هذا المنظور أن تعلم السياسة ومعرفة دروسها لا يتم عن طريق المنطق فحسب، ولكن يحتاج إلى تطبيق الإلهام والاستدلال الحدسي، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يوجه عنايته خاصة إلى «فن ممارسة الحكم»، على أن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفني أو الأديب حين يعنى بمسائل مثل التوازن والانسجام والإلهام والتذوق^(١٤).

^{١١} - Laswell and Kaplan: Power and Society, New Haven 1950, P. 240

^{١٢} - See: David Easton: Analyse du Systeme Politique, Traduction de Pierre Rocheron, Paris, 1974.

^{١٣} - See also: David Easton: The Political system n.y.1953p.128.

وللمزيد حول آراء ايستون انظر:

Ernest Parker: Principles of Social and Political Theory, Oxford-University Press, 1951.

^{١٤} - Laswell, H: Who Gets What, How and When, N. Y. 1953.

^{١٥} - See: Arnold Brech: Political Theory, Princeton University Press, 1959.

السياسي هو ذلك الذي يرتفع بغاية السياسة عن مستوى مجرد فض النزاعات إلى مستوى مغاير - مستوى أن يبقى معه فض هذه الخلافات أمراً لازماً بالطبع، يلتزم على ضوء العدل وبوحي الحق ضمن إطار منهجية موضوعية مسؤولة واعية^(١٥). وهذا يعني أن السياسي يرتفع بالسياسة من مستوى «الفن الدجال» إلى مستوى الفن الخلاق العبقري، فالسياسي بمفهومه الرائع هو ذلك الذي تقترب على يده السياسة أقرب ما تقترب إلى العلم^(١٦). ويذهب ملحم إلى تعريف السياسة بأنها: «الفض السلطوي للخلافات وهي الحل المطاع للمنازعات - الحل الذي يقدر، إذا ما تحداه أحد المتنازعين أو جميعهم معاً، على فرض احترامه عليهم... السياسة هي التسويات المسموعة للخصومات»^(١٧) ويصفها آخرون بأنها «التكالب على المكاسب» بينما قال عنها العلامة وليام ماكبرايد: «بأنها عمل قدر» ووصف السياسي بأنه «جامع نفايات»^(١٨). وهكذا يتميز القرن العشرون بظاهرة طغيان «السياسة» على كل شيء، إلى درجة أن الناس بنوا يربطون كل عمل لا أخلاقي بالسياسة، فهي عندهم ذلك

١٥ - انظر: ملحم قربان، المنهجية والسياسة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٢٤٥، وانظر:

Froman, Lewis: People and Politics, Englewood Cliffs, 1962.

١٦ - See: Weldon, T. D: The Vocabulary of Politics, P. 165.

١٧ - انظر: ملحم قربان، المنهجية والسياسة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٦٣.

Gilbert Abcarian: Contemporary Political Systems, New York 1970.

١٨ - William Leon McBride: The Nature of Political Philosophy and the Attempt to go Beyond Politics, in: Akten des XIV internationalen Kongresses für Philosophie, Wien 2-9. Sept. 1968, Universität Wien, 1970, P. 247. وينصح المؤلف الرجوع إلى كتاب:

Peter Merkel: Political Continuity and Change, N. Y. 1967. PP. 6-13.

هذا وتعتبر الكتب التالية أفضل ما ظهر حول مفهوم السياسة وعلم السياسة:

Barker, Ernest: Reflections on Government, N. Y. Oxford University Press 1942.

Bluhm William and David Easton: Theories of Political Systems: Classics of Political Thought and Modern Political Analysis, Englewood Cliffs, N. J. Prentice-Hall, 1965.

Curtis, Michael: Nature of Politics, N. Y.

Robert Dahl: Modern political Analysis, Englewood Cliffs, Prentice-Hall, 1963.

Easton David: A System Analysis Of Political Life, N. Y. 1965.

Eckstein, Harry: Comparative Politics, A Reader, New York, Free Press, 1963.

«المخلوق الفني» القادر على خلط المفاهيم و على صنع أشياء قد تخطر
للشيطان ببال، من هنا يرى البعض أن الممارسة السياسية متعة في مستوى
الجنس والمقامرة، لأن جانب المغامرة والانتشاء واحد في الحالين، ولا عجب
إذا تعلق السياسي بهويته برغم كل ما يلحقه من أذى، فكل ذلك يهون في سبيل
المجد السياسي والسلطة، وقد تنبه أصحاب أفلام الإثارة والأدباء إلى هذه
الظاهرة، فأكثرُوا من تأليف الروايات التي تجمع بين السياسة والجنس وناقسوا
الروايات البوليسية والجاسوسية، وأفلام رعاية البقر التي كانت حتى عهد قريب
تحتكر السيطرة على أفئدة المشاهدين، ورغم هذا كله فإن لكلمات نابليون معنى
عميقاً: «السياسة قدرنا»، وهي قدرنا بالفعل: شئنا أم أبينا وعلينا أن نتعامل
معها من هذا المنطلق.

ثانياً - طبيعة السياسة:

يعد الإنسان كائناً سياسياً بالفطرة، حيث ينفرد بالقدرة على التنظيم السياسي
والإداري. وقد برز هذا السلوك التنظيمي لدى الإنسان منذ البدايات الأولى
لظهور الجماعات الإنسانية. ولذلك فالسياسة لها طبيعة إنسانية تختص بشؤون
المجتمع، وهي متجددة دائمة، وتخضع لتغيرات أساسية تتأثر بالمحيط والعوامل
الشخصية للأفراد والمجتمعات، فهي أيضاً تعبر عن مطالب الإنسان وحاجاته
لتنظيم حياته وتفاعلاته اليومية.

وبذلك نجد أن السياسة مصطلح يحمل العديد من المعاني ولذلك يحمل علم
السياسة ذات المعنى، لأن علم السياسة هو علم دراسة الظاهرة السياسية.
وكذلك ينظر البعض إلى طبقة السياسة على أنها تحمل دلالات عديدة، وبناء
على ذلك فهي مرتبطة بالأخلاق والمجتمع والاقتصاد والجغرافيا وكل العلوم
الإنسانية والطبيعية بشكل أو بآخر، ويرى البعض أن السياسة تتصف ببعض
الخصائص:

١- إن السياسة تمتاز بالمرونة بسبب الأفاق الواسعة التي تعالج فيها القضايا الإنسانية الشائكة. فليست المعالجة مقتصرة على الجوانب القانونية والمؤسسية، وإنما على الجوانب المتغيرة في الحياة الاجتماعية، ولذلك، فإن الحاجة إليها قائمة في كل زمان ومكان، سواء في حل النزاعات، أو البحث عن البدائل المرغوبة لدى صناع القرار، أو التسوية والتحكم والواسطة.

٢- السياسة تجمع بين العلم والفن والقوة والقدرة والنفوذ والعقيدة ومن هنا تأتي أهمية الظاهرة السياسية لتنوع طبيعة هذه الظاهرة.

٣- إنها متغيرة وليست ثابتة، لأنها مرتبطة بهذه الظروف المتغيرة والأفكار المستجدة والتأثير المتبادل بينها وبين الإنسان الذي يستمر بالبحث عن الأفضل، لذلك تتغير القناعات وتبدل الآراء السياسية بفعل الاحتكاك بين الأفراد والجماعات والدول.

إنها تصارعية من ناحية، وتعاونية من ناحية أخرى سواء على صعيد الفكر السياسي أو على صعيد الممارسة السياسية للأفراد والجماعات.

٤- وأسباب الصراع والتعاون كثيرة ومختلفة وهي مادية ومعنوية، مرتبطة بالقوة والقوة والنفوذ، والسعي إلى الحكم والسيطرة وتحقيق المصالح المتنافرة والمكاسب المختلفة لكل طرف من الأطراف.

٥- السياسة لها طبيعة سلمية فهي لا تلجأ لاستخدام العنف وإذا لجأت إلى العنف تتحول من نطاق السياسة إلى نطاق الحرب، ولكن السياسة تلجأ إلى التهديد باستخدام القوة، وإلى التأثير على الآخرين لتحقيق المصالح الوطنية.^{١٩}

^{١٩} قحطان احمد الحمداني ، الأساس في العلوم السياسية، عمان ، الأردن، دار مجدلاوي ، ٢٠٠٤ ص ٤٥

ثالثاً - الوظائف الأساسية للسياسة::

إن الغاية من السياسة كما يراها بعض المفكرين هي:

١ - **الخير العام**: مما لا شك فيه أن الخير العام يعدّ من أهم أهداف السياسة في أي مجتمع من المجتمعات. إذ يتضمن أمن وسلامة الفرد والجماعة والدولة وسعادتهم ورفاهيتهم. فقد كان سبب البحث عن السعادة هو المحور الأساسي لدراسة السياسة منذ أيام الإغريق وحتى عالمنا المعاصر، وقد جهد الفلاسفة في توضيح غاية السياسة منذ أفلاطون، الذي يعتقد بأن الحاكم يجب أن يكون عالماً وفاضلاً وفيلسوفاً لكي يقود الناس إلى الفضيلة والكمال والسعادة.^{٢٠} وقد نهج أرسطو نفس المنهج. في البحث عن العدالة والحاكم العادل، ولكن بطريقة واقعية من خلال الممكن، وتوفير الحياة الفضلى للجميع، ودعا إلى تقيد الحاكم بالقانون منعاً للاستبداد، وأعلن أنّ هدف التنظيم السياسي هو تحقيق الخير ونشر الفضيلة وإتاحتها أمام الأفراد لكي يبلغوا أفضل حياة ممكنة.^{٢١}

كذلك أكد العلماء والفلاسفة المسلمون أنّ الغاية من السياسة هي تحقيق الخير العام ولذلك طرح الكثير منهم تصوراتهم للدولة والحاكم، وكان الفارابي في مقدمة من دعا إلى المدينة الفاضلة والحاكم العالم الذي يتمتع بمواصفات عالية و متميزة كالمعرفة بأحكام الدين والعلم والرأي والأخلاق والشجاعة.^{٢٢} بالإضافة إلى الفارابي ظهر فلاسفة وعلماء مسلمون أمثال ابن سينا الذي تبّع أفكار الفارابي.

ويصف ابن خلدون السياسة بأنها صناعة الخير العام، وقد رجّح خيرها على شرها واصفاً الإنسان بأنه إلى الخير أقرب.

²⁰ أرسطو السياسة ص ٢٣٥-٢٦٠

²¹ -عادل فتحي ثابت، عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية، الدار الجامعية، ٢٠٠٠، ص ٢١-

²²

²² -الفارابي، أراء أهل المدينة الفاضلة، بيروت، المكتب التجاري، ١٩٧٠، ص ٢٣

٢- الوصول إلى السلطة والنفوذ: و هو الغاية الثانية من السياسة ويعتبر من المسلمات الآن، أن جميع الأفراد والأحزاب السياسية تسعى إلى السلطة عبر الوسائل الديمقراطية وصناديق الاقتراع، أو بالوسائل غير الشرعية كالانقلابات العسكرية.

ويرى البعض بأنه غالباً ما تكون الأهداف الأساسية للسياسة خدمة الشعب وتحقيق مصالحه والحفاظ على أمنه وسلامته، لكن تسلط بعض الحكام يجعل هذه الأهداف تغيب وتصبح مسألة ثانوية مقابل شهوة الحاكم وحبّه للبقاء في السلطة.

٣- تحقيق المصالح المشتركة:

من المعروف أن العملية السياسية داخل المجتمع تمثل مجموعة من التفاعلات بين مجموعة من الرغبات والاتجاهات، ففي حين نجد على سبيل المثال بعض الجماعات تسعى إلى تحقيق هدف معين مثل تحسين أداء القطاع العام عن طريق الخصخصة وإيجاد المنافسة بين القطاع العام والخاص، ونجد فريقاً آخر يريد الإبقاء على القطاع العام والمحافظة عليه، لأنه يأوي نسبة كبيرة من العاملين، كذلك نجد أن بعض القوى السياسية والاقتصادية في مجتمع معين تريد الانفتاح على النظام العالمي، البعض الآخر يريد الحماية للصناعات المحلية، فالسياسة تأتي كوسيلة أساسية لحل مثل هذه الصراعات التي تخلق في مكانها التعاون للمصلحة العامة. كذلك على المستوى الدولي يخدم اتفاق مجموعة من الدول على إقامة علاقات تعاون وتحالف بينها مصلحة هذه البلدان جميعاً^{٢٣}.

^{٢٣} - قحطان أحمد الحمداني الأسلس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٨٢

٤ - تحقيق السلام والوئام والوفاق: كما ذكرنا سابقاً، فإن السياسة لها غاية سامية أخرى وهي تحقيق التعايش بين الأفراد والجماعات والدول المختلفة في أفكارها ومبادئها وممارساتها، واحترام كل طرف قناعات الطرف الآخر وتوجهاته، لا سيما أن كل طرف لا يستطيع أن يلغي الآخر.

٥ - تحقيق الازدهار والرفاهية والسعادة:

إنّ تحسين أداء الأفراد والمؤسسات واعتماد التنظيم الإداري والجماعي في المجتمع يعدّ أمراً ضرورياً لاستمرار الحياة الاجتماعية وتحقيق الازدهار والرفاهية.

فالساسة تقدم الوسيلة التي من خلالها يختار المجتمع النظام السياسي والاقتصادي الذي من خلاله يسعى إلى تحقيق الرفاهية والسعادة لأفراده، سواء أكان هذا النظام رأسمالياً يقوم على الملكية الخاصة لوسائل الإنتاج، أم اشتراكياً يقوم على الملكية العامة لأدوات الإنتاج.

لذلك، تعدّ السياسة الناجحة قادرة على توفير كل مستلزمات النجاح لتحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتوجيه الأفراد والجماعات وتنظيمهم، وتسريع القوانين والأنظمة لتحقيق المساواة وتكافؤ الفرص أمام الجميع كي يتم التقدم والإبداع والبناء الحضاري في ظل استقرار المجتمع.^{٢٤}

٦ - حل الخلافات بالطرق السلمية:

السياسة حاجة من حاجات المجتمع البشري وضرورة رئيسية للتأليف والتوفيق بين المصالح المتنازعة في المجتمع وصولاً إلى حالة سلمية ومستقرة بين الأفراد، أما الحرب فهي حالة الاستثناء رغم انتشارها.

^{٢٤} ميثاق الأمم المتحدة والعديد من الوثائق الرسمية في المنظمات الدولية، في كتاب عصام سليمان، ص ١٢

والسياسة كقيلة بإيجاد وسيلة لجمع الأطراف المتنازعة في حوار لإزالة أسباب الخلاف وإيجاد طرق بديلة لحل النزاعات بالطرق السلمية. هذا على الصعيد الخارجي، أما على الصعيد الداخلي فمن المعروف أن أغلب المجتمعات تتكون من جماعات ومراكز قوية ذات انتماءات وهويات مختلفة، وبذلك تكون المصالح في أغلب الأحيان مختلفة. هذه الانتماءات المختلفة سواء أكانت دينية أم عرقية فهي تشكل نقطة صراع أو اختلاف، فالسياسة تلعب دوراً هاماً في إيجاد طرق وتسويات لحل هذه النزاعات المختلفة، حيث يعتبرها البعض الحل المطاع للنزاعات و التسويات المسموعة للخصومات.^{٢٥}

٧- البحث عن الحقيقة:

لقد كانت دائماً الحقيقة الهدف الأساسي للبحث في السياسة منذ القديم، فقد ركز الفلاسفة دائماً على البحث عن الحقيقة وجعلوها جوهر اهتمامهم، لأن الحقيقة تحرر الإنسان بالمعرفة، وبالحقيقة يتم تحسين المصير الإنساني. فالعلاقة بين المعرفة السياسية وتوظيفها لصالح الإنسان وتحريره من كل القيود ليس يسيطر على البيئة المحيطة به، وكذلك لتذليل جميع الصعوبات التي تواجهه. هذه العلاقة هي الركيزة الأساسية للسياسة.^{٢٦}

٨- المراجعة المستمرة للمسلمات:

من الواضح أن دراسة السياسة بالطرق الشرعية، ودراسة السياسة بالطرق العلمية تساعد على مراجعة المسلمات والأنظمة السياسية بنظرة نقدية نابعة من الواقع و البحث دائماً عن أفكار جديدة تلائم المستجدات الحياتية، وهذا يتطلب

^{٢٥} - ملحق قرين: دراسة ومراجعة، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦، ص ١٩٨.
^{٢٦} - محمد بطي، و...، مفكر، دار الفكر، ١٩٨٦، ص ١٩٨، المراسلات نقلها عن: مفاهيم، عمار، دار الميمنية، ١٩٨٦، ص ١٩٨.

المشاركة الجماعية من خلال التعددية السياسية وحرية الأحزاب وحرية القول والفعل.^{٢٧}

٩ - تحقيق إنسانية الإنسان:

إنَّ الإنسان كان ومازال المحور الأساسي ليس فقط لعلم السياسة بل للنشاط السياسي أيضاً، فالسياسة هي علاقة الإنسان بالإنسان الآخر، وعلاقة الحاكم بالمحكوم. ولذلك فالسياسة تسعى لتحقيق إنسانية الإنسان من خلال تنظيم العلاقة بين الرئيس والمرؤوس لخدمة المصلحة العامة وخدمة الفرد وتساعد على تحقيق ما يتمناه.^{٢٨}

١٠ - تكوين روح المواطنة:

تساهم السياسة في خلق روح المواطنة وتطويرها وتعزيزها، من خلال التركيز على القيم النبيلة والدفاع عن الوطن والتضحية في سبيله، والمشاركة في الأعمال التي تهم الشعب بشكل عام، وأداء الواجبات والتمتع بالحقوق، وحث الفرد على الالتزام الأخلاقي بقضايا الوطن والأمة.

وبتعزيز روح المواطنة تتم تقوية النظام الديمقراطي، وإيجاد ثقافة سياسية جديدة تكون أساساً لبناء نظام يتم معه حكم الشعب نفسه بنفسه.^{٢٩}

١١ - الإعداد للوظائف :

الاهتمام بالسياسة شيء ضروري كما ذكرنا لتثنية جيل واع مسؤول، هذا وإعداد أفراد للوظائف العامة. فدراسة العلوم السياسية وإنشاء المعاهد والمراكز والجامعات لتقديم المعرفة السياسية يساعد على تأهيل الأفراد للعمل في الوظائف العامة، سواء الداخلية أو الخارجية.^{٣٠}

²⁷ - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٨، ص ٥٣

²⁸ حسن صعب، علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٨

²⁹ حلقظ عدنان الدليمي، المدخل إلى علم السياسة، بغداد، جامعة بغداد، ١٩٩٩، ص ٣٨-٣٩

³⁰ المرجع السابق، ذاته، ص ٤٠-٤١

مما سبق نجد أن السياسة لها أهداف وغايات محورها الفرد الإنسان، الذي يسعى من خلال المعرفة السياسية إلى السيطرة على البيئة المحيطة به من أجل التصدي للصعوبات وخلق مناخ ملائم للإبداع ، كذلك السياسة تعطي الإنسان الفرصة لإيجاد نظام سياسي يقوم على احترام حقوق الإنسان، والحريات العامة للجميع، كي ينعم الفرد والمجتمع بالرفاهية والسعادة، وهي الغاية الأساسية للإنسان منذ القديم وحتى الآن. من هذا نجد أن السياسة هي فعلاً صناعة الخير للجميع، وهي النشاط الذي يرقى بالإنسان إلى مراتب عالية، وهي التنظيم والإدارة، وهذه الميزات هي التي تفرق وتميز الإنسان عن سائر الكائنات الحية الأخرى.^{٣١}

رابعاً- المجتمع السياسي:

من المعروف أن مجال علم السياسة يتمثل في المجتمع السياسي، السذي يعني مجموعة من العلاقات الاجتماعية التي تتحقق وحدتها بعمل من أعمال القوة المادية، قوامه الاحتكار الفعلي لأدوات القمع والإكراه داخل الجماعة، مع إقرار بالوعي الذاتي والجماعي لهذا الاحتكار لأدوات القمع بهدف مشترك هو السعي لتحقيق تكامل الجماعة .^{٣٢} ولكن هناك من يخالف هذا الرأي، ويعتقد بأن المجتمع السياسي يشكل مجال علم السياسة، الذي يدرس العلاقات الاجتماعية في هذا المجتمع، خاصة وأن هذه العلاقات لها تأثير على توزيع القيم بين أفراد المجتمع.

إن المجتمع السياسي لابد له من سلطة تنظم هذه العلاقات بين أفراد، وهذه السلطة هي الوحيدة التي تعكس حقيقة المجتمع السياسي المتمثل باحتكار لقوة لتحقيق الانسجام والتكامل في المجتمع .

٣١ - حسن صعب ، علم السياسة ، مرجع سابق، ص ٣٥

٣٢ - محمد طه بدوي ، مدخل إلى علم العلاقات الدولية ، بيروت ، دار النهضة العربية، ١٩٧٢، ص ٢٥

خامساً - علم السياسة :

قبل الحديث عن علم السياسة، لابد لنا من تعريف العلم بشكل عام ثم نرى فيما إذا كان علم السياسة يشكل علماً أم لا ؟.

إن كلمة علم" تعني البعض مجموعة من المعارف في مجال معين ، وللـبعض الآخر مجال من المعرفة يختص بالتكنولوجيا أو الرياضيات أي العلوم الطبيعية. بينما يرى فريق آخر أن العلم هو المنهج الذي تتبع فيه الخطوات العلمية التي تعتمد على العقل والملاحظة والتجريب للحصول على معرفة في مجال من المجالات.

بهذا التعريف نرى أن للعلم خصائص، منها :

١- أن يكون للعلم موضوع للبحث .

٢- أن يكون للعلم منهجية للبحث .

٣- أن يكون هناك تراكم في هذا المجال .

بالـتفصيل ، أن يكون للعلم موضوع: لا يمكن لأي علم من العلوم أن يوجد دون أن يكون له موضوع يشكل الجوهر الأساس للدراسة ، فعلم الجيولوجيا لـه موضوع الأرض ، وعلم البيولوجيا له موضوع كل الظواهر التي تتعلق بالحياة من الخلية وغيرها من مواضيع أخرى. والسياسة هذا النشاط البشري، هو أيضا يشكل موضوعا لعلم يمكن أن يدرس هذا النشاط الإنساني الهادف إلى تنظيم وإدارة أمور المجتمع.

أما فيما يتعلق بالمنهج: أي أن كل علم لابد له من طريقة بحث ومنهجية يتبعها الباحثون والعاملون في هذا المجال لدراسة الظواهر المتعلقة بالموضوع سواء أكانت طبيعـية أم اجتماعية أم اقتصادية أم سياسية. فالعلوم الطبيعية تعتمد على التجريب والمقارنة، واستخدام طرق مختلفة لدراسة الظواهر الطبيعية، كذلك

العلوم الاجتماعية لها طرقها في دراسة الظاهرة الاجتماعية بطرق علمية تعتمد على الملاحظة والاستقراء والتجريب .

هذا ويمكن القول أن العلم يختلف عن بقية مصادر المعرفة الأخرى بأنه موضوعي وليس ذاتياً ، أي أن العلم يجب أن يفصل بين الذات والموضوع ، فالمعرفة الفلسفية على سبيل المثال تقوم على رأي شخصي لا يستطيع فيلسوف آخر أن يبدأ من حيث انتهى الفيلسوف الآخر . بينما في الطرق العلمية الوضعية يمكن لأي باحث في هذا المجال أن يبني على ما سبق ، ولذلك يكون هناك تراكم في هذا المجال ويتم التطور في هذا العلم.³³

أما بالنسبة للتراكم في علم السياسة ، فإذا ما نظرنا نظرة سريعة إلى الكتب والمجلات الموجودة في المكتبات ، نحصل على الإجابة على سؤال التراكم في علم السياسة . فهناك آلاف الكتب و المجلات والدوريات التي تهتم بدراسة الظواهر السياسية ، وكذلك تدرس الجامعات والمؤسسات التعليمية في جميع أنحاء العالم علم السياسة كفرع خاص تتفرع عنه مجموعة من الاختصاصات العلمية . مما سبق نجد أن علم السياسة هو علم تتوافر فيه الشروط السابقة ، من وجود موضوع ومنهجية وتراكم ، ولذلك لم تعد طبيعة هذا العلم محل جدل كبير حول إمكانية دراسة الظواهر السياسية بطرق علمية.³⁴

مما سبق أيضاً نجد أن السياسة هي علم الحكومة وفن علاقات الحكم ، وتدرس مجموعة الشؤون التي تهتم الدولة ، والطريقة التي يسلكها الحكام ، وبذلك تكون الأسس الموضوعية للعلم قد اكتملت بوجود الشروط المطلوبة لقياس علم مستقل.³⁵

³³ - Stephan stansy , politics, the basics, routledge, London , 2006 p. 30

³⁴ - ibid.p. 38-39

³⁵ - الموسوعة العلمية ، بإشراف عبد الوهاب الكيالي ، بيروت ، المؤسسة العربية للدراسات والنشر ، ١٩٧٤ ، ص ٣٢٧

والسؤال الآن، هل تتوفر هذه الشروط في علم السياسة ؟
للإجابة على هذا السؤال لابد لنا من تحديد موضوع علم السياسة والمنهجية
المتبعة في دراسة الظاهرة السياسية، ومن ثم نرى فيما إذا كان هناك تراكم في
هذا العلم أم لا ؟.

من الواضح أن الظاهرة السياسية والسلوك السياسي والمؤسسة السياسية هي
موضوع علم السياسة. فالنشاط الهادف للإنسان لتنظيم وإدارة شؤون المجتمع
قديم. ويرى البعض أن هذا النشاط له قوانين أو شبه قوانين تحكمه ، ولذلك
يمكن أن يكون هناك نماذج من السلوك تتكرر في المجتمع ونماذج من الظواهر
لها صفة السياسة ، وبما أن هناك أيضاً ظواهر سياسية ولها نوع من النمطية
والحدوث والتكرار ، فهي موضوع للدراسة، والعلم الذي يدرسها يجب أن يكون
علم السياسة.³⁶

أما فيما يتعلق بالمنهجية، فعلم السياسة اعتمد طرقاً عديدة في دراسة الظاهرة
السياسية. فالبدائيات كانت عبارة عن مجموعة الكتابات التي اتسمت بالصبغة
الفلسفية ، والتي كانت تبحث عن العدالة ، وكيف يمكن أن يحصل المجتمع
على السعادة والرفاهية ، ولذلك نرى أن الكتابات الأولى تركزت حول مفهوم
المدينة الفاضلة والعدالة والحاكم الفيلسوف والشروط التي يجب أن تتوفر في
الحاكم كي يصبح حاكماً ، وما هي أفضل أنواع النظم السياسية ، أي أنظمة
الحكم. إن هذا النوع من الدراسات يعود إلى الإغريق، وخير من يمثل هذا
المنهج في العمق هو الفيلسوف الإغريقي أفلاطون.

أما الاتجاهات الأخرى التي تقوم على الملاحظة والوصف والتحليل، ومن ثم
الملاحظة والتجريب فيتمثل في المنهج الذي يطلق عليه البعض اسم "المنهج
العلمي أو المنهج الوضعي" الذي تبلور في القرن التاسع عشر في العلوم

³⁶ صدقة فاضل ، مبادئ علم السياسة، جدة، ودار النوايع ، ١٩٩٨ ، ص ١٧-١٨

الاجتماعية. وقد انتقل هذا المنهج إلى العلوم الاجتماعية من العلوم الطبيعية بعد العديد من النجاحات التي حققتها العلوم الطبيعية خلال القرون السابقة. هذا ويعد أوغست كونت من الأوائل الذين قالوا وكتبوا وأشاروا إلى أنه يمكن دراسة الظاهرة السياسية كما تدرس الظاهرة الطبيعية بالملاحظة والتجربة.³⁷ هذا، ولم تحظ دراسة المبادئ الخاصة بعلم السياسة في أية فترة سابقة من تاريخ العالم بالأهمية التي تحظى بها الآن، فنحن نعيش في مجتمع معقد يمر بتغيرات سريعة، وإزاء هذا تسود جميع الدول الحديثة خلافات كبيرة في القضايا الاجتماعية والاقتصادية والسياسية.

فهناك اختلاف واسع النطاق بين المعنيين بعلوم السياسة والاجتماع حول شخصية «علم السياسة». فما من تعريف لعلم السياسة قبل بسه جميع الاختصاصيين⁽³⁸⁾، وقد ازداد هذا الميل إلى الاختلاف، الذي تشترك فيه أكثرية العلوم الاجتماعية، بسبب غموض المفردات التي تتميز بشمول غريب، إذ نلاحظ إلى جانب التعارض القائم حول الأساس، وجود اختلافات لفظية أدت إلى مزيد من الغموض والحيرة، وينشأ عن ذلك شك لا يعقل أن نخفيه؛ إنه مظهر من مظاهر الضيق الذي يرد على السنة مختلف الأوساط التي لا تعطف كثيراً على هذا العلم، وبما أن علم السياسة لم يبلغ بعد مرحلة متطورة، فإن الصراع حول تعريفه سيستمر إلى سنوات طويلة⁽³⁹⁾. لقد تمنى الإنسان منذ أرسطو أن يمتلك علماً سياسياً حقيقياً يتصف باليقين، وإذا اكتفى العلم السياسي بأن يكون وضعياً فإنه يشمل حسب تعريف بريلو «المعرفة المنهجية المنظمة للظواهر التي تتعلق بالدولة». وهذا التعريف لا يختلف كثيراً عن تعريف

³⁷ Hover, the element of social scientific thinking 15ed, s.m.p., new York, 2003 p. 27

³⁸ See: H. G. James: The Meaning and Scope of Political Science, in "Southwestern Political Science Review, June, 1920.

وقد عرف هنا جيمس علم السياسة بأنه علم الدولة وعلم العلاقات بين الأفراد والحكومة وكذلك علم الفكر السياسي.

³⁹ See: Dillon, Leiden and Stewart: Introduction to Political Science, N. Y. 1958. P.35.

القانون العام والقانون الدستوري والقانون الإداري وتاريخ الأنظمة السياسية، ولكن يبدو للكثيرين ضرباً من الوهم أن تكون علماً دقيقاً للسياسة على غرار العلوم الطبيعية، وإن ثمة علوماً سياسية وليس علم سياسي، والواقع أن علماً كهذا يعني أننا نستطيع وضع قواعد صحيحة للعمل مبنية على تعيينات دقيقة، ولكن هذا يعني أننا نجعل من رغباتنا حقائق ثابتة، وفي هذا المجال يرى غاستون بوثول أن البشرية ما تزال بعيدة عن «السياسة» القائمة على أصول العلم، فكل ما نراه من «سياسة» ليس سوى ضرب من ضروب الفن، بما فيه من حدس ونجاح وحظ وفشل⁽⁴⁰⁾. وتبدو ظاهرة «الدولة»، لكثير من الكتاب، كأساس طبيعي لا بديل له لهذا العلم، «ماذا يمكن أن يكون موضوع علم يلقب ذاته بعلم السياسة إن لم يكن الدولة؟» هذا ما يعلنه مثلاً وبكثير من الثقة جان دابين⁽⁴¹⁾، كما أن روجيه سالتو يعتبر أن هذا المفهوم صحيح، ويحدّد روجيه سالتو، علم السياسة بأنه «دراسة الدولة وأهدافها والمؤسسات التي تسمح بتحقيق هذه الأهداف، والعلاقات القائمة بينها وبين أفرادها الأعضاء، والعلاقات القائمة بينها وبين بقية الدول، وما اعتقده الناس وكتبوه وقسألوه عن هذه المواضيع». إن هذه النظرة التي تجعل من الدولة الموضوع الرئيسي أو الأساسي للتفسير السياسي تنسب إلى تقليد تاريخي طويل وتستند إلى بعض مؤلفات الفكر الإنساني الكبرى، ومع ذلك فهي عرضة اليوم لانحطاط قوي جداً ويبدو أن الاحتفاظ بها وحدها لا يكفي⁽⁴²⁾. يرى العلامة ف. بوريكو وهو يحدّد السياسة «كمجموعة من العمليات المتطورة يحقق المجتمع بواسطتها أو لا يحقق وحدته»، أن لا مبرر لقصر ميدان السياسة على دراسة المؤسسات الحكومية أو الدولة، وأيده في ذلك العلامة ديفيد إيستون، حيث يرى أن علم

⁴⁰ - انظر غاستون بوثول، علم الاجتماع السياسي، ترجمة خليل الجربيرات، المنشورات: «الريشة»، بيروت، ١٩٧٠، ص ١٠١.

⁴¹ - انظر جان ميتو: مدخل إلى علم السياسة، ترجمة جورج بونف، بيروت، ١٩٧٧، ص ١٠١.

السياسة، إنما «يحلل المقررات الاستبدادية»^(٤٢). العلامة هارولد لازويل يرى في علم السياسة «علماً للسلطة»، فعلم السياسة يدرس السلطة في المجتمع وكيفية ممارستها وأهدافها ونتائجها»^(٤٣). وقد برز في هذا الاتجاه إلى جانب لازويل، العلامة جورج كاتلين، الذي يرى أن موضوع علم السياسة هو دراسة فعل الإرادة الذي ينشد بواسطته الإنسان تحقيق رغباته، والصراع الذي ينشأ عن ذلك ويحاول أثناءه كل واحد أن يسيطر على الآخر بوسائل مختلفة كاللجوء إلى العنف أو إلى الإقناع والاستتجاد بالتقاليد أو القاعدة القانونية. إنه ميدان واسع جداً يتدمج ويتحد في النهاية مع عملية تحليل الكائن الإنساني من حيث أنه ينشد فرض إرادته، ولكن كاتلين يرى في ذلك منفعة وفائدة هي إمكانية أداء تعميمات ذات قيمة، والأمر لا يتم على هذا الوجه إذا كان حقل الملاحظة التابع للعلم مقتصراً على بعض عشرات من الدول، ويذهب كاتلين حتى إلى المناداة بدراسة المجتمعات الحيوانية (إذ إن دراسة النمل جدرة بأن تزودنا بمعلومات عن مذهب الكلية)^(٤٤). ويبدو أن آراء كاتلين لم يكن لها التأثير القوي: ربما لأنها سبقت عصرها، في حين أن آراء هارولد لازويل قد أثرت بلا شك على تطور علم السياسة، وخاصة في الولايات المتحدة الأميركية. ولا بد أن نشير مرة أخرى إلى أن أهم اتجاهات لازويل كانت وما زالت تحليل بواعث ودوافع أولئك الذين يصارعون في سبيل السلطة والتأثير والفوز بالقيم (الأمر المرغوب: كالأمان والدخل والاحترام)، يحتل مكاناً مرموقاً في أبحاث لازويل. فقد درس هذا المفكر الأساليب التي تسعى النخبة السياسية بواسطتها لإقامة وتدعيم وضعها الممتاز، ولكن قصده لم يقف عند هذا الحد، بل اتسع بشكل مستمر حتى بلغ محاولة استقصاء منظم لجميع أشكال السلطة وجذورها النفسية

⁴² - المرجع السابق، ص ٩٨.

⁴³ - المرجع السابق، ص ٨٦.

⁴⁴ - انظر: جان مينو، المرجع السابق، ص ٨٩.

المشتركة المرتبطة بلا شك بتوزيع القيم في المجتمع. وبهذا يكون علم السياسة هو علم السلطة^(٤٥). ويركز العلامة يونغ أوران في تعريفه لعلم السياسة على الظواهر السياسية والجماعات السياسية مثل الأسرة والنقابة والأحزاب وغيرها^(٤٦)، أمّا ماكس فيبر فيرى ضرورة إضفاء الصفة السياسية على تنظيم ما أو رابطة ماء، طالما يتم تنفيذ نظامها على نحو مستمر في إقليم معين بتطبيق أو التهديد بتطبيق قوة مادية من الجهاز الإداري^(٤٧). ويرى ريمون آرون أنّ علم السياسة هو دراسة كل ما يتصل بتدرج السلطة داخل الجماعات^(٤٨). ويرى المؤلفان الشيوعيان شاف وأرلنج، أنّ علم السياسة هو دراسة مذهب الدولة ومذهب القانون، وأنّه جزء من النظرية العامة لتطور الجماعات، وعلم السياسية يدرس هذا التطور من زاوية خاصة هي العلاقات القائمة بين الطبقات، فالدولة وسيلة لتسلط طبقة على سائر الطبقات، والقانون تعبير عن إرادة الطبقة الحاكمة^(٤٩). وهما بهذا يستندان إلى لينين الذي قال: «إنّ السياسة هي العلاقة بين الطبقات، وهي الاشتراك في شؤون الدولة وتوجيه الدولة وتحديد أشكال ومهام ومضمون نشاط الدولة»^(٥٠). وعليه فلا بد من أن تصبح السياسة، كما قال لينين، قضية الطبقة العاملة، وقضية الشعب بأسره^(٥١). لقد حاولت النظرية الماركسيّة - اللينينيّة من خلال إبراز العلاقة بين السياسة والاقتصاد أن تصل إلى تعريف محدّد للسياسة، فسياسة كلّ طبقة تحددها في المقام الأوّل مصالحها الاقتصادية، فيم تقوم مصلحة الرأسمالي الرئسيّة بما

٤٥ - انظر: جان ميتو، المرجع السابق، ص ٨٩.

٤٦ - Young, Oran. R: Systems of Political Science, Prentice Hall INC. Englewood Cliffs, new Jersey, 1968, P. 1-4.

٤٧ - عن: محمود خيرى عيسى: المدخل في علم السياسة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٨.

٤٨ - المرجع السابق، ص ٨.

٤٩ - المرجع السابق، ص ٨.

٥٠ - انظر: أسس المعارف السياسية، صادر عن دار التقدم، موسكو، ١٩٧٥، ص ٦٠٥ (لينين: المؤلفات الكاملة،

المجلد ٢٣).

٥١ - انظر: أسس المعارف السياسية (المرجع السابق، ص ٤).

أنه يحوز الملكية والثروة فإن له مصلحة في صيانة النظام الذي يؤمن له هذه الثروة، في توطيد العلاقات التي يستطيع بواسطتها أن يزيد رساميله، وهذه المصلحة الاقتصادية هي التي تحدّد في المقام الأول سياسة طبقة الرأسماليين والدول الرأسمالية، أي سياسة حماية وتوطيد دعائم الرأسمالية، وسياسة الوقوف ضدّ الحركة الثورية وحركة التحرّر الوطني. وهذه العلاقة بين الاقتصاد والسياسة تفصح عنها بدقّة أطروحة العلم الماركسي التالية: «السياسة هي التعبير المكثّف عن الاقتصاد...»^(٥٢). من المؤكّد أنّ السياسة تتّسم كذلك باستقلال نسبي حيال الاقتصاد، بالقدرة على التأثير فيه بصورة فعّالة، وإذا شئنا أن نفكّر سياسة الدولة، فإنّه يتعيّن علينا أن نأخذ بالحسبان المصالح الاقتصادية للطبقة الساندة في البلد المعني، وكذلك تقاليد هذا البلد وتطوّره. وبما أنّ السياسة تعبير مكثّف عن الاقتصاد، فإنّها تخدمه بدعمها وصيانتها للنظام القائم، إنّ كلّ دولة تملك جهازاً للقهر والإرادة، وجلّ اهتمامها باستمرار هو الحفاظ على المكاسب التي وفّرها النظام^(٥٣).

أمّا الكاتب الهندي آبا دوراي فيرى أنّ السياسة هي دراسة تنظيم الجماعة، وأنّ الجماعة يجب أن تفهم بمعناها الواسع الذي يشمل الأسرة والقبيلة والنقابة العمالية أو المهنية، وهو يرى أنّ الجماعة كبرت أو صغرت لأبداً لها من سلطة كي تنظم، فالسياسة إذن هي ممارسة السلطة^(٥٤). ويجمع العلماء الآن على أنّ علم السياسة يدرس الدولة ومؤسساتها وكذلك الجماعات السياسية والظواهر السياسية وفنّ السلوك السياسي^(٥٥). التبعد الأول للسياسة أنّها ضرب من الفنّ،

٥٢ - أسس المعارف السياسية، المرجع السابق، ص ٢٤-٢٢.

٥٣ - المرجع السابق، ص ٢٥.

٥٤ - محمود خيرى عيسى، المرجع السابق، ص ٩.

٥٥ - See: Schneider, Heinrich: Aufgabe und Selbstverständnis der Politischen Wissenschaft, Darmstadt, 1967.

Handlexikon zur Politikwissenschaft, Hrsg. Von Axel Görlitz, München 1972. P. 358-360.

و«الحكم» في هذه الحالة هو عملية صعبة تعتمد أساساً على الحدس والذكاء، ومن ثم يجب على عالم السياسة أن يوجه عناية خاصة إلى فن ممارسة الحكم، على أن يعالج هذا الجانب بنفس عقلية الناقد الفني، أو الأديب حين يُعنى بمسائل مثل التوازن، والانسجام والإلهام والتذوق. وإذا كان العلم يحتاج إلى عقلية تركيبية، فإن الفن يحتاج إلى العنقرية، ونستطيع أن نجد في أقوال كبار رجال السياسة الذين عرفهم التاريخ، والذين تحدثوا بوجي من العنقرية السياسية، مصدراً ثنياً للمعرفة السياسية، وأفكاراً مبدعة حول فن الحكم^(٥٦). إلا أن هذا الموقف يتطلب تبني نظرة منهجية خاصة نحو علم السياسة، فمن الضروري أن ندرك هذا العلم بوصفه يحتل مكاناً وسطاً بين الإنسانيات والعلوم الطبيعية، ومعنى ذلك أن دراسات علم السياسة لا يتعين عليها أن تتجه اتجاهاً مطلقاً نحو جمع المعلومات حول الحكومة باستخدام الإجراءات العلمية الدقيقة، وإنما عليها أن تمنح قدراً من اهتمامها للطبيعة الإنسانية والحكمة والخيال السياسي، وأن تستخدم التعاطف الإنساني كأداة رئيسية من أدواتها، حتى وإن

لا بد هنا من إلقاء الضوء على مصطلح السلوك السياسي أو ما يعرف في أوروبا وأمريكا بـ Political Behavior. يُستخدم هذا المصطلح بمعنيين أولهما هو المعنى الضيق القديم للمصطلح والذي يشير إلى سلوك الناخبين ويوضح ذلك في كتاب:

H. L. Tingsgren: Political Behavior, Studies in Election, London, 1977.
أما المعنى الثاني للمصطلح وهو المعنى الشائع بين علماء السياسة، فهو منفتح في عنوان المقالات التي جمعها لازويل:

Laswell, Harold: The Analysis of Political Behavior, London, 1948.
هنا نلاحظ أن دراسة السلوك السياسي تمثل اتجاهاً متداخلاً في البحث يسعى إلى فهم الحكومة كعملية تتألف من سلوك الأفراد وتفاعل الجماعات بعضها مع البعض الآخر، ويلاحظ أن دراسة السلوك السياسي بهذا المعنى تشمل طائفة معينة من الظواهر السياسية، وتتركز هذه الدراسة على البحث الأمبيرى بقي الذي يعتمد على الأفراد والجماعات أكثر من اعتماده على مكونات البناء الحكومي الشكلي، ويؤكد معظم علماء السياسة أن مصطلح السلوك السياسي جدير بأن يحقق مزيداً من الثراء لدراسات علم السياسة، فهو يساعد على تنظيم وترتيب الهياكل والتعميمات الأمبيرية وصوغها في مصطلحات سلوكية بدلاً من المصطلحات المعيارية الشائعة، ثم أن التأكيد على البحث الأمبيرى بقي سوف يُضفي طابعاً علمياً وهو موضوعاً على الدراسات السياسية.

See: A. Leiserson: Problems of Methodology in Political Research, in: "Political Science Quarterly, Vol. LXV III, 1953, P. 567.
⁵⁶, Marcel Prelot - La Science Politique, Paris, 1961.

وانظر كذلك: محمد علي محمد، السياسة بين النظرية والتطبيق، الإسكندرية، ١٩٧٦، ص ١٥.

كانت تتحرك الآن نحو تأكيد الموضوعية العلمية^(٥٧).

تبرز حقيقة السياسة كعلم في أن حكم الناس يتم أيضاً عن طريق المعرفة العلمية، بدلاً من الاعتماد على الصدفة والتخمين، ودون اللجوء دائماً إلى الحدس والمهارات الشخصية، وبما أن علم السياسة هو أيضاً بناء منظم من المعارف المحققة القائمة على الملاحظة والتجربة، فإن هذا العلم له مكانته الواضحة في العلوم الاجتماعية^(٥٨).

وثمة مجالات أخرى يدرسها هذا العلم مثل «العلاقات الدولية»، ويوجد حالياً جدال على صعيد الجامعات حول هذا الموضوع، فهل العلاقات الدولية علم مستقل عن علم السياسة أم أنها جزء لا يتجزأ منه؟ أمّا مشكلة دراسة السياسة الخارجية لكل دولة - هذه السياسة التي يستحيل في الواقع فصلها عن دراسة سير عمل الجهاز الحكومي بكيّنه - فيبدو أنها لم تخرج على بساط البحث، ولكنها أثّرت مع ذلك فيما يتعلق بعلاقات الدول داخل المجموعة الدولية، هل بين المجتمعات السياسية الوطنية والمجتمع الدولي فرق في الجوهر أم في الدرجة؟ لقد بذلت في الواقع جهود كثيرة كي يكون هذا التمييز في الدرجة فقط، ولكن عجز النتائج التي حصلوا عليها (في ميدان السلطة القضائية مثلاً) حمل بعضهم على الاعتقاد أن الاختلاف هو دائماً وأبداً اختلاف في الجوهر، وفي اعتقادي أن العلاقات الدولية تشكل جزءاً هاماً من علم السياسة، حيث نتم دراسة المسائل التي تظهر على المسرح السياسي العالمي، وجدير بالذكر أن نطاق الظواهر السياسية ذات الطابع العالمي واسع جداً بحيث اقتضت الضرورة تقسيمه إلى أقسام فرعية أخرى هي: القانون الدولي، السدي ينصب على دراسة القواعد القانونية، وممارسة العلاقات الدولية والسياسات الدولية،

⁵⁷ - محمد علي محمد، المرجع السابق، ص ١٦.

⁵⁸ - انظر كتاب أرنو لايرشت حول النظرية السياسية:

Arnold Brecht: Political Theory, Princeton University Press, 1959.

Stephan Bailly: Research Frontiers in Politics and Government, Brookings, 1956.

وهي دراسة في القوة والتأثير بين الدول، والتنظيم الدولي وفحص النظام الدولي. ويسعى علم السياسة في هذا الميدان إلى تحليل طبيعة العلاقات بين دول العالم، وتقييم عوامل الصراع وأسباب التعاون بينها^(٥٩)، ويذهب علماء آخرون إلى أن علم السياسة يهتم «بلغة السياسة» والنظرية السياسية وارتباط ذلك بالنظام السياسي^(٦٠).

إن الاختلافات في مفاهيم علم السياسة تكفي بوضوح على أن هذا الميدان ما يزال بحاجة إلى توضيح، ومفهوم السياسة كعلم ما زال مفهوماً حديثاً، وهو يعني قيام علاقة وثيقة وغير قابلة للانكفاء بين العلم والسلطات العامة، وهكذا قامت مؤسسات علمية لدراسة السياسة، وظهرت عشرات المؤلفات التي تنادي بعلمنة السياسة.

يبقى كتاب وليم روبنسون بعنوان «العلوم الاجتماعية في التعليم العالي - سلسلة علم السياسة» (باريس ١٩٥٥) المرجع الأساسي بالنسبة لمركز علم السياسة في التراكيب الجامعية وبالنسبة للمواضيع التي يطرحها تعليم هذا العلم. ويبقى العمل الذي قام به ديفيد إيستون في كتابه «النظام السياسي» أهم ما ظهر عن وضع العلوم السياسية في الجامعات. وأشير هنا إلى ما نشرته منظمة اليونسكو حول علم السياسة المعاصر، والذي جاء كإسهام في البحث والطريقة والتعليم. ولا ننسى مؤلفات العلماء من أمثال الفريد دي غراسيا وأوسيب فلستهايم وريتشارد سنيدر وجبرائيل الموند وكارل دويتش وكارل كرسنول وغيرهم من

⁵⁹ - See: Hans Morgenthau: Politics, Among Nations, N. Y. 1960. Organski, A. D.: World Politics Knopf, 1958

Harold and Margaret Sprout: Foundations of International Politics Van Nostrand, 1962

⁶⁰ - D. Easton: Political System, N. Y. 1953.

T. D. Weldon: Political Principles, in: Laslett (ed.) Philosophy, Politics, and Society, Oxford, 1956, P.23.

وانظر كذلك:

T. D. Weldon: The Vocabulary of Politics, Penguin, 1953.

العلماء الذين قطعوا شوطاً بعيداً في ميدان البحث السياسي^(٦١). وسوف تمضي سنوات أخرى طويلة قبل أن يحدّد هذا العلم هويته بدقة، فإذا ما اعتبرنا علم السياسة «التفكير بالظواهر السياسية التي يثيره تجمع الكائنات البشرية في المدينة، فإنّ علم السياسة قديم قدم الفكر الإنساني، وندين له ببعض الروائع الخالدة التي أنتجتها الروح الإنسانية»^(٦٢). وكانت نشأته الأولى في مواطن الحضارات الأولى التي عرفها الإنسان، وفي الحواضر التي ازدهرت في «... أوائل الحضارات المدائيّة التي ترعرعت في وادي النيل، وعلى ضفاف دجلة والفرات، وعلى شواطئ الإندوس، فقد خلّفت لنا هذه الحضارات أقدم التشريعات القانونيّة التي تدلّ على وجود عقول مفكّرة عنيت بوضع نظريّات حول ما كانوا يقومون به»^(٦٣). وكانت نشأته المبكّرة أسطوريّة، ثمّ تقدّم مع تقدّم الإنسان من المعرفة الأسطوريّة إلى المعرفة العلميّة^(٦٤). ومن حيث الغاية فإنّ علم السياسة يسعى إلى «خلق» المواطن الصّالح الواعي عن طريق العلم والمعرفة^(٦٥)، فغاية هذا العلم إذن هي أن ندرس الحالة الرّاهنة بغية اكتشاف وسائل تتمكّن بواسطتها من التوفيق بين الإرادات المتنازعة والمتنافرة مع الحرص على استخدام أقل ما يمكن من الضّغط، وحسبى تكتسب تصرفاتنا «صفة سياسيّة»، يجب أن تتّصف بسمتين: الأولى صراع ملموس بين غايات الفرقاء المعنيين ومصالحهم، الثانية: استخدام الفعل الملزم، إكراهياً كان أم غير

⁶¹ - Sec: Handlexikon zur Politikwissenschaft, Hrsg. V. Axel Görlitz, München, 1972, P.358-360.

⁶² - Marcel Prelot: Histoire des Idées Politique, P.17.
⁶³ - Harold Laswell: The Future of Political Science, The American Political Science Association Series, New York, Atherton Press, 1963, P.10.

⁶⁴ - مأخوذ عن حسن صعب، علم السياسة، بيروت، ١٩٧٩، ص ٤٠.

⁶⁵ - Howard Becker and Harry Elmer Barnes, Social Thought from lore to science, Second Edition, Washington, Hansen press, D. C. 1952.

⁶⁵ - انظر حسن صعب، علم السياسة، بيروت، ١٩٧٩، وكذلك ملحم قريان، المنهجية والسّياسة، بيروت، ١٩٧٧.

إكراهي^(٦٦).

فكتابي هذا ينحصر إذن في دراسة علم السياسة نفسه، وبالذات التحليل السياسي والحياة السياسية بجوانبها المعروفة، وبالتالي فإن القطاع السياسي في إطاره العام هو محور علم السياسة الحديث، وإني أتفق مع ريموند كارفيلد كيتل حينما يقول إن علم السياسة ليس علماً بالمعنى الدقيق ما دامت قوانينه والنتائج المستخلصة منه لا يمكن التعبير عنها بمصطلحات دقيقة مضبوطة وما دام غير قادر على التنبؤ بالأحداث السياسية بصورة دقيقة، يضاف إلى ذلك أن العلاقات الاجتماعية والسياسية في تغير مستمر، وما يعد منها صحيحاً الآن قد لا يعد كذلك في المستقبل^(٦٧). ومع ذلك، فإنه إذا أمكن تعريف العلم بأنه مجموعة من المعلومات التي تتصل بموضوع معين والتي يمكن الحصول عليها عن طريق الملاحظة المنظمة والتجربة والدراسة، والتي يمكن تحليلها وتصنيفها في كلٍّ موحّد، فإننا نستطيع بحق أن نزعم أن علم السياسة «علم»، إذ يمكن استنتاج قوانينه العامة من الدراسة المنظمة لمآلاته أو موضوعه، ويمكن تطبيق النتائج المستخلصة من دراسة المبادئ السياسية لحل مشاكله العملية، ولكن الصعوبة تبدو في الغالب عند تطبيق هذه الأسس العلمية في الحياة العملية، فقد يضطر رجال السياسة إلى المساومة وقبول الحلول الجزئية والاهتمام بالمصالح الخاصة الصغيرة بدلاً من إبداء وجهة نظر علمية شاملة يصدد الحكومة، وذلك بسبب ضغط ظروف الماضي أو بسبب الوضع الراهن، أو بسبب الجهل العام أو الأنانية^(٦٨). ويمكن تمييز العلوم السياسية التي تسعى

See: Harold Sprout: Geopolitical Hypotheses in Technological Perspective, in: World Politics, Vol. 15, No. 2, P.187. - 66

See: Ellis, E. D.: Political Science at the Crossroads, in: Science Review, November 1927. - 67

68 - انظر: ريموند كارفيلد كيتل، العلوم السياسية، الجزء الأول، ترجمة د. فاضل زكي محمد، بغداد، ١٩٦٧، ص ٦.

إلى تحري الدقة في وصف النظم السياسية وتصنيفها وإلى تقدير صحيح للقوى التي تخلقها وتسيطر عليها وتميزها عن فن السياسة وعن فلسفة السياسة، إذ يرمي فن السياسة إلى تحديد مبادئ السلوك أو قواعده التي لا بد من توافرها إذا ما أريد للنظم السياسية أن تسير على خير وجه، أما فلسفة السياسة (النظرية السياسية) فإنها تعالج أموراً عامة أكثر من عنايتها بالأمور الخاصة^(٦٩). ومهما يكن من أمر فإن علم السياسة قد فتح المجال للخوض في مجالات، كانت حتى وقت قريب محرمة على الإنسان العادي، فلم تعد وظيفة صنع «الأحداث السياسية» مقصورة على أصحاب «المواهب»، لأن الأحداث السياسية لا تتشكل بمعرفة كل فرد منا على انفصال، وإنما تتشكل بمعرفة العنصر الاجتماعي الكامن فينا، فإذا قلت إن لدي رؤية شخصية لمسألة سياسية، كان كلامي خاطئاً من الناحية العلمية، وإذا قلت إنني استطعت أن أستبعد من تفكيري السياسي مصلحتي الشخصية وأحكامي التقويمية، كان رأيي موضع شك وحذر، وإذا اعتقدت أنني سأهتدي إلى نظرية كاملة مغلقة من المعرفة، فسيقابل هذا الرأي بالرفض من كل الأطراف، أي من الذين يمارسون السياسة ممارسة عملية، ومن المفكرين الذين يعرفون الطبيعة المميزة لأنواع المعرفة السياسية، فالنظرة السياسية في حالة صيرورة دائمة، ولن يستطاع فصلها عن المصدر الذي انبثقت منه، كما يستطيع علم السياسة أن يتبع طريقاً وسطاً بين الفكر المجرد الخالص والفكر التاريخي المشخص، بأن يحاول فهم الحدث السياسي بالرجوع إلى الجماعة التي صدر منها أي معرفة خلفيته السياسية، وكل ما يتمناه رجل

⁶⁹ - انظر وحول هذا الموضوع طالع في:

Gisela Kress and Dieter Senghas: Politikwissenschaft, Frankfurt, 1972, P.245 etc...

Brucht, Arnold: Politischen Theorie, Tübingen, West Germany, 1961.

Peter, Merkl: Ibid.

والمزيد حول مفاهيم علم السياسة انظر:

Sorauf, Francis: Political Science: An Informal Review, Englewood Cliffs, N. J. 1965.

Young, Roland: Approaches to the Study of politics, Evanston, Northwestern University Press, 1958.

السياسة من علم السياسة هو أن يزوده بصورة واضحة بقدر الإمكان عن طريقة تشابك الأحداث وتعاقبها وملابساتها، وإذا أراد السياسي التقليل من أخطائه التي قد تقوده إلى الأخطار، فعليه أن يركن إلى معارف علمية صحيحة تُجسّم فيها الأحداث بصورة واقعية بقدر المستطاع، إن الارتجال أو حُسن النوايا يورّدي في نهاية المطاف إلى كارثة.

سادساً- موضوعات علم السياسة:

إن الموضوعات المتعلقة بالعلوم السياسية كثيرة وواسعة فنجد على سبيل المثال المفردات التي أقرها نخبة من علماء السياسة في منظمة اليونسكو في عام ١٩٤٨، وهي:

١- النظرية السياسية: وتتضمن دراسة جميع النظريات التي وضعت في تحديد علاقة الفرد بالدولة، ومدى خضوعه لها ودراسة الأفكار السياسية وتاريخها وتطورها عبر الزمن.

٢- المؤسسات السياسية: وتضم كل مما يلي:

أ- الدستور

ب- الحكومة المركزية

ج- الحكومة الإقليمية

د- الإدارة العامة

هـ- وظائف الحكومة الاقتصادية والاجتماعية

و- المؤسسات السياسية المقارنة

٣ - الأحزاب والفئات والرأي العام وتضم:

أ- الأحزاب السياسية ودراساتها وكيفية تكوينها ومدى قوتها في الحياة العامة

ب- الفئات والجمعيات

- ج- المشاركة السياسية للمواطن في الحكومة والإدارة
د- الرأي العام: أي دراسة الرأي العام وكيفية تكونه وطرق قراءته وقياسه وتوجيهه

٤ - العلاقات الدولية وتضم :

- أ- السياسة الدولية.
ب- التنظيمات والإدارات الدولية.
ج- القانون الدولي.
ومن الجدير بالذكر أن هذه القائمة تعتمد في أغلب الجامعات والمؤسسات التعليمية في العالم مع بعض الإضافات والاجتهادات الخاصة بالدولة والمجتمع كما نراه الجامعة صاحبة الاختصاص ، أما موسوعة العلوم السياسية فقد طرحت مواضيع عدة أهمها :

١- الفلسفة السياسية: تشكل الفلسفة السياسية جزءاً من التراث في العلوم السياسية فمنذ أفلاطون وحتى اليوم كانت الفلسفة السياسية التي تركز على القيم وعلى بعض المفاهيم مثل المدينة الفاضلة والعدالة من المواضيع الأكثر رواجاً في القرون الماضية.

٢- العملية القانونية - القضائية: وهي تركز الباحث على القوانين والدساتير .

٣- الإجراءات التنفيذية: تهتم هذه الدراسات بالعمليات البيروقراطية والتي من خلالها يتم تنفيذ السياسات العامة. فسواء أكان الحاكم رئيساً أم ملكاً فهو رجل دولة عليه مهام لتنفيذها ولذلك توجد بيروقراطيات لمساعدة رجل الدولة للقيام بمهامه وتشكل هذه المؤسسات أو الديمقراطيات الموضوع الأساسي للدراسة لبعض المتخصصين في مجال العلوم السياسية .

٤ - التنظيم الإداري:

هذا الفرع تطور من الحاجة إلى تنظيم أمور الإدارة في الدولة وإلى أن أصبح الآن فرعاً خاصاً يسمى الإدارة العامة.

٥ - الدراسات المتعلقة بالسياسات التشريعية :

هذه الدراسات تركز على الجانب التشريعي من الحكومة، أي علاقة السلطة التشريعية بالسلطات الأخرى، مبينة عمل كل منها وعملية الانتخابات للسلطة التشريعية والتمثيل السياسي في الدولة والمجتمع.

٦ - الأحزاب السياسية وجماعات الضغط :

يذهب اهتمام هذه الدراسات إلى القوى السياسية الفاعلة في المجتمع وتأثيرها على العملية السياسية، وعلى اتخاذ السياسات ووضع القرارات وأدوات تنفيذها.

٧ - الرأي العام:

يهتم هذا الجانب من الدراسات بالأراء والاتجاهات والمعتقدات وأثرها على السياسة العامة، وقد برز هذا الاتجاه وتطور مع المدرسة السلوكية .

٨ - التنشئة السياسية و الثقافة السياسية:

يركز أصحاب هذه الدراسات على أهمية التنشئة السياسية المباشرة وغير المباشرة لتكوين وعي المواطن، وإيجاد ثقافة سياسية متطورة تواكب أهداف المجتمع في السعي للسعادة والرفاهية.

٩ - السياسات المقارنة:

على الرغم من قدم هذه الدراسات التي بدأت مع أرسطو في المقارنة بين الدساتير لدول المدينة، إلا أن هذا الجانب من الدراسات السياسية تطور بشكل كبير خلال القرن العشرين، وأصبحت هناك اختصاصات متعلقة بالنظم

السياسية المقارنة ، وبالسياسات المقارنة نظراً لأهمية ودور المقارنة بين مختلف الأنظمة السياسية .

١٠- **التنمية السياسية:** يبرز الاهتمام بالتنمية السياسية، وخاصة في دول العالم الثالث بعد الحرب العالمية الثانية، بعد نيل العديد من هذه الدول لاستقلالها، وحاجتها إلى برامج في التنمية السياسية لتحريك عجلة التطور والإصلاح السياسي في هذه البلدان.

١١- **السياسة الدولية :**

تعتبر من أهم مجالات علم السياسة، حيث أصبح لها فروع واختصاصات، مثل المنظمات الدولية والقانون الدولي والاقتصاد السياسي الدولي، نظراً لأهمية العوامل التي تهتم بها هذه الدراسات .

١٢- **المنهجية في العلوم السياسية :**

يثير هذا الجانب من الدراسات جدلاً بين أساتذة العلوم السياسية حول المنهجية والطرق المتبعة في البحث العلمي، وقد دخل هذا الحسد مرحلة متطورة وجديدة بعد انتهاء الحرب الباردة، حيث برزت الاتجاهات المسماة النقدية، أو ما بعد الوضعية في دراسة العلوم الاجتماعية بشكل عام، والعلوم السياسية بشكل خاص.

في حين ارتأت الجمعية الأمريكية للعلوم السياسية في عام ١٩٧٣ أن تحدد مواضيع علم السياسة كما يلي :

١ - **المؤسسات السياسية والسلوك السياسي وينتضمن:**

أ- تحليل النظم بعينها والنظم الفرعية .

ب- عمليات صنع القرار .

ج- النخب والنخب المعارضة

- د- المشاركة السياسية الجماهيرية والتواصل.
- هـ- الأحزاب والحركات الجماهيرية والاتحادات والنقابات .
- و- التنمية السياسية والتحديث السياسي.
- ز- سياسة التخطيط.
- ح- القيم والإيديولوجيات ، نظم الاعتقاد ، الثقافة السياسية .
- ٢ - القانون الدولي والمنظمات الدولية والعلاقات الدولية وتتضمن
- أ- القانون الدولي
- ب- المنظمات الدولية
- ج- السياسة الدولية
- ٣ - المنهجية وتتضمن :
- أ- أساليب الحاسب الآلي
- ب- تحليل المضمون
- ج - نظرية المعرفة وفلسفة القيم
- د - التعميم التجريبي
- هـ - جمع البيانات الميدانية
- و- القياس وبناء المقاييس
- ز- بناء النماذج
- ح - التحليل الإحصائي
- ط- نظم وتحليل المسح
- ٤ - الاستقرار وعدم الاستقرار والتغير السياسي
- أ- التعديل والانتشار الثقافي
- ب- الشخصية والدافعية

- ب- القيادة والتجديد السياسي
- ج- التنشئة السياسية
- د- الثورة والعنف
- هـ- المدارس والتعليم السياسي
- و- الندرج الاجتماعي والاقتصادي
- ٥- السياسة العامة وتتضمن :
- أ- نظرية السياسة العامة
- ب- قياس السياسة العامة
- ج- السياسة الاقتصادية والتنظيم الاقتصادي
- د- العلم والتكنولوجيا
- هـ- الموارد الطبيعية والبيئية
- و- التعليم
- ذ- الفقر والرفاهية
- ح- السياسة الخارجية والسياسة الدفاعية
- ٦- الإدارة العامة وتتضمن :
- أ- البيروقراطية
- ب- الإدارة المقارنة
- ج- التحليل الإداري
- د- نظرية التنظيم والسلوك التنظيمي
- هـ- إدارة الأفراد
- و- التخطيط والبرمجة والموازنة
- ذ- السياسة والإدارة

ح- تحليل النظم

٧ - المؤسسات والعمليات السياسية للولايات المتحدة الأمريكية.

تتضمن :

أ- المحاكم والسلوك القضائي

ب- الانتخابات والسلوك التصويتي

ج- السياسة الائتلافية (العرقية)

د- الهيئات التنفيذية

هـ- جماعات الضغط

و- العلاقة بين المؤسسات الحكومية

ذ- الهيئات التشريعية

ح- التاريخ السياسي والدستوري

ط- الأحزاب السياسية في أمريكا

ي- القانون العام

١١- الرأي العام

ك- حكومة الولايات والحكومات المحلية

ل- السياسة الحضرية

على الرغم من شمولية هذه القوائم إلا أنها افتقرت إلى مواضيع عديدة أخرى، مثل الجغرافية السياسية، وعلم الاجتماع السياسي، وعلم النفس السياسي، ومواضيع أخرى.

الفصل الثاني
نشأة وتطور علم السياسة



تمهيد:

يدرس علم السياسة الظاهرة السياسية دراسة علمية منهجية، حيث يبدأ من معرفة الواقع وجزئياته، عبر سلسلة من الأفكار المترابطة مع بعضها ترابطاً منطقياً، ليصل إلى تصور فكري واضح لحقيقة الظاهرة السياسية. وقد نشأ الفكر السياسي ملازماً للإنسان منذ أقدم العصور، لأن التنظيم السياسي ملازم للوجود البشري، وتطور معه، ومر بتحويلات منهجية من المنهج القياسي، إلى الاستقرائي، ومنه إلى المنهج التجريبي، وتحول فكرياً من المثالي إلى الفكر الواقعي، فإلى الفكر الموضوعي، لأنه من الطبيعي أن يفكر الإنسان بتطوير التنظيم السياسي الذي يرافقه، ليكون قادراً على تحقيق الغايات التي نشأ من أجلها ألا وهي تحقيق طموحات المجتمعات البشرية في مختلف مراحل تطورها.

ففي الحضارات القديمة كالفرعونية والفارسية والهندية وما بين النهرين، ظهرت العديد من الأفكار والأساطير السياسية التي تحاول تفسير نشأة السلطة السياسية كعلاقة تعاقدية بين الحاكم والرعايا كما في الحضارة الهندية^{٧٠}. كما ظهر أيضاً العديد من التشريعات القانونية في حضارة ما بين النهرين (شريعة حمورابي). لكن هذه الأفكار لم تصل إلى المستوى المنهجي في المعرفة حتى الحضارة الإغريقية، وذلك سنركز في دراستنا على تطور الظاهرة السياسية بدءاً من الفترة الإغريقية.

٧٠ - د. حسن نافع، مبادئ علم السياسة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢، ص ٥٤.

أولاً- تطور الظاهرة السياسية منذ الإغريق وحتى القرن التاسع عشر:

تميزت دراسة الظاهرة السياسية في هذه الفترة بسيطرة المثالية ، حيث كانت القضايا تدرس أو تناقش من زاوية أخلاقية أو دينية، بمعنى ليس كما هي في الواقع ، إنما كما يجب أن تكون على ضوء المعتقدات ، أي بمعنى تقسيم الظواهر السياسية، وعلى رأسها السلطة إلى سلطة فاسدة أو سلطة صالحة، معتمدين في الدراسة على المنهج القياسي^{٧١} الذي يعتمد على مبادئ ومسلمات ، لا على الواقع كما هو . إلا أنه برزت في هذه الفترة بعض الدراسات التي حاولت الفصل بين القيم الأخلاقية المثالية والتحليل الموضوعي ثم الانتقال إلى المنهج الاستقرائي، وإن كانت مجتزأة. وظهرت بعض المؤلفات السياسية التي لم نستطع تجاوزها حتى الوقت الحاضر منها (السياسات لأرسطو - المدينة الفاضلة لأفلاطون - الأمير لمكيافيلي - روح الشرائع والقوانين لمونتسكيو) .

١- أرسطو والمنهج الاستقرائي (٣٨٤-٣٢٣ ق م):

يعد كتاب السياسات لأرسطو واحداً من أهم المؤلفات السياسية التي تركت تأثيراً واضحاً على دراسة الظاهرة السياسية (الدولة - والسلطة السياسية) . فهو بحق يعتبر حصيلة الخبرة السياسية لشعب بأكمله، وحصيلة دراسة أرسطو - لغالبية النظم السياسية وديناميات الحواضر والمدن - الدول الإغريقية، وتضمن القسم الأكبر من أفكار أفلاطون ، لذلك لن نتعرض إلى أفكار أفلاطون عن الدولة إلا من خلال أرسطو تلميذه النجيب .

^{٧١} المنهج القياسي: هو التفسير العقلي الذي يخلص في معرفة العلاقة بين كل تعبيرين وتعبير ثالث ، بهدف استنتاج العلاقة القائمة بين التعبيرين الأول والثاني ، مثلاً كل الناس سيموتون ، سقراط واحد من الناس إذن سقراط سوف يموت ، مثلاً آخر كل معدن موصل جيد للحرارة ، الفضة والذهب موصل جيد للحرارة. فإذا أمكن إثبات صحة الجملتين الأولىين فوجب أن تصدق الجملة الثالثة .

يتفق أرسطو مع أفلاطون على أن الدولة تنشأ نتيجة للنمو، وتقوم على تقسيم العمل وتبادل السلع والخدمات بين أفرادها، ولكنه يختلف معه في تمييزه بين عدة أنواع من الجماعات، وإن الدولة تختلف بطبيعتها عن الجماعة المكونة للعائلة، وعن الجماعة التي تنشأ نتيجة تملك السيد للعبيد، لأن السلطة في هذين النوعين المذكورين من الجماعات هي "سلطة على أفراد لا يعرفون ولا يدركون مصالحهم، والنساء ضمناً، أما السلطة السياسية في الدولة، فهي بالطبع سلطة الأحرار على الأحرار، وتستعمل لصالح الحكام والمحكومين على حد سواء".⁷² يتناول أرسطو الدولة في كتابه السياسة فيقول :

نشأت الدولة نتيجة تطور تاريخي، يبدأ بالأسرة ، ويمر بالقرية والتي هي اجتماع لعدة أسر، ويصل إلى الدولة وهي المرحلة العليا للمجتمع ، وتعد الدولة عنده الشكل الأمثل والنموذجي للحياة المتقدمة والحضارية، وذلك للأسباب التالية:

- أ- تشبع رغبات المواطنين
 - ب- توفر الظروف لحياة متمدنة .
 - ج- توفر حياة فاضلة للأفراد .
- أما فيما يتعلق بالإنسان فيقول: إن الإنسان حيوان سياسي بطبعه، لأنه الكائن الوحيد الذي يعيش في المدن ويخضع نفسه للقوانين ، وينتج جميع مظاهر الحضارة التي تمثل كمال التطور الإنساني ، وإن ماهية الإنسان لا تتحقق كلياً إلا في الدولة -المدينة، وبغيرها إما أن يكون حيواناً أو إلهاً⁷³ . . .

⁷² جطرس غالي، ود، محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة، مكتبة الانجلو -مصرية، ١٩٧٦، ص ٩٨ طه

⁷³ - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦، طبعة ثلاثة ص ٤١

تقوم الدولة على تقسيم العمل وبالتالي يستطيع الأفراد سد حاجاتهم عبر تبادل السلع والخدمات . إن الدولة نوع من الجماعة تكون فيها السيادة السياسية سلطة الأحرار على الأحرار ، وتستعمل لصالح الحكام والمحكومين على حد سواء ، والسلطة فيها تختلف عن سلطة رب العائلة على أفراد أسرته أو سلطة السيد على عبيده، وهذه أهم نقاط الاختلاف مع معلمه أفلاطون .

كان أرسطو يهدف إلى التوصل إلى المدينة - الدولة ، التي يستطيع أن يعيش الفرد فيها الحياة الفضلى ، فليست كل مدينة فاضلة، وليس كل إنسان فاضلاً. ولبوغ هدفه حلل الفوارق بين المدن - الدول ، ودرس من الدساتير ما يحفظ المدن وما يخربها ، فيرى أن هناك دولاً فاسدة ودولاً صالحة ، والمعيار السذي اعتمده هو الغاية التي تنشدها هذه الدول. فإذا كانت الغاية صالحة كانت الدولة صالحة وإذا كانت الغاية فاسدة كانت الدولة فاسدة، والدولة الصالحة تطلب الخير العام الذي يشترك الجميع في طلبه .

" ثم يقوم أرسطو بتصنيف الدول حسب القابضين على السلطة:

- ١- رجل واحد، فتكون الدولة ملكية صالحة أو طغيانية فاسدة
- ٢- عدة رجال، فتكون الدولة أرستقراطية صالحة، إذا فسدت تصبح أوليغاركية
- ٣ - كثيرون فتكون الدولة ديمقراطية حكم الكثرة الصالحة ، وديماغوجية إذا فسدت ،^{٧٤}

ثم يقول: أن هناك نوعين من الدساتير واحد للشعب ، أي للكثرة، والآخر للحكام أي للقلّة ، وإن الديمقراطية أكثر استقراراً وأقل تعرضاً للثورة من الأوليغاركية .^{٧٥} " إن الدولة مهما كانت صفتها فهي تحتوي على سلطات ثلاث وهي :

^{٧٤} مصطفى غالب ، أرسطو في سبيل موسوعة فلسفية، بيروت، دار الهلال، ١٩٨٥ ، ص ١٥٣

أ- السلطة القانونية العليا: وثبتت في الأمور الهامة كإعلان الحرب والسلام وعقد المعاهدات، ومراقبة المسؤولين وسن القوانين .

ب- الولاية العموميون، أي الموظفون .

ج- هيئة القضاء .

لقد اعتبر أرسطو القانون الضمان الوحيد للحيلولة دون أطماع الأشخاص، وخير سبيل لضمان الحريات والمحافظة عليها، لأن الإنسان حين يترك العدالة يصبح أخط من الحيوانات⁷⁵

لقد درس أرسطو الظاهرة السياسية بتأثير نزعة الأخلاقية ، لأنه يسعى كأفلاطون إلى تبين الحكومة الفضلى فلم يفصل السياسة عن الأخلاق، ولم يسع إلى إبراز علم السياسة كعلم قائم بذاته ومع ذلك فله يعود الفضل في الانطلاقة الأولى المنهجية لعلم السياسة. لقد اعتمد على المنهج الاستقرائي بدلاً من المنهج القياسي الذي اعتمده معلمه أفلاطون ، والذي ينطلق من مبادئ ومسلمات يستنتج منها الترابط المنطقي ، ولم يدرس الوقائع إنما اعتمد على قدرته الفكرية وخياله .

إن المنهج الاستقرائي هو أسلوب في التحليل وأول من اعتمده في دراسة الدولة وتحليل الدساتير هو أرسطو ، الذي حاول أن يدرس الدولة كظاهرة اجتماعية بالاعتماد على الملاحظة لكنه في كتابه السياسة وبالأخص في الفصول الأخيرة بين ما يجب أن تكون عليه الدولة الفضلى ، وهذا ما أعطاه النزعة المثالية. أما بالنسبة لمساهمة الرومان في تطور الظاهرة السياسية فقد كان كبيراً لأن الرومان كانوا عمليين في السياسة أكثر مما كانوا نظريين ، وأنشأوا إمبراطورية كبيرة عرفت الحصانة الدبلوماسية للمبعوثين ، وميزت بين الحرب

⁷⁵ - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٤٢

العادلة وغير العادلة ، كما عرفت العصر الملكي والعصر الجمهوري والعصر الإمبراطوري، ومن أهم مفكري الرومان " سيشرون " الذي ألف كتاب الجمهورية والقوانين، وأكد على النشأة الطبيعية للدولة كنتيجة لرغبة الإنسان الاجتماعية ، وأمن بالقانون الطبيعي الذي يقول إن للكون خالق واحد هو الإله، ولهذا الإله قانون واحد يسري على جميع الأفراد على السواء ، وكل تشريع يخالفه ليس قانوناً ، وأنتج الرومان فكرة السيادة ، ومن مفكري العهد الروماني بوليب الذي ألف كتاب تاريخ العالم الذي يقول فيه " إن النظام المختلط هو أفضل النظم السياسية والذي يجمع الحكمة من مختلف النظم ، وأمن بدورة تاريخية للنظم السياسية تبدأ من ولادتها إلى قوتها وتدهورها ، وأمن بالواقعية والتجربة في استلزام أحداث التاريخ ."^{٧٦}

٢- أبو نصر الفارابي (٢٥٩-٣٣٧ هجرية)

وهو فيلسوف إسلامي كبير ألف كتاباً أسماه المدينة الفاضلة ناقش فيه فكرة الدولة ، وتقسيم المجتمعات الإنسانية ، والأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام السياسي الفاضل .

الدولة في رأيه: هي وسيلة لتحقيق السعادة القصوى كغاية للأفراد ، وهي ظاهرة طبيعية كنتاج لطبيعة الفرد الذي يراه مدنيا بطبعه يميل إلى الاجتماع بغيره لتحقيق كماله .

إن المجتمعات الإنسانية برأيه تنقسم إلى قسمين مجتمعات كاملة ومجتمعات غير كاملة. والمجتمعات الكاملة تنقسم بدورها إلى عدة أنواع هي :

أ- مجتمعات كلية كبرى، وتشمل المعمورة بكاملها .

ب- مجتمعات وسطى، وهي على مستوى الأمة الواحدة .

^{٧٦} د. أحمد قطان الحمداني، الأسس في العلوم السياسية، عمان ، دار مجدلاوي، ٢٠٠٤، ص ٥٨-٥٧ ط ١

ج-مجتمعات صغرى، وهي على مستوى المدينة، وهي أولى المراتب ،
أما المجتمعات غير الكاملة، فتضم القرى والبيوت والسكك والمحال. هذا، وقد
وضع الفارابي الأسس التي يجب أن يقوم عليها النظام السياسي في المدينة
الفاضلة:

١- رئيس فاضل

٢- نظام تراتبي يقوم ويرتكز على الفضيلة .

٣- روابط مشتركة للحفاظ على تماسك أجزاء النظام، وقائم على التعاون
لتحقيق السعادة .

يرى الفارابي أن يحكم المدينة الفاضلة، وعلى غرار الفيلسوف الإغريقي
أفلاطون، فيلسوفاً يتمتع بخصال الأنبياء ليدبر أمور المدينة وينظمها بما أوتي
من كمال الإنسانية والمعلومات والمعارف، مثل قيادة الآخرين وتعليمهم .

٣- ابن خلدون والموضوعية :

درس ابن خلدون مختلف الظواهر الاجتماعية والتاريخية والسياسية كما كانت
قائمة في عصره، وبشكل يخالف ما اعتاد سلفه من الفارابي وأفلاطون وغيرهم
من وصف للمدن المثالية والفاضلة. ولهذا اتسم فكره بالموضوعية ، واعتمد
المنهج الاستقرائي في تحليل وتفسير قضايا العالم المادي. أدرك ابن خلدون أن
الظواهر الاجتماعية، ومن ضمنها السياسية، تخضع لضوابط معينة، وتتكسر
عندما تتوفر أسباب نشوئها ، فدرسها معتمداً على الملاحظة الدقيقة المجردة عن
الأفكار المسبقة والمعتقدات المتوارثة، ثم قام بمقارنة ما يتشابه منها من
الظواهر، بغية الوصول إلى القوانين التي تحكم سيرها وآلية تطورها .
ألف ابن خلدون كتاباً أطلق عليه اسم المقدمة أو ديوان العبر، انطلق فيه من
دراسة حياة القبائل وعصبيتها ، واعتبر إن العصبية هي الرابط الأساسي

والعنصر السياسي الحقيقي الذي يحدد آلية قيام الدول وانهيارها. فإذا ما ضعفت هذه العصبية، ضعفت الدول وانهارت ، وهذه الدول تعمر بما لا يتجاوز ثلاثة أجيال، أي حوالي مائة وعشرون سنة ، وتمر بمراحل الولادة ، الفتوة ، الشباب ، الشيخوخة ، الكهولة ثم الموت ، مثلها مثل الإنسان . وهذه المسيرة التاريخية في حياة الدول أمر لا بد منه .

إن أهمية ابن خلدون تكمن في البحث عن الأسباب الموضوعية في تفسير الظواهر الاجتماعية والسياسية، ومحاولة اكتشاف مسببات الحركية الاجتماعية عند الشعوب وقدرته على استخراج القانون من الواقع الاجتماعي .
لقد بين ابن خلدون تلازم التقدم الحضاري والعمراني مع التقدم المعرفي والفكري⁷⁷ .

كما أكد على الأساس الاجتماعي للمعرفة والعلم. لذلك فهو يعتبر حقاً رائد علم الاجتماع السياسي ، كما أن تأثيره المنهجي في الفكرين العربي والإسلامي ظل محدوداً إلى أن اكتشفته النهضة العربية الحديثة ابتداء من القرن التاسع عشر .

٤ - مكيا فيلي والواقعية :

يعتبر مكيا فيلي بكتاباتهِ نقطة فاصلة تشكل بداية انسلاخ الفكر السياسي عن الفكر الكنسي الذي كان سائداً في أوروبا ، فقد اشتهرت كتاباته بالواقعية المتجردة تماماً عن الاهتمامات الخلقية والمعتقدات الدينية، وشكلت دعوة للاهتمام بالمعرفة الواقعية. وكانت غايته من ذلك إعادة خلق جمهورية في إيطاليا المعاصرة على غرار حكومات روما القديمة في عز مجدها .

درس سياسات عصره في كتابه الأمير الذي تضمن أهم أفكاره السياسية، والتي يمكن أن نوجزها ما يلي: يعتقد مكيا فيلي أن الإنسان شرير بطبعه وسلوكه،

⁷⁷ حسن صعب، علم السياسة، بيروت ، دار العلم للملايين ، طبعة سابعة ، ١٩٨١ ، ص ٩٠

ويتميز بالخبيث والأنانية ، ويتمسك بمصالحه المادية أكثر من حياته الخاصة وهو على استعداد لتغيير أهوائه وعواطفه " إن الإنسان أناني وهو قد يتسامح مع مقتل أبيه أكثر من مصادرة أملاكه " ٧٨

يدعو مكيا فيلي رجال السياسة إلى الأخذ بالاعتبار هذا الأمر وجعله موضع اهتمامهم ، والحاكم العاقل ، بالنسبة لميكيا فيلي ، هو من يقيم سياسته على أساس أن الإنسان شرير بطبعه ، وأن الحكومة الناجحة هي التي تعمل على تأمين ملكية الأفراد وحياتهم

فالحاكم يجب أن يتبع في علاقاته مع الشعب أسلوب الخوف ، لأن الناس لا يترددون بالإساءة إلى من يجعل نفسه محبوبا ، ولكن يترددون ممن يخافون بسبب الخوف من العقاب ، ولكنه ينصح الحاكم بتجنب كراهية الناس إليه ، ثم يقول : إن القوانين هي التي تولد أخلاق الشعب وفسادته ، وإذا ما نبست الفوضى والفساد في شعب ما فلن يتقوم إلا عبر مشروع يفرض عليه الإصلاح ويعبده إلى المستوى الخلقي اللائق لم يخف ميكيا فيلي رغبته في القضاء على الفساد في إيطاليا ، ولا إعجابه بنظام الحكم الجمهوري في الإمبراطورية الرومانية القديمة ، في كتابه المطارحات ، والذي شمل تحليل ومراجعة التاريخ الروماني ، لذلك اعتبره مفكرون ، مثل " نوفر جيه " رائد المنهج التاريخي المقارن في علم السياسة

لقد كان ميكيا فيلي مؤمنا بالديمقراطية ، ويعتبرها أفضل أنظمة الحكم ، ولكنها لا تصلح إلا للشعوب المستنيرة والمتمسكة بالأخلاق الفاضلة ، بينما الدول الفاسدة تحتاج إلى حكم استبدادي ليصلحها ، ثم يمهد للديمقراطية .

٧٨ ميكيا فيلي الأمير ترجمة خيري حماد ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري ، طبعة أولى ، ١٩٦٢ القيث السابع عشر

يرى مكيا فيلي أن الهدف من السياسة هو المحافظة على قوة الدولة، وإن مقياس نجاح السياسة عنده هو مدى القوة التي وصلت إليها هذه الدولة .
لقد جذب مكيا فيلي استعمال الحاكم لكل الوسائل لتحقيق أغراضه في الحكم حتى تلك المنافية للأخلاق، لأن الغاية تبرر الوسيلة والمهم أن تحقق الغرض المطلوب منها . فهو يمدح الحكام الذين لا يلتزمون بالقيم الأخلاقية في سبيل توطيد مراكزهم وتحقيق القوة لديهم وربما يكون ذلك سبب ما لحق به من سمعة سيئة ، فأصبحت المكيا فيلية مرادفة للخبث والغدر والدهاء والفساد في السلوك والأخلاق .

والحقيقة أن مكيا فيلي لم يدع إلى اللامخلاقية ، بالعكس اعتبر أن الدولة القوية لا تقوم إلا على أساس أخلاقي، وأكد على ضرورة تمسك المواطنين بها ، إنما أعطى فرصة أو مساحة للحاكم أن يكون بمنأى عن الأخلاق والوسائل الأخلاقية في سبيل المحافظة على عزة وقوة الدولة لأن ذلك لا يخضع لقواعد الخير والشر ، إنما للقواعد الموضوعية التي تفرضها متطلبات وجود الدولة، ودعا إلى استخدام الحيلة والخداع في ممارسة العمل السياسي . واستنتج مكيا فيلي هذه القواعد للمحافظة على قوة الدولة من الواقع الإيطالي الفاسد، وربما بسبب تفضيله العمل السياسي الدبلوماسي مهما كانت أساليبه مساكرة ، على الحرب والعنف لأنه كان يكرههما .

أجل، لقد كانت لمساهمات مكيا فيلي الكبيرة دور مهم في تطوير الظاهرة السياسية، وفي تحصيل المعرفة الواقعية معتمدا على التاريخ، خاصة وأنه اقترح أسلوبا جديدا في فهم كيفية سير المجتمعات السياسية من خلال المراقبة والملاحظة.

وعلى الرغم من أهمية مكيافيللي بالنسبة لعلم السياسة، نستطيع أن نقول إن الواقعة عنده ليست بعيدة عن الاهتمامات الذاتية المتمثلة في تحقيق الوحدة الإيطالية، ودعم موقعه السياسي في هذه الدولة المنشودة .

٥- مونتسكيو والملاحظة المنظمة :

يعتبر كتاب مونتسكيو روح الشرائع واحدا من أهم المراجع في تاريخ تطور علم السياسة ، فلقد ميز مونتسكيو بين السياسة والأخلاق، أي استقلال السياسة عن الأخلاق ، فكانت ملاحظته للظواهر السياسية اشمل من الذين سبقوه حتى مكيافيللي ، فقد حاول دراسة القوانين والدساتير والمنظمات السياسية من كل مكان وزمان ، وحاول التوسع في دراسة منهج الملاحظة القائم على التاريخ والجغرافيا ، ودرس تطورات الواقع السياسي والاجتماعي لعدة بلدان، وفي حقب زمنية مختلفة من التاريخ، فهو يقول : " درست الناس أولا، وأيقنت أن التنوع لا حد له في شرائعهم وأخلاقهم، لا يعود لأهوائهم وحدها فافترضت مبادئ ووجدت الأحوال الخاصة متفقة معها اتفاقا عفويا ، وبدأت لي تاريخ الأمم متواصلة ، كما ظهر لي أن كل قانون خاص يرتبط بقانون خاص آخر يتعلق بقانون اعم ١٠٠ ولم استخرج مبادئ من مسلماتي، بل من طبيعة الأشياء" ٧٩

ونكمن أهمية مونتسكيو في محاولته استخراج نظرة متناسقة ومتماسكة للواقع، قائمة على استقرار الواقع والأحداث معتمدا على منهج الملاحظة المنظمة والدقيقة محاولا اكتشاف القوانين التي تحكم الظواهر السياسية ، وقد توصل إلى نظرية فصل السلطات التي استمدتها من دراسة النظام الدستوري البريطاني ، وهي القاعدة التي لا تزال تقوم عليها دساتير اغلب دول العالم .

٧٩- مونتسكيو، روح الشرائع، ترجمة عادل زعتر، القاهرة، ١٩٩١، ص ٢٠.

كما قام بتصنيف أنواع الحكم إلى ثلاثة أنواع هي:

أ- **الحكم الجمهوري**: وتكون السلطة ذات السيادة فيه للشعب أو جزء منه و يلائم شعباً محدود العدد ، فتسمى السلطة ديمقراطية إذا كانت السيادة لمجموع الشعب ، وأرستقراطية إذا كانت السلطة بيد مجموعة محددة .

ب- **الحكم الملكي**: وتكون السلطة ذات السيادة لفرد واحد ولكن وفق قوانين ثابتة ومقررة و يلائم هذا النوع شعباً متوسط العدد ، حيث توجد هيئات ثابتة توزع بينها السلطة، وبالتالي تمنع الاستبداد فيها .

ج- **الحكم الاستبدادي**: وتكون السلطة لواحد لا يعتمد على قوانين ثابتة ومقررة، ويسير الجميع وفق إرادته وأهدافه، ويناسب شعباً كثير العدد " ٨٠ .

ثانياً- تطور الظاهرة السياسية في القرن التاسع عشر :

بدأت في هذه الفترة تتضح بدقة المفاهيم الأساسية لعلم السياسة ، وبدأ علم السياسة بالظهور منذ النصف الثاني من هذا القرن ، وبدأ يخطو خطوات كبيرة على صعيد المنهج الاستقرائي التجريبي ، كما ظهر عدد من المفكرين الذين أسهموا في تطور هذا العلم بشكل كبير ، ومن أبرزهم أوغست كونت - ألكسي دي توكفيل - كارل ماركس .

١ - أوغست كونت :

وهو الفيلسوف الذي استخدم مفهوم الأطوار الثلاثة التي تفسر تطور البشرية والتقدم الإنساني. والأطوار هي :

أ- **الطور التكنولوجي (الحالة التكنولوجية)** : التي اتسمت بها المجتمعات وكل ما أنتجته في الفكر ونمط العيش والعادات أي بمعنى أنه غلب عليه الطابع

٨٠ - محمود إسماعيل محمد ، دراسات في العلوم السياسية، العين، مكتبة الإمارات ، ١٩٨٤، ص ١٨٠

الديني اللاهوتي ، وانتشرت أيضاً أفكار سياسية حول الدولة ترجعها إلى أصل إلهي، ثم انتقل المجتمع وتطور إلى

ب- **الطور الميتافيزيقي** : وربما كان يقصد بها الحالة المثالية ، وتم التركيز في هذه المرحلة على غايات الدولة وأصولها دون الاهتمام بآلية إدارة شؤون الدولة ثم انتقل المجتمع إلى

ج- **الطور الوضعي أو العلمي** : والذي يغلب عليه الطابع التجريبي ويظهر الفكر السياسي الذي يعمل على وضع أسس وقواعد علمية للحياة السياسية ، فألف كتاباً اسماء (منهج السياسة الوضعية) .

إن أهم ما جاء به أوجست كونت هو أنه يمكن تطبيق القواعد والأسس العلمية المطبقة على العلوم الفيزيائية ذاتها على العلوم الوضعية من حيث الملاحظة والدراسة والتجربة ، وبالتالي يمكن الوصول إلى قواعد ثابتة وصالحة في كل مكان وزمان ، ثم يقول : إن الفارق بين العلوم الطبيعية و العلوم الاجتماعية، هو فقط في درجة التطور ، بمعنى أن العلوم الطبيعية قد سبقت في تطورها العلوم الاجتماعية .

كما اعتبر كونت أن العلوم الاجتماعية، ومنها العلوم السياسية، هي الأهم لمستقبل البشرية، لكنه بذات الوقت لم يحدّ قيام علم سياسي مستقل عن العلوم الاجتماعية، وربما يعود ذلك إلى قناعاته الخاصة بوحدة العلوم الاجتماعية . لم يعمل كونت على تطبيق أطروحاته التي بقيت في الإطار النظري ، فظهر وكأنه فيلسوفاً ومصلحاً أكثر مما هو عالماً اجتماعياً. أخيراً، يمكننا القول إنه أسهم وبشكل كبير نظرياً في تقدم علم السياسة، وخاصة من خلال فكرته التي نقول: إنه يمكن أن تخضع العلوم الاجتماعية لتحليل علمي موضوعي كما هو في العلوم الطبيعية

٢- ألكسي دي توكفيل ١٨٠٥-١٨٥٩: ^{٨١}

يعتبر ألكسي دي توكفيل واحداً من أهم المفكرين السياسيين، وقد كان له السبق في افتتاح عصر الرحلات العلمية في مجال اكتشاف حقيقة الوقائع والأحداث السياسية، وذلك من خلال دراسة الوثائق المحفوظة، بالإضافة إلى افتتاحه وتدشينه عصر المقابلات الشخصية في علم السياسة .

لقد قام بدراسة الآراء والعادات السياسية والأخلاق، وفي حالة الشك كان يقوم باستفتاء عدة شهود، بينما حاول التعرف على الحقيقة من خلال مقارنة الآراء تكمن أهمية دي توكفيل في مقدرته على تطبيق المنهج العلمي التجريبي بالاعتماد على فرضيات يخضعها للتجربة لتبيان صحتها من خطئها، وعلى ضوء التجربة والملاحظة، إما أن يبقيا كما هي، أو يقوم بتعديلها إذا لزم الأمر للوصول إلى الحقيقة كما يحدث في العلوم الطبيعية تماماً .

وقد انطلق في كتابه الديمقراطية في أمريكا والذي وضعه ما بين ١٨٣٥-١٨٤٠ من فرضيتين هما:

أ- إن عالماً ديمقراطياً جديداً يقوم على المساواة وهو في طور النشوء .

ب- الرؤية الجديدة النموذجية يراها ألكسي دي توكفيل في الولايات المتحدة الأمريكية

و يقول: إن الذي ساعده على تأكيد نظريته هو الأسباب الأساسية التي تنزع نحو الحفاظ على الجمهورية الديمقراطية في الولايات المتحدة ألا وهي التالية:

أ- عدم وجود مؤسسة عسكرية ضخمة .

^{٨١} ولد ألكسي دي توكفيل في فرنسا عام ١٨٠٥ ومن عائلة ارسنقراطية بعد إنهاء دراسته الأولية انصرف لإدارة القانون حيث عين قاضياً مقرباً في محكمة فرساي في العام ١٨٢٧، انضم إلى حركة الوسط اليساري وانتخب عضواً للبرلمان عام ١٨٣٩ وأعيد انتخابه عام ١٨٤٨. عين في عام ١٩٤٩ وزيراً للخارجية وبسبب تأثره بالأحداث الثورية المتتالية التي شهدتها بلاده فرنسا أخذ يفكر دي توكفيل في الديمقراطية ويدرس حقيقتها وتطورها خارج أوروبا على يجد الحل المناسب لمشكلتي الحرية والمساواة فتوجه إلى أمريكا لدراسة تجربتها عن قرب. من أهم مؤلفاته الديمقراطية في أمريكا الذي اعتبر من أهم مؤلفات القرن التاسع عشر لما تضمنه من تجرد في الأفكار

ب- اقتصاد زراعي مزدهر .

ج - المساواة في الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية .

د - أخلاقيات الأمريكيين ومعتقداتهم الدينية .

هـ - الهيكل الدستوري الذي يتسم بالديمقراطية العميقة ^{٨٢}

يتصف كتاب دي توكفيل بعمق الملاحظة، ويتميز عن كثير من المفكرين الكبار الذين سبقوه بأنه تناول موضوعاً واحداً فقط، بينما الآخرون كتبوا عموميات عن موضوعات متنوعة عن السلطة والدولة وغيرها في أن معاً ، حدد دي توكفيل بعض سمات المجتمع الارستقراطي، بقوله : بأنه ينطوي على بعض الحسنات، فهو استطاع أن يوفر للشعب بعضاً من حياة الترف والسعادة، ووعي خاص بالمجتمع الذي يعيش فيه . وبالتالي فإن الطاعة فيه أي طاعة الشعب للسلطات الارستقراطية ظهرت وكأنها شيء طبيعي ونتيجة من نتائج نظام الطبيعة الثابت ^{٨٣} . ولكنه اعتبر المجتمع الارستقراطي مجتمعاً ميتاً، لأنه مجتمع الأمس، و التاريخ يثبت منذ زمن بعيد اتجاهه نحو الانحدار المتواصل لمصلحة الطبقة العامة من الشعب والسبب هو اعتماده على مبدأ التفاوت وعدم المساواة بين البشر، وأن عدداً قليلاً من الناس يتمتع بحق الملكية والسلطة والترف وملذات الفكر والفنون، بينما الأغلبية لا يسمح لها في هذا المجتمع إلا باقتسام العمل والجهل .

أما بخصوص ما كتبه عن المجتمع الديمقراطي في معرض مقارنته مع المجتمع الارستقراطي، فقد قال : إن المجتمع الديمقراطي هو المجتمع الذي قام على أنقاض المجتمع الارستقراطي ، وإنه إذا ما أحسن توجيهه وتكوينه نحو

^{٨٢} روبرت دال ، التحليل السياسي الحديث ، ترجمة علاء أبو زيد، القاهرة مركز الأهرام للترجمة والنشر ، طبعة خامسة، ١٩٩٣ ص ١٧

^{٨٣} مهدي محفوط ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ١٩٩٠ ، ص ١٧٠

العمل الهادئ، يصبح هو المجتمع القادر على توفير السعادة والرفاهية للشعب، ويتم ذلك عبر المساواة وتنظيمها بواسطة القوانين، والتي يجب أن تكون مقبولة ومحبوبة من قبل الجميع، خاصة وأن الجميع اشترك في صنعها، وهنا يصبح الأفراد قادرين عبر الحقوق الفردية الواجبات المتعلقة بها والتضامن الحر بين الأفراد، على أن يقفوا بمواجهة أي مشروع استبدادي من قبل السلطة الاستبدادية. لذلك اعتبر ألكسي دي توكفيل أول باحث سياسي في العصر الحديث، وهو أيضا الباحث النموذجي الذي يمكن أن يحتذى به .

٣- كارل ماركس والتفسير الجديد للمجتمع السياسي (١٨١٨-١٨٨٣)^{٨٤}

يرتكز المفهوم الليبرالي السائد في الغرب حول الظاهرة السياسية على أنها ظاهرة مستقلة بذاتها وإن كان لها علاقات مع الظواهر الاجتماعية الأخرى، إلا أن الماركسية جاءت لتتقض هذا الرأي ولتقول إنه لا وجود لظاهرة سياسية مستقلة وقائمة بذاتها، وهي ظاهرة عابرة تعبر عن بنية طبقية، وستزول بزوال الطبقات. تعد تناول ماركس الظاهرة السياسية من منطلق مادي تاريخي^{٨٥} والذي تقوم على حركة صراع الأضداد، وأن الأفكار والنظريات السياسية هي انعكاس للقوى الطبقية المتصارعة عبر التاريخ، أي أن البنية

^{٨٤} ولد كارل ماركس عام ١٨١٨ في مدينة ترير بألمانيا من أسرة برجوازية يهودية، وكان والده يتعاطى مهنة المحاماة اعتنق المذهب البروتستانتي حتى تمكن من ممارسة مهنته التي لم يكن يسمح لليهود بممارستها بسبب كراهية الألمان لهم وعدم تقبلهم بالتعامل مع اليهود، حصل على شهادة الدكتوراه عام ١٨٤١ من جامعة آيبن في ألمانيا عمل رئيساً لتحرير عدة صحف تعرف على زعماء الاشتراكية الفرنسية ومنهم يروندون في فرنسا ثم طرد منها إلى بلجيكا واستقر أخيراً في لندن بعد أن تعرف على صديق عمره الذي شاركه أفكاره في الاشتراكية العلمية التي يعتبر راندا الأول توفي عام ١٨٨٣ في لندن.

^{٨٥} المادية التاريخية هي تصور التاريخ من خلال دراسة مختلف أساليب الإنتاج، والتكوينات الاجتماعية، أي دراسة بنيتها، وتكوينها، وسيرها. ودراسة أشكال الانتقال من تكوين اجتماعي إلى تكوين اجتماعي آخر. (نيكولاس بولانتزاس، السلطة السياسية والطبقات الاجتماعية، ترجمة عادل غنيم بيروت، دار ابن خلدون، ١٩٨٣، ص ٧).

الاقتصادية والاجتماعية القائمة على علاقات الإنتاج في المجتمع هي التي تنتج الأفكار عند الناس .

يقول ماركس : "إن البشر هم منتجو تصوراتهم وأفكارهم . . . وإن الأفكار المسيطرة في كل حقبة تاريخية هي أفكار الطبقة السائدة ، أي تلك التي تسيطر على وسائل الإنتاج المادية، وتشرف على وسائل الإنتاج الفكري " .

إن الدولة، وفق النظرية الماركسية، ليست سوى بنية فوقية تأتي انعكاساً للعلاقات الاقتصادية القائمة في المجتمع ، أي انعكاساً للبنية التحتية للمجتمع ، وهي الإطار الذي تسيطر فيه طبقة على طبقات أخرى، وهي أداة قهر بيد الطبقات المالكة للحفاظ على سيطرتها السياسية والاقتصادية. ومن أجل فهم الظاهرة السياسية، يجب أن ندرس العلاقات الاقتصادية التي يقوم عليها المنظم السياسي . إن الصراع الطبقي يؤدي إلى تحول السلطة السياسية من يد البرجوازية والملاك إلى الطبقة البروليتارية، فيتحول المجتمع البرجوازي إلى المجتمع الاشتراكي كمرحلة أولى ثم إلى المجتمع الشيوعي في المرحلة الثانية، وهنا تزول الدولة التي كانت أداة بيد طبقة للسيطرة على طبقات أخرى، ويزول دورها بسبب القضاء على الطبقات، وبالتالي تزول السياسة ، بمعنى أن المجتمع السياسي سوف يتلاشى في المجتمع المدني .

إن أهم ما قدمه ماركس هو رؤية جديدة للمجتمع السياسي، فأتجه ببحثه إلى التحليل العلمي للواقع المجتمعي، حيث وصف الواقع كما هو لا كما يتمنى أن يكون .

لقد ابتعد ماركس عن التحليل القانوني في تفسير الظاهرة السياسية ، حيث أنه لم ينطلق في دراسته الظاهرة السياسية ، كغيره من المفكرين الغربيين، انطلقوا من تصنيف الحكومات وفصل السلطات والديمقراطية والحريات العامة، بالارتكاز على تحليل القوانين والديساتير والأنظمة، دون أي اعتبار للعناصر

الاجتماعية الاخرى. بالمقابل، فإن ماركس وجّه بحثه السياسي الذي امتاز بالشمولية عبر دراسته التأثير المتبادل للظواهر السياسية والبنى الاقتصادية .

... أظهرت الماركسية رؤية جديدة للظواهر الاجتماعية، إذ اعتبرت لها ظواهر متحركة قابلة للتغيير الجذري، وأن التناقضات الاجتماعية سوف تدفع الواقع الاجتماعي للتغيير والتبدل . وشرحت النظرية الماركسية آليات التغيير في المجتمعات البشرية عبر التشكيلات الاجتماعية الاقتصادية ، حتى قال عنه موريس دوفرجييه " أنه نيوتن علم السياسة " .

هذا، وهناك بعض المآخذ على النظرية الماركسية ورؤيتها للمجتمع السياسي نذكر منها:

أ- أنها تتحوّ منحاً مثالياً فيما يختص بالتطور المستقبلي للمجتمع ، والذي سينتهي بزوال الطبقات، وبالتالي بزوال الدول بسبب زوال الصراعات الطبقيّة، ومن ثم سيكون هناك مجتمع جديد قائم على التعاون والتعاقد دون الحاجة لوجود الدولة والحقيقة أن الدول تعاضد دورها وأصبحت أكثر قوة، وأن الصراعات لم تنته في المجتمعات، بل زادت وتغيرت أشكالها وأنواعها .

ب- أنه يركز على عامل واحد في تفسير الصراعات السياسية ، ألا وهو العامل الاقتصادي (علاقات الإنتاج) ، ويعتبرها السبب الرئيسي لهذه الصراعات. والحقيقة أن هناك دوراً كبيراً للعوامل الاقتصادية (إلا أنه يمكننا القول أن هناك، وعبر مراحل التاريخ المختلفة وحتى وقتنا الحاضر وفي كل زمان ومكان ، صراعات لها أسباب أخرى كالأسباب العرقية، والدينية، الاثنية، والقومية، وغيرها .

ج- لقد تجاهلت الماركسية أهمية ودور المؤسسات السياسية والتي اعتبرها ماركس بنية فوقية وشيئاً ثانوياً، على الرغم من أن المؤسسات السياسية لها دور كبير في تطوير وتقديم المجتمع .

يبقى أن نقول إن الماركسية قد أسهمت إسهاماً كبيراً في تقدم علم السياسة، خاصة و أنها اعتبرت أن الدولة والسلطة هما ظواهر قدروية ، وقدمت إسهاماً رائعاً في تحديد العلاقات بين السلطة القوي الاقتصادية والاجتماعية في المجتمع بشيء من الشمولية

ثالثاً- تطور الظاهرة السياسية في القرن العشرين :

نتيجة للتطور الكبير الذي وصلت إليه دراسة الظاهرة السياسية، أخذ الاعتراف بعلم السياسة كعلم قائم بذاته يأخذ موقعه في حرم الجامعات بعد تجاوزه عقبات كثيرة وضعت في طريقه ، حتى أنه يمكننا القول أنه حرق المراحل في تطوره بعد الحرب العالمية الثانية .

١- علم السياسية ما بين نهاية القرن التاسع عشر والحرب العالمية الثانية :

لقد بذلت جهود كبيرة وجادة لكي يُدرس علم السياسة كمادة مستقلة في الجامعات الأوروبية، لكن تلك الجهود التي بذلت أعطت ثمارها في الولايات المتحدة الأمريكية لا في أوروبا، وخاصة ما بين الحربين العالميتين الأولى والثانية .

إن العلوم الاجتماعية باتت تفرض وجودها ولاسيما السياسية منها، لعدة أسباب، منها:

أ- إن الاهتمام العلمي انصب على دراسة الظواهر الاجتماعية، السياسية منها مع نهاية القرن التاسع عشر، وأخذت تدخل في إطار البحث العلمي .

ب- إن التقدم الذي حدث حول مفهوم علم السياسة ومنهجية البحث السياسي أدى إلى تكوين فكرة واضحة عن علم السياسة

ج- إن الاعتراف بالحريات العامة على نطاق واسع ساهم إلى حد كبير في نمو وتطور علم السياسة، ويرجع ذلك إلى انتشار الأنظمة الديمقراطية التي تضمن الحريات العامة على صعيد القول والنشر، والفعل، والتي بدورها ساهمت بالاعتراف بعلم السياسة كعلم قائم بذاته. وبالمقابل، فإننا نرى أن الأنظمة القمعية والديكتاتورية لا تسمح بتقدم هذا العلم، بل على العكس فهي تحاربه لأن علم السياسة يقوم عادة بمراجعة دائمة ومستمرة للمسلّمات والمفاهيم القائمة للتأكد من صحتها أو خطئها، وهذا لا يتلاءم مع طبيعة هذه الأنظمة التي تعتبر ذاتها فوق كل الشكوك والأخطار، ولا تقبل أي مراجعة لأرائها وأفكارها وأعمالها.

د- والعامل الأهم هو فكرة إعداد الموظفين الإداريين والسياسيين. فأتجهت الأنظار إلى علم السياسة للقيام بهذا الدور، فافتتحت فروع لعلم السياسة في مختلف الجامعات الأمريكية.

لكن في موازاة ذلك لعبت عوامل سلبية أخرى منها البنية التقليدية للجامعات الأوروبية دوراً أساسياً في إعاقه دخول علم السياسة حرم الجامعات الأوروبية حتى انتهاء الحرب العالمية الثانية. وهذا وقد فشلت عدة محاولات لإنشاء كلية للعلوم السياسية في باريس، ومنها فشل مشروع سالفندري لإقامة معهد للعلوم السياسية والإدارية في عام ١٨٤٦، ولكن أخيراً نجحت المحاولة في عام ١٨٧٢ في إنشاء المدرسة الحرة للعلوم السياسية كنتيجة لفكرة إعداد الكوادر السياسية والإدارية إعداداً تقنياً فاعلاً لكن هذه الكوادر بقيت خارج الجامعات حتى عام ١٩٤٥.

أما في الولايات المتحدة الأمريكية، فقد دخل علم السياسة الجامعات كعلم مستقل بسبب أن الجامعات الأمريكية كانت، إما مؤسسات خاصة أو تابعة لمجالس بلدية، بالإضافة إلى أن الولايات المتحدة الأمريكية لا يوجد فيها تقاليد

جامعية راسخة تاريخياً تقف عقبة أمام التطوير والتحديث هذا من ناحية ، ومن ناحية أخرى بسبب الحاجة لإعداد كوادر إدارية جيدة للأحزاب والإدارات المحلية. وأصبحت الولايات المتحدة الأمريكية البلد الوحيد الذي يوجد فيه باحثون متفرغون لعلم السياسة في النصف الأول من القرن العشرين، والمتقدم على صعيدي الأبحاث السياسية والوسائل التقنية المتبعة في تلك الأبحاث .

لقد توجهت البحوث السياسية في أمريكا إلى دراسة الوقائع والأحداث، وابتعدت عن النظريات المجردة ، وشملت كل المجالات والنشاطات، مما أدى إلى تكاثر الأبحاث والدراسات التي تناولت مختلف القوى السياسية كالأحزاب والقوى الضاغطة والرأي العام والانتخابات والصحافة وغيرها. في حين أن الأبحاث السياسية في أوروبا انصبحت على المؤسسات الحكومية .

كما شمل التقدم في تقنية البحث السياسي كافة الوسائل التي استخدمت في النصف الأول من القرن العشرين ومنها عملية سير الرأي العام، لكن الدراسات والبحوث الأمريكية كانت تشوبها شائبتان هما:

١- تركيز الأبحاث السياسية وبشكل مطلق على الحياة السياسية الأمريكية، وإهمال الدراسات المقارنة التي تساعد على فهم المجتمع الأمريكي بشكل أعمق.

٢- الاهتمام بالجزئيات والابتعاد عن تكوين نظريات ابتداء وانطلاقاً من هذه الجزئيات ولهذا لم يستفاد من تلك الأبحاث الأمريكية التي أجريت في تلك الفترة في دراسة ظاهرة السلطة .

٢- علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية :

بعد أن أصبح علم السياسة يدرس في أغلب الجامعات الأمريكية ، بدأ الاعتراف بعلم السياسة كعلم مستقل بذاته في فرنسا بعد عام ١٩٤٥ ، ويعود

ذلك إلى الإصلاحات التي حدثت في فرنسا ، وتم خلالها تأميم المدرسة الحرة للعلوم السياسية والتي سبق ذكرها ، ومن ثم تقسيمها إلى قسمين هما : المؤسسة الوطنية للعلوم السياسية، ومعهد الدراسات السياسية في باريس ، ومن ثم تلا ذلك إنشاء معاهد للدراسات السياسية في مختلف أنحاء فرنسا وفي بريطانيا، تمّ تدريس علم السياسية في جامعة أكسفورد وفي مدرسة لندن للاقتصاديات وعلم السياسية و بعد ذلك تم انتشار تدريس العلوم السياسية كعلم مستقل بذاته في أغلب الجامعات والمعاهد البريطانية. أما في ألمانيا، فقد تقدّم علم السياسة بعد الحرب العالمية الثانية، لأن أغلب الباحثين الألمان في العلوم الاجتماعية قد هربوا إلى أمريكا قبل الحرب

ولكن الخطوة الكبيرة التي ساهمت في تقدّم علم السياسة وتطوّره على نطاق واسع هي ما قامت به منظمة اليونسكو العالمية من خلال إنشاء الجمعية الدولية لعلم السياسة في عام ١٩٤٨ ، كما عقدت ندوة عالمية لدراسة مناهج علم السياسة في فلورنسا في إيطاليا. أما في الدول العربية فإن علم السياسة حالياً يُدرّس في العديد من الجامعات العربية، ومنها سورية. و لتشجيع البحث العلمي السياسي في الوطن العربي، تمّ إنشاء الجمعية العربية للعلوم السياسية عام ١٩٥٨، وذلك بهدف تحقيق عدة أهداف منها: تنسيق نشاط الباحثين العرب، وتنشيط المشاركة في أعمال المؤسسات الدولية المهتمة بعلم السياسة. هذا، وقد عقدت ندوة في لارنكا في قبرص عام ١٩٨٥ حول علم السياسة وطرق تدريسه ومنهجيته وآفاقه .

إنّ التفاعل بين الباحثين من مختلف أنحاء العالم ساهم في أن يأخذ الأوروبيون بتقنيات البحث الأمريكية، واعتماد المنهج الاستقرائي، وتناول الجزئيات، مما ساعد في ظهور مؤلفات حول الأحزاب والانتخابات والصحافة وغيرها. وبذات

الوقت، بدأ البحث السياسي الأمريكي يتجه لتكوين نظريات سياسية، بمعنى أن كل منهم حاول سد النقص الحاصل لديه بالاعتماد على تقنيات الآخر

٣- العلوم السياسية وعلم السياسة: ترافق دخول علم السياسة حرم الجامعات مع استبدال تعبير العلوم السياسية بعلم السياسة ، فقد كان شائعاً تعبير استخدام العلوم السياسية في كافة البلدان بسبب تناول الظاهرة السياسية من قبل العلوم الاجتماعية الأخرى كل من زاويته الخاصة .

فالأبحاث السياسية شكلت أجزاء من علم الاجتماع السياسي وعلم الاقتصاد السياسي وعلم النفس السياسي والجغرافيا السياسية والتاريخ السياسي وغيره من العلوم ، ما يعني أن علم السياسة شكّل تقاطعاً بين الفروع السياسية لكافة العلوم الاجتماعية التي اهتمت بدراسة القدرة والسلطة والدولة . لكن إهمال هذه العلوم للعديد من الظواهر السياسية مثل الأحزاب والقوى الضاغطة والانتخابات واتخاذ القرارات هذا من ناحية ، وتقدم البحث السياسي وتناوله لهذه الظواهر من ناحية أخرى، أدّى إلى نشوء مجال خاص بعلم السياسة ، فاختط علم السياسة لذاته حقلاً خاصاً في مجال المعرفة العلمية، ومجالاً مستقلاً تناول فيه كل الظواهر السياسية التي تم تناولها من قبل العلوم الاجتماعية الأخرى مضيفاً إليها كل ما تبقى من هذه الظواهر التي لم تلامسها العلوم الأخرى .

أما على صعيد المعرفة السياسية، فقد كان يعتمد علم السياسة في بدايته على المعرفة التي توصلت إليها العلوم الاجتماعية الأخرى، فيحاول التأليف بين النتائج التي توصلت إليها الأبحاث من أجل تكوين نظرية سياسية حول الدولة والسلطة. ولكن بفعل تطور البحث السياسي، أصبح يتناول الوقائع بذاته دون الاعتماد على أي علم آخر ، وهذا ضروري لأن التنظير العلمي يرتبط ارتباطاً وثيقاً بدراسة الوقائع ، والنظرية العلمية هي نظرية مثبتة بالتجربة ، والتجربة

لا تتم بمعزل عن الواقع. إنّ هذا التّفكّم في مجال البحث السياسي، سواء أكان على صعيد تحديد حقل خاص بالمعرفة السياسية أو على صعيد تناول هذه المعرفة مباشرة عبر دراسة وتحليل الواقع، أدّى إلى إحلال تعبير علم السياسة محل العلوم السياسية كعلم مستقل قائم بذاته ، وإن كان على علاقة بالعلوم الاجتماعية الأخرى وقد ثبت ذلك في مؤتمر اليونسكو للعلماء السياسيين في باريس عام ١٩٤٨ .



الفصل الثالث
مناهج البحث في العلوم السياسية



أولاً- أسس البحث العلمي :

يهتم علم السياسة بدراسة الجانب السياسي من الحياة الاجتماعية، ومما ينبعث عن هذا الجانب من ظواهر أخرى، ويدرسها دراسة علمية تحليلية، وذلك عبر مناهج علمية يستطيع بواسطتها الوصول إلى قوانين النمو السياسي والقضايا العامة. والمقصود بالمناهج العلمية هنا، الطرق التي يسلكها العقل في دراسة موضوع أي علم من العلوم للوصول إلى القضايا الكلية التي يطلق عليها أحياناً القوانين .

لقد اهتم العلماء بوضع أسس للدراسة يسير على هديها الباحثون في دراساتهم، ليكونوا في منأى عن الزلل والانحراف في الدراسة ، ولتأتي نتائج دراساتهم أقرب إلى حقائق الأمور، ومن أهم هذه الدراسات ، دراسة الظواهر السياسية بذات الطرق التي تُدرس بها الظواهر الطبيعية الأخرى لأنها تصلح لأن تكون مادة للملاحظة والتجربة، وأن يُنظر إليها بشكل منفصل عن شعور الباحث، مع عدم التسليم بصدق قضية ما لم تترك بوضوح تام ويتم التأكد من مصداقيتها. ويتم ذلك بتحرر الباحث من كل فكرة سابقة يعرفها عن الظواهر السياسية والاجتماعية، حتى لا يقع تأثير أفكاره الشخصية ، ويجب أن يتحرر الباحث من الآراء الساذجة التي يحفظها العامة ويتوارثها الأفراد عن القوى المؤثرة في الظواهر السياسية، لأن ليس لها أية دلالة علمية .

إن المطلوب من الباحث هو عدم التأثر بمشاعره الخاصة أو بتجاربه الخاصة عند دراسة موضوع سياسي، لأن ذلك لا يستقيم مع النزعة العلمية التي تتطلب من الباحث أن يُجرد نفسه من كافة النزعات والأفكار الخاصة. وبناء على ما سبق، على الباحث أن يقوم بما يلي :

١- تحديد الظاهرة موضوع الدراسة تحديداً دقيقاً .

٢- تحليل الظاهرة إلى أبسط عناصرها وأدق تفاصيلها من المركب البسيط إلى الأبسط، وذلك لإدراك أسباب حدوثها والتمييز بين النتائج والمقدمات.

٣ يجب أن تكون غاية البحث واضحة وجليّة حتى لا يضيع وقت الباحث ومجهوده سدى .

٤ دراية الباحث بالمسائل المتعلقة بموضوعه وأهدافه، لتساعده على إلقاء الضوء على النواحي المجهولة منه، وتقرّب له تحقيق الهدف .

٥- تماسك أجزاء البحث وعدم تناقضها، وذلك لعدم الوصول إلى نتائج جزئية متضاربة .

٦- خلو البحث بتفريعاته من الحشو اللفظي والإضافات التي لا ترتبط بجسور الموضوع

٧ المعرفة المستمرة بالأحكام والقوانين التي تصل إليها جميع فروع العلوم الإنسانية.

ثانياً- الصعوبات المنهجية :

قد تواجه الباحث السياسي عند دراسة الظواهر السياسية صعوبات مختلفة قد تضعف من همته في الوصول إلى القوانين السياسية الصحيحة ، شأنه في ذلك شأن العلوم الأخرى، ومن أهم هذه الصعوبات :

١- عدم خضوع التفاعلات السياسية لنظام آلي رتيب ، و عدم سيرها وفقاً لمبدأ الاطراد في وقوع الحوادث، مما يخلق صعوبة في الوصول إلى القوانين التي تحكم عملها. ويمكن التغلب على تلك المشكلة من خلال تحليل المؤثرات السياسية، وتبسيط المشاكل المعقدة وردها إلى أجزائها وفروعها، والتعمق في دراسة الحقائق التي تتطوي عليها هذه المؤثرات، فعندما تنتضح المشاكل يزول الغموض الذي يكتنفها .

٢- صعوبة الوصول إلى قوانين تساعد الباحث على التنبؤ السياسي بما ستكون عليه الأشياء أو الحقائق السياسية ، وخاصة فيما يتعلق بالسلوك السياسي ويمكن تجاوز هذه الصعوبة عبر معرفة العوامل المؤثرة في السلوك السياسي ، لأن السلوك السياسي يقع ضمن قالب شبه منظم من العلاقات التي لا يمكن للأفراد الخروج عنها، لأنه تقع عليهم عقوبات وجزاءات .

٣- عدم وجود وحدة معينة يستخدمها علم السياسة لقياس الظواهر والعلاقات السياسية كغيره من العلوم الوضعية الأخرى التي تستخدم وحدات ومقاييس كثيرة لوصف ظواهرها والتعبير عنها، مثل الرياضيات أو غيرها. ويتم تجاوزها عبر النظر إلى العلاقات السببية والوظيفية في البحث السياسي، وعبر ربط المقدمات بالنتائج، والعلل بمعلولاتها مثلاً " علاقة سببية بين التخلف والكبت السياسي - علاقة وظيفية بين التقدم التكنولوجي وتطور النظام الديمقراطي " إنه من الصعب دراسة درجة الكراهية والحب والجذب السياسي .

٤- صعوبة التمييز بين الظواهر السوية وغير السوية .

٥- صعوبة المزج بين الدراستين الديناميكية والسكونية، والتأليف بينهما في الموضوع السياسي .

٦- عدم استجابة البيئة السياسية لموضوع الدراسة للغايات التي يقصدها الباحث . وعدم تقبل الأفراد للأفكار والاتجاهات المنشودة، وهذا ما يتطلب من الباحث إقناع الآخرين المشاركين بالغايات التي يرمي إليها البحث .

ثالثاً- خطوات البحث العلمي:^{٨٦}

وتبدأ من التصور الواضح للحالة السياسية أو الظاهرة السياسية المراد دراستها، والرغبة في معالجتها وفق المراحل التالية :

١- تحديد موضوع البحث بشكل واضح دقيق لمنع الغموض واختلاف التأويل، و أن يكون محدداً من حيث الزمان والمكان والمفردات، و أن لا يكون شديد الاتساع بحيث يتعذر على الباحث معالجته وتناوله بشكل عميق .

٢- الاطلاع على كل الأبحاث السابقة أو معظمها والمتعلقة بالمشكلة أو الظاهرة السياسية المراد دراستها والاطلاع على كل المصادر المتوفرة ، وذلك يعزز من إمكانية التوصل إلى نتائج أخرى على ضوء الحقائق والمعلومات الجديدة .

٣- وضع خطة أولية تتضمن العناصر الأساسية حسب الأبواب والفصول وتفرعاتها مع ذكر أسباب اختيار الموضوع وهدف البحث، على أن تكون هذه الخطة خاضعة للتوسع أو التضييق حسب المصادر التي يمكن أن تتوفر في المستقبل .

٤- تحديد الإطار النظري لموضوع الدراسة بشكل واضح وتحديد المفاهيم المستخدمة .

٥- اعتماد منهجية معينة ملائمة لموضوع البحث، وقادرة على إعطاء أفضل النتائج .

٦- البحث عن المصادر الأصلية والثانوية، وعن الوثائق وتدقيقها، والصحف والدوريات، وإجراء استقصاءات شخصية و مقابلات مع الأشخاص ، و عدم الاعتماد على مصادر أحادية .

^{٨٦} محمد فايز أسعيد، قضايا علم السياسة العام، بيروت دار الطليعة للطباعة والنشر، ١٩٨٦ ص٣٤ الطبعة الثانية.

- ٧- صياغة الفروض البحثية لغرض البرهنة عليها عبر استقراء الواقع السياسي أو عبر الملاحظة .
- ٨- تحليل المعلومات على أساس كمي أو نوعي ، وذلك للتوصل إلى الأسباب الحقيقية المؤثرة على الحدث أو الظاهرة السياسية .
- ٩- البرهنة على صحة الفروض المطروحة .
- ١٠- استخلاص النتائج التي توصل إليها الباحث .
- ١١- تأكيد الرأي الشخصي للباحث حول الأحداث والنتائج .
- ١٢- وضع سيناريوهات للحالة السياسية المبحوثة، توضّح احتمالات المستقبل، واختيار المشهد الأكثر احتمالاً وتبيان مسبباته بشكل منطقي بعيداً عن المثالية.
- ١٣- التوصل إلى تعميمات ومبادئ وأفكار جديدة غير مطروحة، وقد تكون مبتكرة، يستفيد منها رجال السياسة أو الباحثون الآخرون .

رابعاً- مناهج البحث:

يقصد بالمنهج الطريقة التي يعتمدها الباحث من أجل بلوغ الحقيقة، أو ما يعتبره حقيقة. وهو مكون من عدة عمليات تتكامل مع بعضها بترتيب منطقي لتحقيق هدف واحد هو اكتشاف علاقات أو معلومات جديدة تُطوّر أو تُصحّح ما توصلت إليه الأبحاث السابقة. ويعني المنهج أيضاً عدة أدوات استقصائية تستعمل في استخراج المعلومات من مصادرها الأصلية والثانوية، البشرية منها والمادية، البيئية والفكرية ، تنظّم بشكل مترابط ومنسق لكي تُفسّر وتُشرح وتُحلّل ويُعلّق عليها .^{٨٧}

^{٨٧} فهمي سليم الغزوي ومجموعة باحثين ، المدخل إلى علم الاجتماع عمان، دار الشروق ، ٢٠٠٤ ، ص ٣٩٦ الطبعة الثانية .

١ - المنهج التاريخي:

يستند هذا المنهج إلى الأحداث التاريخية في فهم الحاضر والمستقبل، إذ لا يمكن فهم وإدراك أية حالة سياسية إلا بالعودة إلى جذورها التاريخية وتتبع تطورها، ومن ثم استنتاج أفكار أو تصورات ، و تقديم تعميمات يمكن استخدامها في تفسير ظواهر وأحداث سياسية .

إن أول أعلام المنهج التاريخي في الدراسات الاجتماعية والسياسية **إبن خلدون** الذي حاول أن يقف وقفة موضوعية من الدراسات السابقة ويبيّن في دراساته الخطأ الكبير الذي وقع فيه المؤرخون القدامى من عدم التمييز في العلمي لمصادر البيانات التاريخية . وفي مقدمة ابن خلدون، نجد نموذجاً للعلاقة بين التاريخ وعلم الاجتماع، لأن علم السياسة لم يكن قد ظهر بعد كعلم مستقل عن العلوم الاجتماعية الأخرى.

وكذلك نجد في أوروبا الكثير من العلماء الذين بلوروا استخدامات المنهج التاريخي في الدراسات الاجتماعية، ومنهم الفيلسوف الإيطالي **جيوفاني باتيستا فيكو** في كتابه العلم الحديث . الذي يبيّن فيه **مبادئ المنهج التاريخي** ، والتي تتميز بالآتي :^{٨٨}

- أ- يجب على الباحث الاجتماعي، في دراسته للنظم أو الظواهر الاجتماعية، الرجوع إلى جذورها الأولى والعصر الذي ظهرت فيه .
- ب- إن تاريخ الإنسانية قد مرّ في تطوره بمراحل هي المرحلة الدينية، ومرحلة البطولة والمرحلة الإنسانية.

^{٨٨} - علي عبد الرزاق جلبج، البحث العلمي الاجتماعي ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٩٧ ، ص ١٣٠

ج- يعتمد المنهج التاريخي على المصادر الآتية: الوثائق والمستندات والقصص الأدبية والاجتماعية ، والتنظيم السياسي للمجتمع واللغة والقانون والأديان والأساطير .

كذلك، حاول سان سيمون الربط بين المنهج التاريخي والمنهج العلمي للبحث، فالتاريخ، بالنسبة له ، هو الحالة الاجتماعية للشعوب. إن المنهج التاريخي عنده يستند إلى الدعائم الآتية:

أ- تاريخ الإنسانية وحدة واحدة متصلة فالماضي والحاضر والمستقبل حلقات في سلسلة واحدة .

ب- إن كافة الظواهر الاجتماعية لها وضعها الواضح والمحدد تحديداً دقيقاً في السلسلة التاريخية ، فالملاحظة التأملية للماضي هي التي تساعد في الوصول إلى المعرفة الحقيقية للمستقبل .

ج- التفسير التاريخي هو الذي يساعد الباحث في إدراك الظواهر في وضعها الحاضر وأن يقدم الدعائم التي يمكن أن تستند إليها في دراسة الماضي .

د- الباحث مطالب بدراسة النظم الاجتماعية والسياسية في المراحل المختلفة المحيطة بالظاهرة موضوع الدراسة. فهذه النظم هي التي تعطيه صورة حقيقية للأوضاع القائمة في هذا المجتمع في الفترة الزمنية محل الدراسة. كذلك يرى سيمون أن التقدم الفني هو المحور الأساسي لتطور الحركة الاجتماعية، ولهذا فمن الضروري أن يهتم الباحث بتطور العلوم والقنون .

هـ- إن تاريخ العقل الإنساني بوجه عام وتاريخ العلوم بوجه خاص، تحدث تطورها بصور ثلاث: الأول تخميني يذهب من تعدد الآلهة إلى الله واحد. والثاني وسط بين التخمين والواقعية، يذهب من تصور علة غير منظورة إلى تصور القوانين. والثالث واقعي، يرمى إلى تفسير العلم بقوانين واحدة .

د- الصراع عند سيمون من مستلزماته التقدم ، فالصراع هو الذي يدفع الإنسانية إلى الأمام ويساعدها على التقدم. ولذلك من الضروري أن يتضمن المنهج التاريخي الوقوف على حالات الصراع عبر التاريخ والمظهر الذي تتخذه كل حالة منها. كذلك الثورات ذات دلالة بالغة الأهمية في تطوّر الحضارات.^{٨٩}

أما أوغست كوثت فيرى أن تطوّر العقل يتحكم في تقدّم البشرية ولذلك مرّت البشرية بمراحل ثلاث هي: المرحلة الدينية والميتافيزيقية والوضعية، وكل مرحلة من المراحل تقتضي التفسير، ويجب أن تعرض في ثانيا إطار تاريخي يؤكد ويوضحها لذلك على الباحث أن يعنى بتتبع الحضارات عبر التاريخ، وأن يهتم بدراسة التاريخ الخاص بالعلوم وتطوّرها لأنها تعكس تطوّر الفكر الإنساني في مراحل التاريخ. وأما كارل ماركس، فقد استخدم المنهج التاريخي لفهم تطوّر الصراع الإنساني مع بيئته المادية والاجتماعية ، وما ينجم عنها من علاقات بين الطبقات الاجتماعية. وهناك أيضا فوستيل دي كولا نج الذي يؤكد أن على المؤرخ أو العالم الاجتماعي الذي يدرس مشاكل الحاضر الرجوع إلى الماضي الذي قد شكل مشاكل اليوم. فلا يمكن إغفال الماضي بسبب الحاجة لمعرفة العوامل التي تؤثر في تطوّر الجماعة ونظمها السياسية والاقتصادية والاجتماعية وغيرها. وأخيرا هناك سور وكين ورايت ميلز الذين بنّوا أهمية التحليل التاريخي في دراسة التغيّر الثقافي وتطوّره .

أما مصادر البيانات التاريخية غالباً ما يحصر الباحث المصادر التي يستخدمها في المعلومات التاريخية في ثلاث مصادر رئيسية هي :

أ- الوثائق والمصادر لتاريخية التي يستخدمها المؤرخ نفسه .

^{٨٩} علي عبد الرزاق، مرجع سابق، ص ١٣١

ب- مواد التاريخ الحضاري والتاريخ التحليلي .

ج- المصادر الشخصية المجمعة عن طريق ملاحظين وشهود موثوق بهم .

أهم الانتقادات الموجهة لهذا المنهج، هي :

أ- الأحداث التي يعالجها هذا المنهج مغايرة لمشاكل العصر الحاضر، فكل جيل مشاكل نوعية خاصة.

ب- إن الاهتمام في العصر الحالي مركز على القضايا الواقعية الحالية.

إن هذا المنهج يفيد في الاستعانة بحل مشاكل سياسية وظواهر قد تنشأ ، وذلك عبر استخلاص العبر والدروس من الماضي، ومن خلال تتبع الدقة والموضوعية والتثبت من الوقائع التاريخية .

٢ - المنهج التجريبي :^{٩٠}

يستند هذا المنهج إلى إجراء التجارب المحددة في المجال السياسي، وذلك عبر الاعتماد على تجارب الزمن الحديث، مثل تاريخ الحروب، وتاريخ البشرية، والثورات، وكلها حافلة بتجارب سياسية واجتماعية .

إن القيام بتجارب محددة النطاق، عبر اختيار رغبات في مجموعة من القرى والأحياء والطبقات، قد تنجح لتطبيقها على نطاق واسع إذا وجدت تشريعات ناظمة لها .

ويستفاد، من هذا المنهج في إثبات صحة الفروض ومطابقتها للواقع، وذلك عبر تجربتها. ويعتمد هذا المنهج على الاستقراء، أي الملاحظة والتجريب وعدم اعتماد نتائج أي طريقة للحصول على المعرفة ما لم تقم على الأسس العلمية في البحث. وإذا استخدم هذا المنهج بشكل صحيح كما يعتقد أساتذة العلوم السياسية، فإن نتائجه يمكن أن تعمم. ويسمى هذا المنهج في بعض الأحيان

^{٩٠} محجوب عطية الفاندي، طرائق البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، البيضاء، جامعة عمر المختار، ١٩٩٤، ص ٩٣ للطبعة الأولى .

بالمنهج السلوكي انطلاقاً من المدرسة السلوكية في دراسة الظاهرة الاجتماعية، والتي هيمنت على دراسة العلوم الاجتماعية والسياسية خلال النصف الثاني من القرن العشرين " .

وقد عزا البعض بروز انتشار المدرسة السلوكية لعدة أسباب نذكر منها :

أ- قصور وعجز المنهج التقليدي

ب- التقدم التقني الذي شهده العالم، وخاصة في العلوم الطبيعية .

يعتبر هارولد لازويل أول عالم سياسة يدعو إلى تبني منهج جديد في دراسة العلوم السياسية ، حيث أن المنهج الوصفي التقليدي لم يعد كافياً ولم يعد مجدياً للإنتاج العلمي .

وقد أصبحت السلوكية جزءاً مهماً من دراسة السياسة وتعتمد على النقاط التالية:

أ- السلوكية تجعل من السلوك السياسي محوراً لها.

ب- تقوم السلوكية على التجريب.

ج- تؤكد السلوكية على وحدة العلوم الاجتماعية، وأن علم السياسة يشكل جزءاً من هذه العلوم.

د- تهدف السلوكية إلى إيجاد نظريات قد تم إثباتها عبر التجارب والملاحظة

هـ- السلوكية تدعو إلى استخدام أدوات التحليل الكمي والأرقام وخاصة الإحصاء.

وقد قسم علماء السياسة خطوات المنهج التجريبي إلى ثلاث مراحل :

أ- الملاحظة

ب- التجريب

ج- النتائج والتعميم

إن من أهم خصائص هذا المنهج

أ- الموضوعية: تستبعد وجهات النظر الذاتية في شأن حقيقة الواقع، وبالتالي فالحقائق التي يصل إليها الباحث واقعية

ب- النسبية: إن الحقائق التي يصل إليها الباحث هي تعميمات نسبية من منطلق التغيرات الزمنية والمكانية.

أما أهداف البحث التجريبي في المجال الاجتماعي والسياسي، تتعدد أهداف وتتوغل، وعموماً يمكن أن نشير إلى هذه الأهداف على النحو التالي:

أ- قد يكون هدف البحث التجريبي بيان طبيعة العلاقة بين ظاهرتين سياسيتين، وهل هذه العلاقة هي علاقة اقتران، بمعنى أن حدوث إحدهما يقترن بحدوث الظاهرة الأخرى، أم أن العلاقة بين الظاهرتين علاقة سببية، بمعنى أن حدوث إحدى هاتين الظاهرتين يؤدي إلى حدوث الأخرى .

ب- قد يكون هدف البحث التجريبي هو دراسة أثر متغير فسي متغير آخر يعرف أحدهما باسم المتغير التجريبي أو المستقل، ويعرف المتغير الآخر باسم المتغير التابع أو المعتمد الذي يتأثر بالمتغير الأول.

ج- وقد يكون هدف البحث التجريبي هو اختبار فرض من الفروض، سواء أكان ذلك من خلال التوصل إلى نتائج تدعم هذا الفرض وتؤكد صحته، أو كان ذلك من خلال التوصل إلى نتائج لا تدعم هذا العرض أو تنكره كتفسير مقترح أو تغيير مبدئي.

٣- المنهج المقارن:

وهو المنهج الذي ساد حتى نهاية القرن التاسع عشر، وينطوي على استخلاص أو تجريد نتائج من تحليل المجتمعات التاريخية المختلفة بقصد إيجاد قوانين

التاريخ،^{٩١} باعتبار أن المجتمع كان بحالة انتقال من المجتمع القروي إلى المجتمع الصناعي الحضري، وكان الناس يتوقون إلى فهم العالم الاجتماعي المتغير حولهم، واعتقدوا أن هذا الفهم يمكن أن يتم من خلال التاريخ. وكانت الدراسات التاريخية التي قاموا بها مخالفة للدراسات التاريخية السابقة عليهم، إذ كانت الدراسات السابقة تأخذ بالأسلوب الإنساني الذي كان ينظر فيه إلى التاريخ كطريق لفهم المشاكل المعاصرة. إن دراسة الطريقة التي يتصرف بها الناس في الماضي وتحليل نتائجها على أفعالهم، سيمدنا بالتوجيهات للسلوك أو التصرف أو الفعل الحاضر وفي الطريقة الجديدة في النظر إلى التاريخ. إن المنهج المقارن لا يزال يواجه مشاكل مماثلة للمشاكل التي كان يواجهها في الماضي، لأن التاريخ هو المصدر الذي يمكن منه تطوير القوانين حول تطور المجتمعات، ولأن الوثائق والمعطيات التاريخية هي المصدر الذي يمكن أن نشق منه القوانين العلمية للتاريخ باستخدام المناهج العلمية.

وقد استخدم هذا المنهج كل من أوغست كونت وماركس وسبنسر، عبر المقارنة بين فترات تاريخية متباينة، بغرض استخلاص قوانين التطور التاريخي من هذه المقارنة، وكانت الفكرة التي يقوم عليها هذا المنهج هي التقدم، وأن المجتمع انتقل إلى هذه المرحلة من عصور سابقة أكثر وحشية وبربرية، وكان لخلط بين التقدم الأخلاقي والتكنولوجي هو الخطأ الشائع في ذلك العصر، أي القرن الثامن عشر والتاسع عشر، والذي لا يزال حتى اليوم، وإن اكتشاف وجود قبائل في مناطق نائية وبعيدة من العالم، وفي حالة تكنولوجية بدائية، أدى بالمفكرين إلى النظر إلى هؤلاء الناس على أنهم يمثلون الحالة الأولى التي كان يعيشها الإنسان في فترات التاريخ المبكرة. ثم جاءت نظرية داروين عن

^{٩١} - عبد الرزاق حنفي، السيد عبد المعطي، البحث العلمي الاجتماعي، القاهرة، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

التطور لتدعم فكرة التقدم في علم الاجتماع . ويمكن أن نتلمس فكرة التقدم فسي كتابات كوندراسيه و أوجست كونت، الذي قال إنه يمكن أن يتحقق التقدم من خلال مراحل الثلاث اللاهوتية، ثم تليها الميثافيزيقية، ومن ثم أخيراً الوضعية. وقال: إن التدخل المقصود والمعتمد في التطور نتائجه محدودة، لأن التقدم تحكمه قوانين وضعية لا مفر منها. أما بالنسبة لماركس، فإن فكرة التقدم عنده أمر لا بد منه بسبب التناقض والصراع الطبقي، وإن كان على الناس أن يقوموا بها. إن أهم أقطاب المنهج المقارن في القرن العشرين : سوروكين وأجبرن .

وضع سوروكين مؤلفه عن الديناميات الاجتماعية والثقافية في فترة ١٩٣٧-١٩٤١. وقد استخدم فيه المنهج المقارن في القرن العشرين، وكان مفكراً أكاديمياً ذا نشأة روسية، وأجرى أبحاثه في أمريكا، وغلبت على كتاباته النزعة التشاؤمية. وكان تصور سوروكين للتاريخ، على غرار كونت، يهتم بالحياة الفكرية للناس، والتي برأيه تنقسم إلى ثلاثة أساليب في التفكير هي: الفكرية والمثالية و الحسية، وكل منها يرتبط بكل جوانب المجتمع والفنون والدين والعقيدة والتنظيم الاجتماعي والنسق الفلسفي. وإن المراحل الثلاث المشار إليها تمثل مرحلة الميلاد، ومرحلة المثالية، مرحلة النضوج، وأما المرحلة الحسية فهي تمثل مرحلة الكبر والتهوّر أو الانهيار. لقد نظر سوروكين إلى هذه المراحل على أنها جانب من دائرة دائمة أو منكررة إلى الأبد.^{٩٢}

أما أوجبرن، فقد قدم تصوراً جديداً للمنهج المقارن يختلف عن الذين سبقوه في استخدامه ذات المنهج، مبتعداً عن الطرق والتأملات الفلسفية، معتمداً على طرق إحصائية، فهو يقول: إن مشكلة التطور الاجتماعي قد حلت، وإسي قد قمت بدور هام في حل هذه المشكلة، وذلك بفضل أربعة عوامل هي: الاختراع،

^{٩٢} المرجع السابق، ص ١٤٨

التراكم، الانتشار، التكيف. إن تمسكه بالإحصائيات قد تجنب كل احتمالات لتحيز التي سبق أن وقع فيها من استخدم المنهج المقارن قبله، وحقق ما يسمى اليوم التحرر من القيم، واشتملت دراساته على مجموعة مقالات حول الاتجاهات أو التطورات في كل شيء. وإن الاختراع سببه الحاجة إليه، وقاعدته هي التراكم المعرفي، ثم الانتشار المتمثل بترديد الاختراعات كل عام عن الذي سبقه، ثم التكيف مع ما هو جديد. إن النمو السريع في التكنولوجيا يخلق ما يسمى بالتلف الثقافي أو الهوية الثقافية، والذي يعتبر أحد الجوانب الهامة في المجتمع الحديث.

يعالج هذا المنهج القصور الذي يعاني منه المنهج التجريبي، يقول دوركايم: "المنهج المقارن هو نوع من التجريب غير المباشر، لكن الظاهر الاجتماعية (والسياسية منها) لا تخضع جميعها للمقارنة، إذ إنه فقط يمكن مقارنة الظواهر المتجانسة." بعكس الظواهر الفيزيائية التي تسهل مقارنتها لقابليتها للتكرار وظهورها نتيجة لحالات متماثلة، أما في العلوم الاجتماعية فإن الظواهر الاجتماعية حوادث إنسانية تتحكم بها حرية الإنسان، وهي لا تتكرر بذات الطريقة، بسبب طابعها التاريخي

لذلك حكم أوغست كونت بعدم كفاية هذا المنهج، ووجد أنه لا بد من سدّ أوجه النقص فيه بالمنهج التاريخي، وذلك عبر تتبع ظاهرة اجتماعية في نشأتها وتطورها، ثم يقوم بمقارنتها على مرّ العصور في المجتمع الواحد، أو في مجتمعات مختلفة، ويسمى بالمنهج التاريخي المقارن " ٩٢

٩٢. حسين رشوان، ميلادين علم الاجتماع، المكتب الجامعي الحديث، ١٩٩٨، ص ١٠٦-١٠٥ ط سابعة

ويختلف علماء السياسة والاجتماع في استخدامهم للمنهج المقارن، فقد يقارنون الظاهرة الاجتماعية أو السياسية في مجتمعات متجانسة أو غير متجانسة أو في مجتمع واحد من فترة زمنية إلى فترة زمنية أخرى .

٤ - المنهج القياسي:

وهو أحد المناهج الرئيسية في العلوم الاجتماعية بشكل عام، " وهو اتجاه جديد لقياس العلاقات والتأثيرات المتبادلة بين الأفراد والوحدات السياسية والاجتماعية ، ويطبق هذا المنهج على العلاقات السياسية والاجتماعية في محاولة للتعبير كمياً ورياضياً عن الوحدات المقاسة " .

إن موضوع هذا المنهج ليس الإنسان من حيث هو فرد، والمجتمع من حيث هو إطار كلي مجرد، إنما موضوعه الفرد السياسي والاجتماعي في نسج علاقاته بالآخرين ، بمعنى أن موضوعه هو مجموعة العلاقات التي تنشأ بين الأفراد والهيئات والجماعات، والتي تتوضع بين مذ وجذر، وبين تفكك وتوحد، بين حب وكراهية، أي أن يقوم السياسيون بقياس المسافات السوسيو - سياسية، ويعبر عنها رياضياً، ويتم إجراء الاختبارات المختلفة عليها، ومنها:

أ- اختبارات تلقائية: على جماعات محصورة النطاق مثل (جماعات دينية - جامعات - جماعات ضغط - أحزاب)، الغرض منها الكشف عن القوى النفسية والسياسية والاجتماعية الكامنة في طبيعة هذه الجماعات وتصرفاتها بصفة تلقائية، ومستوى ما يسودها من تعاون وصراع، أو تجاذب وتنافر، وأثر ذلك على نتائج أعمالهم والغايات التي يسعون إلى تحقيقها.

ب- اختبارات قائمة على أساس الاختيار، ويتدخل فيها عنصر الإدارة والتوجيه، وذلك لقياس العلاقات بين الوحدات السياسية والاجتماعية .

٥ - المنهج السلوكي:

يعتمد هذا المنهج على دراسة السلوك السياسي باعتباره الأساس كوحدة للتحليل، ويرفض لذلك أن يكون النظام السياسي هو الوحدة الأساسية، وهو يجعل التحليل خاضعاً للملاحظة المباشرة، ويستعين في ذلك بالأدوات المستخدمة في الدراسات النفسية. وهو يركز على أن علم السياسة هو أحد العلوم الاجتماعية أو الإنسانية التي تشترك في أنها جميعاً علوم سلوكية، ويكون علم السياسة تبعاً لذلك هو علم السلوك السياسي، ويرتبط هذا أوثق الارتباط بعلم النفس الاجتماعي، حيث يعطى أعظم الاهتمام لتفاعل الفرد مع الآخرين داخل الجماعة، وعملية الاتصال داخل الجماعات، والأدوار والقيم الاجتماعية والاتجاهات والقيادة ودورها... الخ. وهذا المنهج، مع توافر الظروف والإمكانيات، قد يكون أفضل المناهج التي يمكن أن تفتح آفاقاً جديدة في الدراسة العملية للسياسة، مع الأخذ أيضاً ببعض جوانب التحليل النفسي يقدمها المنهج الوظيفي - التركيبي.

الفصل الرابع
علاقة علم السياسة
بالعلوم الاجتماعية الأخرى



تمهيد:

مما لا شك فيه أن علم السياسة قد أصبح منذ الحرب العالمية الثانية، مباحثرة علما مستقلا قائما بذاته ، وتعترف الجامعات والباحثون على مختلف مشاربهم بذلك ، فهل استقلالية علم السياسة تنفي علاقته بالعلوم الاجتماعية الأخرى ، أم لا؟

إنّ الظواهر السياسية شديدة التعقيد، لأنها ناتجة عن العلاقات الإنسانية المتشعبة بطبيعتها، والقائمة على مجموعة من المعطيات المتداخلة بعضها ببعض. فالمعطيات المختلفة سواء أكانت اجتماعية أو اقتصادية، أم معطيات تاريخية أو جغرافية، ديمغرافية أو غيرها من المعطيات، تتضافر جميعها لتتكون معطيات الواقع السياسي، فهي تؤثر وتتأثر إلى حد بعيد بالعملية السياسية. لذلك فإن دراسة الواقع السياسي تستدعي الاستعانة بكافة العلوم الاجتماعية، لأن كلا من هذه العلوم يتناول دراسة الظواهر الاجتماعية من زوايته الخاصة، وإن الاستعانة بها تمكن الباحث من التعرف على مختلف أوجه الظاهرة السياسية وفي الواقع، هناك تباين بين رأيين، الرأي الأول يقول بأن القطاعات المخصصة لكل من العلوم الاجتماعية منفصلة عن بعضها بحدود واقعية، جامدة، وغير قابلة للاختراق نهائيا. بينما الرأي الآخر يقول بعدم إمكانية وجود موانع، وحواجز فاصلة وصلبة بين مختلف حقول العلوم ولأنها متداخلة ومتصلة ببعضها البعض. إن مؤيدي كل رأي من الرأيين المذكورين سلفا يحاول أن يبرهن على صحة رأيه كما يلي:

الرأي الأول يركز على أن علم السياسة، شأنه شأن سائر العلوم الأخرى، علم قائم بذاته، ولكن استقلالية علم من العلوم لا تنفي علاقته بالعلوم الأخرى، وأن اكتساب علم ما كياناً خاصاً به لا يعني انعزاله عن باقي العلوم، خاصة وإن انفتاح حقول المعرفة بعضها على بعض هو الطابع المميز للتطور العلمي.

فانغلاق العلوم بعضها عن بعض يؤدي إلى عدم تعميم الاستفادة من المكتسبات العلمية، وهذا يتنافى مع تطور دراسة الظواهر الاجتماعية والطبيعية على حد سواء. فالتعمق في التحليل العلمي يتطلب تكاتف كافة العلوم، لأن أي علم بات لوحده مقصراً في مجاله الخاص، عن إدراك الحقائق من كل جوانبها إدراكاً عميقاً. فكلما تعمق الباحث في دراسة الوقائع، ظهرت له تعقيداتها وتشتعباتها، وبانت له ضرورة الاستعانة بإسهامات العلوم الأخرى.

كما أن تقدم البحث العلمي يقود غالباً إلى نشوء علوم جديدة تكون صلة وصل بين العلوم القائمة. فعلم النفس الاجتماعي نشأ نتيجة تطور الأبحاث في علمي النفس والاجتماع، فسد الفراغ الذي كان قائماً بينهما. كما إن البيولوجيا الكيميائية ولدت نتيجة تطور الأبحاث في حقلي البيولوجيا والكيمياء، فوصلت بينهما. إضافة إلى ذلك، إن تطور الواقع الاجتماعي والسياسي يؤدي بدوره إلى نشوء علوم جديدة تركز على معطيات العلوم القائمة من قبلها، دون الالتفات إلى استقلالية كل من هذه العلوم.

ولعل علم العلاقات الدولية، هو المثل الأهم بالنسبة لنا، فقد نشأ نتيجة تطور الأوضاع الدولية، تحت تأثير عوامل مختلفة، وتركزت نظرياته على معطيات كل من علم السياسة، والاجتماع، والاقتصاد، والتاريخ، والجغرافيا، وعلم طبائع البشر، الخ. والجدير ذكره أن البعض يعتبر هذه العلوم المستحدثة علوماً قائمة بذاتها، بينما يعتبرها البعض الآخر فرعاً من علوم أخرى. ومهما يكن الأمر، يمكننا القول بأنها جاءت صلة وصل بين علوم مختلفة، فتكاملت مع بعضها البعض، وساعدت على اتساع مجال المعرفة.

ومن هنا يبدو الرأي الثاني الأكثر صوابية. فالعلوم متصلة ببعضها البعض، وهذا الاتصال يحقق لها مكاسب متبادلة على صعيد المعرفة وتقنيات البحث العلمي في آن معاً. فتقدم علم من العلوم يزداد بفضل تقدم العلوم الأخرى.

والعلوم الاجتماعية متداخلة بسبب الوحدة القائمة بين الظواهر الاجتماعية، وتفاعل عناصر هذه الظواهر. فهي تتعاون من أجل تفسير الواقع الاجتماعي من كافة جوانبه. فكل من هذه العلوم يركز اهتمامه على جانب خاص من الحقيقة الاجتماعية، مستعينا بمعارف العلوم الأخرى، وتقنيات البحث التي توصلت إليها. فكلما تعقدت الظواهر، تطلب بحثها طرقاً متشعبة، وتقنيات متعددة، وأصبح ضرورياً مقاربتها من وجوه مختلفة. وهذا لا يعني المس بـاستقلالية كل من هذه العلوم كما أن استعارة تقنيات البحث لا تحول دون ابتكار تقنيات جديدة. فكل علم من العلوم الاجتماعية بالإضافة إلى الحاجات المشتركة بينه وبين هذه العلوم، " ضرورات خاصة به تفرض إبداع أدوات خاصة أو تكيف الأدوات المستخدمة في العلوم الأخرى".

و علم السياسة على اتصال بكافة العلوم الاجتماعية، وهو مضطر للاستعانة بكثير من معطياتها. فلا يمكن دراسة الظاهرة السياسية إلا في إطارها الاجتماعي والتاريخي والجغرافي والحقوقى. وهذا لا يتنافى مطلقاً وخصوصية علم السياسة. بل على العكس يغني هذه الخصوصية. " فكل علم، يستعين علم السياسة بمعارفه، يفتح أفاقاً خاصة على السياسة، موضوع هذا العلم. أما دراسة المميزات التي تضيفها السياسة على الظواهر فهي التي تشكل خصوصية علم السياسة "

والعلاقة بين علم السياسة والعلوم الأخرى يشوبها الغموض. فكل هذه العلوم تنكب، إذا جاز التعبير، على المادة الأولية ذاتها، على حد تعبير جورج بيردو، لذلك لا يفصلها عن بعضها أية حدود واقعية ملموسة. " لكن تختلف اهتماماتها عندما يراد تفسير ما هو ملاحظ. فقد نحاول تمييزها بأن العلوم الاجتماعية المختلفة تنصرف إلى البحث عن الوقائع، بينما علم السياسة يقوم على مستوى التأمل والتفكير في هذه الوقائع.... في الحقيقة هذا التعارض فيه

الكثير من التبسيط، لأن جميع الوقائع لا يحول دون اهتمام علم الاجتماع، وعلم القانون، والتاريخ والجغرافيا....بتفسير هذه الوقائع، أي بخلق تصوّر فكري عند الباحث. كما أنه لا يمكن تصوّر علم السياسة بدون احتكاك مباشر بين عالم السياسة والظواهر التي يدرسها. فالذي نستطيع قوله. حسب جورج بيردو، هو أن حصة التفكير والتأمل في علم السياسة هي أكبر، لأنه لا يمكنه أن يتكوّن إلا بتأليف متتابع للمعطيات، لكن لا يمكن اعتبار السياسة فقط نتاج التأليف الذي يقوم به عالم السياسة بين معطيات سائر العلوم الاجتماعية. فالسياسة كامنّة في الوقائع، ولا يستطيع علم السياسة من أجل إدراكها، أن يعتمد كلياً على نتائج أبحاث العلوم الأخرى لأن لها مشاغلها، وبالمقابل، لعلم السياسة رؤيته الخاصة في دراسة الظاهرة، فهو يتناول العلاقات السلطوية بكل وجوهها، ولا يستطيع أحد أن ينوب عنه في هذا المجال. ولكن لا بد لعلم السياسة من أن يبقى على اتصال بكافة العلوم، نظراً لتشعب الموضوعات التي يدرسها. ويبدو التعاون مستحسنًا أو إلزاميًا بين علم السياسة وبقية العلوم في الحالتين التاليتين:

أولاً - عندما يتضح لنا أن العلاقة التي اكتشفناها في قطاع معين من قطاعات العلاقات الإنسانية، أو العلاقة التي تحققنا من صحتها في هذا القطاع، تصلح للتطبيق في ميادين أخرى. ولنأخذ مثلاً النزعة إلى القيادة الأوليغارشية (تسلط الأقلية) التي لاحظها روبرتو ميشال في الأحزاب السياسية. إذ يرى أن هذه المنظمات خاضعة بلا منازع لعدد صغير من القادة، حتى لو كانت أنظمة هذه المنظمات الأساسية تفترض طريقة عمل ديمقراطية تماماً، وتعد لأجلها العدة. فالترتبة اليومية تخلق قيادة ممتهنة توجه، في الواقع الجماعة، وتفرض على الأعضاء سياستها الخاصة. وبدلاً من أن تعتبر "الآلة البيروقراطية." وسيلة تصبح غاية، وتميل بشكل تدريجي إلى تجنب كل إجراء من شأنه عرقلة

مسيرتها. ونتيجة لهذا الوضع تضعف نزعة الأحزاب الثورية إلى الصراع، ولا تعود تشكل أي خطر على النظام الاجتماعي.

هذه الظاهرة الأوليغارشية، ليست وفقاً على الأحزاب، بل هي موجودة في كل جماعة بشرية منظمة (النقابات، الجمعيات والاتحادات)، وفي الشركات المساهمة الكبرى، بحيث أن المساهمين لا يبدون آراءهم، بالنسبة لتسيير عمل هذه الشركات، وفي أكثر الأحيان يظهرون لا مبالاة تامة، تاركين الأمر لمديري الأعمال الذين يستأثرون عملياً بإدارة الشركة، وبتوجيه الخطط المرسومة لها وتعديلها عند الاقتضاء. وهكذا، تكون النزعة الأوليغارشية ذات أهمية بالنسبة لعلم المياسة، و علم الاجتماع، وعلم الاقتصاد على السواء. ومن هنا ضرورة تعاون هذه العلوم لدراستها.

ثانياً- عندما نقوم عدة علوم، يعمل كل منها وفق مركز اهتمامه، بدراسة الموضوع ذاته، مثلاً إضراب الموظفين هو موضوع اهتمام الأخصائي في علم السياسة، كما هو موضوع اهتمام الاقتصادي وعالم الاجتماع... نظراً لأسبابه وانعكاساته على مجمل الأوضاع العامة. لذلك من المفيد تعاون هذه العلوم في بحث هذا الموضوع.

ولا تنحصر علاقة علم السياسة بالعلوم الاجتماعية، بل تتعداها إلى العلوم الأخرى، فبسبب التقدم التكنولوجي، خاصة في المجال العسكري، نرى أنه أصبح لعلم السياسة علاقة ببعض العلوم التكنولوجية، نظراً لما لها من أثر في القرارات السياسية، وفي تطوّر العلاقات الدولية. فتوازن الرعب النووي، ومشروع تسليح الفضاء (حرب النجوم)، وتطور الأسلحة التكتيكية، كلها لعبت دوراً هاماً في تحديد العلاقات بين الجبارين، الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد السوفيتي السابق، وانعكست على أوضاع العالم الثالث، بحيث أن الحرب الباردة بين القوى العظمى ترجمت صراعات دامية بين شعوب هذه

الدول، واستنزافاً لطاقتها البشرية والمادية. فقد أضاف التقدم التكنولوجي إلى المعطيات التقليدية للواقع السياسي، معطى جديداً، ليس فقط على صعيد العلاقات الدولية، وإنما أيضاً على صعيد سياسات التنمية الاقتصادية داخل الدول.^{٩٤}

أولاً- علاقة علم السياسة بالاجتماع:

تعد السياسة إحدى مميزات التنظيم الاجتماعي، لأن الغاية الأساسية للسياسة هي تنظيم المجتمع وتوطيد وجوده، وإن الأنظمة والمؤسسات السياسية لا تنشأ إلا في الوسط الاجتماعي، وأن أي نظام لا يأخذ المعطيات الاجتماعية، خاصة التركيبية الاجتماعية، بعين الاعتبار لا يدوم طويلاً، لذلك فإن تطوير المجتمع وتطور الأنظمة السياسية مترابطان جدلياً.

ولا تستقر المؤسسات السياسية إلا بعد أن يكون المجتمع قد قطع شوطاً بعيداً في الاستقرار ومن ناحية أخرى فإن القوى السياسية التي تتنافس على السيادة داخل المجتمع هي قوى اجتماعية مبنية على اجتماعية المنشأ، سياسية الأهداف التي تسعى لتحقيقها

بالمقابل فإن علم الاجتماع يهتم بكافة أنماط السلوك الاجتماعي، كالعادات والتقاليد والقيم، ومنها السلوك السياسي كونه سلوكاً اجتماعياً، وقد نشأ علم السياسة كجزء من علم الاجتماع، والسياسة كنشاط اجتماعي تنطلق من المجتمع بتراكيباته المختلفة. الاجتماعية والثقافية والاقتصادية.^{٩٥}

^{٩٤} عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، بيروت الجامعة اللبنانية، ١٩٩٦، ص ٧١.
^{٩٥} قحطان أحمد الحمداوي، الأساس في العلوم السياسية، عمان، الأردن دار مجدلاوي، ٢٠٠٤، ص ١٣١ ط
أولى

إن العلاقة بين علم السياسة وعلم الاجتماع متبادلة ووثيقة مما ساعد في ظهور علم الاجتماع السياسي، الذي يعتبر عن الأسلوب والنتائج الاجتماعية لتوزيع القوة على نحو معين في نطاق المجتمعات.^{٩٦}

إن عالم السياسة لا يمكن أن يدرس الظاهرة السياسية بشكل مجرد وبعيد عن الوسط الاجتماعي، ولا يمكن له دراسة الحياة السياسية في بلد ما عبر دراسة مجردة للقواعد الدستورية التي يركز عليها النظام السياسي، دون العودة إلى دراسة الواقع الاجتماعي الذي انبثق منه هذا النظام ومن جهة أخرى، فإن عالم الاجتماع إثناء دراسته للظواهر الاجتماعية فإنه يواجه ظواهر سياسية لا يمكنها أن تتجسد إلا في إطار اجتماعي. إن علم السياسة وعلم الاجتماع يتبادلان التأثير أيضاً في مجال الجماعات، حيث يستفيد علم السياسة من أبحاث علم الاجتماع في هذا الإطار، وخاصة حول عوامل تماسك القيادة، ومعرفة اتجاهات الرأي العام والأحزاب والانتخابات. بالمقابل فإن علم الاجتماع يستفيد من الأبحاث السياسية وتفسيرها العلمي للأوجه السياسية لبعض الظواهر الاجتماعية، كتحليل النخب السياسية مثلاً، إن المجتمع هو الوعاء والقاعدة التي تعيش عليها الأفكار السياسية، وإن أي تغيير في المجتمع وقواه الاجتماعية ينعكس على الأفكار والنظريات السياسية

ثانياً - علاقة علم السياسة بعلم التاريخ :

لا يمكن فصل الواقع السياسي عن جذوره التاريخية، فالحوادث السياسية تعد من أهم الموضوعات التي يهتم بها علم السياسة، وذلك لمعرفة المصدر الرئيسي للأفكار والنظريات السياسية قديماً وحديثاً ولمعرفة ظروف نشأتها. فالظاهرة السياسية تنشأ وتتطور في سياق التطور التاريخي للمجتمع، وإن

^{٩٦} نظام محمود يركانت وآخرون. سبلى علم السياسة. عمان دار الكرمل ١٩٨٤ ص ٢٤ .

دراسة الماضي تسهم في كشف حقيقة الحاضر، فالباحث السياسي لا يستطيع فهم المؤسسات السياسية والبنية السياسية دون الرجوع إلى سياقها التاريخي الذي نشأت وتطورت في ظله وذلك لاكتشاف الأسباب السياسية الكامنة وراء الأحداث، كشف القوى المحركة للحروب والثورات والتطورات الاجتماعية.

إن التاريخ السياسي للأمم والشعوب، هو سياسة الماضي، لأنه يتضمن المعالجة المنظمة للأحداث السياسية⁹⁷، سيما وأن معظم التاريخ المدون هو تاريخ سياسي للملوك والحكام وعلاقاتهم مع بعضهم، والقليل منه هو تاريخ الشعوب وعاداتها وتقاليدها وثقافتها وأحوالها المعيشية وحياتها العامة، وحتى هذا القليل منه يخضع للجانب السياسي. ولهذا السبب نقول إنه يمكن للباحث السياسي أن يستفيد في استخلاص العبر والاقتباس منها لكن بحذر ومتجنباً المبالغات فيه، ومتنبهاً لدور الأهواء والرغبات في سرد التاريخ السياسي.⁹⁸

كما أن هناك كثير من الأحداث والوقائع كانت مصدراً لكثير من النظريات السياسية، مثلاً كل الأبحاث السياسية حول الأمن والسلم كتبت أثناء الحروب والثورات والفتن، وبالمقابل أدت بعض النظريات والأفكار إلى المساهمة في قيام أحداث تاريخية، مثل أفكار روسو و مونتسكيو وغيرهم والتي دفعت بالشعب الفرنسي إلى القيام بثورة ١٧٨٩.⁹⁹

إن أفكار الصراع الطبقي، والحرية والعدالة أدت إلى قيام الثورة الروسية في عام ١٩١٧.

⁹⁷ محمد علي محمد وعلي عبد المعطي، السليمة بين النظرية والتطبيق، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٥

ص ٣١

⁹⁸ قحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٧

⁹⁹ محمد نصر مهنا، مخفل إلى النظرية السياسية الحديثة، الهيئة المصرية العامة للكتاب، فرع الإسكندرية،

١٩٨١ ص ٣٥

إن التاريخ يضع لدى الباحثين كما هائلاً من التجارب التاريخية من أجل استنباط قوانين سياسية أو نظريات سياسية تحكم الواقع وتنبأ بالمستقبل، خاصة وأن الاضطرابات السياسية والثورات والأزمات والأحداث السياسية تشكل مادة أولية للباحث السياسي، وكذلك دراسة العوامل السياسية والتيارات السياسية التي أثرت في كل مرحلة من مراحل التاريخ. يهتم بها الباحث السياسي لمعرفة العلاقات التي كانت قائمة بين الحكام والمحكومين ، أي العلاقات السلطوية التي تعتبر المحرك الأساسي للحياة السياسية.

هذا، ويعتقد البعض إن التاريخ يعيد ذاته، والحقيقة غير ذلك ،لأن تماثل الظروف والعوامل مع مثيلاتها في الوقت الحاضر نسبياً، وبذلك يمكن التنبؤ بما سيحدث بشكل تقريبي.

إن مقولة التاريخ جذر السياسة، والسياسة هي شجرة التاريخ لها ما يبررها، فالتاريخ في معظمه هو السياسة، والسياسة في حاضرها هي تاريخ يدون يومياً. أو كما يقال التاريخي هو سياسي وجهه للخلف، والسياسي هو تاريخي وجهه للأمام. إن العلاقة المتبادلة بين التاريخ والسياسة أنتجت فرعاً علمياً جديداً هو علم التاريخ السياسي .

ثالثاً- علاقة علم السياسة بالقانون :

لكي تتبين علاقة علم السياسة بالقانون لا بد لنا من أن نعرف القانون أولاً:¹⁰⁰ القانون هو عبارة عن مجموعة من القواعد الحقوقية التي تنظم السروابط الاجتماعية وسلوك الأفراد في المجتمع، إن كل مخالفة لهذه القواعد يستلزم جزاء، وهذه القواعد ضرورية لتحقيق العدالة والمساواة وإلزام الأفراد على

¹⁰⁰ عصام سليمان، مبادئ علم السياسة، مرجع سابق، ص ٨٢. ولمزيد من المعلومات يمكن الاطلاع على كتاب الأسس في العلوم السياسية للدكتور قحطان الحمداني

طاعتها لانتظام المجتمع فالمعطيات الحقوقية تؤثر بشكل مباشر في الواقع السياسي وتتأثر بمعطياته، لأن النظام السياسي بالأساس يركز على مجموعة قواعد حقوقية، وترسم هذه القواعد بدورها إطار عمل سياسة الدولة، وتحدد الأسس التي تحكم عملها، و شكل النظام السياسي وصلاحيات المسؤولين من جهة أخرى.

إن الدستور الذي يتكون من عدة قواعد قانونية يوزع الصلاحيات على المؤسسات الرئيسية في الدولة، وذلك عبر تحديد وظيفة كل منها سواء أكانت تشريعية أو تنفيذية أو قضائية. إن الدستور يحدد العلاقات التي تربط هذه المؤسسات فيما بينها، وعلى هذه العلاقات يتحدد نوع النظام السياسي (برلماني - رئاسي - شبه رئاسي). كما يحدد الدستور طريقة اختيار الحكام، بالانتخاب أو بالوراثة، ومنه يتحدد مدى مشاركة الشعب في السلطة فتكون السلطة إما ديمقراطية أو استبدادية.

إن قاعدة اللعبة السياسية في أي بلد يحددها الدستور، وذلك عبر تحديده صلاحيات كل مؤسسات الدولة، وخاصة فيما يتعلق بقانون الانتخابات، فلحجم الدوائر الانتخابية ونظام الاقتراع والأمور الإجرائية المتعلقة باستخدام الإعلان وسقف الإنفاق المالي والإعلام دور أساسي في تحديد التحالفات، وحجم التمثيل في مختلف المجالس، وتحقيق التوازن السياسي

إن القواعد الحقوقية تحدد حقوق وواجبات المواطن تجاه الدولة، وبواسطة تستطيع السلطة السياسية بسط سيطرتها على كافة أرجاء الوطن، وتحقيق الأمن والاستقرار والسلام الاجتماعي، والقضاء على التناقضات الاجتماعية.

أيضاً تتضمن القواعد الحقوقية القانون الدولي العام الذي يؤثر علاقات الدولة مع الدول الأخرى، أي ينظم تلك العلاقات في أوقات الحرب والسلم، وكيفية معالجة المشاكل الدولية والتي هي جزء لا يتجزأ من السياسة.

من ناحية أخرى فإن السلطة السياسية هي صاحبة الشأن في إصدار القواعد القانونية فالقانون يعبر عن واقع اجتماعي وسياسي، ويعكس أنماط العلاقات السائدة بين الأفراد والجماعات في المجتمع كما يعبر عن موازين القوى بين مختلف فئات المجتمع وتركيبته السياسية.

إن القوانين يضعها ويشرعها نواب لهم توجهات وممارسات خاصة بهم، ولديهم خلفيات اجتماعية وسياسية، فتأتي القوانين ترجمة لواقع سياسي، وتهدف إلى تحقيق غاية ما في الشأن السياسي، بمعنى إن الأهداف السياسية البعيدة والقريبة تتجسد بقوانين.

إن أثر المعطيات السياسية على القوانين يظهر بشكل بارز عند حصول التحولات السياسية الكبرى، أي زمن الثورات الشعبية والتي تصنع ثورة في عالم القانون واكبر مثال على ذلك والثورة الفرنسية التي قامت عام ١٧٨٩، والتي ألغت قوانين الإقطاع، وألغت قوانين ليبرالية ديمقراطية مكانها، والثورة الروسية الاشتراكية لعام ١٩١٧، التي ألغت النظام الإقطاعي القيصري، وألغت محله القوانين الاشتراكية.^{١٠١}

إن الدول المتقدمة تقنن الواقع الاجتماعي والسياسي والاقتصادي بمجموعة من التشريعات المستمرة حسب الحاجة إليها وفي ضوء المستجدات العلمية والإنسانية، بينما الدول النامية فتكون أقل ممارسة إلى القوانين، وأكثر ممارسة للأعراف والتقاليد المحلية.

رابعاً- علاقة علم السياسة بالديمقراطية: يعد الشعب مصدر السياسة وأداة عملها، ومن الطبيعي أن تقوم علاقة وطيدة بين علم السياسة والديمقراطية،

¹⁰¹ عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٨٤.

وقد أشار إلى ذلك كل من أر سطو وأفلاطون.^{١٠٢} ومن بعدهما روسو و مونتسكيو.

إنّ التكوين البشري لشعب من الشعوب يلعب دوراً بارزاً في تحديد بنية المجتمع السياسي وشكل الدولة. فالدول ذات الشعوب المتنوعة الأعراق و الاثنيات والقوميات تتعكس هذه التركيبة على مؤسساتها الدستورية ، وغالباً ما يكون نظامها السياسي فيدرالياً، وهذه الدول منها ما يوفق بتحقيق التماسك والاستقرار عبر المرونة السياسية، ومنها لا يوفق بسبب تصطب المواقف من قبل الجماعات، والتناحر والاستعلاء من قبل البعض الآخر. كما أنّ للتحركات السكانية أثراً بالغاً على القاعدة الاجتماعية للسلطة. بعد الثورة الصناعية، وظهور التكتلات والتجمعات العمالية الكبرى، انتشرت الأيديولوجيات اليسارية في أوساطها، وأصبحت هذه التجمعات تشكّل عامل خوف لبعض القوى السياسية المناوئة لها.

ومن جهة أخرى، تتأثر بنية الأحزاب بالمعطيات الديمغرافية من خلال الصراع بين الأجيال الشابة وكبار السن حول تحديد الاتجاهات السياسية، حيث يميل كبار السن للمحافظة على اتجاهات الأحزاب بينما الشباب يميلون للتجديد والتحديث. إنّ تزايد عدد السكان في دولة ما قد يصبح مصدر قلق للدول المجاورة، مثلما حدث في ألمانيا واليابان ١٩٣٩٠ - ١٩٤٥ مما أدّى إلى حروب توسعية على حساب الدول الأخرى.^{١٠٣}

^{١٠٢} موريس توفرجيه ، مدخل إلى علم السياسة، ترجمة سامي الخروبي وجمال الاناسي، دمشق، دار دمشق، ١٩٦٤، ص ٦٧

^{١٠٣} عصام سليمان، مرجع سابق، ص ٨٧.

ويرى باحثون إنَّ زيادة عدد النساء على الرجال في الهيئة الناجبة في أمريكا قد أثر بشكل عام على الانتخابات لصالح القوى المحافظة في إشارة إلى اثر الواقع السكاني على الانتخابات.

هذا من جهة، أما من جهة أخرى فإنه لا بد للقرارات السياسية من أن تأخذ المعطيات الديمغرافية بالاعتبار، حين وضع خطة اقتصادية، اجتماعية وصحية، وبالأخص الدراسات الإحصائية التي يقدمها علم السديمغرافيا، هذا، وتضع الدول في سياستها خططا لتحقيق توازن سكاني بين الريف والمدينة، عبر تنمية البنى التحتية من كهرباء وصحة ومواصلات وفرص عمل، كما تعتمد هذه الدول إلى تنظيم النسل وأحيانا إلى الحد منه، إذا عانت من كثافة سكانية أو ضغط سكاني كما هو الحال في الهند، بينما بعض الدول تشجع النسل، إذا عانت من قلة النسل كما هو هو الحال في فرنسا مثلاً.

خامساً - علاقة علم السياسة بالاقتصاد :

إنَّ العلاقة بين السياسة والاقتصاد علاقة شديدة الارتباط والتأثير المتبادل، فالموقع الذي تحتله المشاكل الاقتصادية والمالية في نشاط الدولة والأفراد هو خير دليل على العلاقة المثينة بين السياسة والاقتصاد. فالإقتصاد يهتم بالجهود التي يبذلها المواطن من أجل إشباع حاجاته المادية، وهذه الجهود ذاتها تخضع للضوابط والقواعد السياسية التي يقوم عليها المجتمع، وبالمقابل هذه الضوابط والقواعد تتأثر بالمعطيات الاقتصادية .

وربما هذا مادعا الماركسية إلى إنكار وجود ظواهر سياسية قائمة بذاتها واعتبار الدولة ظاهرة ثانوية مرتبطة بالبنية الاقتصادية، وإنَّ القدرة السياسية ظاهرة اقتصادية طبقية وأداة لسيطرة طبقة على أخرى، وإنَّ الدولة وليدة التناقضات الطبقيّة وتزول بزوالها. والحقيقة، مهما كان تأثير الاقتصاد في

السياسة كبيراً لا يمكننا تفسير الظاهرة السياسية تفسيراً وحيد الجانب، كما أنه لا يمكننا القول بالنظرية الليبرالية القائلة بفصل السياسة عن الاقتصاد. وعدم تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي لأنّ الواقع أثبت دور وأهمية تدخل الدولة في الاقتصاد وخاصة أثناء فترة الأزمات الاقتصادية .

إنّ للمعطيات الاقتصادية أثراً بارزاً على السياسة، سواء أكان على الصعيد الوطني أو على الصعيد الدولي، وللعوامل الاقتصادية دور بارز في إعطاء النظام السياسي مميزات خاصة، فالدول الغنية تميل عادة إلى اعتماد أنظمة ليبرالية، وبينما الدول الفقيرة تكون الأكثر ملاءمة لإقامة أنظمة استبدادية بسبب شح الموارد الاقتصادية، أو سوء توزيع الثروة الاقتصادية. وإلى جانب ذلك فإن النظم السياسية منذ القدم ارتبطت بالأوضاع الاقتصادية فيها. فقد اقترنت أنظمة الحكم الملكية المطلقة بوجود النظام الإقطاعي. بينما ترادفت النظم السياسية البرجوازية مع أنظمة الحكم الدستورية المقيدة. وفي بداية العهد الاستعماري، كانت الطبقة الرأسمالية والبرجوازية تفرض على حكوماتها التوسع الاستعماري بحثاً عن المواد الأولية والأسواق التجارية، ولذلك اتبعت سياسة بناء جيوش قوية حديثة وإرسال البوارج الحربية والسفن لحماية رعاياها، ومنع الدول الأخرى من منافستها في مختلف القارات.^{١٠٤}

إنّ الازدهار الاقتصادي يساعد على الاستقرار السياسي، بسبب الحد من موجة المطالب الاستجابية لدعوات التغيير، بينما تساعد الأزمات الاقتصادية على حصول تغييرات سياسية كبيرة وجذرية.

^{١٠٤} فحطان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ١٣٤ .

ومن ناحية أخرى فإنّ للموارد الطبيعية أثراً في رسم سياسة الدول الخارجية وتحديد نفوذها، فالدول الغنية بمواردها الطبيعية هي الأكثر تحرراً في علاقاتها الخارجية من الدول التي تفتقر لهذه الموارد .

وعلى الرغم من أهمية الاقتصاد في السياسة، فإنّ هناك تأثيراً للسياسة على الاقتصاد. إنّ كثيراً ما تتدخل الدولة في الشأن الاقتصادي عبر القوانين والتشريعات التي تحقّق الهدف الاقتصادي في زيادة ثروتها وقوتها، وفي استغلال الموارد المختلفة لإشباع حاجات السكان من السلع والخدمات . وتكون وظيفة الدولة في النظام الاشتراكي واسعة وتتدخل في كل مجالات الاقتصاد والإدارة والاستيراد والتصدير وغيرها. أما في الدول ذات النظم الرأسمالية فإنّ تدخل الدولة في الشأن الاقتصادي يكون جزئياً بسبب قانون السوق والمزاد .

إنّ تدخل الدولة في المجال الاقتصادي يتدرج من حد أدنى يبدأ من وضع القوانين التي تنظّم وتفرض الضرائب، وسمّن التشريعات المتعلقة بالملكية العقارية والشركات والتجارة، ورسم سياسة إنمائية شاملة إلى حد أقصى يقضي بتوجيه الاقتصاد توجيهاً مباشراً، وذلك وفقاً للإيديولوجية التي يركز عليها النظام السياسي، سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية.

إنّ حماية النقد لوطني هي من أولى مهمات الدولة، وحتى أكثر الأنظمة مغالاة في الليبرالية تتدخل بشكل مباشر أو غير مباشر لحماية النقد من تدني قيمته. كما أنّ السلطات العامة تضع سياسات لمواجهة البطالة وخلق فرص عمل جديدة ومعالجة الأزمات المعيشية، كما تعمل على تقليص الفوارق والتفاوت بين مختلف المناطق والطبقات نظراً للانعكاسات السلبية التي تتركها على وحدة وتماسك الشعب.

إنّ الدول الضعيفة اقتصادياً تعتمد على الدول القوية اقتصادياً في الحصول على القروض والمساعدات فيصبح اقتصادها تابعاً اقتصادياً وسياسياً للدول المانحة للقروض والمساعدات .

أخيراً، إنّ العلاقة بين الاقتصاد والسياسة متينة، بحيث أصبح من الضروري الاستعانة بعلم الاقتصاد لفهم بعض الظواهر السياسية، كما أنّ الاستعانة بعلم السياسة يساعد على فهم الأبعاد السياسية للظواهر الاقتصادية .

سادساً - علاقة علم السياسة بالجغرافية :

ركز كثير من المفكرين انتباههم وبشكل كبير على دور المعطيات الجغرافية وتأثيرها في السياسة وعلى رأسهم جان بودان وابن خلدون و مونتسكيو، كما أكدها العالم العربي ابن خلدون موضحاً أهميتها في قوتها وضعفها.¹⁰⁵ وخاصة فيما يتعلق بتأثير البيئة الطبيعية على سلوك الأفراد والجماعات ونمط التجمعات البشرية والطرق المتبعة في تحصيل معاشها، فظهر ما يسمى الجيوبوليتيك الذي أوجده العالم الألماني راتزل، وذلك للدلالة على الأثر الكبير للمعطيات الجغرافية في الواقع السياسي بشكل عام، وفي حق السياسة الدولية بشكل خاص. ولينبأنّ سياسات الدول وعلاقاتها الدولية بعضها ببعض تتأثر إلى حد كبير بالجغرافية والموقع الجغرافي ، فهي الأنشطة الإنسانية في سياقها المكاني والتي تتضمن الأنماط والعلاقات فوق سطح الأرض¹⁰⁶. ثم تبعه ماكيندر العالم الجغرافي البريطاني الذي انطلق من القول أن أوروبا وأفريقيا وآسيا تشكل كتلة واحدة اسمها جزيرة العالم وخلص إلى الاستنتاج بأن من يسيطر على وسط هذه الجزيرة أي روسيا، يستطيع قيادة الجزيرة بكاملها، وبالتالي العالم بأسره ،

¹⁰⁵ ابن خلدون ، مقدمة العلامة ابن خلدون ، بيروت ، مكتبة الهلال للطباعة والنشر ، ١٩٩٠ ص ٢٣
¹⁰⁶ إسماعيل علي سعد ، علم السياسة دراسة نظرية وميدانية ، الإسكندرية ، دار المعرفة الجامعية ، ١٩٨٩ ص ٦٨

وإستخدم مصطلح ومفهوم الجيوبوليتيك كذريعة للتوسع الألماني في ظل الحكم النازي الهتلري .

إن أهمية العوامل الجغرافية نسبية، لأن الكثير منها قد تمّ تجاوزه بسبب التطور التكنولوجي، وخاصة في مجال المواصلات واستخراج الموارد الطبيعية وإنتاج الموارد الزراعية. إن الإنسان في العصر الحديث استطاع أن يتغلب ويتحرر من عناصر المناخ ولم يعد من الضروري أن يسكن الإنسان إلى جانب الأنهار . "لأن الإنسان ليس مجرد قطعة من الأرض التي يعيش عليها. إذ أنه بجانب تكيفه وخضوعه لظروف البيئة الجغرافية فإنه الكائن الوحيد الذي استطاع أن يخلق البيئة التي تلائمه " .^{١٠٧}

ويظهر تأثير المتغيرات الجغرافية في السياسة الخارجية أو بالنسبة إلى الأنظمة نفسها، فالموقع الجغرافي لبلدان كثيرة يشكل عنصراً أساسياً وحاسماً في سياستها ونظامها. فتقسيم العالم إلى مناطق نفوذ بين الدول الكبرى، فرض على العديد من الدول إتباع سياسات ملائمة أو منسجمة مع سياسة الدول العظمى وخاصة الولايات المتحدة الأمريكية، وإن الخروج من دائرة نفوذ الدول الكبرى كان ولا يزال بمثابة المقامرة الكبرى التي يمكن أن تعرض هذه الدول لكثير من الضغوط وأحياناً للغزو من قبل الدول الكبرى .

كما أن هناك كثيراً من الدول بحكم موقعها الجغرافي مضطرة لإتباع سياسة محدّدة وفقاً لموازن القوى الإقليمية، وبعضها معرض لتجاذب دولي بسبب موقعها الاستراتيجي أو لوجود ثروات طبيعية فيها ، وهذا له دور كبير في رسم سياساتها الخارجية مثل دول الخليج العربي والقرن الأفريقي.

¹⁰⁷ محمد فايز أسعيد ، قضايا علم السياسة العام ، بيروت، دار الطليعة، ١٩٨٣ ص ٢٥ .

ويلعب العامل الجغرافي أحياناً دوراً رئيسياً في تشكيل النظام السياسي، مثال
سويسرا التي تتكون من مجموعة من الأودية في وسط جبال الألب مما أدى
إلى نشوء تجمعات بشرية من قوميات مختلفة في قلب هذه الأودية، أدت
العلاقة فيما بينها إلى قيام اتحاد فيدرالي .

إن البلدان ذات المساحات الشاسعة، مثل أمريكا والبرازيل وألمانيا اعتمدت
النظام الفيدرالي، بسبب عدم قدرة الحكومة المركزية على إدارة شؤون البلاد
في كافة المناطق بشكل مباشر .

والخلاصة هي أن للمعطيات الجغرافية أثراً كبيراً في شكل الدولة ونظامها
السياسي، وفي قوتها وعلاقاتها بغيرها من الدول .

استنتاج

نستنتج في نهاية الفصل، أن الظواهر السياسية تتأثر بمعطيات متعددة ومتنوعة،
بسبب تشعب العلاقات الإنسانية وتطورها وتعقدتها بفعل عوامل مختلفة نذكر
منها التاريخية والاجتماعية والاقتصادية والقانونية والنفسية وغيرها، والذي
يزيد الظواهر السياسية تعقداً هو التداخل بين المعطيات الموضوعية والذاتية.
فالإنسان يواجه الواقع الاجتماعي والاقتصادي والجغرافي وغيره ولكن بأساليب
وطرق نابعة من ظروفه الذاتية، لذلك تكون قدرته على مواجهة الواقع بدرجات
مختلفة وحسب إمكانياته الذاتية المتوفرة. وأيضاً، لا يمكن أن نحصر العوامل
المؤثرة في السياسية بعامل واحد مهما بلغت أهميته، لأن ذلك يؤدي إلى تبسيط
الظاهرة السياسية، وبالتالي إلى عدم إدراك حقيقتها إدراكاً صحيحاً. فمن أجل
الإلمام بالواقع السياسي يتوجب علينا دراسته من كل الجوانب التي تحيط به
والعوامل المتداخلة في تكوينه. ومن الصعب التمكن من تقييم أهمية كل عامل
من العوامل لأنها تقتزن بعوامل أخرى تجعلها ذات أهمية كبرى أو يمكن أن

تقل من أهميتها. لكن بالنسبة لظاهرة سياسية محددة في الزمان والمكان ، يمكن التعرف على أهمية كل العناصر المؤثرة فيها .

إن هذا التنوع في معطيات الواقع السياسي يقود تلقائياً إلى نشوء علاقات وطيدة بين علم السياسة وسائر العلوم الاجتماعية الأخرى. تمتدعي استعانة علم السياسة بالمعارف، التي توصلت إليها هذه العلوم ، وبتقنيات البحث العلمي التي اعتمدتها. ومن جهة أخرى يقوم علم السياسة بصفته علماً قائماً بذاته ، بابتكار تقنيات جديدة ، و باغناء العلوم الاجتماعية بما توصل إليه من معرفة في مجاله الخاص .



الفصل الخامس
الدولة وأشكالها



تمهيد :

ترتبط فكرة الدولة بفكرة السلطة بشكل عام، رغم أن الثانية جزء من الأولى، ورغم قدم فكرة الدولة فإن الدولة الحديثة ظهرت مع نشوء الدولة القومية فسي أوروبا بعد معاهدة وستفاليا ١٦٤٨، وهي تنظيم اجتماعي لضمان أمن البلاد والسكان من الأخطار الخارجية والداخلية، ولها قوة مسلحة وأجهزة للاكراه والردع. إن السلطة من أهم عناصر الدولة وأكثرها فاعلية، وهي سلطة ذات سيادة قادرة على تنظيم ذاتها بذاتها، وغير خاضعة لأي كان، ولها جهاز إداري لتنفيذ برامجها، ولكي تكون شرعية عليها أن تنال رضا الشعب، وأن تمتد سلطتها لإقليم ثابت محدد. والدولة ليست الأمة، وليست جماعة معينة. والدستور هو الذي ينظم توزيع السلطات والحقوق والواجبات ويحدد علم الدولة وشعارها وشكلها وحدودها وثوابتها السياسية، وفقاً للنظريات السياسية الليبرالية أو الشمولية وما بينهما.

هذا ويعرف الدكتور إبراهيم درويش الدولة بأنها جماعة من المواطنين، الذين يشغلون إقليماً محدداً المعالم، ومستقلاً عن أي سلطان خارجي، ويقوم عليه نظام سياسي له حق الطاعة والولاء من قبل الجماعة، أو على الأقل من أغليبيتهم.^{١٠٨} وذهب معظم المفكرين في تعريف الدولة إلى وصف وظائفها، وهي بالحقيقة مجموعة دائمة ومستقلة من الأفراد يملكون إقليماً معيناً وتربطهم رابطة سياسية مصدرها الاشتراك في الخضوع لسلطة مركزية تكفل لكل فرد منهم التمتع بحريته ومباشرة حقوقه، وتتمتع بالشخصية المعنوية والسيادة والاستقلال.

ويعتقد البعض أن الدولة ليس لها غير حقيقة إدراكية، فهي ليست موجودة، إلا أنها تدرك بالفكر. وهذا خطأ واضح فالدولة تتجسد بالأشخاص حكماً

¹⁰⁸ - محمود إسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية، دبي، مكتبة الإمارات، ١٩٨٤، ص ٤٨

ومحكومين، والسلطة، والأرض والسيادة. وكلمة الدولة باللغة العربية مشتقة من دول، يدول، بمعنى التداول والمداولة ، ومن ذلك ماورد في القرآن الكريم "وتلك الأيام نداولها بين الناس"^{١٠٩}. بمعنى تعاقب الأيام والذهور وقد أشار ابن خلدون إلى تعاقب الدول والحكومات ، كما ورد في القرآن لكريم "ما أفاء الله على رسوله من أهل القرى فلله والرسول ولذي القربى واليتامى والمساكين وابن السبيل كي لا يكون دولة بين الأغنياء منكم "^{١١٠}. أي لا تتركز في يد الأغنياء، وهذا يعني أن لا تتركز السلطة في يد مجموعة معينة، وإنما تكون مداولة وتداولاً بين الجميع ، وقد استخدم المفكرون الإسلاميون مصطلحات عديدة للدلالة على الدولة كالإمارة والإمامة والخلافة، ثم استخدموا الدولة .

هذا ويرجع أصل الدولة إلى بدايات تكوين الحياة الاجتماعية، حيث أدى ميل الإنسان إلى التجمع مع أقرانه بشكل جماعات بسبب القرابة، أو الدين، أو العمل المشترك، أو القتال مما أدى إلى إقامة سلطة بدائية ضرورية لانتظام سير الحياة ، ومن ثم تطورها إلى شكل الدولة. وقد ظهرت عدة نظريات تفسر أصل ونشأتها الدولة نرى أنه لا بد من تناولها وتحليلها لمعرفة حقيقتها.

109 - القرآن الكريم ، سورة آل عمران ، الآية ١٤٠ .

110 - القرآن الكريم ، سورة الحشر ، الآية ٧ .

أولاً- عناصر الدولة ومكوناتها :

إن القواعد التي تقوم عليها الدولة هي نوعان فكرية مادية .فأما القواعد الفكرية،فانه يمكن القول أن الدولة قد خضعت منذ نشأتها، كمجتمع سياسي منظم، لكثير من التحليلات والدراسات والنظريات التي حاولت التعرف إلى ماهية وجودها، والدور المطلوب منها، وموقع الإنسان فيها، والحقيقة أنه لا يمكن فهم طبيعة ومصير الإنسان، كمحور أساسي وحيد لكل نشاط سياسي، إذا لم نأخذ بعين الاعتبار كامل الأوضاع والظروف المحيطة به داخل ما يسمى بالنظام الاجتماعي.

وقد انقسم الباحثون والدارسون لهذا الأمر، أي الدولة والفرد، إلى قسمين: فمنهم من ركز اهتمامه على حقوق ومصالح الأفراد الذين يؤلفون الدولة أو المجتمع السياسي، ومنهم من أنكر وجود الإنسان كفرد ليدافع عن المجتمع بكتلته، أو بالأحرى عن السلطة التي تحمي هذا المجتمع وتحكمه، وكانت النتيجة أن هؤلاء وأولئك وقعوا في خطأ التفسير بحق الفرد والدولة، وضحوا بأحدهما على حساب الآخر، في حين أن المطلوب هو تلك النظرة العميقة للعلاقة الوثيقة التي تربط الفرد بالمجتمع السياسي، وتحدد آلية عمل هذا المجتمع انطلاقاً من مصالح أعضائه.

فنحن، كما نعلم، لا يمكن أن نتصور وجود إنسان سياسي خارج إطار المجتمع كما يقول أرسطو، إلا أن اتفاق عدد من الأفراد للعيش معاً، بفعل الحاجات المشتركة، أو العادات المتشابهة، أو حتى الأصل الواحد، لا يكفي لإنشاء مجتمع مدني أو سياسي أي دولة، ولذا فإن صفة الدولة لا يمكن أن تنطبق على المجتمعات البدائية كالعائلات الكبرى، والعشائر، والقبائل. فهذه قد تمثل حالات اجتماعية - سلطوية، إلا أنها لا يمكن أن تكون مجتمعات سياسية، فالدولة ليست مجرد تركيب بين الأفراد المرتبطين ببعضهم البعض والخاضعين لسلطة

شخص واحد يحكمهم في ظروف خاصة، وإنما هي جسم منظم تجري فيه حياة واحدة تحكمها إرادة عامة، أي أنها مجتمع يتحد في ظل قوانين، وفي ظل مقدرة سلطة عامة مكلفة بتنفيذ هذه القوانين وتمثل، بنظر كل فرد المجتمع بأكمله.

إنَّ عدم وجود القوانين والسلطة القادرة على فرض هذه القوانين وتنفيذها ينفي صفة الدولة بمعناها الحديث، عن المجتمع، فغياب القانون يصبح الشخص الحاكم سيِّداً مطلقاً، ويتحوَّل الخاضعون له إلى مجرد عبيد، وانتفاء السلطة القويَّة جداً لجعل القوانين تحترم من الجميع يؤدي إلى إلغاء معنى هذه القوانين، وإلى دفع المجتمع أكثر فأكثر نحو التفكك والانحلال والقول بالسلطان أو السلطة لوحدها لا يعني القول بالدولة، وحتى بوجود قائد أو رئيس فإنَّ السلطان والسلطة السياسيَّة بقيت مسائل شخصيَّة محكومة بضرورات الحفاظ عليها وتوريثها.

إلاَّ أنَّه لا السلطة، ولا القوانين تستطيع الوجود والاستمرار طويلاً بدون توفر تلك العلاقة الوجدانيَّة مع عادات ومشاعر ومصالح الأفراد الذين تتوجَّه إليهم، والذين يجب أن يكونوا هم أيضاً من جانبهم متَّحدين بكتلة من العواطف، والأفكار والذكريات التي تشكِّل روح المجتمع أو الأمة ذاتها.

ولذا يجب التمييز، عند الحديث عن الدولة - الأمة، بين مرحلتين تاريخيَّتين: الأولى، هي مرحلة التكوُّن والهروب من الفوضى وحيازة كلِّ العناصر التي تحتاج إليها في وجودها، وتوحيدها كلها بالرُّضى أو بالقوَّة.

والثانية، هي المرحلة التي تصل فيها إلى نموِّها الكامل، وتبدأ فيها بوعي وجودها، وحكم ذاتها بحسب قوانينها الذاتِيَّة، والتمنُّع بجزء من القوَّة أو الحرِّيَّة التي تكون قادرة عليها.

في الحالة الأولى، لا يكون هناك مكان إلاَّ للحماسة، والقوَّة والخضوع الأعمى

لطغيان القيادة، حيث تتصف السلطة بالشمولية، والقدسية، والإرغام، وفي الحالة الثانية لا تكون الهيمنة لأحد، ويخضع الجميع لضرورات العقل وموجبات القانون، ولا تعد الدولة انعكاساً لشخص الحاكم، وإنما تجسيدا لإرادة المواطنين في إطار متساوٍ من الحقوق والواجبات.^{١١٠} لكن، على ماذا تقوم هذه الدولة؟

على فكرة العدالة التي تشكل جوهر كل تشريع مكتوب؟ أم على القوة، أي الضرورة المادية لوضع حد لحالة الفوضى والعنف؟ أم أنها تقوم على مجرد اتفاق إرادي وعفوي، يستمد سلطته من قدسية التزاماته؟^{١١١} لقد تعددت النظريات التي حاولت الإجابة على هذه التساؤلات، فمنها من قال بالأصل التعاقدي للدولة، أي أنها نتيجة عقد اجتماعي، غير مكتوب، بين الحكام والمحكومين، كما يرى كبار الفلاسفة من أمثال هوبس، ولوك، وسبينوزا، وروسو والبعض الآخر رأى في الدولة مجرد نتيجة الصراع بين الجماعات البدائية وأنها ليست سوى أداة قمع بيد طبقة ضد الطبقات الأخرى على حد تعبير النظرية الماركسية، وأن هذه الدولة ستؤول إلى الزوال عندما تنتهي حالة الصراع بين الطبقات، وسواء أكان وجود الدولة يعود لمجرد حدث طبيعي بمعزل عن أي صفة قانونية، كما يقول كاريه دي مالبرغ Carre de Malberg، أو أن ظهورها مرتبط بوجود الدستور، الشفهي أو المكتوب، الذي أعطى للجماعات هيئات أو أجهزة توحد إرادتها، كما يرى كيلسن Kelsen، فإن الأمر الأكيد هو أن الدولة والمجتمع المدني لا يقومان على القوة أو التعاقد لوحدها، وإنما أيضاً على مبدأ سام لا يكون للقوة بدونه أي كايح، ولا يكون للاتفاقات بمعزل عنه أي ضامن يمكنها من التحول إلى عقود دائمة. هذا المبدأ السامي ليس فقط العدالة، وإنما أيضاً الأخلاق بكل معنى الكلمة، أي

١١١ - خضر خضر، مقارن أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ١١٠ - ١١١

بمعنى آخر، أنه لا يكفي في الدولة المنظمة جداً أن يتمتع كل فرد بحقوقه ويمارسها بسلام واطمئنان، وإنما يجب أن يتمكن من استخدام كسلّ الموارد الضرورية لتطويع قدراته، والوصول إلى الهدف الأخلاقي لواجباته. فإذا لم يكن الأفراد واعين لواجباتهم، وإذا لم يكن سبب وهدف المؤسسات الاجتماعية إعطاءهم هذا الشعور، فكيف يمكن أن نتظر منهم احترام حقوق بعضهم البعض بصورة متبادلة، لاسيما وأن الحقوق والواجبات ليست سوى وجوه مختلفة لمبدأ واحد يقوم عليه المجتمع المدني أو السياسي، ألا وهو المبدأ الأخلاقي، وقد أكد أرسطو على هذا المبدأ حين قال بأن الفضيلة هي غاية الدولة - المدينة، وأن هدف المجتمع السياسي هو القيام بأعمال صالحة وشريفة، مثلما قال هيجل بأن الدولة هي المجتمع الواعي لوحده وهدفه الأخلاقي، والمدفوع لمواصليتهما بإرادة واحدة.

وأخيراً لابد من التنويه بأن المبدأ الأخلاقي الذي تقوم عليه الدولة لا يجب أن يمنعها من استخدام القوة الضرورية لتأمين تطبيق القوانين واحترامها ضمن أطر العدالة والحرية والنظام العام، التي تترجم لوحدها المعنى الحقيقي للأخلاق.

وإن تعريف الدولة بأنها التجسيد القانوني لأمة ذات سيادة، هو تجسيد لحالة إنسانية جغرافية تتكون من عناصر مادية تعكس حقائق الدولة الجوهرية، وهذه العناصر هي الإقليم والشعب والسلطة ذات السيادة،

وأما المكونات المادية للدولة فهي :

١ - الإقليم أو الأرض :

يشكل الإقليم الشرط الأول والأساسي من شروط وجود الدولة لممارسة السلطة السياسية حيث يصعب تصوّر قيام دولة بدونه، فهو يسهم إلى حد كبير في

تحديد هوية الجماعة ، ويحدد الإطار الجغرافي الذي تمارس الدولة سلطتها ضمنه.

والإقليم هو تلك الرقعة من الأرض التي تختص بها كل دولة لتمارس نشاطها، ويمثل الإقليم الدعامة المادية للسلطة الحكومية والحيز الجغرافي الذي تمارس الدولة صلاحياتها عليه ، والحيز الطبيعي الذي فيه يمارس الحكام وظائفهم، ولا تقف صلاحيات الحكومة والمجلس النيابي والسلطة القضائية إلا عند حدود الدولة، وهذا يتطلب ترسيم حدود بحرية وجوية وبرية واضحة لهذه الدولة، فإذا كانت معظم الدول القديمة تتمتع بحدود ثابتة ومعترف بها من قبل الجماعة الدولية، فإن مشكلة ترسيم الحدود الدائمة ما تزال قائمة على مستوى بعض الدول الجديدة التي حصلت على استقلالها حديثاً، وما تزال موضع جدال ومجال لخصومات ونزاعات مسلحة في أغلب الأحيان .

إن أهمية الإقليم تأتي من أن الشعور بالانتماء إلى الوطن يرتبط ارتباطاً وثيقاً بالأرض باعتبارها أرض الأجداد والآباء الذين عاشوا على هذه الأرض لفترة طويلة، ونمت بينهم علاقات قريى ومصاهرة وصلة الدم، ونشأت بينهم علاقات اقتصادية واجتماعية وسياسية، وأصبح لهم نمط عيش وتقاليد ثقافية مميزة وأصبحوا فيما بعد وخلال فترة من الزمن يشكلون أمة واحدة .

أما بالنسبة للحدود الطبيعية، كالبحال والوديان والأنهار، فعادة ما تعتمد في ترسيم القواصل بين دولة وأخرى. أما إذا كانت المنطقة صحراوية بين الدول فيتم اللجوء إلى الأساليب الهندسية لترسيم الحدود إذ توضع أسلاك شائكة أو أسوار ترابية أو خنادق أو شواخص حدودية، وتسجل في خرائط معتمدة أما فيما يتعلق المياه الإقليمية فلا يجوز أن تتجاوز اثنتي عشر ميلاً بحرياً، مع أن هذا الموضوع ما تزال موضع نقاش حتى تاريخه. وفي المجال الجوي فالمتعارف عليه أن للدولة السيادة على المنطقة من الجو التي تطلو مباشرة

إقليمها البري والبحري ما عدا طبقات الفضاء الخارجي فتبقى مفتوحة أمام كل الدول بلا استثناء^{١١٢}، وهذا موضع نقاش وجدال أيضاً بسبب وجود آراء مختلفة حول هذا الموضوع .

أما من حيث المساحة فإن مساحة الإقليم لا تلعب أي دور من الناحية القانونية ولكنها قد تلعب دوراً من حيث تحديد شكل النظام السياسي ، فالسود ذات المساحات الشاسعة كالولايات المتحدة الأمريكية والبرازيل تعتمد أنظمة اتحادية فيدرالية، وبينما الدول ذات المساحات الصغيرة هي عامة موحدة .

هذا وقد ظهرت عدة نظريات تتعلق بالجغرافيا السياسية لماكيندر و راتزل تبين أهمية الجغرافية بالفعل السياسي، كما ظهرت نظرية المجال الحيوي ذات النزعة الخطيرة التي قادت إلى الحرب العالمية الثانية .

إن أهم ما يترتب على تهديد إقليم الدولة هو المحافظة على الإقليم ووحدة التراب الوطني حسب ميثاق الأمم المتحدة في مادته الثانية، وهذا ما يفرض على حكام الدولة عدم التخلي عن أي جزء من أرض الدولة لدولة أخرى بدون موافقة الشعب ، كما أنه لا يحق لأي دولة أن تضم إليها أجزاء من أراضي الدول المجاورة . هذا على الصعيد القانوني، أما على الصعيد السياسي تفرض وحدة الإقليم أو الأرض الاهتمام بجميع مناطق الإقليم دون تمييز، وإزالة الفوارق بين المناطق من حيث الغنى والفقر بقصد المحافظة على وحدة الإقليم وإزالة الشعور بالغبين والحييف عن سكان المناطق الفقيرة.



٢ - الشعب:

الشعب العنصر الثاني الأساسي في تكوين الدولة ونشئونها ومبرر وجودها أصلاً، ولا يمكننا تصور قيام دولة بدون شعب، والذي يمثل الجماعة السياسية

^{١١٢} لمزيد من المعلومات انظر د. حسن نافعة، الأمم المتحدة في نصف قرن، الكويت، عالم المعرفة، ١٩٩٥ ص ٢٨ وما بعدها

أو المجتمع السياسي الذي ينبثق منه النظام. يرتبط أفراد الشعب فيما بينهم بعلاقات وروابط متينة منها اللغة والرغبة في العيش المشترك والثقافات المتقاربة والدين والعادات المشتركة ، وليس ضروريا أن تتوافر كل هذه الروابط في شعب ما ليكون دولة واحدة .

قد يكون الشعب أمة واحدة كالأمة الألمانية أو الفرنسية إذا كان أفرادهم ينتمون إلى أصل واحد^{١١٣} . وفي حالات كثيرة فإن الشعب الواحد يضم أكثر من أمة قومية كالشعب السويسري الذي يضم ألمان وفرنسيين وإيطاليين . وقد تكون الأمة الواحدة موزعة بين عدة دول كالدول العربية التي تنتمي إلى الأمة العربية الواحدة .

ينقسم سكان الدولة إلى قسمين :

أ- المواطنون الذين يحملون جنسية الدولة، ويشكلون عادة الأغلبية الساحقة في الدولة، وهم الأعضاء ، والمشاركون بالمجتمع السياسي الذي يكون الدولة ويتمتعون بحقوق الترشيح للانتخابات وممارسة الوظيفة العامة .

ب- الأجانب: وهم الأفراد الذين يحملون جنسية دولة أخرى ، ويقومون بصورة مؤقتة على أرض دولة ثانية بهدف العمل أو السياحة أو الزيارة أو لأي سبب آخر ، ويتمتعون بمعظم الحقوق والحريات كالمواطنين مثل حرية الاعتقاد والسكن والمسواة أمام القضاء والنقل وبعض الخدمات الأخرى باستثناء الاشتراك بالأحزاب أو التظاهر أو الترشيح والتصويت في الانتخابات .

ج- وهناك الأقليات: وهي جماعات بشرية ونفسها لأسباب اقتصادية أو عسكرية أو سياسية تعديلات جغرافية إقليمية تعيش وسط أغلبية كبرى تتميز

١١٣ جيمس بوتر من غالي ود محمود خيرى عيسى، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص

عنها في مجالات عدة مثل اللغة والدين والعرق. وحلت مشاكل معظمهم بإعطائهم حقوق المواطنين بمعظمها .

وهذا لا يشترط عدد السكان محدد لقيام الدولة ، لذلك نجد هناك دولا كثيرة العدد كالصين ١٣٠٠ مليون نسمة ، بينما هناك دولا قليلة العدد مثل سان مارينو بضعة مئات من الآلاف . او جمهورية تووالو حوالي عشرة آلاف نسمة . هناك دول كثيرة السكان قليلة المساحة، والموارد مثل بنغلادش سكانها ١٢٠ مليوناً ، مساحتها لا تتجاوز ١٤٤ ألف كم^٢ ، بينما نجد دولا مثل كندا شاسعة المساحة ، كثيرة الموارد وقليلة السكان حوالي ٣٠ مليون نسمة ومساحتها حوالي ١٠ مليون كم^٢ .^{١١٤}

إن نوعية السكان مهمة جدا ، فالشعب المتطور والمستعلم والمتقدم ، علمياً وتكنولوجياً أفضل بكثير من الشعب الجاهل المتخلف الذي يعاني من صعوبة الحياة والتخلف .

انه من الأفضل أن يكون هناك توازن بين عدد السكان وحجم المساحة كالصين وروسيا والولايات المتحدة الأمريكية ، ولا شك في أن الكثرة السكانية والمساحة الواسعة تساعد على قيام دول عظمى .

٣- السلطة ذات السيادة :

وهي العنصر الثالث الأساسي لنشوء الدولة ، إذ من المستحيل وجود دولة بدون سلطة تقوم على مبدأ الإكراه والأمر. وهذه السلطة هي ذات سيادة ، أي مستقلة كلياً عن أي سلطة أخرى ، في حين إن كل من الأفراد والمؤسسات المتواجدة تحت سقف الدولة يفرض عليهم الخضوع لشروط أمنها ووجودها. إن مفهوم السيادة هنا يعني أن السلطة لا تخضع لأي سلطة أخرى لا داخل الدولة ولا

^{١١٤} الموسوعة العربية العالمية، الجزء ٢٠، الرياض، مؤسسة أعمال الموسوعات للنشر، ١٩٩٩، ص ٧٦

خارجها ، الجميع داخل حدود الدولة يخضعون لها ، وخارج الدولة لا يحق لأي منظمة أو دولة أن تفرض إرادتها على سلطة دولة ذات سيادة .

وقد تعرض مفهوم السيادة لانتقادات، لأنه في الوقت الحاضر كل السلطات في الدولة تحاول أن تراعي العلاقات التي تربطها بالدول الأخرى، ومن هنا فإن السيادة ليست مطلقة، إنما لها حدود واقعية ، و نسبية . ومهما يكن من أمر، فإن مفهوم السيادة لا يعني أن الدولة أو السلطة تستطيع أن تفعل ما تشاء دون أن تأخذ بعين الاعتبار حقوق المواطنين الطبيعية وتطلعات الفئات الشعبية والسياسية من أحزاب وقوى ضاغطة هذا في الداخل، أما بالنسبة لعلاقتها مع الدول الأخرى، ولا بدّ للدول من الإيفاء بالتزاماتها الدولية، وخاصة تلك الواردة في ميثاق الأمم المتحدة .

وهناك تحديات بدأت تواجه الدولة كسلطة ذات سيادة، ومنها مؤسسات ذات طبيعة اقتصادية ، أو اجتماعية أو دينية، وكالشركات متعددة الجنسية والتي تتجاوز نشاطاتها الحدود الوطنية . وهناك منظمات دولية غير حكومية، كالصليب الأحمر والهلال الأحمر الدوليين ومنظمات حقوق الإنسان . هذه المنظمات كلها تخترق سيادات الدول عبر أنشطتها المتعددة. هذا بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي الهائل في مجال الاتصالات والإعلام من خلال الأقمار الصناعية، والذي أدى إلى خروج العلاقات بين المواطنين عن نطاق المراقبة والضبط من قبل سلطات الدول .

وتتميز السلطة السياسية ذات السيادة بعدة خصائص منها :

أ- الشخصية المعنوية و هي تلك الصفة التي تفصح لنا المجال لفهم قدرة الدولة واستمراريتها. الدولة كيان خاص يتمتع بصلاحيات وحقوق متميزة ومستقلة عن حياة أعضائه الذين يستمدون سلطاتهم وشرعيتهم منها ، وهذه الدولة بالرغم من كل التبدلات والتغيرات التي يمكن أن تطرأ على النظام السائد فيها،

كانتقالها من الديكتاتوري إلى النظام الجماعي، لا يتغير جوهر وجودها، بمعنى أنها دائمة .

ب- السيادة، أي أنها لا تتلقى أوامر من أحد، فهي لوحدها تمتلك هذه الصلاحية، وتتخلص بقدرتها المطلقة على اتخاذ ما تشاء من قرارات، وفرض ما تراه مناسباً من قواعد ناظمة لحياة الجماعة أو الأفراد الذين يعيشون في كنفها.

وهي لوحدها تحتكر وسائل الإرغام (أمن - قضاء - قوات مسلحة) لإجبار الآخرين على التقيد بقراراتها واحترامها، وتتميز أيضاً السيادة بالاستقلال التام تجاه الدول أو الوحدات السياسية الأخرى، ولا تستطيع أي قوة خارجية أن تجبرها على النزول عن جزء من أراضيها إلا بإرادتها، إن السيادة كلية وشاملة ولا تقبل التجزئة .

ج - ممارسة كافة الصلاحيات التي من شأنها المحافظة على المجتمع وتنظيمه واستقراره، بمعنى أنها تمارس الصلاحيات في كافة المجالات المختلفة عبر المؤسسات السياسية، أي التشريعية والتنفيذية والقضائية . وهكذا فإن السلطة السيادية لا تقوم على تعدد الإرادات، إنما تتجسد في إرادة واحدة تفرض ذاتها على الإرادات الأخرى

ثالثاً- نظريات قيام الدولة ونشئها :

١- النظرية الإلهية:

ظهرت هذه النظرية في العصور الوسطى من أجل تبرير الحكم المطلق للملوك الأوروبيين في صراعهم مع الكنيسة، والذي تمحور حول شكل السلطة وكيفية ممارستها .

هل تمارس بتفويض مباشر من الله إلى الملوك، أم بطريق غير مباشر عن طريق البابا، وكل منهم يسعى للحفاظ على نفوذه وسيطرته. وانتهى الصراع بانتصار الملوك كنتيجة للصراعات الدينية وإصلاحات البروتستانتية .

يقول أتباع هذه النظرية: إن الله خلق كل شيء في الحياة، والدولة واحدة من هذه المخلوقات، فالتالي هي ليست من صنع البشر. إن الملوك والحكام يقولون إن السلطة من قبل الله تعالى، فالتالي هم مسؤولون أمامه فقط ولذلك فإن طاعة الشعب واجبة، ومن يعارض ذلك فإن الله يلغنه جرّاء معصيته ومعارضته له، هذا ويبدو أن آباء الكنيسة المسيحية روجوا لهذه المقولة بالاستناد إلى ما نقل عن بولس الرسول (إن جميع الناس يجب أن يخضعوا للسلطة العليا، والسلطة نفسها وضعها الله في يد الملك) .

وبينما يرى القديس أوغسطين أن الله تعالى يعطي للشعب الصالح حاكماً صالحاً وللشعب الفاسد حاكماً فاسداً وهذه عقوبة لهم. وقد استندت الأسر المالكة البريطانية والفرنسية إلى هذه النظرية لاستمرار حكمها المطلق. هذا ويعتبر الفيلسوف (جان يودان) من أهم المؤيدين لهذه النظرية، ومدافعاً عن سلطات الملوك المطلقة، إذ يقول: (هناك قوانين إلهية وإنسانية لا يستطيع الملوك تخطيها)

كما تجد هذه النظرية أساساً لها في الأديان غير السماوية، حيث اعتبر الفراعنة في مصر أنفسهم آلهة أو من أنسالهم، بينما اعتبر ملوك وادي الرافدين أنفسهم وكلاء عن الإله. وفي الصين والهند اعتبر الملوك أنفسهم خلفاء الله على الأرض، وإن العناية الإلهية هي المنظم الأساسي لكل العلاقات الاجتماعية والدينية والسياسية.

وفي الحقيقة لا توجد نصوص دينية معروفة حول هذه النظرية، إنما وجدت فقط لإضفاء صفة القداسة على الحكم الملكي المطلق .

أما في الإسلام فإنّ الحاكمية لله تعالى "إن الحكم إلا لله" . ولم يفوض الله أحداً في الحكم، والخلافة كانت للنبوّة وليس كما ادعى السلاطين العثمانيون أنهم ظلّ الله على الأرض دون أي سند فقهي أو ديني، وأنّ ولاية الفقيه هي قضية اجتهادية ، وهو أمر يعارضه فقهاء مسلمون من مذاهب مختلفة .

إنّ أهمّ الانتقادات الموجهة لهذه النظرية أنها ليست أساساً لنشاط الدولة، ولا توجد نصوص مسيحية أو إسلامية تؤكّد الحق الإلهي المقدّس للحكام .

وعلى الرغم من ظهور عدة دول أو إمبراطوريات قامت في الماضي على أساس ديني وبعضها موجود حتى الآن، مثل الخلافة الإسلامية في مراحلها المختلفة، الراشدية - الأموية - العباسية - الصفوية في بلاد فارس، والإسلامية في إيران حالياً، الدولة الصهيونية التي احتلت فلسطين وما زالت حتى تاريخه، والدولة السعودية في فترة الحركة الوهابية، ودولة الفاتيكان التي ما زالت قائمة على أساس الديانة المسيحية، بالإضافة إلى وجود أحزاب إسلامية تدعو إلى قيام الخلافة الإسلامية من جديد كالإخوان المسلمين - حزب التحرير الإسلامي وغيره، وهذا مؤشر على النشأة الدينية للدولة وسقوطها تبعاً لها

تكمن خاصية هذه النظرية في أنها تؤكّد على أهمية ربط الدولة بالدين بسبب أهمية الدين في حياة الناس، وفي كونها تساعد على خلق الطاعة قيم والنظام بين الأفراد، وهي ذات أهمية كبرى في تحقيق الاستقرار السياسي، كما تؤكّد على روح المسؤولية الأخلاقية للحكام أمام الله في ممارستهم.

٢ - نظرية القوة:

يقول أتباع ومؤيدو هذه النظرية إنَّ الحرب هي التي أوجدت الدولة وذلك بقولهم إنَّ الصراع المادي بين الأفراد والجماعات منذ القدم لتحقيق المصالح الذاتية أو الجماعية مما أدى إلى نشوء الحرب واستخدام القوة والعنف، وفي النهاية انتصر البعض واندحر البعض الآخر، وسيطر الأقوياء على الضعفاء وتحكموا بهم وأقاموا السلطة والدولة .

و في الحقيقة جاءت نشأة معظم الدول عن طريق الحرب والقوة قديماً وحديثاً، وأدت معظم حركات الوحدة والانفصال إلى قيام دول جديدة، وبالتالي لا يمكن تجاهل هذه النظرية رغم أنها جاءت لتبرر السلطة القائمة على القوة والعنف ، وللترويج لسياسة القوة .

إنَّ أهم الانتقادات الموجهة لهذه النظرية إنَّ القوة العسكرية ليست وحدها سبباً لقيام ونشأة الدولة، وإنَّ القوة بالمعنى السلمي كالقوة الاقتصادية، هي التي جعلت من الأغنياء حكاماً على الفقراء، وإنَّ القوة الدينية أذعن لها الأفراد إيماناً أو خوفاً. إنَّ السلطة المستندة على القوة تعتبر سلطة لم تحصل على المشروعية والرضى وقبول الناس لأنها فرضت على الشعب قسراً، وهي سلطة مؤقتة تختفي باختفاء القوة الحاكمة، وإنَّ قبول الناس بها أحياناً بسبب خوفهم من القوة والحرب وآثارها المدمرة ورغبة منهم في الحفاظ على الأمن والاستقرار. والانتقاد الآخر الموجه لها هو أنها تركز على عامل واحد لنشوء الدولة وبالتالي فإنَّ استقرارها العلمي ناقص .

٣ - نظرية الأسرة :

تري هذه النظرية أنَّ الأسرة هي الأصل في نشوء الدولة باعتبارها بداية ونواة المجتمع السياسي، وإنَّ سلطة الأب داخل أسرته ورعايته ورقابته على أولاده

كانت النواة لسلطة الحاكم في المدينة . فمع تعدد الأسر تكونت العشيرة، ومن مجموع العشائر تكونت القبيلة، ومن مجموع القبائل تكونت الأمة . إن علاقات الأفراد بالدولة شبيهة بعلاقة الأب مع أسرته، فالرابطة الأساسية هنا رابطة الدم وصلات القرى التي لها أهمية كبيرة في دعم الوحدة والتضامن، والتي تعدّ أساساً في الحياة السياسية، وهذا ما أنتج التزاماً بالحقوق والواجبات التي فرضها تطور الحياة عبر الأسرة والعشيرة والقبيلة إلى الدولة الأمة. لقد أيد هذه النظرية أفلاطون إذ اعتبر أن المدينة - الدولة هي النظام الطبيعي الذي يتمكن فيه المواطنون من تأمين حاجاتهم الطبيعية، مع الإشارة إلى أن أصل هذه الدولة بدأ بالأسرة - القرية - مجموعة قرى - المدينة. وأيد هذه النظرية أيضاً كل من روسو وبودان ورو برت ماكيفر. لقد تعرضت هذه النظرية لعدة انتقادات نذكر منها : إن الأسرة ليست أول خلية اجتماعية عرفها الإنسان في العصور القديمة، لأن الجماعات البدائية كانت تعيش بصورة مشتركة لضرورات الدفاع عن النفس، حتى أن بعض القبائل البدائية ظلت حتى القرن التاسع عشر تعيش في الملايو وأستراليا بدون علاقات عائلية، حيث كانت المرأة مشاعاً، إضافة لذلك إن سلطة الأم هي الأسبق على سلطة الأب، وأن هناك بعض الدول لم تمر بمرحلة المدينة السياسية مثل الفراعنة في مصر. والحقيقة أن النظرية لها أساس من الواقع التاريخي من حيث تطور سلطة الأب إلى سلطات أعلى منها، لكنها لم تكن السبب المطلق لنشوء الدولة .

٤- نظرية العقد الاجتماعي :

ترى هذه النظرية أن الدولة قد قامت بناء على العقد الاجتماعي بين الجماعات البشرية لتجاوز حالات الفوضى وعدم الاستقرار والحروب، وذلك بهدف الوصول إلى حالة من السلام والاستقرار. وقد أكد مفكرو ودعاة هذه النظرية

أن القانون الطبيعي هو القانون الأزلي الذي كان يحكم سلوك البشر وحلّ محلّه قانون وضعي وضعه البشر من أجل تنظيم حياتهم، وعلى رأس هؤلاء المفكرين توماس هويز، جون لوك، وجان حاك روسو.

أ- توماس هويز: ١٥٨٥-١٦٧٩: ١١٥

وضع كتاب اسماء اللفيثان حول فكرة العقد الاجتماعي^{١١٦}. اسم هذا الكتاب غريب، فقد استعاره من سفر أيوب في التوراة. فهذا السفر يتحدث عن حيوان ضخم أو تنين جبار لا يمكن أن تضاهيه أية قوة على وجه الأرض. فهو يبتلع الشمس والقمر عند كل خسوف أو كسوف. كما أن كلمة لفيثان تعني أكبر سمكة بحرية تأكل الأسماك الأصغر منها لتمنعها من أكل السمك الصغير، وبالتالي فهي تشبه الدولة التي تحمي الأفراد الضعفاء والمساكين من اعتداء الأقوياء عليهم، كالكنيسة والمنظمات، أو بالأحرى المنظمات الوسيطة بسين الأفراد والدولة. وقد تضمن هذا الكتاب شرحاً مفصلاً عن آرائه حول العقد الاجتماعي، إذ يُقرّ هويز بوجود مساواة بين الأفراد، وكلّ منهم يسعى إلى السلطة منطلقاً من إرادته الخاصة وكرامته، ولذلك حصل صراع بينهم وأخذ كل منهم ينظر إلى الآخر بالريبة والشك، وأصبح كل واحد منهم عدوّاً للآخر ينظر إليه نظرة الذئب. فكان من الطبيعي أن لا يتمكن إلا القليل منهم من الوصول إلى السلطة.

^{١١٥} توماس هويز ولد عام ١٥٨٨ في ظل الحروب والظروف التي تمزقت بالتوراة والاتفاقات الدينية بين البروتستانت والكاثوليك، وبين ثيوقراتات الإنكليكيين والناشطين البيوريتانيين. ألقى دراسته في جامعة أكسفورد، التي استمع خلالها باعتاض كبير وبكراهية لمناقشات السياسة والفنية حول السلطة الملكية وحول قضية تفسير الكتاب المقدس والحقوق الفردية. ضمن هذه الظروف، استوحى هويز أفكاره ونظرياته في الإنسان والجنس والساعة والتي تمزقت بتلاعب الخوف والرهبة من الشذاعات الناجمة.

^{١١٦} مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي في العصر الحديث ببيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ١٩٩٠ ص ٧٦ طبعة أولى.

إنَّ البشر، بنظر هو بس أنانيون يفضلون المصلحة الخاصة على المصلحة العامة، لهذا كانت الحالة مضطربة واستطاع بعضهم السيطرة على الآخر بمعنى أنه كان هناك أقوياء سيطروا على الضعفاء واستغلواهم لمصلحتهم الخاصة، كما أنَّ حياة الناس كانت فقيرة وغير مريحة، وقائمة على النزاعات والحروب بينهم ، لذلك رأى الأفراد أنَّ حالة الطبيعة التي يعيشونها لا يمكن الاستمرار بها، ولتجاوزها وقَّعوا عقداً ضمنياً فيما بينهم يتضمن تسليم كل حقوقهم الطبيعية والسياسية إلى ملك مقابل حصولهم على الأمن والاستقرار ، وهذا الملك يملك القوة التي من شأنها ردع المعتدين وتوفير الحياة الكريمة لأفراد المجتمع وبالمقابل ليس لهم أيُّ حق تجاه الملك، لأنهم تنازلوا عنها برغبتهم، ولا يحق لهم الثورة عليه، لأنه لم يكن طرفاً في العقد إنما بين الأفراد أنفسهم هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى مهما كان الملك مستبداً فإنه أفضل من حالة الهرمية التي سادت قبل تسليم السلطة، إنَّ هذه النظرية تعرضت لانتقادات حادة بسبب اعتقاد هوبس أنَّ البشر أنانيون بطبعهم ، وأنانيتهم هي الدافع الوحيد للسلوك الإنساني، إنَّ الناس عاشوا بشكل مشترك وتعاوني في البدء، ومن جهة أخرى فإنَّ موضوع العقد يمكن التراجع عنه عند تحقيق المصلحة الخاصة أو العامة ، إضافة إلى أنَّ هوبس برَّر السلطة المطلقة عند عدم إعطاء الأفراد حق الثورة على الملك الظالم ، إنه لم يستطع أن يميِّز بين الدولة الدائمة والحكومة التي تتغيَّر وتستمدَّ شرعيَّتها من الدولة .

ينطلق جون لوك في نظريته للطبيعة البشرية بشكل مغاير لنظرة ^{١١٨} توماس هو بس، إذ يعتبر أن الإنسان في حالة الطبيعة كائن واع وحر، ويعيش ضمن نطاق حريته الطبيعية محترماً حقوق الآخرين وحريتهم وأمنهم ومعيشتهم، والقانون الطبيعي السائد هو قانون العقل الذي يدعو إلى المساواة والحرية وعدم الاعتداء على حياة وممتلكات الأشخاص، لكن حالة الطبيعة هذه خالية من التنظيم والسلطة العامة، فكان طموح الفرد نحو الحالة الأفضل من أجل منع حدوث تصرفات من الأفراد أثناء ممارستهم لحقوقهم الطبيعية تتجاوز مصالح الآخرين، وحل المنازعات التي قد تنشأ بين الأفراد، وظهور الحاجة إلى قوانين تشرعها سلطة مسؤولة، تطبق على الجميع لضمان أمنهم وسلامتهم. وهنا اتفق الناس طواعية على التنازل عن بعض حقوقهم الطبيعية بواسطة عقد، إلى هيئة سياسية سميت الدولة، وهذه الدولة مهمتها تحقيق الصالح العام، والعمل على ازدهار حقوق الأفراد وحماية المواطنين من الاعتداء الداخلي والخارجي، على قاعدة إن الحقوق بدون قوة تفرض فعاليتها بالإكراه، هي حقوق شكلية. إن مهمة الدولة هي الخير العام ومهمة المواطنين هي اختيار حكام مصممين على جعل الدولة سلطة في خدمة الحريات الفردية، وحال إخلال الحكام بواجباتهم، يصبح واجب المواطنين فسخ العقد معهم والثورة المقدسة عليهم، لأن الشعب

^{١١٧} - ولد جون لوك بعد توماس هوبس بأربعة وأربعين عاماً أي في العام ١٦٣٢ م. وترعرع خلال عودة أسرة ستيوارت الملكية إلى الحكم. كان مزيدياً في البداية لكن لم يمان، لكنه ما لبث أن تحول تكيده إلى الملك شارل الثاني من أسرة ستيوارت أملاً بتحقيق الاستقرار لانتكثراً بعد الفوضى التي كانت سائدة فيها، درس العلوم السياسية والطب تعرف على الكونت دوشا فتسيري أحد كبار رجال السياسة الإنكليز في تلك الفترة. انتقل لعيش في هولندا بدافع الخوف من الملك الذي حكم على صديقه السياسي المذكور دوشا فتسيري وهناك كتب أهم مؤلفاته. عاد إلى الإنكليز عام ١٦٨٨ ومعه تروته مشروح كتابيه اللذين صنعا شهرته بعد ذلك وهما: الكتاب الأول بعنوان بحث في الفهم البشري، والكتاب الثاني بعنوان دراسة ثلاثية في الحكم المدني وهو بحث يتعلق بالأصل الحقيقي للحكم المدني ومداه وغايته. توفي في إنكلترا عام ١٧٠٤ تاركاً وراءه أسس الديمقراطية الليبرالية ذات التوجه الفردي.

^{١١٨} - لمزيد من المعلومات انظر كتاب دراسات في العلوم السياسية، للدكتور محمود إسماعيل محمد، والمنشور في العين، الإمارات، ١٩٨٤ ص ٩٦ وما بعدها.

هو مصدر كل سلطة، يُعتبر لوك مؤسس السياسة الليبرالية، حيث آمن بالديمقراطية، وكان له التأثير الكبير على جان حاك روسو و مونتسكيو، وإن الدستور الأمريكي لعام ١٧٨٧ والإعلان والفرنسي لحقوق الإنسان و المواطن العام ١٧٨٩، استلهما من أفكاره .

ج- جان حاك روسو ١٧١٢-١٧٧٨: ^{١١٩}

فيلسوف فرنسي نشر في عام ١٧٦٢ كتابه الشهير العقد الاجتماعي - ينطلق روسو في كتابه من مسلمة أيد أفكار لوك فيها، ألا وهي أن حالة الطبيعة قبل العقد كانت حالة سعيدة ، وأن الناس أخيراً بطباعهم ،و أن حياتهم اتسمت بالراحة والتأخي والطمأنينة، وزيادة في المحافظة على الأمن والاستقرار ومنع الفوضى والنزاعات ،والذي ترافق مع زيادة عدد السكان، وظهور نزعة توسع الملكية وزيادة غنى الأغنياء وفقر الفقراء، وبدء اضمحلال القواعد الأخلاقية، والعدالة، ظهر مجموعة من العقلاء دعوا إلى إنهاء هذه الحالة وإقامة مجتمع منظم يحمي الأفراد ويحقق العدالة، وذلك عبر إيجاد اتفاق أو عقد يتعهد الأفراد باحترامه والخضوع له ، ويتم بموجبه تنازل الأفراد عن حقوقهم الطبيعية لسلطة أو هيئة سياسية منتخبة، دون أن يفقدوا هذه الحقوق بشكل نهائي ،و ذلك مقابل الحصول على الحرية المدنية ضمن المجتمع السياسي الجديد ، هذه الهيئة السياسية الجديدة هي الدولة التي تمثل الإرادة العامة للأفراد ،وتمثل سيادة

^{١١٩} مولد جان جاك روسو من عائلة فرنسية الأصل في مدينة جنيف بسويسرا في ٢٨ حزيران ١٧١٢. تميزت حياته ومنذ ولادته بالشقاء والشرد والتعاسة، فبعد ولادته بأسبوع توفيت والدته لتتركه يتلقى العناية عند عمته. قرأ القصص الروائية والكتب الفلسفية لكل من بوسويه وفولتير وبلوتارك. بضغط من أبيه وهو لم يبلغ السادسة من العمر، انتقل إلى فرنسا للعيش هناك بعد أن تخلى عن المذهب البروتستانتي واعتنق المذهب الكاثوليكي. تنقل في عدة أعمال ولكن بسبب ذكائه توصل إلى منصب سكرتير لسفير فرنسا في البندقية. حصل على جائزة العلوم والفنون عام ١٧٥٠. وضع مقالة حول التفاوت بين الناس عام ١٧٥٥ ثم تبعه بكتايبه الشهيرين العقد الاجتماعي، وإميل أي في التربية وتم نشرهما عام ١٧٦٢ وقاموس في الموسيقى عام ١٧٦٧. يمكن القول إن كتاباته كانت تعبيراً عن الواقع والتفرد للمجتمع الفرنسي وعن المشاكل السياسية والاقتصادية والاجتماعية التي كانت تسود في فترة ما قبل الثورة الفرنسية.

الشعب، وقد أعطيت هذه الهيئة العامة حق إكراه من يرفض إطاعة الإرادة العامة .

وفق هذا العقد يبقى كل متعاقد حراً بذاته، في الوقت الذي يخضع فيه للإرادة العامة المجسدة بالدولة ، هذا العقد هو التعبير عن القبول بشرعية السلطة، ويتوقيعهم العقد الاجتماعي أصبحوا شركاء متساويين في السيادة ويقبلون بالخصوع للقانون الذي هو التعبير عن الإرادة العامة. وباعتبار أنهم هم من اختاروا هذه السلطة - الدولة فهي لن تكون ظالمة عليهم، بنورها هذه الإرادة العامة - سلطة تشريعية تمنح السلطة إلى الملك أو الحكومة التنفيذية للقيام بالمهام المتعلقة بالحفاظ على الحقوق المدنية والسياسية، وفي حال مخالفتها للإرادة العامة يمكن أن تعزل ويؤتى بغيرها متى شاعت الإرادة العامة^{١٢٠}. وهذا يعني أن روسو قد آمن بالديمقراطية ورفض الاستبداد وأرسى قاعدة السيادة الشعبية .

وقد وجهت بعض الانتقادات إلى هذه النظرية منها :

أ- لا توجد في المدونات التاريخية قديماً وحديثاً ما يؤكد وجود عقد بين الناس والحاكم أو الملك في أي فترة تاريخية، ولكنه غير مستبعد أنه كسان شفهيّاً أو كتابياً فليس كل شيء مدون تاريخياً.

ب- إن الاعتقاد بأنّ الناس خيروا أو أثنىوا بطبيعتهم هو اعتقاد خسائلي لأن الموضوع يخضع للنية، سواء من حيث الزمان أو المكان .

ج- في المجتمعات البدائية كانت حالة الطبيعة على أساس لفظة أو العرف، والعقد لم يكن معروفاً آنذاك.

^{١٢٠} جان جاك روسو، في العقد الاجتماعي، ترجمة ذوقان فرقاط، بغداد، مكتبة النهضة، ١٩٨٣، ص ٨٢ وما بعدها .

د- عادة، العقد يحتاج إلى قوة السلطة ليصبح إلزامياً، فكيف يوجد العقد السلطة وهو بحاجة إلى حمايتها؟^{١٢١}

هـ- حالة الطبيعة تفترض المساواة بين الأفراد ، وهذا في اعتقادي أمر مستبعد بسبب الاختلافات بين الناس من حيث القدرات العقلية و الاستعدادات النفسية و الجسمية .

و- الوعي السياسي عادة يتولد بعد قيام الدولة وليس قبلها .

ز- إذا تنازل الأفراد عن حقوقهم إلى الدولة تصبح الدولة في وضع أقوى تجاه الأفراد .

ح- ما الذي سيمنع الأفراد من فرط العقد إذا تحققت مصالحهم؟^{١٢٢}

رغم كل الانتقادات التي وجهت إلى هذه النظرية، فقد ساهمت بشكل كبير في إرساء فكرة شرعية السلطة، وكان لها الأثر الكبير على المذاهب السياسية الثورية، وأرست قواعد الديمقراطية والحقوق والحريات العامة .

٥- النظرية القانونية:

يقول أنصار ومؤيدو هذه النظرية إن الدولة تنشأ من السكان والأرض والحكومة والسيادة، وفقاً للقانون الدولي بإحدى السبل التالية: **أولها:** وجود سكان يستقرون في أرض غير مأهولة أو فيها سكان بدائيون وقبائل رحل، مثل دولة ليبيريا التي أقيمت عام ١٨٢٢، حيث سكنها زنوج جاؤوا إليها من الولايات المتحدة الأمريكية بمساعدة جمعية إنسانية تعمل لتحرير العبيد، واستوطنوا مع القبائل الهمجية، و اعترفت بها أمريكا عام ١٨٤٧. ومثال على ذلك، جمهورية أنشئت بجنوب أفريقيا سميت جمهورية الترانسفال حيث سكنها البوير أحفاد المهاجرين الهولنديين عام ١٨٣٧،^{١٢٣}

١٢١- الدكتور قطان احمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، عمان، دار مجدلاوي للنشر، ٢٠٠٤، ص ١٨٥

ثانيهما: انفصال جزء من السكان عن دولة قائمة واستقلالهم في دولة جديدة

مثلاً انفصلت الولايات المتحدة عن بريطانيا عام ١٧٧٦، والبرازيل عن البرتغال ١٨٨٢، وكذلك دول أمريكا اللاتينية التي انفصلت عن إسبانيا في القرن التاسع عشر، ومثلها كثير من دول آسيا وأفريقيا التي انفصلت عن الدول الاستعمارية البريطانية والفرنسية، وكما حصل بعد تفكك الاتحاد السوفيتي عام ١٩٩٠، وظهور عدة دول جديدة، ومثلها أيضاً يوغسلافيا التي تفككت إلى عدة دول مثل صربيا -البوسنة - مقدونيا - كرواتيا - الجبل الأسود عام ٢٠٠٢ وأخيراً كوسوفو في عام ٢٠٠٨

ثالثهما: اتحاد دول مع بعضها، كاتحاد ألمانيا الشرقية والغربية عام ١٩٩٠، وكما حدث في اليمن ١٩٩٠، أيضاً. هذا وتتطلب الدول الجديدة الاعتراف الدولي، أو الاعتراف عبر الاتفاقيات الثنائية، أو الاعتراف الضمني أو الرسمي .

٦ - النظرية الاقتصادية :

ترى هذه النظرية أن العامل الاقتصادي هو العامل الأساسي في نشوء وتكون الدولة ، ومن أهم دعاة هذه النظرية مورغان ، غوردن تشايلد، ماركس وانجلز .

يقول مورغان :إن الدولة نشأت بسبب تحول شكل الإنتاج من الاستهلاك إلى إنتاج للتبادل ، عبر مسار تاريخي طويل، حيث ظهرت الملكية الخاصة والطبقات الاجتماعية ،وأصبحت الدولة أداة قهر وهيمنة بيد الطبقات المسيطرة. أما غوردن تشايلد فيقول: إن ابتداء الزراعة ساهم في حصول فائض في المواد الغذائية مما ساعد قلة من الأفراد الذين يعملون في الزراعة على

الاستغناء عن المشاركة في الإنتاج والانتقال إلى العمل المهني، وظهر تقسيم العمل، وظهرت وحدات اجتماعية تضامنت تدرجياً وكونت دولة، بينما يقول كارل فينفوجل: إن نظام ري الأراضي الزراعية في مصر والعراق والسعين ساهم إلى حد كبير في نشوء الدولة عبر مسر تاريخي طويل. وإن الفلاحين الذين يسكنون في المناطق الجافة التي بها النهر تنازلوا عن بعض حقوقهم وحريلتهم لتكوين هيئة أو وحدة سياسية قادرة على تطوير نظام الري في هذه الهيئة، عبر مسار تاريخي طويل ثم تحولت ذاتها إلى دولة^{١٢٢}

أما ماركس و أنجلز: فقد بينا أن وجود الدولة وظهورها ارتبط بصراع الطبقات بدليل أن هناك مجتمعات وجدت بدون دولة، وكانت في غنى عنها وعن سلطتها لحين ظهور الطبقات، وجاءت الدولة بمثابة الأداة بيد الطبقات الغالبة لتحقيق مصالحها ضد الطبقات المغلوبة على أساس قاعدة التملك لوسائل الإنتاج. إن هذا الصراع استمر وأنتج الدولة الإقطاعية ثم الرأسمالية، وإن استمرار الصراع سيؤدي إلى سيطرة البروليتاريا على الدولة لتقسيم النظام الاشتراكي والذي بدوره سيلغي الدولة بسبب سعي البروليتاريا إلى إلغاء الطبقات.

إن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية أنها تعتمد على أساس واحد لتفسير نشوء الدولة، ألا وهو العامل المادي، وهذا يعتبر استقراء علمياً ناقصاً، ومن ناحية ثانية إن الدولة التي سيكون زوالها بإنهاء الصراع الطبقي ثبت أنه غير ممكن لأن عوامل الصراع ليست مادية فقط، فهناك أسباب اجتماعية وعرقية ومذهبية وسياسية وغيرها، وإن عوامل الصراع لا تزول أصلاً بدون سلطة عليا تملك الوسائل لتحقيق العدل وتسوية المنازعات.

¹²² سعدنان طه مهدي الدوري، د عبد الأمير العيكبي، القانون الدولي العام، طرابلس، منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٥، ص ١٥٧

٧- النظرية الاجتماعية :

و هي النظرية التي أتى بها ابن خلدون، حيث ربط نشوء المجتمع بضرورة تأمين الحاجات البشرية، واعتبر أن العصبية هي الأساس فسي تماسك وقوة المجتمع ، وأساس القدرة السياسية. واعتبر أن استمرار الدولة مرتبط باستمرار وقوة العصبية القائمة على الخشونة والشجاعة والقوة لذوي الرحم. إن الدولة تضعف بسبب الترف والرفاهية والتخلي عن شجاعة القتال، مما يؤدي إلى انقراض الدولة، بحيث تحل محلها عصبية جديدة وبالتالي دولة جديدة .

وقد ربط ابن خلدون الحالة الاقتصادية بالحالة الاجتماعية، لأن الذلالم الاجتماعي الذي يقع على المنتجين بسبب الضرائب يدفعهم إلى التخلي عن الزراعة بسبب عدم جدواها، فيحصل كساد اقتصادي ، وتضعف العصبية وتحل محلها عصبية أخرى وتزول الدولة.

إن أهم الانتقادات الموجهة إلى هذه النظرية هي أن ابن خلدون اعتمد في نظريته على التاريخ العربي الإسلامي الذي عرفه وعاشه عن كتب، ولكن تفسيره هذا لا ينطبق على نشأة الدول في العصور الحديثة على الرغم من أهمية العوامل الاجتماعية .

٨- نظرية التحدد :

تري هذه النظرية أن نشأة الدولة مرتبطة بالتحدد البيئي والتحدد الاجتماعي ، ومن أنصار هذه النظرية روبرت كارنيرو الذي يقول: إن ضيق المساحات الزراعية وتباعدها أدى إلى التنافس على المساحات المزروعة ذات التربة شديدة الخصوبة، مما نتج عنه غالب ومغلوب ونشوء أول أشكال الدولة في بلاد الرافدين وساحل البيرو، وإن الكثافة السكانية العالية تترك أثراً شبيهة بالتحدد البيئي، إذ تحول هذه الكثافة السكانية العالية دون إمكانية المغلوب من

الابتعاد فيختار الخضوع ويحدث التطور السياسي لنشأة الدولة وعلى ما يبدو أن هذه النظرية تأثرت بواقع هنود الباتورامو في فنزويلا،^{١٢٣} هذه النظرية مأخوذة من نماذج محدودة، من بعض الأماكن في العالم، ولا يمكن تعميمها .

٩- نظرية التطور التاريخي:

ترى هذه النظرية أنه لا يوجد عامل واحد أساسي في نشوء الدولة، إنما الدولة هي وليدة عوامل تختلف درجة أهميتها من دولة إلى أخرى بسبب الاختلافات في طبيعة الدولة، أو في تاريخها وأحوالها الاجتماعية والاقتصادية. وإن نشوء الدولة فعلياً هو نتيجة تفاعل كل تلك العوامل، سواء أكانت اقتصادية أو سياسية أو اجتماعية أو قانونية عبر الزمن، والذي أدى إلى ظهور الجماعات السياسية من أجل الدفاع عن النفس والمصالح المادية. وإن قيام الدولة ليس له تاريخ محدد أو لحظه معينة وإنما جاء حصيلة تطور تاريخي لمجموعة العوامل المذكورة، و الدولة في تطور مستمر بسبب ازدياد الحاجات البشرية المادية والمعنوية، وقد يؤدي ذلك إلى إقامة حكومة أو منظمة عالمية كاملة ينتمي إليها كل الناس على مبدأ الكسموبوليتانية.

أما العوامل التي ساهمت عبر الزمن في إقامة الدولة، فترى هذه النظرية في أنها كالتالي:

- أ- صلة الدم وعلاقة القرابة كما أكد عليه ابن خلدون .
- ب- العلاقة الدينية وهي مهمة في زيادة الروابط بين الأفراد، فالدين وازع سياسي له دور في نشأة الدولة وتطورها .
- ج- الوعي السياسي الناتج عن الرغبة لتحقيق التنظيم السياسي وتطوره

^{١٢٣} روبرت كارنيرو، نظرية في نشأة الدولة، مجلة الفكر العربي، العدد، ٢٢، ١٩٨١، ص ٢١

د- الحرب والهجرات التي ترتب عليها ظهور قيادات متميزة ، وإيجاد عنصر الإقليم الذي يمهّد لقيام الدولة والانتماء المشترك لها .^{١٢٤}
تعتبر هذه النظرية الأكثر واقعية بين النظريات بسبب شموليتها لمختلف عوامل قيام ونشوء الدولة.

رابعاً- وظائف الدولة :

تقوم الدولة الحديثة بوظائف متعدّدة تزيد أو تنقص حسب الفلسفة الأيديولوجية السائدة في المجتمع ، فالوظائف التي تمارسها كل دولة تختلف حسب ظروفها وأيديولوجيتها وفلسفتها. فتاريخياً يمكن القول إنّ وظائف الدولة في العصور الوسطى كانت محدودة ومقتصرة على تطبيق النظام والقانون والفصل في المنازعات التي قد تنشأ بين الأفراد، أو أثناء التعامل مع البلدان الأجنبية. إلاّ أنّه ومع قيام الثورة الصناعية والتطور الهائل في مجال الإنتاج وطرق النقل والمواصلات ، تغيرت بنية وتركيب المجتمع اقتصادياً وسياسياً ما استدعى أن تقوم الدولة بدور أكثر فعالية في حياة الأفراد، وأن تتدخل لتؤدّي وظائف أكثر تعقيداً وتعدداً أمام إلحاح الجماهير وضغطها على الدولة. أما اليوم، فإنّ الدولة تقوم بالوظائف التالية التي يمكن أن نقسمها إلى ثلاث مجموعات رئيسية:

١- وظائف تتعلق بحماية الأفراد :

وهذه الوظائف عبارة عن أنشطة أساسية لا يمكن الاستغناء عنها في أية دولة، فإذا كان للدولة أن تعيش دولة مستقلة وذات سيادة فإنّ من مهماتها الأولى أن تؤمّن النظام العام داخل أراضيها ، وأن تحمي ذاتها من احتمالات العدوان الخارجي، لذلك تقوم الدول بتجهيز ذاتها بالقوات المسلحة والأسلحة الحديثة والمتطورة الممكنة، وتهيئ كل الموارد الصناعية اللازمة للبلاد وتطبق

^{١٢٤} - د. عبد المجيد العزام ود. محمود ساري الزعبي، دراسات في علم السياسة، عمان، مكتبة الحامد، ١٩٨٨، ص ١٠٩.

كل ما لديها من معارف في سبيل تسهيل عملية الدفاع عن الأمة ، خاصة ونحن نعيش في عالم يكون اللجوء إلى الحرب واستخدام القوة أمر ممكن في أي لحظة . لذلك تحتفظ كل دولة على الدوام بقوات مسلحة كافية وأيضاً بقوات من الشرطة ، هذا وتصدر الدولة القوانين العامة التي يطبقها الجميع وتقوم بإدارة شؤون العدالة من الناجيتين المدنية والجنائية، وتحمي الأفراد حتى يتمتعوا بحياتهم وحرّياتهم وحقوقهم المدنية والسياسية، وتصدر الدولة بقوات من الشرطة

كما تقوم الدولة بوظيفة أخرى وثيقة الصلة بحفظ الأمن والنظام وهي تهيئة وسائل النقل والمواصلات وتنميتها بحيث تؤدي دورها في تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للأفراد والجماعات داخل المجتمع ، وأيضاً تقوم الدولة بالرقابة والإشراف على وسائل الاتصال الجماهيرية والصحافة والتلفزيون والراديو لكي تحمي الشعب من أخطار الحرب النفسية بحيث تتمكن الدولة من بث الروح المعنوية العالية في نفوس الأفراد للدفاع عن المجتمع ومصالحه ضد الأخطار الداخلية والخارجية، وإن أصبحت هذه الوظيفة تواجه صعوبات بسبب الانترنت والأقمار الفضائية.

٢- وظائف تتعلق بتقديم الخدمات الضرورية للأفراد^{١٢٥}: الخدمات

هي التعليم والصحة والتأمينات الاجتماعية إذ تقوم الدول الحديثة بالاهتمام الكبير بصحة مواطنيها عبر إنشاء شبكة مشروعات صحية كبيرة موزعة في أرجاء الدولة للوقاية من الأمراض وخاصة المعدية منها، وضد الأوبئة ، بالإضافة إلى إعطاء اللقاحات للأطفال والمواطنين بشكل مجاني، مع مراعاة

^{١٢٥} - د. محمود إسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية، الإمارات العينية، ١٩٨٤م ص ١٣٤ .

ظروف العمل الصحية في المعامل والمصانع ، وتوفير الشروط الصحية في الفنادق والمطاعم وغيرها ، مع إعطاء الاهتمام بالرياضة والألعاب الرياضية أما بالنسبة للتعليم الذي يعتبر أهم وظيفة بعد الأمن إذا لم يكن قبله، فالتعليم هو في غاية الأهمية بالنسبة للمجتمع الحديث ، لأن المواطن الجاهل لا يمكنه القيام بواجباته والتزاماته تجاه الدولة ، ولا يمارس حقه إذا لم يكن متعلماً ومنقفاً. فالدولة لا تترك النظام التعليمي بيد القطاع الخاص لأن ذلك من شأنه أن يتسبب في حرمان أعداد كبيرة من المواطنين من التعلم ، وبخاصة غير القادرين منهم ، وهم يشكلون الأغلبية ، والدولة أيضاً تقوم بتوفير الظروف لتحقيق العدالة الاجتماعية بين مواطنيها وذلك عبر إزالة كافة العوائق والحوالز التي تعيق ذلك، فالدولة عادة تتدخل في النشاط الاقتصادي لضمان العمالة اللائقة لمواطنيها عبر وضع الإنسان المناسب في المكان المناسب .

٣ - وظائف متعلقة بتنظيم الاقتصاد القومي :

إن الدولة الحديثة والملتزمة في خدمة الجماعة والأفراد ، والتي سيكون هدفها دائماً المحافظة على كيان الجماعة واستقرارها ونموها ، يجب أن يكون لها دوراً حاسماً في النظام الاقتصادي وتوجيهه وتغييره إذا لزم الأمر. فأدوات الإنتاج الرئيسية ، ووسائل توزيع الدخل أيضاً يجب أن تكون بيد الدولة لا بيد فئة ، وأن نتأكد إن كل شخص في الدولة ينال نصيبه العادل من الدخل القومي وهذا الدور يظهر بشكل أكبر في الدول ذات التنظيم الاشتراكي .

لذلك نرى أنه على الدولة أن تضمن تمتع العمال بحقوقهم، وتيسر لهم ظروف عمل مناسبة صحية ، فالدولة تحدد ساعات العمل اليومية، وظروف التشغيل بالنسبة للنساء والأطفال ، كذلك تعمل على حماية الفلاحين مسن أصحاب الأراضي، وعلى حماية المستأجرين من الملاك .

على الدولة أن تقوم بتنظيم مختلف الشؤون التجارية والمالية عبر إصدار القوانين التي تمنع استغلال التجار للمواطنين ،كما تمنع الاحتكار والغش التجاري .لهذا كثيراً ما تلجأ الدولة إلى التأمين كوسيلة ضرورية لمنع بعض القوى الاقتصادية الخاصة من السيطرة على البلاد، والذي من شأنه تهديد وحدة البلاد الأساسية وخاصة المؤسسات المتعلقة بالبريد والمواصلات والسكك الحديدية والمصانع الرئيسية وبعض المؤسسات المصرفية وشركات التأمين. ومن الوظائف المهمة الأخرى التي تقوم بها الدولة التخطيط العام، فالتخطيط بشكل عام يوجد في كل دولة، سواء أكانت اشتراكية أم رأسمالية، حتى لا تعجز الدول عن تلبية حاجات الجماهير ، ومن أجل استغلال الموارد بأقل تكلفة.

ومن وظائف الدولة منع انتشار تبشير عقائد دينية لا أخلاقية، وخاصة تلك التي من شأنها إثارة العواطف والغرائز و النعرات الطائفية، مما يتسبب بارتكاب جرائم واغتيالات ضد معتقي الأديان والعقائد الأخرى. في النهاية، نستطيع أن نقول أن وظائف الدولة تشمل على كافة نواحي حياة الأفراد في المجتمع دون أية حدود .

رابعاً - أشكال الدول :

تقسم الدول إلى قسمين هما :

١ - الدولة البسيطة أو الموحدة :

و هي الدولة التي توجد فيها سلطة واحدة في تركيبها وممارستها، وقادرة على فرض سلطتها على رقعة الدولة كلها من خلال مؤسسات وأجهزة نمطية موحدة، أي لها مستوى واحد من السلطة ، أو حكومة واحدة يخضع لها جميع الرعايا في جميع أنحاء الإقليم ، ولها تشريعات واحدة تسري على جميع

المواطنين في مختلف المجالات الاقتصادية والاجتماعية والصحية والتعليمية والضريرية ، من أهم مميزاتها القدرة على المحافظة على تماسك الدولة ووحدتها، وعلى تكريس الشعور بالانتماء الوطني مما يشكل رادعاً أمام المحاولات الانفصالية ، كما توحد المشاعر وتعبئ جميع المواطنين لتحقيق أهداف وغايات مشتركة، من خلال تماثل القوانين والإجراءات والممارسات الإدارية في مختلف أنحاء الدولة .

ومن عيوبها أنها تشكل عائقاً أمام التعبير عن الحاجات المحلية، ومنع فرص الابتكار والتنوع ، وعدم الأخذ باللامركزية في إدارة شؤون المحيطات بشكل كامل . يصلح هذا النموذج للبلدان صغيرة الحجم أكثر من الدول الكبيرة، وغير أن ممارسة السلطة فيها ليست على صيغة واحدة ، فعلى المستوى الإداري توجد أربعة أنماط من التنظيم في ممارسة السلطة فيها وهي:

أ - النظام المركزي :

يقوم هذا النوع على اعتماد المركزية في الحكم ، وعدم السماح للتقسيمات الإدارية بأية صلاحيات تنفيذية إلا بأمر من السلطة المركزية ، فالأنظمة والقوانين تصدر من المركز " العاصمة"، وترسل إلى المحافظات لغرض التنفيذ بواسطة الموظفين في جميع أنحاء الدولة ، فالسلطة هرمية^{١٢٦} . بمعنى آخر إن المركزية السياسية تستند إلى وحدة الدستور الذي يحتم وحدة السلطة من خلال جهاز حكومي واحد وإن تعددت هيئاته ، وتغطي اختصاصاته كامل مناطق الإقليم، ويباشر سلطته في مواجهة أفرادها^{١٢٧} . وتمارس السلطة في ظل المركزية بأسلوبين، هما :

¹²⁶ فحطان احمد الحمداني، والأساس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٢١٧

¹²⁷ حين عثمان محمد عثمان ، النظم السياسية، القانون الدستوري والإستراتيجية، دار المطبوعات الجامعية، ١٩٩٨، ص ٩٣

- ١- التركيز الإداري أي حصر سلطة البت و التقرير في يد الرئيس الإداري .
- ٢- عدم التركيز الإداري، أي يكون بنقل سلطة التقرير في بعض الاختصاصات إلى نوابه ومروسيه، ومن الأمثلة على ذلك قطر والبحرين .

ب - نظام الإدارة المحلية :

وهو نظام قائم على المركزية، مع السماح بذات الوقت للأقاليم أو المحافظات بالإدارة المحلية لشؤونها في القضايا البسيطة، بحيث تخفف بعض الأعباء عن الحكم المركزي، كمرافقة وتصريف بعض الشؤون الإدارية و الخدمة الخاصة بها، أو بعض القرارات التنفيذية كتعيين بعض الموظفين. ويتم ذلك عبر تشكيل مجالس إدارات محلية من رؤساء الدوائر الحكومية ووجهاء المحافظة أو انتخابها من قبل المواطنين مباشرة . هذه المجالس تناقش القضايا التي تهتم الوحدة المحلية من مشاريع وخدمات وترفع اقتراحاتها للسلطة المركزية للموافقة عليها. وهناك مجالس إدارية أصغر على مستوى المدن والنواحي والقرى .

ج - نظام اللامركزية الإدارية :

وهو نظام مركزي يسمح بتفويض الفروع في الأقاليم والمحافظات سلطات إدارية محدّدة وقد تكون واسعة أحياناً لتسهيل العمل الإداري والتقليل من البيروقراطية الإدارية لكن الجوانب التشريعية تبقى من اختصاص السلطة المركزية، وبذلك يختلف عن اللامركزية السياسية التي تتضمن التشريع والتنفيذ كما هو الحال في الاتحادات الفيدرالية. إنّ هذا النظام يمنح الفروع التابعة للإدارة المركزية مهام تنفيذية وإدارية متعلقة بالخدمات التعليمية والصحية واستخراج الجوازات دون الحاجة إلى موافقة السلطة المركزية إلا في بعض الحالات الضرورية.

د - نظام الحكم الذاتي :

و يتميز هذا النوع بأنه نظام أكثر مرونة وصلاحيّة مما سبق من الأنظمة فيما يتعلّق في تطبيق القوانين في منطقة معينة دون العودة للسلطة المركزية، ويشترط في منطقة الحكم الذاتي كأن تكون متميزة، كأن يكون سكانها من أصل أو لغة أو دين أو أية رابطة أخرى، واحدة ولا يطبق النظام إلا على منطقة متميزة في داخل الدولة المركزية. وتتكون السلطة في منطقة الحكم الذاتي من سلطتين تنفيذية وسلطة تشريعية ولها على مستوى المنطقة كل الصلاحيات باستثناء السياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد وخاصة النقد. ومثال على ذلك إقليم الباسك في إسبانيا وفشل مشاريع الحكم الذاتي في جنوب السودان وكردستان العراق.^{١٢٨}

^{١٢٨} قحطان أحمد الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢٠

- الدولة المركبة (الاتحادية):

هي الدولة التي تتعدد فيها الدساتير وبالتالي قد تتعدد فيها الحكومات والتشريعات والقوانين واللوائح المطبقة في أقاليمها المختلفة ، وهي عادة نتاج حركة توحيدية تهدف إلى ربط وحدات سياسية كانت مستقلة أو منفصلة، وتتعدد أنواع الدول المركبة حسب طريقة تقسيم السلطة وتوزيع الصلاحيات بين مستوياتها المختلفة

تظهر الدول المركبة بعدة نماذج، هي:^{١٢٩}

أ- النموذج الاتحادي وهو على نوعين "

-**الاتحاد الشخصي**: يضم دولتين مستقلتين أو أكثر تحت سقف رئاسي واحد للاتحاد يجسده ملك أو رئيس جمهورية، وهو الرابطة الوحيدة بين هذه الدول بحيث تحتفظ كل دولة بسيادتها الداخلية والخارجية ، وشخصيتيها القانونية الدولية ، ويتم الاتحاد الشخصي عادة بين دولتين بسبب توارث العرش، أو بسبب استخدام القوة وتبريرها باسم الاتحاد .

بشكل عام هذا النوع من الاتحاد ضعيف الرابطة ، ولا يترتب عليه أية التزامات دولية أو داخلية، وتبقى المعاهدة بين دول الاتحاد معاهدة دولية ، ويكون رئيس الدولة وفق هذا الاتحاد رئيساً لكل دولة بمفردها بسبب اختلاف دساتير وقوانين كل دولة عن الأخرى وبالتالي في شكل النظام السياسي وجوهره ، والسياسة الخارجية المستقلة لكل دولة. وقد انقرض هذا النوع من الاتحاد تماماً في العصر الحالي، ولم يعد سوى رمز لحقبة تاريخية ومن أمثاله الحالية كندا وبريطانيا ، حيث أن ملكة بريطانيا هي ملكة كندا منذ ١٩٥٣ وحتى تاريخه، بالإضافة إلى اتحاد التاج بين أستراليا وبريطانيا . ومن الأمثلة على هذا النوع

^{١٢٩} حسن نافعة، مبادئ علم السياسة، القاهرة، مكتبة الشروق الدولية، ٢٠٠٢، ص ٢٠١-٢٠٢

من الاتحادات عبر التاريخ، اتحاد هولندا و اللوكسمبورغ ١٨٢٥-١٨٩٠ واتحاد إيطاليا وألبانيا أثناء الحرب العالمية الثانية، إذ أصبح ملك إيطاليا ملكاً على ألبانيا ، وانهار الاتحاد بعد هزيمة إيطاليا في الحرب .

ب - الاتحاد الفعلي :

يتم عادة بعد إبرام اتفاقية بين دولتين أو أكثر في إطار تسويات تتم في أعقاب الحروب الكبرى ، ويصبح للدولتين ملك أو رئيس واحد وهيئات مشتركة ، والمعاهدات تصبح ملزمة للطرفين ، وللاتحاد تمثيل دبلوماسي واحد، أي أن الاتحاد يحظى بشخصية قانونية دولية ، وتمثيل دبلوماسي واحد ، أما الشؤون الداخلية، فتترك إدارتها لكل دولة على حده، و يكون لكل دولة في الاتحاد حكومتها ودستورها وبرلمانها وتشريعاتها ، مثال النمرويج مع السويد من ١٨١٥-١٩٠٥ ، واتحاد النمسا مع المجر ١٨٦٧ حتى نهاية الحرب العالمية الأولى، والدانمرك مع أيسلندا ١٩١٨ حتى نهاية الحرب العالمية الثانية^{١٣٠}، وتعتبر تجربة تشيكيا وسلوفاكيا من الاتحادات الفعلية التي بدأت عام ١٩١٩ على جزء من اتحاد النمسا والمجر ، فقد اتفقت مقاطعتا تشيكيا وسلوفاكيا على الاتحاد على أن تكون سياستهما الخارجية موحدة ويكون لكل إقليم حكومة داخلية وبرلمان منتخب، وقد استمرت كذلك حتى عام ١٩٩٣ حين اتفقتا على الانفصال بشكل ودي^{١٣١} . ويلاحظ أن التلاصق الجغرافي من أهم العوامل الجوهرية في قوة الاتحاد فإذا تباعدت دولها جغرافياً فإن العوامل الانفصالية تتغلب على العوامل الاتحادية .

^{١٣٠} حسن نافعة، ميلاد علم السيمية، مرجع سابق، ص ٢٠٣-٢٠٤.

^{١٣١} -أماني محمود فهمي، تشيكوسلوفاكيا وأزمة التكامل، مجلة السياسة الدولية، العدد ١١١، كانون الثاني، ١٩٩٣، ص ١٣٤.

ج - النموذج الكونفدرالي :

و يضم مجموعة دول تتفق على إقامة مؤسسات مشتركة تعطي صلاحيات تمكنها من الإشراف على سياسات هذه الدول في مجالات محددة كتحقيق مصالح مشتركة في الاقتصاد والدفاع المشترك ، أو لأغراض أمنية أو التنسيق في سياساتها الخارجية ، وذلك وفق معاهدة دولية خاصة .

لا يتمتع الاتحاد الكونفدرالي بالشخصية القانونية الدولية ، فتحتفظ كل دولة بسيادتها واستقلالها ، ويحتفظ رعاياها بجنسيتهم ويخضعون لدولهم ، وبالتالي فإن علاقات الاتحاد هي علاقات دولية، بحيث يكون للدول الأعضاء حق الانفصال عن الاتحاد. ومن النماذج التاريخية التي لم تصمد طويلا، وانفكت وانهارت بعد زوال أسباب قيامها مثال الاتحاد السويسري الكونفدرالي - والاتحاد الكونفدرالي الألماني لعام ١٨١٥ ثم تحول كل منهما إلى فيدرالي ، وتعتبر بعض الاتحادات التي قامت بين الدول العربية اتحادات كونفدرالية كاتحاد الجمهوريات العربية عام ١٩٧١-١٩٧٣ واتحاد مجلس التعاون الخليجي يعتبر اتحادا كونفدراليا ويخطو خطوات نحو الاتحاد الفيدرالي، من خلال الاتحاد الجمركي الذي بدأ بتنفيذه عام ٢٠٠٧

د - الاتحاد المركزي (الفيدرالي):

ويتكون من دولتين أو أكثر، تتحد مع بعضها بمقتضى دستور ينص على صلاحيات لنوعين من السلطات هي: السلطات المركزية والاتحادية، وسلطات الدول والأقاليم الداخلية، وبذلك تتخلى الدول المتحدة عن شخصياتها الدولية لصالح شخصية دولية جديدة لدولة الاتحاد ، ويصبح المواطنون خاضعين لسلطة الدولة الاتحادية وقوانينها ، وملتزمين بالولاء والطاعة لها . كما أن جميع المعاهدات التي تعقدها السلطة الاتحادية تكون ملزمة لأعضاء الاتحاد.

إن السلطة الاتحادية المركزية تتمتع بصلاحيات محددة وفقاً للدستور ، إذ تتولى المهام ذات المصالح الحيوية كالأمن والدفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد القومي ، وبذلك تكون مسؤولة عن تمثيل الدولة في العلاقات الخارجية. وإلى جانبها سلطة تشريعية اتحادية وسلطة قضائية اتحادية ترأب بعضها بعضاً ، وتتولى المحكمة الدستورية العليا محاكمة رئيس السلطة الاتحادية في حالة إخلاله بواجباته ومخالفته للدستور ، أو خيانتته للبلاد أو حنثه بالقسم. أما سلطة الحكومات والأقاليم، فتتخصص في قضايا الخدمات الصحية، والتعليمية، والنقل والبريد، وفرض الضرائب، وإقامة المشاريع الاقتصادية، والثقافية وسن القوانين وتنفيذها وتعيين الموظفين ويتم انتخاب رئيس الولاية أو الإقليم بالاقتراع المباشر ، ويكون مسؤولاً عن أعماله أمام مجلس تشريعي منتخب، وهناك محاكم إقليمية تتولى مهامها ضمن الإقليم، وسلطات مشتركة ، ففي حالة عجز السلطات الإقليمية عن معالجة بعض القضايا كالحوادث والشغب ، فإن السلطة الاتحادية تتدخل لإعادة الأمور إلى مجاريها ودعم السلطة الإقليمية^{١٣٢}. إن الدستور الاتحادي يعتبر من الدساتير الجامدة التي لا يمكن تعديلها إلا بصعوبة ، ولا يحق لأي دولة - إقليم ضمن الاتحاد الفيدرالي الانفصال إلا إذا نص على ذلك في الدستور ، كما كان حاصلًا في الدستور السوفيتي لعام ١٩٣٦ ، الذي أعطي للجمهوريات السوفيتية حق الانفصال ، ولكنه كان حقاً اسمياً ونظرياً ، فلم يحدث أن طلبت إحدى الجمهوريات بذلك .

وتتكون الدولة الفدرالية من خلال اتفاق دولتين أو مجموعة من دول من أجل تحقيق أهداف سياسية أو اقتصادية أو مصالح مشتركة، أو وجود مجموعة روابط قومية أو عقائدية وعلاقات متميزة، أو ظروف داخلية وتهديدات

^{١٣٢} - إبراهيم عبد العزيز شبحا ، مبادئ الأنظمة السياسية ، بيروت ، الدار الجامعية، ١٩٨٢ ، ص ٧٠٠٥٩

خارجية. فتختار الدول الاتحاد مع بعضها عبر إرادة حرة، كالهند واستراليا والبرازيل ونيجيريا. وقد نتحد بالانتقال من الاتحاد الكونفدرالي الضعيف إلى الاتحاد الفدرالي القوي كما فعلت الولايات الأمريكية عام ١٧٨٧، حين تخلت عن الاتحاد الكونفدرالي، وانخرطت في اتحاد فدرالي استمر حتى الآن. وكذلك سويسرا، بينما كانت ألمانيا دولة بسيطة موحدة قبل الحرب العالمية الثانية وخلالها فأصبحت دولة فيدرالية بعدها.

أما تفكك الاتحاد، فيتبع إرادة السلطة الاتحادية وحكوماتها الإقليمية والظروف الدولية والداخلية. فقد انهار الاتحاد السوفييتي بناء على رغبة جمهوريات ثلاث مهمة فيه هي روسيا الاتحادية وكازاخستان وأوكرانيا. بينما انهار الاتحاد اليوغسلافي بصورة تدريجية منذ عام ١٩٩٢ بعد حروب أهلية أدت إلى انفصال كرواتيا وسلوفينيا، ثم تبعتها كل من البوسنة والهرسك ومقدونيا. وكوسوفو في طريقها إلى الانفصال وتغير دستور الاتحاد الذي أصبح اسمه (اتحاد صربيا والجبل الأسود).

إنّ الاتحاد الفيدرالي من أقوى الاتحادات وأكثرها استمرارية في العالم، وقد أخذت به دول عديدة هي الولايات المتحدة الأمريكية وسويسرا، الهند وألمانيا والمكسيك عام ١٩١٧ واندونيسيا عام ١٩٤٩، والإمارات العربية المتحدة عام ١٩٧١. ١٣٢

إنّ من ميزات الاتحاد الفيدرالي أنه يقلل كثيراً من المركزية الزائدة في السلطة، ويمنح السكان حريات أوسع في تمثيل شؤونهم الداخلية، ويزيد من الممارسة الديمقراطية، ولكن يعاب عليه ازدواج السلطة، أي وجود سلطتين

١٣١ - إبراهيم أحمد شلبي، مبادئ القانون الدولي العام، بيروت، الدار الجامعية، ١٩٨٦، ص ٢١٣.

اتحادية وإقليمية ، و عدم التجانس في التشريعات العامة ، وفرصة قيام منازعات بين السلطتين ، و لكنه رغم كل ذلك يمنع الاستبداد والانتحرافات .^{١٣٤} وفي الحقيقة فإنّ صلاحيات السلطة الاتحادية والحكومات الإقليمية ليست واحدة في كل الاتحادات الفيدرالية، بسبب اختلاف العقائد السياسية والظروف الاقتصادية والاجتماعية. ففي الولايات المتحدة الأمريكية، يتألف الكونغرس من مجلس النواب الذي ينتخب أعضاؤه من قبل الشعب بالاقتراع المباشر، ومجلس الشيوخ الذي يضم عضوين من كل ولاية أمريكية صغرت أم كبرت. أما الاختصاصات الاتحادية، فهي محدودة بالقضايا الرئيسية، كال دفاع والسياسة الخارجية والاقتصاد والمالية، من منطلق أنها دولة رأسمالية ، بينما كسان اختصاص السلطة الاتحادية السوفيتية، واسعاً جداً قياساً إلى صلاحيات الجمهوريات السوفيتية وهذا كان متطابقاً مع العقيدة الاشتراكية في توسيع التدخل في كل جوانب الحياة .

أما في دولة الإمارات العربية المتحدة، فقد انيطت رئاسة الدولة بأكبر إمارات الاتحاد، وهي أبو ظبي ، وأخذ بعين الاعتبار حجم الإمارات في تحديد المناصب الوزارية والإدارية ، وفي تحديد أعضاء مجلس الاتحاد (البرلمان)^{١٣٥} . وقد تتخلى بعض الدول الاتحادية عن الاتحاد الفيدرالي، مثلاً ليبيا التي بدأت فيدرالية عام ١٩٥٠ ، ثم أصبحت دولة بسيطة عام ١٩٦٤ . وتحولت ألمانيا من الفيدرالية إلى الدولة البسيطة عام ١٩٣٣ ، بسبب وصول الحزب النازي إلى السلطة، ثم مالبت أن تحولت إلى الاتحاد الفيدرالي عام ١٩٤٩ ، وحتى تاريخه .

^{١٣٤} قحطان احمد الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، مرجع سابق، ص ٢٢٨ .

^{١٣٥} المرجع السابق، ص ٢٢٨ .

هـ - الاتحاد المختلط :

وهو الاتحاد الذي يتم بين دولتين أو أكثر ، ولكنه يضم صفات وخصائص عديدة من الاتحادات المعروفة، أو من بعضها فهو لا تقتيد بالاتحاد الفيدرالي، أو الكونفدرالي ، أو الدولة البسيطة الاندماجية، وإنما يأخذ من كل نوع ما يلائم الاتحاد الجديد . فعلى سبيل المثال عندما أقيم الاتحاد العربي بين العراق والأردن في ١٤ شباط ١٩٥٨ ، صدر دستور اتحادي يحدد السلطة الاتحادية والمجلس الاتحادي والوزارات الاتحادية المتعلقة بالسياسة الخارجية والدفاع والاقتصاد والمالية ، وهذه من المظاهر الفيدرالية للاتحادات ، بينما جاء بالنص أيضاً ما يؤكد على احتفاظ كل من البلدين بشخصيته الدولية وعدم سرعان الاتفاقيات السابقة لكل منهما على الاتحاد الجديد، وهذا من المظاهر الكونفدرالية للاتحادات^{١٣٦} . وأما الاتحاد بين سورية ومصر ١٩٥٨-١٩٦٠ فقد حمل مواصفات الاتحاد الفيدرالي والدولة البسيطة الموحدة. فالدستور حدد اختصاصات السلطة الاتحادية وسلطات الإقليمين السوري والمصري مما يعني أنها دولة فيدرالية، ولكن المجلسين ألغيا في آب ١٩٦١ فأصبحت الدولة اندماجية. لذلك لا يشترط في هذا الاتحاد أن يتطابق مع أي شكل من أشكال وأنواع الاتحادات الأخرى .

و- الاتحاد ذو الطبيعة الخاصة :

و هو الاتحاد الأضعف من بين الاتحادات في ارتباطاتها ومؤسساتها ، فهو ينظم دولاً مستقلة في سياساتها الداخلية الخارجية ، ولها نظم سياسية مختلفة، ولكنها مرتبطة مع بعضها بروابط اللغة والثقافة ، والارتباط السابق بإحدى الدول الاستعمارية . ومن أمثلتها، رابطة الشعوب البريطانية (الكومنولث

^{١٣٦} - المرجع السابق ، ص ٢٢٩ .

البريطاني)، والتي تضم دولاً كانت خاضعة للاستعمار البريطاني، ثم استقلت، ولكنها بقيت مرتبطة مع بريطانيا بالولاء للنتاج البريطاني، وهذه الدول تتعاون وتتشاور على أساس الاستقلال والمساواة، وتبادل المعلومات في الشؤون المشتركة، والتنسيق السياسي والاقتصادي، وتقديم تسهيلات لمواطنيها في العمل والدراسة، كما أنها تجتمع في مؤتمرات قمة ووزارية بشكل دوري. كما أن الجماعة الفرنسية الفرنكفونية تضم الدول الناطقة باللغة الفرنسية، والتي ترتبط مع بعضها بروابط اللغة والثقافة والتعاون في شتى المجالات^{١٣٧}. وهناك مجموعة الدول الناطقة باللغة البرتغالية، سيما في أميركا اللاتينية، ومجموعة الشعوب الناطقة باللغة الإسبانية.

أما رابطة الدول المستقلة، والتي أقيمت عام ١٩٩١ إثر تفكك الاتحاد السوفيتي، فهي تضم كل الدول الآسيوية التي انسلخت عن الاتحاد السوفيتي، والتي تحتفظ بروابط اقتصادية وعسكرية قوية، فالروبل هو العملة السائدة في دولها، والقوات العسكرية الروسية تتواجد في أرجائها، وهي تتعاون سياسياً وأمنياً وعسكرياً واقتصادياً وثقافياً، ولكنها مستقلة في سياساتها الداخلية الخارجية.^{١٣٨}

ذ- زوال الدول والتوارث الدولي

نزول الدول وتخفي كنفاتها وتكوينها بوسائل مختلفة، ويترتب على ذلك التوارث الدولي للحقوق والأموال والأشخاص والمعاهدات والديون التي تؤكد عليها قواعد القانون الدولي.

^{١٣٧} حبيبي مار، وليام لويس، امتطاء النمر تحدي الشرق الأوسط بعد الحرب الباردة، ترجمة عبد الله جمعة الحاج، أبو ظبي، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٦، ص ٤٥-٣٩.
^{١٣٨} زلماي خليل زادة، التنظيم الإستراتيجي. أبو ظبي، مركز الدراسات والبحوث الإستراتيجية، ١٩٩٣، ص ٢٢٦-٢٢٧.

ح - زوال وانتهاء الدول :

قد تزول الدول جزئياً أو كلياً ، فتتكون كيانات دولية جديدة ، أو تقسم بين دول قائمة أو تضم أو تتحد مع غيرها. ومن هذه الحالات :

ط- **اتحاد الدول**: وهي الاتحادات الفعلية والفرعية والاندماجية التي تدخل فيها الدول فتفقد شخصيتها الدولية مقابل تكوين شخصية دولية جديدة هي الدولة الاتحادية كاتحاد دولتي اليمن في دولة واحدة هي (الجمهورية اليمنية).

ك- **انفصال الدول**: وهو انفصال واستقلال الأقاليم داخل الدولة الواحدة وتكوينها دولا جديدة ، فالاتحاد السوفيتي زال من الوجود لانتهياره في ١٦ / ١٢ / ١٩٩١ وتفتككه إلى مجموعة دول مستقلة، هي روسيا الاتحادية ، روسيا البيضاء ، أوكرانيا ، لاتفيا ، ليتوانيا ، استونيا ، أذربيجان ، جورجيا ، أرمينيا ، أوزبكستان ، كازاخستان ، تركمانستان ، قرغيزيا ، طاجيكستان وانقسام يوغوسلافيا إلى كل من كرواتيا ، سلوفينيا ، مقدونيا ، البوسنة الهرسك ، الصرب والجبل الأسود (١٩٩٢-٢٠٠٠).

ل- **الانفصال الجزئي**: أي انفصال إقليم من دولة، كانفصال تيمور الشرقية من اندونيسيا عام ٢٠٠٠ ، وتكوين دولة جديدة باسم (تيمور الشرقية) .

م- **الانضمام الإجباري**: أي ضم دولة كاملة إلى دولة أخرى كضم الكويت للعراق في ٨ آب ١٩٩٠ ، ولغاية ٢٩ شباط ١٩٩١ .

ن- **الزوال المؤقت**: وهو احتلال دولة لدولة أخرى نتيجة الحرب، كالاحتلال الألماني لفرنسا وبلجيكا وهولندا وبولندا وتشيكوسلوفاكيا والنمسا خلال الحرب العالمية الثانية، والاحتلال الأمريكي البريطاني للعراق في عام ٢٠٠٣ .

س- **الفناء النهائي:** وهو هلاك السكان وتشتتهم وسقوط دولتهم، وهو صادر الحصول، كاندثار دولة اليهود التي كانت قائمة عام ١٣٥ على يد الإمبراطور الروماني أدريان. وقد يكون سبب الفناء نتيجة للعوامل الطبيعية كالزلازل والبراكين والعواصف الشديدة والتي ذكر منها في القرآن الكريم قوم ثمود الذين هلكوا بالطاغية، وأما قوم عاد فاندثروا نتيجة رياح عاتية صرصر "أما ثمود فاهلكوا بالطاغية"، وأما عاد فاهلكوا بريح صرصر. "وربما اندثرت أقوام كثيرة في عهد النبي نوح غرقاً نتيجة الطوفان، وتدل الاكتشافات الأثرية على فناء الدول الغابرة بشكل نهائي.

ع- **التوارث الدولي:**

ويقصد به توارث الدول الجديدة الناتجة عن زوال الدولة السابقة، سواء أكان بالاتحاد أو غيره جزئياً أو كلياً بموجب معاهدات واتفاقيات دولية والاتفاقيات.

ف- **النتائج المترتبة على الزوال الجزئي للدول:**

ويقصد بها انفصال بعض الأقاليم مع بقاء الدولة المركزية، إذ تبقى شخصية الدول ومركزها الخارجي وعضويتها في الأمم المتحدة والمنظمات الدولية الأخرى. وفي حالة الانفصال فإن الإقليم إما أن يستقل مشكلاً دولة جديدة كما حدث في سوريا ومصر بعد الانفصال، أو أن ينضم إلى دولة قائمة كما حدث للألمانيين الشرقية والغربية عام ١٩٩١، أو يتم التنازل عن الإقليم لدولة أخرى كما حدث لإقليم السفوانيس الذي تنازلت عنه إيطاليا لفرنسا، وإقليم لومباردو الذي تنازلت عنه فرنسا لإيطاليا عام ١٨٦٠، أو التنازل عن إقليم عبر ببيع كبيع روسيا لإقليم ألاسكا إلى الولايات المتحدة عام ١٨٧٦. ويمكن ملاحظة النتائج المترتبة على ذلك فيما يلي:

١- تبقى الدول التي انفصلت منها أقاليم معينة محافظة على شخصيتها الدولية، وملزمة بالمعاهدات والالتزامات الدولية.

٢- إن الدولة المستقلة المنفصلة عن غيرها لا تخضع للمعاهدات السابقة، عدا معاهدات الحدود التي هي طرف فيها، ومعاهدات الارتفاق والحياد، أي أن الالتزام بالمعاهدات ينصب على الإقليم ذاته.

٣- في حالة انضمام الإقليم المنفصل إلى دولة أخرى، فإنه يخضع لمعاهدات والالتزامات الدولية التي انضمت إليها. أما الديون العامة فسوف تبقى على ذمة الدولة التي انفصلت منها بعض الأقاليم، ولكن الإقليم المنفصل يتحمل أيضاً جزءاً من تلك الديون، والحكمة في ذلك أن تلك الديون اقترضت لصالح جميع الأقاليم، ولا بد للإقليم المنفصل من تحمل جزء منه. وقد التزمت بلجيكا عند انفصالها عن هولندا عام ١٨٣٠ بجزء من ديونها، والتزام العراق بعد استقلاله ببعض الديون العثمانية. وتنقل الملكية العامة لما هو موجود في الإقليم المنفصل إلى الدولة الجديدة، أو إلى الدولة التي انضمت إليها. أما الملكية الخاصة، فلا تنقل ملكيتها إلا مقابل تعويض عادل. وفي العادة يتم الاتفاق على ذلك إذا كان الانفصال ودياً من خلال المعاهدات، ويخضع الإقليم المنفصل أو المنضم إلى دولة جديدة لتشريعات وقوانين الدولة الجديدة، وتحكم المحاكم على ضوء القوانين في الدولة الجديدة، إلا إذا كانت المحاكم تنتظر في بعض القضايا المتعلقة بمرحلة ما قبل الانفصال، ويتبع السكان جنسية الدولة التي انضموا إليها، وإذا لم يرغب البعض في ذلك يترك لهم الخيار في البقاء على جنسيتهم السابقة، وعليهم المغادرة ونصفية أملاكهم إذا شأوا.

ث-النتائج المترتبة على الزوال الكلي للدول:

وهي حالة الاتحاد السوفييتي السابق وتشيكوسلوفاكيا، وقد انتهت هاتان الدولتان بشكل نهائي، وفقدنا وجودهما القانوني في المجتمع الدولي وسيادتهما واستقلالهما بشكل طوعي. ولذلك فإن النتائج المترتبة على ذلك هي:

١- سقوط المعاهدات بزوال دولها وعدم التزام الدول الجديدة التي حلت محلها، بهذه المعاهدات إلا إذا كانت تترتب حقوقاً على الإقليم. ويرى بعض الفقهاء ضرورة إبرام معاهدات جديدة تحل محل المعاهدات القديمة، بينما تسري معاهدات الدول التي ضمت إليها أقاليم الدول الزائلة أو ينص على عدم سريانها على الإقليم المنضم بموجب معاهدة أو اتفاقية.

٢- لا تسقط الديون عن الدولة الزائلة، وإنما تكون في ذمة الدولة التي ضمتها، أو ضمت أجزاء منها، وذلك مقابل الفوائد التي تعود على هذه الدولة نتيجة ضمها للإقليم، وحصولها على موارده.

٣- تنتقل أملاك الدولة القديمة من عامة وخاصة جميعها إلى الدولة التي ضمتها، مع احترام الملكية الخاصة للأفراد، وحقوق الاختيار التي منحها الدول الزائلة، وينقل إلى الدولة الضامة كذلك جميع ما يكون للدولة الأولى من ديون، سواء بذمة الدول الأخرى، أو بذمة الأفراد.

٤- يسري تشريع الدولة الضامة ونظامها السياسي والإداري والمالي والقضائي على الدولة المضمومة، مع احترام الحقوق المكتسبة للأفراد في كل التشريعات السابقة في المسائل المدنية والجنائية.

٥- يفقد رعايا الدولة الزائلة جنسيتهم الأولى بزوال دولتهم، ويكتسبون جنسية الدولة التي ضموا إليها.

ص - النتائج المترتبة في حالة الغناء النهائي للدول:

إن زوال الدولة بشكل نهائي، والتي بقيت بدون ضمها إلى دولة أخرى حالة نادرة الوقوع، وحتى دولة اليهود التي زالت عام ١٣٥ ميلادية، فقد ضمت إلى الإمبراطورية الرومانية، وكذلك الدولة العباسية التي سقطت عام ١٢٥٦ هجري على يد المغول، وأصبحت جزءاً من الدولة المغولية. ففي هذه الحالات، تنطبق على إقليمها قوانين وتشريعات المحتلين، وتصبح أملاكها العامة ملكاً لهم، عدا الأملاك الخاصة للأفراد والمنشآت التعليمية وأماكن العبادات التي لا تسلم من السيطرة والاحتلال.

الفصل السادس
السلطة السياسية



أولاً - مفهوم السلطة: السلطة هي القدرة الشرعية التي يعترف بشرعيتها الأشخاص الذين يخضعون لها، على أساس أنها تمارس وفق القسيم التي يؤمنون بها وبأساليب يتقبلونها. وهنا نجد أنفسنا أمام السؤال الملح والذي يطرح نفسه، ما هو مفهوم القدرة؟

في الحقيقة إن للقدرة مفاهيم متنوعة نذكر منها مايلي: القدرة كعلاقة مجتمعية، القدرة بمضمونها. ولنحاول شرح كل مفهوم على حده.

١- القدرة كعلاقة مجتمعية: إن المقصود بعلاقة مجتمعية هي أنها لا توجد إلا حيث يوجد حاكم ومحكومين. فقد عرفها ماركس فيبر، عالم الاجتماع المعروف، "بأنها القوة التي تمكن شخصاً أو عدداً من الأشخاص من تحقيق إرادتهم الخاصة في عمل مشترك، بالتغلب على مقاومة الأشخاص الآخرين المشاركين في هذا العمل".^{١٣٩}

إن خصوصية هذه العلاقة المجتمعية قد تنتج عن طبيعتها غير المتوازنة، وفي هذا الإطار يقول روبرت دال، أستاذ العلوم السياسية في الجامعات الأمريكية، "إن قدرة شخص (أ) على شخص (ب)، هي إمكانية (أ) على حمل (ب) على القيام بعمل لم يكن ينوي القيام به لو لا تدخل (أ)".^{١٤٠}

أيضاً فإن خصوصية العلاقة المجتمعية قد ترتبط بتحقيق التجدد والتحديث في المجتمع فقد عرف اتريوني "القدرة بأنها إمكانية التغلب على المعوقات من أجل إدخال تغييرات في المجتمع، تواجهها معارضة".^{١٤١}

وخصوصية العلاقة المجتمعية هذه قد ترتبط بتحقيق عملية تقريرية. يقول هارولد لازويل، عالم السياسة الأمريكي "القدرة هي المشاركة في العملية

^{١٣٩} -badie (b) gerstle (j) sociologie politique (lexique) paris , p.u.f.1974 p. 90

^{١٤٠} Dahl and the concept of power , behavioral science, 1957 p.201

^{١٤١} عصام سليمان ، المدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٦٢ .

التقريرية، فمثلاً الشخص (أ) يمارس قدرة على شخص آخر (ب) بالنسبة لقيم معينة، بمقدار ما يشارك (أ) في العملية التقريرية التي تطل السياسة المتعلقة بهذه القيم، والتي يود (ب) تحقيقها^{١٦٢} فالمشاركة في التقرير السياسي هي التعبير العملي عن القدرة السياسية .

إن تعريف القدرة بالعلاقة المجتمعية لا تمكننا من معرفة جوهر القدرة، على الرغم من أن العلاقات المجتمعية تشكل الإطار الذي تبرز من خلاله القدرة، لكن وجود القدرة سابق لوجود هذه المظاهر، وقد تكون القدرة مضمرة ولا يست بالفعل إذا لم تسنح لها الظروف ممارسة نفوذها، وهذا يعني أن القدرة إضافة للعلاقات المجتمعية فهي قوة قائمة بذاتها في آن واحد.

٢- **القدرة كقوة قائمة بذاتها:** إن القدرة هي ظاهرة اقتصادية طبقية، كما تقول الماركسية. فهي تكمن في القوة المادية التي تمتلكها طبقة من الطبقات، وتمكنها من السيطرة والهيمنة على الطبقات الأخرى، والقدرة الاقتصادية هي أداة بسط نفوذ طبقة على سائر الطبقات.

بينما يرى بعض آخر من المفكرين، وعلى رأسهم برتران دي جوفينيل، أن جوهر القدرة هو الأمر، وهي قائمة بذاتها ولذا أنها. إن أصحاب القدرة يفرضون طاعتهم على المجموعات البشرية التي يتمكنون من حكمها، فهؤلاء ينشدون حكم الناس، ويفعل قوتهم وأوامرهم تتوحد الجماعات المتنافرة، وتتحول إلى أمة. فالقدرة هي التي تصنع الوحدة وليست الوحدة من يصنع القدرة، لأن وجود القدرة سابق تاريخياً لنشوء الوحدة.

إن القدرة سبب وليس نتيجة، وإذا كان البعض يعتقد كما يقول جوفينيل أن الوعي الجماعي هو باعث الوحدة الألمانية والإيطالية وسبب وجودها، فإن

^{١٦٢} عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٦٢

حدود الوعي ضيقة، والذي يوسع هذه الحدود هو قدرة الحكام وأوامرهم وغريزة السيطرة الكاملة فيهم " ١٤٣.

أما جورج بيردو، فالقدرة عنده هي: "فكرة قوة في خدمة نابعة من الوعي الجمعي ومعدّة لقيادة الجماعة في البحث عن الخير المشترك، وقدرة عند اللزوم أن تفرض على أعضاء الجماعة ما ينسجم مع أهدافها". إن القدرة عنده مكونة من عنصرين، هما القوة والفكرة، والقدرة هي الشخص أو مجموعة الأشخاص الذين يمارسونها، وهي قوة منظمة للمجتمع في ذات الوقت، إن الشخص أو الأشخاص الذين يمارسون القدرة مدينون للفكرة التي تبرز هذه الممارسة أكثر مما هي مدينة للصفات الجسدية للذين يمارسونها، لأن القدرة تستمر على الرغم من زوال من يمارسها ومن مارسها. إن "مشكلة القدرة تكمن في ازدواجية العناصر التي تكونها وتتأثر ببعضها إرادة إنسان وقوة فكرة تدفع هذه الإرادة وتتجاوزها في آن " ١٤٤.

والقول إن القدرة هي قوة في خدمة فكرة لا تعني أن الفكرة هي دائماً جيدة وعادلة، فالفكرة قد تولد أعمالاً إجرامية كما يمكنها أن تولد أعمالاً خيرة، وإن القدرة السياسية تتميز عن غيرها من القدرات، لأن السياسة ترتبط بغاية مجتمعية، ولا يمكن تصور قدرة ذات مضمون سياسي لا تتضمن في جوهرها الفكرة التي تنطوي عليها هذه السياسة، ومرتبطة بالقيم التي تتعلق بها الجماعة.

٣ - السلطة السياسية:

تمتاز السلطة السياسية عن سائر أنواع السلطات، كالسلطة الدينية والسلطة الاقتصادية، السلطة العسكرية الخ، بأنها السلطة التي تدير المجتمع المدني

^{١٤٣} نفس المرجع السابق، ص ١٦٢

^{١٤٤} المرجع السابق، ص ١٦٢

بكامله. فبينما تدبر السلطات الأخرى شؤون الجماعات الخاصة ، تهتم السلطة السياسية بتنظيم المجتمع الكلي الذي يضم كل هذه الجماعات. وقد يكون هذا المجتمع الكلي قبيلة، أو حاضرة قديمة، أو مجتمعاً إقطاعياً أو دولة. فسلطة رؤساء القبائل، وحكام المدن القديمة، والإقطاعيين، وحكام الدول الحديثة، هي سلطة سياسية، بينما سلطة قادة النقابات، ورؤساء الإدارات والمشاريع، هي سلطة غير سياسية لأنها تقتصر على جماعة خاصة ثانوية، في حين أن السلطة السياسية تشمل المجتمع الكلي بكامله " فالسلطة السياسية هي أرفع السلطات الاجتماعية التي تحكم المجتمع المدني (أي المجتمع الكلي) . فهي تتدبر تنظيم العلاقات بين الجماعات العديدة والمتنوعة التي تؤلفه بشكل يكفل بقاءها مندمجة بالمجموع الكلي ، ويوفر لها الطوعية اللازمة لمواجهة التحولات الخارجية والداخلية. والاعتراف بهذا الدور للسلطة السياسية يعني تأكيد سيادة هذه السلطة، أي استقلالها إزاء أي سلطة اجتماعية خارجة عن نطاق المجتمع المدني، وأولويتها على كل سلطة داخل هذا المجتمع في آن واحد^{١٤٥} فهي التي تضع حدوداً للسلطات غير السياسية، أي تلك التي تمارس صلاحياتها على الجماعات الخاصة. والسلطة السياسية هي التي تمتلك حق وضع القانون وتنفيذه.

ثانياً - السلطة والمجتمع :

إن وجود السلطة مرتبط بشكل أساسي برغبة أفراد المجتمع في تحقيق أهداف وغايات معينة، وحيث يعتقد هؤلاء الأفراد بأن السلطة قادرة على تلبيتهم رغبات الأفراد والجماعات. فالسلطة ضرورة لوجود نظام في المجتمع، والأفراد

١٤٥ - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٦٦ .

يتخلون عن بعض الحريات مقابل قيام هذه السلطة بوظائف تتضمن الأمن و الرفاه في المجتمع .

ويعتقد البعض أيضاً أن السلطة ليست فقط ضرورة تملئها حاجة المجتمع إلى إدارة وأفراد يصنعون القرار والقيام بوظائف نيابة عن المجتمع، وإنما هي أيضاً مظهر من مظاهر القوة والوحدة للمجتمع. وكما يقول أوغست كومت august comte " إن السلطة هي قوة لها سمة الجماعية، لأن الوظائف المجتمعية هي جماعية في طبيعتها، وفردية في ممارستها .

وهذا يعني، أن الطاعة والانضباط سابقة لوجود السلطة، والسلطة لا تولد الطاعة والانضباط وإنما إدراك الأفراد لضرورة وجود نظام هو الذي لوجب السلطة^{١٤٦} .

وهنا يجب أن ننوه إلى العلاقة بين حرية اختيار الأفراد لوضع سلطة، ومقدرة هذه السلطة على التأثير على حرية الأفراد.

إن الطاعة للسلطة لا تلغي حرية الأفراد، لأنه ومنذ البداية يكون الأفراد على علم ومعرفة بأن الضرورة تستوجب إيجاد سلطة. فالسلطة لا تكبح الحريات الفردية في المجتمع، والحرية لا تعني الفوضى كما يدعي أصحاب المذهب الفوضوي anarchic. بهذا المعنى فإن السلطة هي الرابط الأساسي والضامن لوجود المجتمع، وإن غياب السلطة يعني وجود أفراد ومجتمعات معرضة للاقتتال والتناحر، وقد يقود ذلك إلى الزوال.

بالإضافة إلى ذلك، فإن السلطة تلعب دوراً مهماً في تحقيق أهداف وغايات الأفراد من خلال ضمان الاستقرار في المجتمع.

^{١٤٦} عصام سليمان، مختل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٦٧.

إنّ أفراد أي مجتمع من المجتمعات، سواء أكانوا منظمين بشكل جماعي (قبائل - طائفة - طبقات) أو غير منظمين فإنّ لدى هذه الوحدات والأفراد حاجات، وفي اغلب الأحيان تكون هذه الحاجات متضاربة وليست منسجمة وهنا تكمن ضرورة السلطة لتوفير آلية للتعامل مع هذه الحاجات المتضاربة، ووضع المصلحة العامة قبل المصلحة الفردية ، وهذا بالطبع الأساس الذي قامت عليه فلسفة وجود سلطة منظّمة في المجتمع.

١ - مجتمع اللاسلطة:

لقد رفض مؤيدو وأنصار النظرية الفوضوية السلطة رفضاً مطلقاً، لأنها برأيهم تقضي على حرية الإنسان، فالسلطة مهما اختلفت أشكالها وتعبيراتها، تهدف برأيهم إلى السيطرة على الأفراد والجماعات، وفرض إرادة مسن يمارسها عليهم، وهي تقوم على الإكراه وبالتالي يجب محاربتها والقضاء عليها وهذا الموقف من السلطة، دفع بالفوضويين إلى رفض الدولة ، لأنّ السلطة هي إحدى عناصرها. وفي هذا المجال يقول ماكس ستيرنر " أنا والدولة أعداء، فكل دولة طغيان وليس للدولة سوى هدف واحد هو تقييد الفرد وتكبله والحلول مكانه. وهي تسعى، بواسطة الرقابة والشرطة، إلى وضع العراقيل في طريق كل نشاط حر، وتعتبر هذا القمع واجباً لأنّ غريزة البقاء عندها قد فرضته عليها."^{١٤٧}

فالفوضوية تدعو إلى تهديم السلطة وبناء مجتمع جديد لا سلطة فيه. فهي تهدم وتبني في آن واحد، وفقاً لكل من برودون Proudhon وباكونين Bakounine. تهدم المجتمع تهديماً كاملاً، ومن ثمّ تتحول إلى بناء نظام جديد مستقر وعقلاني يقوم على أساس الحرية والتضامن، وذلك عن طريق بنية اقتصادية قوامها

^{١٤٧} - عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق، ص ١٧٤ .

اتحاد فيدرالي لجمعية عملانية بإدارة ذاتية، متجسدة ببنية إدارية، مثل اتحاد فيدرالي للبلديات، وتوزيع المجموعة بنظام فيدرالي له محتوى اشتراكي. و الفوضوية تتلقى مع الماركسية في القول بمجتمع اللاسلطة والقضاء على الدولة، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الماركسيين لا يعتقدون أن القضاء على الدولة ممكن إلا بعد زوال الطبقات عن طريق الثورة الاشتراكية. وذلك في سياق التطور التاريخي للمجتمعات البشرية، بينما يقول الفوضويون بإلغاء الدولة بشكل كامل بين ليلة وضحاها دون إعطاء أي أهمية للشروط التي تجعل إلغاء الدولة ممكناً.

إن قول الفوضويين بأن السلطة تقضي على الحرية ليس فيه دقة، ولا يعبر تماماً عن الحقيقة. فإذا كان قد تم استغلال السلطة من قبل فئة أو طبقة، في بعض من الأنظمة، من أجل قمع الشعب وتحقيق مكاسب مادية ومعنوية، في حقبات مختلفة من التاريخ، فذلك لا يعني أن السلطة في الأساس هي أداة استغلال، وإذا كانت السلطة تمارس القهر والإكراه بحق الخارجين على القانون والنظام، فذلك بداعي القيام بواجبها القاضي بحفظ الانضباط في المجتمع ومنع حدوث الفوضى. ففي الفوضى قضاء على الحرية، لأن الفوضى تؤدي إلى تحكم الأقوياء بالضعفاء. والسلطة، من هذه الناحية، هي أداة للحفاظ على الحرية، لأنها تحول دون تعدي الفرد أو الجماعة على حريات الآخرين. فالحرية تنتعش في ظل النظام، غير أنه من الواجب التنبه لخطورة تجاوز السلطة الحدود المرسومة لها، لأنها إذا تجاوزت هذه الحدود، تصبح خطراً على الحرية. فعلى السلطة التقيد دائماً بالغاية المجتمعية التي وجدت من أجلها، أي تحقيق ما يتوق إليه الأفراد من خلال تكوين المجتمع، وهو الخير المشترك. فإذا شذ من ممارستها عن هذه الغاية، وجب على الشعب التصدي له، وخلعه من الحكم.

وهذا التصدي يكون بأشكال مختلفة ، ففي الأنظمة الديمقراطية ، يأخذ طابع المعارضة التي تعبر عن مواقفها علناً ، فتدع الحكام. أما في الأنظمة الاستبدادية ، حيث القهر الطغيان، فلا مجال إلا للثورة .

من ناحية ثانية ، للسلطة في عصرنا الراهن وظيفة أساسية ألا وهي تحقيق الأمن الجماعي، ويتضمن ذلك توفير شروط العيش اللائق للمواطن مثل (تأمين العمل والسكن والتعليم والمعالجة الطبية ومختلف الضمانات الأخرى)، وفي ذلك تسهم السلطة في توفير الشروط التي تمكن الإنسان من التمتع بحريته بدون عوائق. لهذا يمكن القول إنه لا غنى للمجتمع عن السلطة، والسلطة ملازمة في وجودها للمجتمع.

ثالثاً- السلطة والقانون :

مما لا شك فيه أن السلطة تحتاج للقيام بوظائفها إلى قانون، فالعلاقة بين القانون والسلطة علاقة وطيدة لا جدال فيها، وكما لا يوجد مجتمع بدون سلطة فإنه لا يوجد مجتمع بدون قانون. وأن العلاقات المنظمة ضرورة أولية من ضرورات الحياة الإنسانية فلا علاقة منظمة بدون قانون. ولدرجة أن " الخارجين عن القانون كالقراصنة ورجال العصابات لهم قانونهم الخاص الذي لا يستطيعون أن يعيشوا بدونهم. والصورة الشائعة عن المتوحش الذي لا قانون له، هي صورة وهمية. فللمتوحش قوانينه الخاصة، واستمساكه بها هو نوع من استمساك المتمدين بقوانينه... وقانون المتوحش غير قانوننا، فهو لا يتناول علاقته بالغير".^{١٤٨}

وفي المجتمعات البدائية البسيطة، القانون هو مجموعة معتقدات وتقاليد وأعراف غير مكتوبة، وليست من صنع إنسان يعتقدون، إنما هي من صنع

^{١٤٨} - روبرت ماكيفر، تكوين الدولة، ترجمة حسن صعب، بيروت، دار العلم للملايين الطبعة الثانية، عام ١٩٨٤ ص ٥٩.

الأزل، فلا يجوز لأحد أن يعدلها أو يغيرها، فهي سنة حياة القوم، ومنها تتبع السلطة التي يمتلك لها أفراد الجماعة.

أما في المجتمعات الأكثر تطوراً فإن القانون من صنع الإنسان، وبالتالي يعبر الأفراد عن تطلعاتهم وإرادتهم وتصوراتهم الجماعية وعن نمط عيشهم، من خلال القوانين التي يعتمدونها.

فالقانون يتضمن الفكرة التي تكونها الجماعة عن عيشها المشترك ومستقبلها، وبالتالي هو ركن أساسي للسلطة، ولكن يلزمه من يطبقه، أي يلزمه شخص أو مجموعة أشخاص تمارس السلطة. فالسلطة تفرض على أفراد المجتمع التقيد بمضمون القوانين وتلزمهم بالسلوك الذي يتطابق مع الفكرة الكامنة في القانون (ضبط أوضاع المجتمع) والمعبرة عن إرادة جماعية.

إذا إن نشأة السلطة تؤكد أنها ليست حادثاً عرضياً في تاريخ الشعوب، إنما هي ضرورة ماسة للمجتمع، تعبر بواسطتها الجماعة عن إرادتها في العيش وفق مثال محدد، وعن التصميم على بناء المستقبل.

رابعاً- للسلطة أشكال عدة أهمها :

١- السلطة المباشرة والمغفلة:

مما سبق نلاحظ أن السلطة قد تكون مباشرة، أي في مجتمعات صغيرة بدائية تكاد تكون مغلقة على ذاتها وتستمد السلطة شرعيتها هنا من معتقدات وتقاليد وقواعد وأعراف تفرض على أفراد المجتمعات وتحكمهم بنماذج من السلوك السياسي المعين. فأفراد المجتمع جميعاً يحترمسون ويطيعون هذه القواعد والأعراف دونما حاجة إلى قائد لإخضاع هؤلاء السكان أو الأتباع لهذه السلطة.

ويتميز هذا النوع من السلطة بغياب التهريب والعقاب بالمعنى التقليدي إلا الشجب الجماعي أو المقاطعة الجماعية، بالإضافة إلى ذلك فإن أفراد هذه

الجماعات يعتقدون بأن هذه القيم مقدسة، أي أنه إذا خالفوا هذه القواعد فإنهم سوف يعاقبون من قبل الطبيعة. فالإيمان الميثولوجي يشكل الرادع والناظم لهذه العلاقة. لذلك ساد في هذا المجتمع البدائي نوع من الامتثال للتقليد، أدى إلى حالة من الركود الأبدي، باعتبار أن التمسك بهذه الامتثالية كان يمنع بالضرورة القيام بأية مبادرة فردية، ولأسيما إن لم تكن معروفة النتائج مسبقاً. إلا أنه كان لابد لسنة التطور أن تتدخل لتتقل المجتمع البدائي إلى حالة أكثر اتساعاً بفعل عدة عوامل نذكر منها:

١- "النمو العددي في أعضاء الجماعة وازدياد حجمها.

ب- تشعب العلاقات القائمة بين مختلف العائلات الكبرى

ج- استقرار الجماعة على أرض معينة ومحددة جغرافياً

د- اتساع دائرة مصالحها المتبادلة. "١٤٩

والحقيقة أن هذا الشكل لم يختف حتى الآن من بعض المجتمعات المتطورة. فعلى الرغم من وجود مؤسسات متطورة لاتخاذ القرارات، نجد بالمقابل أن هناك بعض السلطات الاجتماعية تابعة من وجود بعض الأفراد الذين يحملون بعض المعتقدات والعادات والتقاليد، والتي يستطيع البعض من خلالها التحكم بالرأي العام. ولعل هزيمة بعض العقائد وفشل العديد من الثورات يعود بالدرجة الأولى لاصطدامها بهذه السلطة المغفلة أو المستترة، المناقصة التي لا يمكن الإمسك بها.

والسلطة المغفلة تتخذ سمات وصفات اقتصادية وسياسية ودينية لغياب السلطة المركزية في المجتمعات البدائية، التي يتم من خلالها توزيع وتقاسم الأدوار والعمل.

^{١٤٩} خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق ص ١٦٢

٢ - السلطة السياسية المجسدة:

إن التطور الذي شهده المجتمع الإنساني، وتحوّله من مجتمعات بدائية إلى مجتمعات متحضرة، والتي ساهم فيها التطور التكنولوجي في وسائل النقل والاتصال بين مختلف الجماعات، أدّى إلى تراجع أهمية السلطة المغفلة، أو إلى حد ما أصبحت غير مناسبة لمجتمعات متطورة. وكان لابد من وجود نوع جديد من التنظيم في هذه المجتمعات، فقد وجدت لهذا الشكل من المجتمعات ما يسمى بالسلطة السياسية المجسدة. هذه السلطة هي التي تقوم بالإشراف على أهم المهام التي ترتبت على تطوّر المجتمع كالدفاع عن المجتمع، وتنسوية الخلافات داخل المجتمع، والتصدي لجميع التحديات الداخلية والخارجية التي تستهدف الكيان والجماعة.

ولكن السؤال الأساسي الذي يطرح هو: كيف تتحوّل هذه المجتمعات من سلطة بدائية مغلقة إلى سلطة سياسية مجسدة؟.

إن بروز الحاجة إلى سلطة مركزية تقوم بالمهام المذكورة سابقاً بسبب الصراع الداخلي، الذي نشأ في هذه المجتمعات بين أفراد ومجموعات لتحديد القسيم والحاجات في المجتمع. ومن خلال الصراع، يبرز فرد أقوى من الآخرين وأقدر منهم على القيادة واتخاذ القرار، وعندما تتجسد السلطة بفرد أو مجموعة أفراد، ينتقل شكل السلطة من سلطة مغلقة ومغلقة إلى سلطة مجسدة.

هذا النمط من السلطة يؤدي إلى فرز المجتمع بين من يقود ويصنع القرارات وهي القلة، ومن يطيع وينفذ القرارات وهي الأكثرية. وقد تأخذ أشكالاً مختلفة تتراوح بين قائد لعصاية، أو مجموعة مهيمنة تقود المجتمع، إلى إقطاعي يملك أدوات الإنتاج وأفراد عدة يعملون لخدمته. وهذا ما اعتمدته النظرية الماركسية في تفسيرها لنشوء السلطة المجسدة في المجتمعات.

بالمقابل، يرى بعض المفكرين، الذين يطلق عليهم تسمية فلاسفة العقد الاجتماعي بأن السلطة نشأت نتيجة عقد إرادي بين أفراد المجتمع تم بموجبه التخلي عن بعض الحريات مقابل تأمين هذه السلطة لبعض الخدمات الأساسية كالأمن والإدارة.

ومن الجدير بالذكر أن السلطة المجسدة لا تظهر في جميع المجتمعات البشرية بذات الطريقة أو الفترة الزمنية، بل تأخذ أشكالاً عديدة حسب الظروف الخاصة بكل مجتمع من المجتمعات، ومدى قوة العلاقات الاجتماعية ونوعها بين أفراد الجماعات. فالإرادة القوية لدى أفراد مجتمع معين بأن هذا الفرد أو تلك المجموعة هي قادرة على صنع القرار والقيادة، قد يؤدي إلى بروز السلطة السياسية المجسدة بسرعة أكبر من مجتمع تغيب عنه الإرادة ومقومات التنظيم والمصلحة المشتركة.

ونقطة الضعف في هذا الشكل من السلطات هو أنه يحمل بذور العنف، حيث التبادل في السلطة عادة لا يأتي من خلال التداول السلمي، وإنما يتم من خلال الصراع على القوة

٣ - السلطة السياسية المؤسسة:

كثيراً ما تسمع أن المجتمعات في الدول النامية تحتاج إلى مؤسسات أكثر فعالية لوضع القوانين وتنفيذها، ووضع السياسات وتطبيقها. وهذا يعني وجود سلطة سياسية ذات مؤسسات.

هذا النوع من السلطات يظهر في المجتمعات المتقدمة، عندما تصبح السلطة المجسدة غير قادرة على القيام بأعباء الحكم، تصبح غير مناسبة لمراحل التطور التي وصل إليها المجتمع.

فالحاجة إلى الاستمرارية، ووجود سلطة تتبع شرعيتها من إرادة المحكومين وتقوم بوظائف متعددة ، وتحقق الاستقرار والتنمية، لا يتم إلا بوجود سلطة مستقلة عن إرادة الأفراد، وترتكز على القانون والقواعد الناظمة للمجتمع. إن وعي الأفراد يخلق ما يسمى بالوعي السياسي والثقافة السياسية التي تساهم بتنظيم المجتمع على أسس وقواعد تشكل الركائز التي تقوم عليها المؤسسة السياسية.

والمؤسسة السياسية هي، في الحقيقة، النظام السياسي المتخيل أو المرغوب فيه من قبل أفراد المجتمع. وهذه المؤسسة من الجانب القانوني لها شخصية حقوقية، وتقوم على تملك حق استخدام القوة، لوضع القوانين وتنفيذها، وبذلك تتجسد السلطة بالدولة أو الحكومة، وليس بالأفراد أو الفرد، أي تتجسد بالمؤسسة التي هي الدولة.

إن المشكلة الأساسية لأغلب دول العالم الثالث في الوقت الراهن هي عدم قدرة هذه الدول على إيجاد مؤسسات، أو بناء سلطة سياسية مؤسسية تنظم وتنفذ السياسات والقوانين.

فالسلطة في الدول النامية مازالت تتجسد بالفرد، أو مجموعة من الأفراد، أو نخب تحتكر حق اتخاذ القرار، وليس عبر مؤسسات نابعة من إرادة الشعب. أما فيما يتعلق بأنواع السلطات ، فلقد رأينا فيما سبق أشكال السلطات، ولكن داخل كل سلطة سياسية مؤسسة توجد أنواع من السلطات، تتمثل بالسلطة التنفيذية و السلطة التشريعية و السلطة القضائية.

خامساً - السلطة التنفيذية: Executive power

كما نوهنا سابقاً فإن أهم وظائف الدولة أو السلطة المؤسسة هي تحقيق الأمن والإدارة والتنظيم، وللقيام بهذه المهام لابد من سلطة تنفيذية تحمل على عاتقها

تنفيذ القرارات والتشريعات التي تصدرها السلطة التشريعية أياً كان نوع هذه السلطة (برلمان - مجلس شعب - مجلس نواب)، فهي تختص بتنفيذ القوانين والقرارات التي تقرها السلطة الشرعية في البلاد. فالسلطة التنفيذية تشمل موظفي الدولة بجميع مستوياتهم، باستثناء موظفي السلطة التشريعية والقضائية. وفي أغلب الأحيان، يعتقد البعض بأن السلطة التنفيذية أوسع من ذلك، وتشمل كل من يساهم في تنفيذ القرارات أو يتبع بتسلسله الإداري إلى مؤسسة الدولة. فهي السلطة المكلفة بإدارة شؤون البلاد، والدفاع عن الاستقلال والكرامة الوطنية.

تكوين السلطة التنفيذية: تتكون السلطة التنفيذية من:

١- **رئيس الدولة**، سواء أكان رئيس الجمهورية أو الملك. إن رئيس الدولة في النظام الديمقراطي البرلماني هو رأس السلطة التنفيذية، يمارسها بالتعاون مع الحكومة. ويقوم بتعيين الوزراء بصفته الدستورية، ويحضر اجتماعات الحكومة عندما تقتضي الأمور ذلك. يحظى الرئيس في الأنظمة الليبرالية الديمقراطية بمكانة متميزة تضعه بعيداً عن الصراعات، وخارج التجاذبات السياسية. هذا، ويلعب رئيس الدولة دوراً فعالاً في توجيه سياسة الحكومة على المستويين الداخلي والخارجي، بحكم موقعه كحام للدستور وقيم على مصلحة البلاد العليا. كما يقوم بدور الحكم بين التيارات المتعارضة، ليجنب البلاد أكبر قدر من الهزات الداخلية التي قد تؤدي إلى عدم الاستقرار. ولرئيس الدولة الصلاحية الكبرى التي يمنحه إياها الدستور، وهي حل البرلمان في حال حدوث نزاع بين البرلمان والحكومة، ولا يلجأ إليها إلا في حالة تعذر التوصل إلى حل أو تسوية بينهما. يساعد الرئيس في عمله عدد كبير من المستشارين المتخصصين في

مختلف شؤون الدولة، والذين يضعون بصماتهم بشكل واضح على مجرى بعض الأمور في الدولة.

٢- **رئيس الحكومة أو رئيس الوزراء:** ويسمى أحياناً الوزير الأول، ويحتلّ موقعاً متميزاً في الأنظمة الديمقراطية، ويتقدم دستورياً على أقرانه مسن الوزراء. ويقوم بدور أسامي في توجيه نشاط الوزارات المختلفة والتنسيق بينها، فهو يتحمل المسؤولية المباشرة عن أداء حكومته السياسية والإداري أمام البرلمان

ورئيس الحكومة هو عادة شخصية سياسية هامة في أنظمة الثنائية الحزبية، بحيث يتولى هذا المنصب الحزب الذي ينتمي إليه بعد أن يكون قد أحرز أكبر عدد من المقاعد البرلمانية بين القوى المتنافسة في الانتخابات، وعادة ما يتم اختياره نظراً للمواصفات أو الإمكانيات التي يتمتع بها.

وقد أفردت بعض الديمقراطيات الليبرالية، كإنجلترا وألمانيا، مكانة خاصة للوزير الأول، ومهرته بصلاحيات واسعة تمكنه من اتخاذ قرارات على درجة عالية من الأهمية. ففي بريطانيا يشرف رئيس الوزراء على سياسة الوزراء، وخاصة فيما يتعلق بالسياسة الخارجية، ويقوم بتعيين الموظفين الكبار في المراكز الإدارية الكبرى والقضائية، مثلما يقوم بتعيين الأساقفة الدينية، ويقترح على الملكة تعيين أعضاء جدد في مجلس اللوردات، أو أعضاء في المجلس الملكي.^{١٥٠} وفي ألمانيا يتمتع المستشار "رئيس الوزراء" بصلاحيات كبرى، ولا سيما لجهة اختيار الوزراء، من بين الأحزاب الداخلة معه في

^{١٥٠} آدمون رباط، الوسيط في القانون الدستوري العام، الجزء الأول، بيروت، دار العلم للملايين، ١٩٦٤، ص ٣٧٠.

تحالف، وهذا الأمر يسمح له بتحديد حجم الأهمية التي ينوي منحها لهذا الحزب أو ذاك من خلال عدد الحقائق المخصصة له.^{١٥١}

٣- الوزراء: وهم المشرفون على مرافق الدولة الأساسية وإدارتها، ويتربعون بهذه الصفة على رأس الهرم الإداري، ويعملون على تنفيذ سياسة الحكومة التي التزمت بها في بيانها الوزاري أمام البرلمان وقد نالت ثقتها من البرلمان على أساسه. والوزير هو شخصية إدارية وسياسية بذات الوقت، من حيث انتمائه لحزب سياسي نجح في المنافسة الانتخابية إلى البرلمان، ومن حيث أنه المسؤول الأول والمباشر عن وزارته، ولذلك فهو يتحمل تبعه أعماله الشخصية أمام البرلمان، مثلما تتحمل الحكومة بكامل أعضائها المسؤولية عن سياساتها العامة.^{١٥٢}

٤- الإدارة العامة:

وتشمل جميع من يساهم بالإدارة من موظفين يعملون في الحكومة، ومن معاونين الوزراء وغيرهم من مدراء إدارات. هذه المجموعة من الموظفين، بالإضافة إلى القوات المسلحة تشكل الأداة التنفيذية التي يتم من خلالها تنفيذ القرارات والتشريعات الصادرة عن السلطة التشريعية.

٥- وظائف السلطة التنفيذية:

أ- اتخاذ القرارات وتنفيذها، وترجمة البرامج والخطط الموضوعية من قبل الحكومة.

ب- ترجمة هذه القرارات إلى واقع يعيشه الشعب وينعكس بالإيجاب على الحياة اليومية للمواطنين.

ج- لها سلطة قضائية محدودة، تتمثل بوزارة العدل.

^{١٥١} خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق ص ١٢٩.

^{١٥٢} المرجع السابق ص ١٢٨.

د- تحقيق الأمن وحماية الوطن والمواطن.

ه- تشرف وزارة الداخلية على الأمن الداخلي وتنظيم الأحوال الشخصية وغيرها من الأمور المتعلقة بالسجلات المدنية.

سادساً- السلطة التشريعية:

تتمثل السلطة التشريعية بمؤسسة البرلمان التي ينتخبها المجتمع لتمثله، لأنه من غير المعقول أن يشارك المجتمع بأكمله في صنع القوانين، وممارسة الحكم وتطبيق العدالة. ولهذا كان من الضروري أن تمثل كافة أطراف المجتمع ومصالحه الشرعية، وأن تكون الهيئة المخلصة للوعي والعقل العام.

إن البرلمان بمضمونه التمثيلي هو تجسيد لإرادة الغالبية العظمى من المحكومين، أي للأسلوب الديمقراطي للحكم، وتكريس تام لمبدأ الرضى الشعبي أو قبول الشعب في أن تقوم فئة قليلة بتمثيل إرادته والتعبير عن قضايا وطموحاته، فالمهمة الملقاة على عاتق البرلمانات كبيرة، وخاصة في الدول ذات الأنظمة الديمقراطية، والقوانين التي تمنها يجب أن تكون عادلة وقابلة للتطبيق وأن تتوافق مع روح الشعب وتقاليد، وأن يكون القانون ملائماً، وأن يظهر في المرحلة التي يكون هناك حاجة إليه وحيث يطالب به الرأي العام ويكون له ذات الفائدة والتأثير.

ومن هنا حساسية المهمة التي يقوم بها البرلمان في حقل التشريع، فهو يجنب أن يقوم بعمله بطريقة تجنبه الوقوع في مزالق الإفراط في التشريع، الذي يؤدي إلى فقدان القوانين لقوتها المعنوية، أو التقصير في سن القوانين لتلبية احتياجات المجتمع مما يفسح المجال أمام التعسف.

هذا، وقد حرصت الديمقراطية على التأكيد على حصانة النائب، لأنه يمثل الشعب بأكمله طيلة فترة ولايته، حتى يستطيع التعبير عن آرائه كاملة وتمثيل إرادة الشعب في العملية التشريعية. إن البرلمان بشكل عام هو الحامي للدستور

ونصوصه، وهو الكابح لمجوعات السلطة التنفيذية لأنه هو الذي يحدّد مدى تمسك الحكام بالدستور أو الخروج عليه كما يقرّر مدى التزام السلطة التنفيذية بمصلحة الأمة أو الشعب وعدم الإضرار بها يقول جورج بيردو العلامة الفرنسي "إذا كان ثمة من وظيفة للبرلمانات لم تلق الاحتجاج أبدا فإنها وظيفة مراقبة نشاط السلطة التنفيذية. وهذه الوظيفة كانت مبدئياً في أصل نشوء المؤسسة البرلمانية، لأنّ المقصود بها كان إنشاء هيئة قادرة على مراقبة استخدام السلطة." :¹⁵³

سابعا- السلطة القضائية، Le Pouvoir Judiciaire

وهي السلطة الثالثة في النظام الديمقراطي الليبرالي، وعليها تفسير القانون انطلاقاً من الرؤية التي استلهمت في وضعه، أي أنّ عليها أن تلعب دور المشرّع في هذه الحالة، في الوقت الذي تحتفظ فيه بعملها كحكم يفصل في المنازعات بين الأفراد من جهة، وبين هؤلاء الأفراد والدولة من جهة أخرى. هذا الدور المزدوج للسلطة القضائية يبرز من خلال مراقبتها لدستورية القوانين، ومن خلال تعاطيها مع الأمور والقضايا الفردية التي يمكن أن تُؤثّر على استقرار النظام العام في المجتمع.

إنّ سبب قيام الرقابة الدستورية على القوانين، كما يقول العلامة بسوردو، هو إيجاد الوسائل «الكفيلة بإجبار الحكّام على احترام نظام عملهم، واستخدام صلاحياتهم طبقاً للإجراءات الواردة في الدستور، وتوجيه حياة السبلاد بحسب فكرة الحق التي قبلوا خدمتها، والتي منها تتبع، في النهاية، سلطتهم». أي أنّ الهدف هو منع تعسف السلطة التشريعية، وإخضاع القوانين الصادرة عنها لأحكام الدستور، وقد شقت فكرة الرقابة الدستورية على القوانين طريقها لأوّل مرّة في الولايات المتحدة الأميركية عن طريق الاجتهادات الصادرة عن

¹⁵³ خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، مرجع سابق، ص ١٢٥ .

المحكمة العليا، حيث راحت تنتشر لتتحول «إلى شكل المبدأ النافذ والمستقر ليس فقط لدى المحاكم الفيدرالية على اختلاف درجاتها، بل حتى في المحاكم المحلية الخاصة بالدولة المتحدة».^{١٥٤}

إلا أن هذا المبدأ لم يلق إخفاقاً تاماً من قبل فقهاء القانون، ووجهت إليه انتقادات عديدة ترى فيه محاولة لتعطيل الممارسة الديمقراطية، ومخالفة لمبدأ سيادة الشعب، فالسلطة التشريعية التي تسن القوانين ناجمة عن الإرادة الشعبية، ولذا فإنه لا يحق لها، برأي البعض، ممارسة الرقابة على هذه السيادة من خلال مراقبة أعمال ممثلي الشعب، فضلاً عن أن الرقابة بحد ذاتها تتعارض مع مبدأ فصل السلطات، لأن وظيفة القضاء هي تطبيق النصوص وليس بحث موافقتها أو مخالفتها للقواعد الدستورية.

وبالرغم من هذه المواقف الاجتماعية المتنوعة، فقد أقرت معظم الدول اليوم بمبدأ الرقابة على دستورية القوانين، وقد أناط الدستور الفرنسي هذه الصلاحية بالمجلس الدستوري Conseil Constitutionnel، الذي من حقه مراقبة القوانين، والمعاهدات، ومعرفة مدى انطباقها على أحكام الدستور، ومراقبة صحة انتخاب رئيس الجمهورية، ورئيس مجلس النواب والشيوخ، وصحة إجراءات الاستفتاء، كما يمارس المجلس الدستوري رقابة مسبقة على صحة اقتراحات القوانين، وعلى صحة اقتراحات تعديلها الصادرة عن مجلسي النواب والشيوخ، ويراقب أيضاً ممارسة الحكومة سلطاتها التنفيذية كي لا تتعدى الحد الذي رسمه الدستور بين النطاق الخاص، العائد لاختصاص الحكومة، وبين نطاق القسانون، الذي بقي البرلمان مختصاً به.

هذا، وقد أخذ لبنان حديثاً بمبدأ الرقابة على دستورية القوانين، بموجب القانون رقم ٢٥٠ الصادر في ١٤ تموز ١٩٩٣، والذي ينشئ المجلس الدستوري. وقد

^{١٥٤} خضر خضر، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان، طرابلس، المؤسسة الحديثة للكتاب لبنان، ١٩٩٦، ص ١٦٤.

حصرت المادة/ ١٨ / من القانون المذكور عملية الرقابة بالمجلس ذاته دون غيره من الهيئات القضائية الأخرى، كما منحت المادة/ ١٣ / منه القرارات الصادرة عنه صفة مبرمة لا تقبل أي طريق من طرق المراجعة العادية أو غير العادية، وبالإضافة لذلك، فإن من صلاحيات المجلس الدستوري الأخرى الفصل في صحة انتخاب رئيس الجمهورية ورئاسة وأعضاء مجلس النواب. وكي تستطيع السلطة القضائية القيام بعملها على أكمل وجه بتطبيق العدالة في المنازعات بين الأفراد من جهة، وفي حماية حقوقهم الفردية والعامّة بوجه تعسف السلطة من جهة أخرى، فإنه لا بدّ للدولة الحديثة من الاعتراف في هذا المجال، بمبدأين أساسيين: الأول مبدأ سيادة القانون، والثاني مبدأ استقلال السلطة القضائية ذاتها.

إنّ مبدأ سيادة القانون يعني بكل بساطة خضوع كل أفراد المجتمع، من حكّام ومحكومين، لقواعد القانون العامّة بلا استثناء، وأي مخالفة لهذه القاعدة الجوهرية تعني تحوّل القانون إلى أداة بيد الحكّام يستخدمونها على هواهم بوجه المحكومين، ممّا يؤدي حتماً إلى اختفاء فكرة العدالة والمساواة التي يقوم عليها المجتمع، ولذا فإنّ السلطة، وبالرغم من أنّها تستمدّ شرعيّة النظام السياسي الذي تقيمه من موافقة المواطنين عليه، فإنّها لا تستطيع أبداً إجبار هؤلاء المواطنين على احترام القوانين التي تسنها، إلّا إذا كانوا متأكّدين بأنّ القوانين المذكورة تخدم مصالحهم الاجتماعيّة، والقيم الأخلاقيّة التي يؤمنون بها، وتحلّ سلطة الضمير والواجب، والعدالة والمساواة، محلّ النزاعات الفرديّة، والانحرافات التسلّطيّة.

من هنا، يركّز بعض الفقهاء، ومنهم جورج بوردو، على المفهوم التعاقدي للسلطة، وعدم جواز خرقه من قبل الحكومة، وحقّ المواطنين بمقاومة تجاوزات الحكومة هذه التي قد تؤدّي إلى الطغيان: «فإذا ما كان الدستور قاعدة

أحادية الجانب يطرحها الحاكم لضمان حريته في ممارسة سلطته، فإن الحق بمقاومة الطغيان يجب أن يكون أداة لصيانة الحقوق والحريات الفردية التي يكفلها هذا الدستور». والمقاومة المشروعة أو القانونية لتعسف السلطة وطغيانها لا يمكن أن تتم إلا بتحقيق استقلالية القضاء، فاستقلالية القضاء هي ضمان تحقيق العدالة في المجتمع، وقيام دولة القانون التي تُسَوِّمُ لمواطنيها ممارسة حقوقهم وحرياتهم على قدم واحدة من المساواة.

ومبدأ استقلال القضاء في الدولة الديمقراطية الحديثة ينبع من مبدأ الفصل بين السلطات ذاته، إلا أن ما تجدر الإشارة إليه هو أن هذه الاستقلالية التي أصبحت السمة المشتركة بين كل الأنظمة السياسية الليبرالية اليوم ليست مطلقة كلياً. فالسلطة التنفيذية تستطيع دائماً، من خلال تعيين القضاة ونقلهم من مراكزهم، التأثير ولو بصورة غير مباشرة على عملهم، بيد أن هذا التأثير يبقى نسبياً أمام سيادة القانون وضمانه لحقوق الأفراد المدنية والسياسية التي يتشكل منها المجتمع ذاته، ويتطور على أساسها.





الفصل السابع

السلوك السياسي



لكل فرد من أفراد المجتمع أينما كان موقعه الوظيفي أو الاجتماعي اهتمامات خاصة به، يُعبّر عنها بأشكال مختلفة من السلوك، منها ما يطلق عليه سلوك واع أو سلوك غير واع، أو يقال عنه سلوك مشروع أو سلوك غير مشروع، ومنها ما يسمى سلوك اقتصادي أو اجتماعي أو سياسي، وهذا الأخير هو محور اهتمامنا في هذا المقرر. فالسؤال الذي يطرح ذاته مباشرة، ما هو السلوك السياسي، وما الذي يميزه عن غيره من أنماط أو أشكال السلوك الأخرى؟.

أولاً- مفهوم السلوك السياسي:

هناك عدة تعاريف للسلوك السياسي، نذكر منها:
السلوك السياسي هو النشاط الذي يقوم به الأفراد أو الجماعات، وذلك بقصد استخدام أسلوب الإكراه الشرعي، أي بقصد استخدام السلطة "١٥٥
ويعرّف ديفيد إيستون السلوك السياسي بأنه " هو الذي يقوم على أساس استخدام السلطة المشروعة، ويتصل بتنظيم الحياة في المجتمع الكلي " .
ميدان السلوك السياسي: إنّ ميدان السلوك السياسي هو الصراع والمساومات والنفوذ والتحالفات ووضع الاستراتيجيات والاتفاقات التي تدور كلها حول محور السلطة السياسية، سواء تعلّق الأمر بالوصول إلى السلطة، أو الهيمنة عليها، أو للتأثير على قراراتها، أو للتشارك في اقتسامها مع الآخرين . بمعنى أنّ السلطة هي محور السلوك السياسي

١٥٥ الدكتور عبد المحطي محمد عساف والدكتور محمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٩٤، ص ٩٠.

ثانياً- أنواع السلوك السياسي: السلوك السياسي على نوعين، هما:

١- السلوك السياسي الذي تمارسه القوى صاحبة السلطة في المجتمع، وتُخَدَّد على أساسه القيم والقوانين التي تضمن ممارسة السلطة على مستوى المجتمع الكلي. ويُسمَّى هذا النسق من السلوك بالنسق السياسي المجتمعي.

٢- السلوك السياسي الذي تمارسه القوى الأخرى في المجتمع، مثل الأحزاب السياسية والقوى الفاعلة الأخرى، كجماعات الضغط والبيروقراطيين والقوات المسلحة والرأي العام، وكلها تقع خارج مراكز السلطة الرسمية، ويسمَّى هذا بالنسق السياسي الهامشي، لأنَّ دوره غير مباشر.

لكن هناك تفاعل مباشر ومستمر بين السلوك السياسي المجتمعي والهامشي، وهذا التفاعل هو الذي يوجِّه العملية السياسية الكبرى في المجتمع، ويمارس السلوك السياسي عبر العملية السياسية التي تجري في المجتمع أثناء وضع السياسة العامة وتطبيقها ومتابعتها أو تقويمها.

ثالثاً- العوامل المؤثرة في السلوك السياسي:

١- الاتجاهات النفسية:

إنَّ الاتجاهات العامة للأفراد تتكوَّن نتيجة علاقاتهم وتفاعلاتهم مع العسالم من حولهم، فالأفراد يُعبِّرون عن مواقفهم في مناسبات مختلفة حول قضايا متنوعة (كالنصب - التحيز - السلطة - الانتخابات، وغيرها)، سواء بالقبول أو الرفض، أو بالمشاركة أو اللامبالاة. لقد أجريت عدة دراسات تبين أنَّ الأبعاد النفسية في تعليل الظواهر الاجتماعية. فتبين أنَّ التعصُّب مثلاً يرتبط بالنزعة المحافظة بدرجة قوية، وأنَّ المحافظين أكثر الفئات التي تهتمُّ وتتابع حركة المجتمع، ويشاركون في هذا الاهتمام ذوو الميول المتسلطة.

٢- الاختلافات العرقية واللغوية:

تظهر هذه المشكلة في المجتمعات التي تكثر فيها الاختلافات وتعمق، لأنها تمثل أزمة مزدوجة، فهي تشكل تهديداً مستمراً لكيانها الوطني، وثانياً لأنها تمثل كثافة في تيار المطالب المختلفة بسبب صعوبة التوفيق بينها لشدة التمايزات، والذي لا يرتبط بالمشاركة والتأييد. فالهند مثلاً، فيها تمايزات شديدة بين ٣٠٠ قبيلة، وكل منها لها تقاليدها الموروثة، بحيث لم ولن يستطيع أي نظام سياسي التحكم في هذا التكوين المختلط. وهذا الشيء ذاته شهدته جمهوريات الاتحاد السوفياتي السابق بعد تحللها، ويوغسلافيا حالياً بسبب تعدد الأعراق واللغات والقوميات.

٣- الانقسامات الدينية:

للدين أثر مباشر في تحديد خصائص الحياة السياسية بشكل عام، والسلوك السياسي بشكل خاص ويزداد تأثيره كلما زادت أهمية العامل الديني في المجتمع، وكلما تأصلت العلاقة بين الدين والدولة، كما في البلدان النامية، ومنها البلدان العربية. ففي فرنسا مثلاً، يبرز أثر الصراع الديني المتمثل بسيطرة الكاثوليك على ٩٠ بالمائة من الشعب الفرنسي، وأن الصراع بين الكنيسة والدولة يظهر من خلال محاولات سيطرة كل منهما على الحياة السياسية والاجتماعية، وأن أثر ذلك على السلوك السياسي يبرز في فترات مختلفة، وخاصة في الانتخابات، حيث أن عدداً غير قليل من الأشخاص حتى ذوو الميول اليسارية يدلون بأصواتهم للأحزاب ذات الطابع الديني، لكن في السنوات الأخيرة انخفضت حدته بشكل عام، أما في بريطانيا، فالانقسامات ضعيفة، لكنها في أيرلندا الشمالية قوية، كالانقسام بين البروتستانت والكاثوليك. أما في الولايات المتحدة فالسلوك السياسي يتأثر بالحركة الدينية، ويظهر ذلك من خلال

الانتخابات، حيث يصوّت ذوو الميول البروتستانتية للحزب الجمهوري ويقفون خلفه، بينما يقف الكاثوليك إلى جانب الحزب الديمقراطي. وفي أحدث الدراسات التي عالجت موضوع اللامبالاة والمشاركة السياسية بين الفئات الدينية في الولايات المتحدة الأمريكية، تبين أن نسبة اللامبالاة ٣٢ بالمائة من البروتستانت، بينما هي ٢١ بالمائة من الكاثوليك، لكن تلك الدراسات لم تلاحظ أي نسبة للأقليات اليهودية و اللادينية

٤- التمييز العرقي أو العنصري:

في الحقيقة، لا يوجد أساس علمي يربط السلوك السياسي بالقسضية العرقية حسب الدراسات الأنثروبولوجية، فالتباينات التي تطفو على السطح ليست من طبيعة الإنسان، إنما هي مستمدة من البيئة الاجتماعية والتاريخية، ومن الظروف التي يعيشها الإنسان. فسلوك الزوج في أمريكا مغاير لسلوك البيض بسبب ظروف المجتمع، وليس بسبب الواقع العرقي، فمثلاً حوالي ٩٧ بالمائة من الزوج يصوتون للحزب الديمقراطي لأنه يتبنى قضاياهم ويرفع شعار المساواة. أما فيما يتعلق بموضوع اللامبالاة، فتبين تلك الدراسات أن نسبة اللامبالاة عند الزوج تقارب ٦٤ بالمائة، بينما عند البيض تقارب ٣٤ بالمائة، والسبب هو أن الزوج لا تتوافر لديهم ثقة بالسياسة العامة وبشكل خاص ما يتعلق منها بشؤونهم وأسلوب معاملتهم.

٥- الانقسامات الطبقية والأوضاع الاقتصادية:

تعتبر الأوضاع الطبقية من أهم عوامل ومحددات السلوك السياسي للأفراد حيث أنها تقدم مؤشرات حول أي الفئات يمارس نشاطاً فعالاً في مجال السياسة، وإيها لا يمارس. وتوضح أيضاً درجة المشاركة السياسية، وهل هي شكلية أم فعلية، وتوضح كيفية وصول الطبقات إلى هذه المواقف.

إن تأثير هذه الأوضاع الطبقيّة على السلوك السياسي للأفراد يظهر بشكل كبير عندما يتوازن الشعور بالالتزام والشعور الطبقي. فالطبقات العليا تتميز عادة بالسلوك المحافظ وتأييدها للأحزاب اليمينية على عكس الطبقات الدنيا التي تؤيد الأحزاب اليسارية. أمّا بالنسبة لآثار الأوضاع الاقتصادية في السلوك السياسي فأهميتها تتبع من أنها تساهم مساهمة فعالة في تحديد الأوضاع الطبقيّة للأفراد، وللاستقرار الاقتصادي ونموه أثر هام في استقرار الحياة السياسية، وفي خلق جوٍّ من الثقة بين الحكّام والمحكومين. أمّا أثر المركز الاقتصادي على السلوك السياسي فإنّ ذوي الدخل العليا تكون ميولهم واتجاهاتهم تنزع إلى المحافظة وتأييد الأحزاب اليمينية، بينما أصحاب الدخل الدنيا تكون اتجاهاتهم في الغالب يسارية، كما أنّ ارتفاع المستوى الاقتصادي قد يقلل من حالات اللامبالاة تجاه الحياة السياسية

٦ - التوزيع السكاني:

و تتحدّد الصورة في التوزيع حسب المناطق، أو التوزيع حسب الأعمار، أو التوزيع حسب الجنس.

فبالنسبة للتوزيع حسب المناطق، فإنّ درجة المشاركة والاهتمام في الحياة السياسية في الريف والبادية أقل بكثير منها في المناطق الحضرية. ويعود ذلك إلى طبيعة الفروق الحضارية فقط، من حيث المستوى الثقافي والاقتصادي، وتوافر وسائل الاتصال وسرعة الاحتكاك الداخلي والخارجي، وبسبب طبيعة التكوين العائلي والأسري وخاصة إذا كانت السياسة العامة تتضمن ما يشكل تحدياً لتقاليدها أو لمحاولة لتغييرها.

فهناك اللامبالاة في أمريكا مثلاً ٣٩% في المناطق الزراعية بينما هي حوالي ٢١% بالمدن (١٩٥٤).

وبالنسبة للتوزيع حسب العمر فالشباب عادة يكون سلوكهم يتميز بالسطحية والرفض، وقد يصل إلى الثورة على الأوضاع، وخاصة في البلدان النامية التي تعاني من انفجار سكاني ويتميز أيضاً سلوك هذه الفئة (دون العشرين) بالتقليد والمحاكاة والسطحية، بينما الفئة الثانية ما بين ٢٠-٦٠، فإنها تتميز بالنضوج الواقعي ورفض المثالية، والتميز بين ما هو سياسي وغير سياسي، وهي أساس التوازن في المجتمع، فكلما زاد حجمها بالنسبة لعدد أفراد المجتمع كلما زادت درجة الاستقرار السياسي.

أما الفئة الثالثة التي تزيد عن الستين (الشيخوخة)، فكلما زادت الرفاهية في المجتمع زادت أعداد هذه الفئة العمرية بالنسبة لعدد أفراد المجتمع، وتتميز بالهدوء والمحافظة التي تصل إلى درجة عدم الاهتمام السياسي، أما بالنسبة لآثر العمر على السلوك السياسي بشكل عام، فإن الفئات العمرية الأخيرة تكون عادة ذات ميول محافظة وأكثر إيجابية على عكس الشباب الذين تكون ميولهم ليبرالية ويسارية.

و بالنسبة للتوزيع حسب الجنس، فإن الرجال أكثر اهتماماً من النساء فيما يتعلق، بالسياسة، وإن سلوك المرأة أكثر محافظة من سلوك الرجل. فالديغوليون في فرنسا يعتمدون على النساء لضمان استمرار ولائهم للحكم. وإن درجة اللامبالاة السياسية في أمريكا هي عند النساء أكثر من الرجال فهي ٣١% عند النساء، بينما هي لا تتجاوز ٢١% عند الرجال.

أخيراً لا بد من ملاحظة أن درجة التأثير لكل عامل من العوامل السابقة هي نسبية، وتختلف حسب الزمان والمكان والموضوع. وإن أي عامل من العوامل السابقة لا يعمل لوحده، لأن العملية السياسية هي عملية تفاعلية وتساوي نتيجة تفاعل مستمر لكل العوامل السابقة، البيئة والطبقة الاجتماعية والمستوى الاقتصادي، وغيرها.

رابعاً- العملية السياسية، مفهوماً وعناصرها :

هي عملية التفاعل بين كافة العناصر أو المتغيرات الأساسية والهامشية الموجودة في بنية النظام السياسي الداخلية والخارجية، بهدف وضع السياسات العامة للمجتمع، أو بهدف التأثير في هذه السياسات سلباً أو إيجاباً وتتألف العملية السياسية من:^{١٥٦}

١ - البيئة الكلية للنظام السياسي :

وتشمل كافة العناصر والنظم الفرعية للبيئة الداخلية والخارجية لهذا النظام، كالبيئة الاجتماعية والسياسية والسكانية والطبيعية. وتسمى المدخلات التي تتبلور في الصور التالية :

أ- **الحاجات:** وتشمل مجموعة التفصيلات والاهتمامات والرغبات والتوقعات والآراء الفردية والاجتماعية، ويتعرف من خلالها النظام السياسي على اتجاهات السلوك السياسي

ب- **المطالب:** وهي ما يقدمه الأفراد من الحاجات على شكل مطالب أساسية للسلطة السياسية بهدف تحقيقها، وتعتبر أهم المدخلات في العملية السياسية .

ج- **الدعم والتأييد:** وهي تعبر حجم المشاركة الإيجابية التي يقدمها الأفراد والجماعات للسلطة السياسية ، وهي على نوعين سادية معنوية، وتهتم السلطة أيضاً بالمعارضة المناهضة لها للتعامل معها كأحد المدخلات السياسية .

د- **اللامبالاة:** وهذه الظاهرة تتواجد في كل المجتمعات المتطورة والمتخلفة على حد سواء ، واللامبالاة لا تعني عدم المشاركة ، إنما هي تعبير عن سلوك سياسي بالرضا الشعبي، أو قد يعبر عن الاحتجاج السلبي على سياسة معينة أو دافع معين، وخاصة عندما يصل الأفراد إلى درجة الإحباط وعدم القدرة على

^{١٥٦} - الدكتور عبد المعطي عصفار، مقدمة إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٩٠.

التفاعل مع السلطة، وعدم الثقة بها. وهنا يجب على السلطة أن تأخذ بالامبالاة بعين الاعتبار لأن النار تحت الرماد .

٢- النظام السياسي: ويتكون من العناصر التالية:

أ- المجتمع:

والمهم منه المجتمع السياسي بمعنى أنه يضم الأفراد الذين يلعبون دوراً كبيراً في تقديم المطالب أو الدعم والتأييد. ولكن هناك رأي يقول: إن المجتمع بكل قطاعاته يعتبر مجتمعاً سياسياً لأنه يتأثر بالعملية السياسية .
وفي الحقيقة فإن المجتمع له أهمية مزدوجة:

أولها- أنه هو السبب والنتيجة في العملية السياسية، فلولاها لما برزت الظاهرة السياسية أصلاً، ولا يمكن تصور نظام سياسي بدون مجتمع وثانيها ، المجتمع يقدم ويمد العملية السياسية بأهم عناصر مدخلاتها، ويتلقى مخرجاتها .
ب- السلطة: وتتجسد بالمجموعة القائدة التي تحكم النظام السياسي، ولها الحق وكامل الصلاحية في صنع السياسة العامة. ويجب أن تتصف السلطة بسمتين رئيسيتين، هما:

١- القانونية: أي أن تكون محترمة للقواعد القانونية المحددة .

٢- الشرعية: أي أن تحظى السلطة على قدر كاف من القبول والرضا من المجتمع لكي تكون قادرة على إدارة العملية السياسية بشكل جيد .

ج- القوى والفاعليات السياسية: وتتضمن الأحزاب والتنظيمات السياسية والجماعات والقوى الضاغطة والرأي العام والبيروقراطيين والحكم المحلي .
إن أهمية هذه القوى تكمن في أنها تقوم بنقل مطالب الأفراد من المجتمع إلى السلطة السياسية، وتقوم أيضاً بخدمة السلطة الحاكمة عبر اطلاعها بشكل دائم على حاجات الناس، من خلال معارضتها للسلطة بكشف الخلل في ممارساتها ،

والقدرة في أحيان كثيرة على محاسبتها وعند الضرورة، وخاصة عبر البرلمان، بسحب الثقة منها .

د- التشريعات القانونية، وتمثل الإطار الذي يحدد العلاقات بين النظام السياسي وآلية تشكيله وطرق عمله .

٣ - مخرجات العملية السياسية:

و تشمل مجموعة القرارات، والسياسات، والخطط الاستراتيجية، والقوانين العامة، التي تصنعها السلطة السياسية على ضوء المدخلات المستجدة. وعادة لا تعبر المخرجات عن كافة المدخلات، بسبب ضعف إمكانيات النظام وقدرته على تحقيقها دفعة واحدة، فيعتمد النظام السياسي على وضعها على شكل تسلسلي، ويبدأ بتنفيذ المخرجات، لا سيما الأكثر أهمية منها .

إن عملية البدء بتنفيذها تسمى الفعل السياسي، ما هو المقصود بالفعل السياسي ؟

٤ - الفعل السياسي:

و هو أحد عناصر العملية السياسية، ويشكل أيضاً أحد مظاهر السلوك السياسي الأساسية، وهو الأهم بينها لأن عملية إصدار المخرجات إذا لم تحدث في الواقع إلى فعل سياسي فلا فائدة منها، وإن التنفيذ الفعلي يعتمد على:

أ- مدى استعداد النظام السياسي لعملية التنفيذ، لأنه قد يصدرها و لا ينفذها أو ينفذ جزءاً منها .

ب- مدى قدرة النظام السياسي على تحديد الموارد اللازمة للتنفيذ .

ج- مدى قدرة النظام السياسي على توفير هذه الموارد .

د- مدى قدرة النظام السياسي على توزيع الموارد حسب الأولويات .

هـ - التغذية العكسية والمثابرة والتقويم: ولهذه المرحلة أهمية كبرى من أجل ترشيد العملية السياسية وضمان فعاليتها. ويبدأ هذا الجانب مع بداية إصدار

المخرجات ، ويتابعها بشكل مستمر ويعتزلها عند الضرورة حسب استجابة المجتمع للمخرجات.و تمكن هذه العملية أجهزة السلطة من التعديل أو التغيير أو الحذف أو الإضافة لأي من سياساتها وقراراتها حسب استجابة المجتمع المعني للمخرجات، كما تمكنها من معرفة النتائج وتزويد الخبرة لديها وتخزين المعلومات عن هذه النتائج، لاستفيد منها في المستقبل.وفيما يلي مجموعة من التساؤلات التي قد تصلح كمعايير تدل على مستوى الإنجاز أو عسدم الإنجاز المتحقق :

أ- هل يسمح النظام بمشاركة جميع الجماعات ومدى استجابة السلطة للمطالب العامة؟.

ب- هل تترجم السلطة المطالب السياسية وهل تنحيز إلى قوة دون أخرى؟ .

ج - هل تحاول السلطة تزويد مختلف الجماعات بالخدمات والموارد لتحقيق

توازن فيما بينها أم أنها تدعم جماعات على حساب جماعات أخرى ؟.

د-هل توضع السياسات العامة بحيث تحقق المشروعية والاستقرار للنظام ؟.

٦-التنبؤ :

و يعتبر من الوظائف الرئيسية للسلطات الفعالة، حيث لا تكفي السلطة بانتظار الحدث ليكون سلوكها بمثابة ردة فعل أو استجابة له، بل تتعدى ذلك إلى تكوين ووضع دراسات وتحليلات بالاعتماد على مفاهيم ومناهج تحليلية مختلفة من شأنها تقديم تنبؤات للمستقبل للتحكم به حتى لا يقع النظام فريسة الواقع الذي قد تصعب مواجهة مشاكله.

أ- خطوات إرشادية للتحليل السلوكي :

لقد حظي نموذج المدخلات والمخرجات السابق على تأييد معظم الباحثين، باعتباره نقطة انطلاق للتحليل من ناحية، وإطار عام يحكم عملية التحليل من

ناحية أخرى.

ولكن، كيف تتم عملية التحليل لعناصر هذا النموذج؟

إن الإجابة على هذا السؤال نفترض الانتقال إلى مهمة أكثر تحديداً وتفصيلاً هي مهمة الانتقال من الحديث على المستوى الكلي، وذلك على اعتبار أن عمليات البحث في هذا المجال، ورغم تمكنها من إلقاء قدر ملموس من الضوء على أبعاد الحركة الجزئية في إطار العملية السياسية، إلا أنها لم تنفك بعيدة عن تحديد نتائج عامة، ولم تزل تعمل ضمن فرضيات متعددة ومعقدة يحتاج إثباتها إلى مزيد من البحث العلمي المتميز بالتشموالية والصبر.

وبالتالي، فإننا لا نملك ونحن نحاول أن نجيب على هذا السؤال إلا مجموعة من الاستفسارات والتساؤلات الأساسية التي تبدو أشبه بالخطوات الإرشادية التي يمكن للباحث الاستعانة بها أثناء تعامله مع عملية صنع السياسة العامة، وأهمها:

أولاً: ما هي المؤثرات البيئية، داخلية كانت أو خارجية، التي تؤثر على النظام السياسي وتجبره على التعامل معها، واتخاذ قرار معين من أجل مواجهتها، ووضع الحلول الناجمة لأية مسائل قد تثيرها؟ وما طبيعة العلاقة بين هذه المؤثرات؟

ثانياً: كيف يتم وصول هذه المؤثرات المختلفة إلى مركز النظام السياسي «السلطة»؟ وهل تصل بالطريق المباشر، أو غير المباشر، الرسمي أو غير الرسمي؟ وهل يتم توصيلها دون تحريف أو تشويش أو... ولماذا؟

ثالثاً: ما هو التنظيم الأفضل الذي يضمن تحقيق العملية السياسية بصورة تحقق أفضل الأهداف الممكنة؟ وما هي القوى الأساسية المتحركة رسمياً أو فعلياً في سير العمل؟ وما طبيعة علاقتها مع بعضها، أو مع غيرها من القوى الأخرى التي تحطم غاية هذه القوى وتسيطر على توجهاتها؟

رابعاً: ما الإمكانيات المختلفة، مادية وبشرية ومعنوية .. التي يتمتع بها النظام السياسي؟ وما قدرات النظام على تعبئة هذه الإمكانيات وتوزيعها وتطويرها؟ وما مدى التوازن المتوقع بين هذه الإمكانيات وبين الأهداف الموضوعية أو المأمولة؟

خامساً: ما مدى الدقة والعملية في الأساليب التي تتبعها السلطة في التعامل مع المعلومات الموجودة لديها؟ وما مدى قدرتها على التنبؤ؟ وما الاستعدادات الأساسية المطلوبة التي يفترض إعدادها وتجهيزها في حالة عدم صدق التنبؤات وبروز مفاجآت غير محسوبة؟

سادساً: ما مدى الانسجام والتوازن بين القرارات أو السياسات الصادرة وبين المؤثرات التي دفعت في اتجاه صدورها. (أي العلاقة بين المدخلات والمخرجات)، وهل جاء القرار انعكاساً للأثار النابعة من المدخلات، أو أنه ثلوث بعوامل أخرى نابعة من السلطة ذاتها؟

سابعاً: ما قدرة النظام على استيعاب ومواجهة القوى والأثار الجديدة التي سترتبها عمليات التنفيذ للسياسية التي تم رسمها؟ وما مدى التوازن والانسجام بين المخرجات وبين نتائج التنفيذ؟ وبالتالي ما الأثار العكسية أو ردود الفعل التي تترتب على كل ذلك، وما مضاعفاتها؟

هذا، وقد عمد بعض الباحثين إلى اختصار مثل هذه التساؤلات في عدد محدود وموجز (٣)، فيقول أحدهم:

Whom Gets: What, When and How?

We Want To Know Who Controls

ويقول آخر:

Whom, With What regard or What, How, and With What Effectiveness?

^{١٥٧} "What has changed, How, at what rates?"

وبصورة أخرى:

١٥٧ عبد المعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٠١

هذا وقد درج معظم الباحثين في تعاملهم مع هذه التساؤلات على أن يتناولوا العملية السياسية عنصراً عنصراً، بدءاً بالمدخلات وانتهاءً ببحث ردود الفعل الناجمة عن صدور المخرجات أو عن نتائج التنفيذ.

ونحن إذ لا نعترض على هذا الاتجاه إلا أننا نشترط لذلك ضرورة ما يلي:

أ - تحديد كافة العناصر المشاركة في العملية تحديداً دقيقاً، وهذا يفترض إجراء عملية مسح ميدانية.

ب - تحديد العلاقة بين كل عنصر من عناصر العملية وبين غيره من العناصر الأخرى المشاركة.

ج - تحديد درجة الأهمية المطلقة لكل عنصر من عناصر التفاعل.

د - تحديد درجة الأهمية بالنسبة لكل عنصر من عناصر التفاعل وذلك بالمقارنة مع أهمية العناصر الأخرى.

هـ - معرفة مدى استمرار درجات الأهمية المطلقة أو النسبية لكل عنصر خلال مراحل التفاعل المختلفة.

و - وضع تنبؤات عن مدى استمرار درجات الأهمية المطلقة أو النسبية في عمليات لاحقة.

أما مبرر هذه الشروط، فهو أنها هي التي تضمن أن لا يكون بحثنا في كل عنصر من العناصر وكأنه بحث منفصل ومستقل، وبالتالي نضمن أن يظل حديثنا عن عملية واحدة لصنع السياسة تأتي نتائج التفاعل بين كافة العناصر وبين بعضها.

ب- شروط أساسية للتطبيق:

لقد أوضحنا فيما تقدم مجموعة من النتائج النظرية، ولكن السؤال الذي يطرح ذاته الآن هو: هل هذا الإطار العام التحليلي الذي من المتوقع أن يحكم سير العملية السياسية ومراحل تحليلها بشكل عام، هو إطار موحد ومستعمل فعلياً

من قبل الأنظمة السياسية المختلفة؟

تؤكد الإجابة على هذا التساؤل حقيقة هامة لا بدّ من إدراكها، وهي أنّ ما تقدّم لا يحاول أن يعكس واقعاً فعلياً في الأنظمة المختلفة، بقدر ما يحاول أن يقدم نموذجاً نظرياً يمكن تطبيقه إذا ما أرادت الأنظمة السياسية أن تنهج منهجاً عملياً منظماً عند قيامها بوضع قراراتها ورسم سياساتها العامة. أما ما تعلّق بالقرارات الثانوية والبسيطة فلا تحتاج عادة إلى الخوض في هذه المراحل المذكورة.

وبالطبع، فإنّ السعي لتطبيق هذا النموذج، لا يقوم على مجرد الرغبة أو النزعة العلمية لدى سلطة النظام، وإنما لا بد من عدة شروط أساسية لا يقوم التطبيق السليم بدونها، وهي:

أولاً: استكمالاً للمؤسسات السياسية الرئيسية، وخلق التكامل المؤسسي .

ثانياً: رسوخاً في تقاليد العمل السياسي العلمية.

ثالثاً: تطوراً في أساليب وأدوات العمل المستعملة.^{١٥٨}

وكما يلاحظ فإنّ مثل هذه الشروط لا تتوافر لدى مختلف البلدان، في الوقت الذي تتمتع البلدان الأكثر تطوراً بدرجة عالية منها، الأمر الذي يخلق تقاليد عمل سياسي متباينة.

خامساً - نظريات التحليل السلوكي :

يسعى التحليل السلوكي إلى وضع قواعد عامة للتفسير يقوم على قاعدتين رئيسيتين، هما :

أ- كل نمط من أنماط السلوك البشري ينبع من خلفية معقّدة تتحكم فيه مجموعة من المتغيرات .

١٥٨ - عبد المعطي محمد عساف ، مقدمة في علم السياسة، لمرجع السابق، ص ١٠٢

ب- السلوك البشري مهما كان مغرقاً في الفردية لا بدّ من أن ينظر إليه من زاويتين للتحليل :

أ- الزاوية الفردية :بمعنى تركيز البحث على المكونات النفسية المتنوعة للفرد، وهذا يطلق عليه المستوى الجزئي للتحليل .

ب- الزاوية الاجتماعية: التي تفترض أن ينظر إلى الإنسان بوصفه عضواً في جماعة، وهذا ما يطلق عليه المستوى الكلي للتحليل .

١ - النظريات النفسية: هناك عدة نظريات تشارك في تفسير السلوك الإنساني، لكنها اختلفت في عدة قضايا تركّزت حول المحاور التالية:

أ- هل السلوك الفردي نابع من النفس البشرية فقط ؟ أو هل هو محكوم بعوامل بيئية أيضاً ؟

ب- هل هو سلوك منطقي واع ؟ أم هو نتاج مجموعة استعدادات واتجاهات ليست واعية بالضرورة ؟

ج- هل السلوك هادف أم عشوائي ؟

هذا سنحاول إلقاء بعض الضوء على هذه المحاور عبر التطرّق إلى النظريات النفسية التي حاولت تفسير هذا السلوك .

أ- نظرية الدوافع والحاجات:

في الواقع، حدث اختلاف في الآراء بين علماء النفس الذين عالجوا موضوع السلوك الإنساني من منطلق الدوافع سواء ما تعلّق بهذه الدوافع من حيث أنها موروثة أو مكتسبة، أو هي مزيج من الاثنين معاً، وما هي نسبة تأثير كل منهما في السلوك الإنساني ؟ وبالتالي ما دور الدوافع في تحديد أنماط هذا السلوك ؟ .

في الواقع هناك من يقول إن الدوافع غريزية وبالتالي فإن السلوك سوف لا يتحدد وفقاً للمؤثرات البيئية، إنما يتحدد بالعوامل الشخصية، كما يقول الفرويديون، بينما يقول آخرون إن السلوك يتحدد بمؤثرات بيئية وشخصية في ذات الوقت، لأن سلوك الفرد حسب رأيهم يعتبر نتاج تفاعل عدة قوى تعمل في المجال في لحظة معينة^{١٥٩} ويقول أيضاً mc- greagor: إن سلوك الفرد يكون بمثابة إقرار للقوى المنبعثة جزئياً من الفرد وجزئياً من البيئة، وذلك للحصول على مزيد من الحاجات". ولتفسير ميكانيزم الدوافع يقول: إنها الحاجة الأولية الناشئة من داخل الفرد والتي تدفعه إلى تحقيق الحاجة، مما يسبب توتراً نفسياً معيناً عند الفرد حتى يتم إشباع الحاجة". فالدوافع إذاً نتاج للتوترات التي تنشأ من اختلال التوازن في المجال السلوكي، وهي التي تدفع الفرد لسلوك سلوكاً محدداً من أجل إزالة تلك التوترات وإعادة التوازن. ولتفسير السلوك السياسي حصراً يقول بعضهم: إن الحاجيات تُصنف بشكل تسلسلي يبدأ بالحاجات الأساسية الفيزيولوجية (مثل الأكل والشراب)، وصولاً إلى الحاجات الاجتماعية، بمعنى أن الإنسان الذي يعاني من حرمان في إشباع حاجاته الأساسية (الфизиولوجية) لا يمكن أن يمارس أي سلوك سياسي مما يوسع دائرة اللامبالاة، ويقلص حجم التأييد والدعم للسياسات العامة.

يقول برنارد شو: "إن الإنسان لا يستطيع إن يتفلسف ويطنه جائع".

وقد تعرضت هذه الفكرة للنقد، وإن كان يتم التسليم بها بشكل عام، لأن الحاجات متشابكة ومتداخلة مع بعضها ولا تخضع لسلم تنازلي أو تسلسلي لأن الظروف الزمنية والمكانية هي التي تحدد درجة إلحاح الحاجة بمعنى أن الحاجات ذات وضع نسبي.

^{١٥٩} - عبد المعطي عصفار، ود. محمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، عمان مكتبة المصنّف، ١٩٩٤ ص ١٠٤

بمعنى، ما هو أولوية في هذا المجتمع ولهذا الإنسان قد لا يكون أولوية لذلك المجتمع وذلك الإنسان ، سواء من حيث الزمان أو المكان كما أن الدوافع لا تؤثر في السلوك لوحدها، لأنها تتشارك مع محتدات أخرى ثقافية وموقفية تؤثر في السلوك أيضا، ولتأكيد ما سبق ذكره نقدم المثالين التاليين: إن الأعرج له دافع قوي للجري لكنه يسير ببطء، والمراهق دافعه قوي لممارسة الجنس إلا أن البيئة الاجتماعية ترغمه على كبت الدوافع أو التسامي عليها أحيانا .

ملخص النظرية أنه لدراسة السلوك الإنساني يجب معرفة الدوافع التي تؤثر فيه، وأبعاد هذه الدوافع ودرجة تأثيرها ، وأهمية الترابط بين الدوافع والحاجات وإذا ما أريد تغيير أو تعديل أو تطوير السلوك السياسي، يفترض التعامل مع هذه الدوافع لتحديد وتطويرها وتعديلها، لتؤدي بالنتيجة إلى الغاية أو الهدف المطلوب .

ب- **نظرية الاستعدادات والاتجاهات**: إن السؤال الذي يطرح ذاته فوراً ما هو مفهوم الاستعدادات ؟ تعرف الاستعدادات بأنها تشمل مجموعة الآراء والاتجاهات والقيم والمعتقدات وسمات الشخصية التي تتحكم في استجابة الفرد بطريقة معينة في موقف معين .

ويعتقد أنصار هذه النظرية بعدم افتراض التعقل في السلوك الإنساني، حتى لو وعى الإنسان استعداداته، لأن ذلك لن يمكنه من أن يعي مدى تأثير سلوكه بهذه الاستعدادات. إن الاستعدادات حقيقة تساعد في فهم السلوك السياسي للأفراد ، كما أن تحليل السلوك يمكن أن يساعد بالمقابل على فهم الاستعدادات، وبالتالي فإن فهم عملية التفاعل بين طرفي العلاقة الأصليين في العملية السياسية، وهما الأفراد والجماعات من جهة ، والسلطة من جهة أخرى، لا بد من أن يساعد أو يلقي الضوء على دور العملية السلوكية في العملية السياسية .

إنّ هذه النظرية تساعد على تحديد طبيعة استعداد الأفراد والجماعات، الذي يؤثر ويتحكّم بشكل ملموس في موقف السلطات العليا سلباً أو إيجاباً، كما تساعد في تحديد طبيعة استعداد السلطات من جهة تفهم مطالب الأفراد وضغوطهم، أو استعداد هذه السلطات لمواجهة هذه المطالب سلباً أو إيجاباً .

في الخلاصة أنه على المحلل السياسي أن يراعي ويهتمّ بهذه الاستعدادات ليتمكن من معرفة عوامل ثباتها وتغييرها أو تعديلها، لأنّ ذلك يمكن الباحث والمحلل السياسي من تبيان الوسائل التي تسهل مهمة السلطة في تغيير وتعديل هذه الاستعدادات .

٣- **نظرية الهادفية:** تقوم هذه النظرية على قاعدة مفادها أنّ كلّ سلوك يعتبر سلوكاً هادفاً، بمعنى أنه سلوك مقصود في حد ذاته ، أي أنه سلوك واع. وهذه النظرية بالضبط تخالف نظرية الاستعدادات التي تنظر إلى السلوك نظرة عدم تعقل، لكنّ هذا السلوك في الوقت ذاته لا يعتبر سلوكاً واعياً بالطلق، كما يقول مؤيدو وأنصار هذه النظرية، وقد يمزج بين الوعي وعدمه في درجات متفاوتة حسب وضع الفرد الذاتي والموضوعي ، وحسب درجة سيطرة الغرائز والانفعالات وأنماط الشعور والتعقل المختلفة ، وحسب وجهة نظر صاحب السلوك نفسه. وإنّ الهدف قد يكون خارجياً لتحقيق التوازن الخارجي للفرد، وقد يكون داخلياً لتحقيق توازن داخلي للفرد. هذا، قد يكون العمل لتحقيق هذه الأهداف شعورياً أو لا شعورياً، أو مزيجاً من الاثنين معا .

ولتطبيق هذا السلوك في المجال السياسي أو في العملية السياسية، فلا بدّ لنا أن نقول إنّ تبني أيّ سلوك سياسي بشكل عام، لا بدّ من أن يكون لخدمة هدف معين، وبدونه لا يوجد، لا خطة سياسية، ولا سياسة عامة .

إنّ هذا الترابط بين السلوك السياسي والأهداف يجعل مرحلة تشكيل الأهداف من أهم المراحل في بناء السياسة العامة، حيث يساعدنا على فهم العلاقة بين أهداف كل من الأفراد والجماعات والسلطات وبين أنماط سلوكها ، وهذا ما يسهل عملية التنبؤ بالسلوكيات المتوقعة لكل منهم عبر مؤشرات معينة لفهم هذا السلوك.

إنّ فهم تلك العلاقات يساعد السلطة على تفهم سلوك الأفراد والجماعات والتنبؤ به في حال اتخذت سياسات عامة تتعارض مع أهدافهم بشكل أو بآخر ، بالمقابل فإنّ تفهم الأفراد لمجمل الأهداف العامة، يمكن أن يساعد في تحديد درجة اللامبالاة أو الدعم الذي يمكن أن يقدمه الأفراد والجماعات لتحقيق الوظائف والمهام، ويساعد على ترشيد سلوكهم في تقديم مطالبهم السياسية وتفهمهم لسلوك القيادة التي لم تستطع تحقيق كل مطالبهم ، سواء أكان هذا التفهم إيجابياً أو سلبياً، بمعنى الذي يمكن أن يخلق لديهم حالة من العداء قد تصل إلى مرحلة الثورة العارمة ضد السلطة، لذلك نرى أنه كلما زاد التمازج والترابط بين أهداف الأفراد والجماعات والسلطات، كلما تعمق التفاعل بينهما وزاد الاستقرار السياسي لتحقيق لتوازن المطلوب

٤ - نظرية المباريات :

تقوم هذه النظرية على أساس الإمساك بالمفاهيم الأساسية للسلوك العقلاني الرشيد، وعلى أساس دراسة الخصائص التي يتبارى فيها أكثر من طرف، بشرط أن تكون العلاقة بين الأطراف علاقة تعارض، وأن تكون النتيجة غير معروفة أو غير مؤكدة ...

لكي تقوم هذه النظرية يجب توفر العوامل الأساسية التالية
أ- وجود لاعبين أو أكثر ، ولكل منهم أهدافه وإمكاناته

- ب- وجود استراتيجية لكل لاعب في مواجهة استراتيجية خصمه .
- ج- تحديد الإطار العام والبيئة التي تتم فيها المباراة، أي تحديد حدود كل طرف .
- د- نتيجة المباراة .
- إنّ السلوك العقلاني هنا يفرض ذاته عبر اختيار كل طرف استراتيجية تحقق له الربح الأعظمي. أما عن نتيجة المباراة، فغالباً ما تكون على الشكل التالي :
- أ- إما صفرية، بمعنى أنّ ما يخسره طرف يكسبه الطرف الآخر
- ب - غير صفرية ، وفيها يتفق الطرفان على تحقيق مصالحهما على حساب طرف آخر
- ج- كارثية، وفيها يتخاصمان ليدمر كل منهما الآخر، ويخسر كل منهما، كما هو الحال في الحرب النووية، وهذا لحسن الحظ لا يحدث أبداً. وإذا كان الأطراف أكثر من اثنان فلا تكون النتائج صفرية.
- إنّ استخدام هذه النظرية في العملية السياسية وخاصة في صنع القرار واتخاذة قد يكون مفيداً جداً، وبشكل أخص إذا استطاعت هذه النظرية استخدام أساليب رياضية ملائمة للعلوم الاجتماعية.
- إن هذه النظرية سوف تمكّن السلطة السياسية من اتخاذ قراراتها ورسم سياساتها بشكل أكثر منطقية ، لأنها ستمكنها من:
- ١- تبسيط سياساتها العامة وتجعلها مهيمنة على الجميع، بمعنى أن تصدر سياساتها العامة دون إعطاء أي اعتبار للمطالب العامة للأفراد أو للجماعات، وهنا تكون النتائج صفرية، لكن تكون السلطة في هذه الحالة معرضة للثورات المضادة لها.
- ٢- أن تساهم مع بعض القوى لتحقيق أهداف مشتركة على حساب أهداف القوى الأخرى.

١- المساومة مع كافة القوى لتحقيق أهداف مشتركة، وهذا يشترط نظاماً فيها قوى متعددة كفرنسا مثلاً، أو أكثر من تنظيم لقوة واحدة مثلاً عدة اتحادات للعمال والفلاحين.

أما على الصعيد الخارجي، فتبرز هذه النظرية على صعيد السياسة الدولية بشكل أهم بكثير من السياسة الداخلية، بسبب وضوح الحدود بين الأطراف وعدم تعدد القوى وتكامل العمل الاستراتيجي لكل طرف، وهذا غير متوفر على الصعيد الداخلي للدولة..

٥- المدرسة الاجتماعية:

تقوم هذه المدرسة على دراسة السلوك البشري ليس كأفراد فقط إنما لا بدّ للتحليل حتى تكتمل صورته النموذجية من النظر إلى الفرد على أنه عضو في الجماعة، وبالتالي لا بدّ من دراسة الظاهرة السياسية على المستوى الجماعي، وهذه مهمة كل العلوم الاجتماعية، كعلم الاجتماع السياسي، و الأنثروبولوجيا السياسية، وعلم الاقتصاد السياسي، وغيرها . حيث يتناول علم الاجتماع السياسي دراسة الصراع الاجتماعي والتغيير وكلّ ما يدور حول ظاهرة السلطة، بالتركيز على النواحي غير الرسمية ذات الجذور الاجتماعية. وتظهر أهمية ذلك من خلال الارتباطات غير الرسمية التي تربط الناس بعضهم ببعض، وهي الأساس في التنشئة الاجتماعية والسياسية للأفراد، وذلك من أجل تبيان تأثير دور الأسرة والطبقة الاجتماعية والتعليم والمهنة والدين والتجانس الاجتماعي على السلوك السياسي . بينما يتناول علم الأنثروبولوجية دراسة المجتمعات البدائية، بهدف اكتشاف القوانين العامة التي نظمت التاريخ الإنساني، والتي يتوقع أن تتظّم باستمرار التطور فسي المستقبل، طالما أن الطبيعة تتّم بالتبادل والاطراد فمثلاً، دراسة آثار التفرقة العنصرية والتعصب

وأثر اللون يوهي من مظاهر التكوين الانثروبولوجي للإنسان، سوف تبين أهمية الآثار التي ترتبها هذه الظاهرة على السلوك السياسي .

و للاقتصاد السياسي أهميته في تفسير السلوك السياسي للأفراد والجماعات من زاوية اقتصادية، مرتبطة بمستوى الدخل أو معدل الدخل الفردي، ووضعه في عملية الإنتاج، كل ذلك يقدم مؤشرات حول وضع الفرد الاجتماعي وتصنيفه الطبقي من هذه الزاوية، وأثر ذلك كله على سلوكه السياسي.

وهناك أيضاً موضوع يتناول العلاقات الاقتصادية في مجتمع من المجتمعات، يفود إلى معرفة آثار هذه العلاقات على البناء الاجتماعي والعلاقات الاجتماعية المختلفة، وخاصة فيما يتعلق بعلاقة العمال بأصحاب رأس المال، الذي يفرض آثاراً اجتماعية وسياسية واسعة النطاق قد تصل إلى مرحلة الصراع الواسع، والسذي من شأنه أن يحدد البناء السياسي بالتفكك والانهيال . حيث أن معظم الثورات البلشفية والصينية والاشتراكية أساسها اقتصادي اجتماعي، وأدت إلى وصول الشيوعيين إلى قمة السلطة . وأخيراً، لا بد من الإشارة إلى أن كل ما سبق منفرداً أو مجتمعاً، لا يستطيع أن يقدم تفسيراً حقيقياً وواضحاً بشكل كامل للسلوك السياسي، إلا عبر نظرية النظم ، هذه النظرية هي الوحيدة التي تنظر إلى السلوك على أنه تداخل وتشابك بين مختلف المقومات الفردية والجماعية، الشكلية والموضوعية، المادية والمعنوية، في المجتمع، كما سبق ذكره، وهي النظرية التي تركز على طبيعة التفاعل بين الأنماط الجزئية المختلفة في تكوينها الكلي .

الفصل الثامن
الديمقراطية



لمحة تاريخية:

عرفت الديمقراطية منذ عهد الإغريق، حيث تناولها في كتاباتهم كل من سقراط وأفلاطون وأرسطو، واعتمدت في أثينا في إطار المدينة - الدولة كنظام سياسي يختلف عن كل الأنظمة التي وجدت في تلك الفترة، والتي تميّزت بالاستبداد .

إن ديمقراطية أثينا قامت على مبدأ توسيع المشاركة الشعبية في الحكم، وذلك عبر إشراك المواطنين في تسيير شؤون الدولة ، لكنّ صفة المواطنة اقتصرّت على فئة قليلة من المجتمع، لأنّ المجتمع الإغريقي نفسه كان قائماً على الرق والعبودية كأساس لنظامه الاقتصادي .

فقد انقسم المجتمع الإغريقي إلى قسمين: أحرار وعبيد ، والأحرار بدورهم انقسموا إلى فئتين ، مواطنين وغير مواطنين أي الأحرار والغريباء الذين لا يحقّ لهم المشاركة في العملية السياسية ولا تولّي المناصب، و المواطنة كانت تكتسب بالولادة، فينوارثها الآباء عن الأجداد .

وتشير الدراسات التاريخية إلى أن عدد سكان أثينا تجاوز الثلاثمائة ألف نسمة، وأنّ الذين كان يحقّ لهم حضور الاجتماعات السياسية بلغ ثلاثة وأربعون ألف نسمة فقط من الرجال البالغين، ولم يكن يحضر منهم سوى ثلاثة آلاف فقط،

بسبب الشروط الإضافية الأخرى التي وضعها نظام أثينا على المواطنين لكي يحقّ لهم حضور وممارسة الاجتماعات السياسية، منها: أن لا يكون مديناً للمدينة، وأن يكون مالكا لعقار وأن لا يكون فاراً من أيّ معركة حربية . . .

والخلاصة أن عدداً ضئيلاً من سكان أثينا كان يمارس السلطة ويتمتع بحقوقه السياسية وبرأيي هذا يخالف الديمقراطية الحقيقية ، التي تعني توسيع دائرة المشاركة لتشمل كل المواطنين، وتضمن لهم حقوقهم وحريّاتهم السياسية والاجتماعية.

لقد كثر تداول كلمة الديمقراطية في القرنين السابع عشر والثامن عشر ، والذي ترافق مع ظهور عدد من الكتابات التي تطالب بالمساواة بين البشر .

كما كثر تداول مفهوم الديمقراطية في أوروبا ابتداء من القرن التاسع عشر، وخاصة في القرن الثامن عشر ، مع توطد الليبرالية السياسية ، أما بالنسبة للعرب ، فلم تدخل كلمة الديمقراطية اللغة العربية إلا من خلال الغرب ، في أواخر القرن التاسع عشر إذ كان لتطور مفهوم الديمقراطية في الغرب أثره في تطور وممارسة الديمقراطية في البلدان العربية .

سنتناول في هذا الفصل التعريف بالديمقراطية ، وشرح مفاهيمها في الفلسفتين الليبرالية والماركسية ، وتحديد أشكالها كما سنعالج موضوع الأحزاب والمعارضة في الأنظمة الديمقراطية

أولاً- تعريف الديمقراطية :

ليس من السهل التعريف بالديمقراطية بسبب شمولها مختلف أوجه الحياة، ولتأثرها بالمعطيات التاريخية والسياسية والاجتماعية والاقتصادية والنفسية. وهذا ما حدا بجورج بورديو إلى القول إنَّ على الباحث في الديمقراطية "أن يكون في الوقت ذاته مؤرخاً لفهم تكون فكرة الديمقراطية؛ عالم اجتماع لدراسة تجذرها في الجماعة؛ عالم اقتصاد لإدراك العوامل المادية المؤثرة في تطورها؛ عالم نفس لمعرفة مصدر الطاقة التي تغذيها؛ منظراً سياسياً، لتحليل أثر الأنظمة والعقائد السياسية على مفهوم الديمقراطية، وأخيراً رجل قانون، لتعريف المؤسسات الخاصة والسياسية التي تجسد عملياً الديمقراطية".^{١١}

فالديمقراطية، لا تقتصر، كما يبدو للبعض، على شكل نظام الحكم، إنما تتعدى نطاق المؤسسات الدستورية، وتتدخل مباشرة في صلب العلاقات بين الأفراد

^{١١} عصام سليمان، المدخل إلى عالم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٢٠ .

والجماعات ومن أجل إدراك معنى الديمقراطية ، يجب على الباحث أن يتناولها كشكل لنظام الحكم ، وكنمط للعلاقات الإنسانية في آن .

١ - الديمقراطية كشكل لنظام الحكم .

تبدو الديمقراطية شكلاً لنظام الحكم ، متعارضا مع الحكم الملكي الاستبدادي، والحكم الأوليغارشي (حكم القلة الغنية) . ويرتبط تعريفها بالإجابة عن الأسئلة التالية باسم من ، وبمن ، ومن أجل من تمارس السلطة ؟ . بالنسبة للسؤال الأول هناك ثلاثة أجوبة .

الإمكانية الأولى: ممارسة السلطة باسم المولد وصلة القرى، أو الصفات العقلية الخارقة. وفي كلتا الحالتين ، يكون الشخص "الأفضل" مدعواً لممارسة الحكم. أما الذي يميز الحالتين بعضهما عن بعض، فهو المعيار المعتمد في اختيار الحكام. ففي الحالة الأولى، يكون المولد ورابطة القرى المقياس المعتمد؛ بينما في الحالة الثانية تكون الصفات الخلقية والعقلية هي المقياس. فيكون الحكم " حكم العقلاء والعلماء " . وهناك اعتقاد بأن الأمور سوف تسيّر نحو الأفضل ، في حال وضع الشعب مصيره بيد هؤلاء العقلاء والعلماء .

الإمكانية الثانية: هي ممارسة السلطة باسم الثروة فيصل إلى سدة الحكم الأشخاص الأكثر غنى (أصحاب المؤسسات المصرفية، كبار الصناعيين والتجار، الخ) ، وقيمون نظاماً سياسياً تكون فيه السلطة حكراً عليهم ، وينعزلون نسبياً عن باقي المجتمع ، كونهم يعبرون في ممارستهم الحكم عن مصالح الأقلية. فيكون الحكم حكماً أوليغارشياً .

الإمكانية الثالثة: هي ممارسة الحكم باسم غالبية الشعب ، المعبر عن إرادته بالاقتراع العام. وهذه هي الديمقراطية. والذين يمارسون الحكم هم الأشخاص الذين يقع عليهم اختيار الشعب ، دون إعطاء أي أهمية لمحتدهم ولعلمهم

ولثروتهم. فالديمقراطية تتعارض تماماً مع مبدأ السلطة التي لا تنبع من إرادة الشعب. فهي نظام حكم يهدف إلى تضمين الحرية في العلاقات السياسية ، أي علاقة القيادة _ الطاعة ، الملازمة لكل مجتمع منظم سياسياً. فالسلطة تستمر ، بدون شك ، في الحكم الديمقراطي ، ولكنها تبنى على موافقة الأشخاص الخاضعين لها، فتكون متوافقة ومنسجمة مع حرياتهم .

أما بالنسبة للسؤال؛ من أجل من تمارس السلطة ؟ فيقوم جدل بين المفكرين السياسيين، فالبعض يقول إن غاية ممارسة السلطة ، في النظام السديمقراطي ، هي تحقيق مصلحة كافة أفراد الشعب. فالحكومة التي تمارس السلطة استناداً إلى الإرادة العامة، لا يمكنها إلا أن تعمل في سبيل مصلحة كل أفراد الأمة. أما البعض الآخر، فيقول بأن السلطة تمارس، في النظام الديمقراطي، من أجل الغالبية العظمى من الشعب، لأنه لا يمكن عملياً تحقيق مصالح كافة أفراد الشعب. فهذا الأخير ليس مجموعة متجانسة تماماً، إنما هو مكون من فئات وطبقات وجماعات ، ليس لها جميعها المصالح ذاتها ، وقد تكون مصالحها متضاربة في أوقات كثيرة .

هذا الجدل يقودنا إلى البحث في الإجابة عن السؤال ؛ بمن تُمارس السلطة ؟ وهنا تبدو الإجابة مرتبطة بالإجابة عن السؤال السابق ، أي من أجل من تُمارس السلطة ؟ .

القول بأن السلطة، في النظام الديمقراطي، تمارس من أجل تحقيق مصلحة كافة أفراد الشعب، يقود إلى الاستنتاج بأن الذي أنشئ من أجل تحقيق مصلحة الجميع ، على الجميع أن يشاركوا فيه. فإذا كانت السلطة تمارس من أجل الجميع فعلى الجميع أن يمارسها. والقول بأن السلطة تمارس من أجل تحقيق مصلحة الغالبية العظمى من الشعب ، يقود أيضاً إلى الاستنتاج بأن على الغالبية الشعبية أن تمارس السلطة، غير أنه لا يمكن لكل أفراد الشعب، ولا للغالبية

العظمى منه، أن تكون في الوقت ذاته حاكمة ومحكومة. فتطابق أو تماثل الحكام والمحكومين ، بشكل كامل، هو أمر صعب التحقيق. فلا يمكن، عملياً ، ممارسة الحكم إلا بواسطة أقلية من أفراد الشعب. لذلك تمتاز الأنظمة السياسية بعضها عن بعض بمدى اقترابها من المثال الديمقراطي، الذي يصعب بلوغه. لهذا السبب، يطرح الموضوع من زاوية أخرى ، وهي ضرورة انبثاق الأقلية الحاكمة من الشعب، باعتماد عدة طرق ، من بينها الاقتراع العام ، الذي يبدو الأكثر ملائمة للمثال الديمقراطي. فالديمقراطية، على حد تعبير هنري دي مان: " هي طريقة خاصة لانتقاء الوسائل الكفيلة بتقليص المسافة إلى أقصى حد ممكن، بين النظام السياسي بواقعه الحقيقي ، والمثال الديمقراطي ؛ لأن تحقيق هذا المثال واقعياً وفي المطلق غير ممكن .

هذا التعريف بالديمقراطية، كشكل لنظام الحكم، يجد التعبير عنه بالقول بأن الديمقراطية هي "حكم الشعب بالشعب وللشعب" ^{١٦١}. ولكن حصر الديمقراطية في شكل نظام الحكم يؤدي إلى تقليص مفهوم الديمقراطية .

٢ - الديمقراطية كنمط للعلاقات الإنسانية :

للقواعد الدستورية الوضعية، وللتقاليد السياسية ، أهمية كبرى في تحقيق الديمقراطية. فالأقتراع العام وتحديد وظائف المؤسسات، وصلاحيات الأشخاص الذين يمارسون السلطة ، والتقيّد بالأصول المتبعة في تأليف وإسقاط الحكومات، والفصل بين السلطات ، والاعتراف بالحريات والحقوق والمساواة ، هي جميعها في أساس النظام الديمقراطي، وعدم التقيد بها يؤدي إلى تسويبه الديمقراطية. غير أن المؤسسات الدستورية والقواعد الحقوقية، على الرغم من أهميتها، لا تصنع الديمقراطية. فالديمقراطية في جوهرها تتجاوز هذه المؤسسات

^{١٦١} عصام سليمان ، المدخل إلى علم السياسة ، مرجع سابق، ص ٢٢٢ .

والقواعد لتشكل سلوكاً اجتماعياً وسياسياً ، يركز على فكرة المساواة في العلاقات الإنسانية ، واحترام حقوق الإنسان وحرياته. فهي تدخل في تكوين شخصية الفرد والجماعة. وهذا ما عبر عنه " جورج بورديو " حين قال إن الديمقراطية هي فلسفة، ونمط عيش ومعتقد ، وتكاد تكون عرضاً شكلاً للحكومة.¹⁶²

و غالبية الذين كتبوا عن الديمقراطية عبروا عن هذا المفهوم .فالديمقراطية تدخل في صلب العلاقات بين المواطنين من جهة ، وبينهم وبين السلطة الحاكمة من جهة أخرى، ولا تقتصر فقط على شكل الحكم .وقد كتب ألكسي دو توكفيل ، وهو أول من بين أهمية المساواة في تحقيق الديمقراطية ، أن ما لفدت نظره أثناء رحلته إلى الولايات المتحدة الأمريكية ، هو المساواة في الفرص المتاحة لمختلف أفراد الشعب ، فاكشف أن " ثورة كبيرة هي قيد التحقيق وأن الديمقراطية لا بد قادمة " .

و لكي تتحقق الديمقراطية عملياً في الواقع السياسي، ولا تبقى فكرة مجردة أو شعاراً لا قيمة فعلية له، أو ستاراً للاستبداد والتعسف، يجب أن يكون الشعب مؤمناً بقيمة المبادئ الديمقراطية، وبالديمقراطية كقيمة بحد ذاتها ، ومدرراً لأهميتها في الحياة السياسية ، وهذا يتطلب قدراً من الثقافة والنضج السياسي. فالمؤسسات الدستورية تشكل إطار العمل السياسي، وتلعب دوراً هاماً في تحديد أنماط النشاط السياسي، غير أن القوى السياسية ، من أحزاب وقوى ضاغطة وتنظيمات وتجمعات، هي التي تقوم بهذا النشاط، ومن صفوفها ينطلق من يمارس السلطة ، فلا يكفي أن يكون شكل المؤسسات الدستورية ديمقراطياً لتتحقق الديمقراطية، إنما يجب أن تكون المبادئ الديمقراطية راسخة في عقول

¹⁶² Burdeau George, la democratie, Paris, ed.du,seuil, 1978,p.9

ونفوس الحكام ، وفي الشعب نفسه الذي هو مصدر السلطة. وهذا يفترض تمرّساً في العمل السياسي الديمقراطي . فالأنظمة السياسية تقترب من النموذج الديمقراطي بقدر ما تتوافر لها هذه الشروط. فنرى شعوباً عريقة في الديمقراطية إلى جانب شعوب حديثة العهد بها، بينما شعوب أخرى تكاد لا تعرف عنها الشيء الكثير . وللأفعال الصادرة عن السلطة أهمية أساسية في تحديد طبيعة النظام السياسي. فالديمقراطية لا تترجم فقط بالتعبير عن إرادة الأكثرية، وإنما أيضاً بمضمون عمل السلطة، أي بتطبيق، أو على الأقل بعدم تعارض الأفعال والممارسات الصادرة عن السلطة، المعبرة عن إرادة الأكثرية، مع القواعد القانونية والأخلاقية التي يؤمن بها الشعب، ومع المبادئ التي تركز عليها الديمقراطية. فالأكثرية غير المؤمنة بالحرية والمساواة، والتي لا تحترم حقوق سائر المواطنين، لا يمكنها أن تمارس الحكم الديمقراطي. فالديمقراطية ليست حكم الأكثرية وحسب، إنما حكم الأكثرية الساعية إلى تحقيق أهداف الديمقراطية، والمتمسكة بالقواعد والمبادئ التي تركز عليها المؤسسات الديمقراطية. فالحكم التعسفي ربما استند إلى إرادة الأكثرية. ويقول روبرت ماكيفر، في هذا المجال، "لربما بلغت الأكثرية الحكم عن الطريق الديمقراطي، واستخدمت الحكم بعد ذلك للقضاء على المبدأ الديمقراطي. و لربما استطاع زعيم غوغاشي أو توتاليتاري جانر أن يظفر بأكثرية الأصوات في انتخاب ديمقراطي حر، وما يلزم بعد ذلك أن يهزم المؤسسات الديمقراطية التي رفعت إلى السلطة. ويكون عمله هذا نهاية الديمقراطية، وإن أقدم عليه بإجماع الأكثرية التي تؤيده" ^{١٦٣}.

^{١٦٣} روبرت ماكيفر، مرجع سابق، ص ٢٤٦، ٢٤٧. ولزيت من الاطلاع يمكن مراجعة عصام سليمان، المداخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٣٤.

إن نقيذ الأكرثفة الحاكمة بالمبادئ الديمقراطية هو الذي يصون حقوق وحرفات الأقلفة السفسفة؁ فإذا كانت قرارات السلطة الحاكمة غير منسجمة أو متناقضة مع هذه المبادئ؁ يصبح من حق الأقلفة السفسفة؁ بل من واجبها وواجب كل مؤمن بالديمقراطية؁ رفض هذه القرارات؁ والعمل على إلغاؤها. فهل يجوز مثلاً للحكومة؁ في نظام ديمقراطي؁ اتخاذ قرار يحفز التمييز العنصري ؟ إن سياسة التمييز العنصري تتناقض والديمقراطية؁ لأنها تناقض مبدأ المساواة؁ والحكم الذي يمارسها لا يكون ديمقراطياً؁ حتى ولو كان يُعبّر عن إرادة الأكرثفة. ولا يمكن للمواطنين التعبير عن آرائهم ومواقفهم في ظل بعض الأنظمة التي تستمد سلطتها من إرادة الأكرثفة مثل (النظام النازي في ألمانيا أثناء حكم هتلر؁ والنظام الفاشي في إيطاليا في عهد موسوليني؁ على سبيل المثال لا الحصر) فقط في النظام الديمقراطي يستطيع المواطنون التعبير بحرية عن آرائهم؁ وانتقاد الحكومة .

وفي نهاية التحليل؁ يمكن القول إن الديمقراطية؁ قبل أن تكون شكلاً لنظام الحكم؁ هي تجسيد لقيم إنسانية ونمط للعيش والقواعد الدستورية الوضعية التي تُعبّر عنها هي مجرد بنية فوقية لا معنى لها إلا بقدر ما تتمسك الجماعة بالمبادئ والقيم التي تركزها هذه القواعد .

٣- الأسس التي يقوم عليها النظام الديمقراطي ؟

أ- الاقتراع العام .

ب- تحديد وظائف المؤسسات وصلاحيات الحكام الذين يمارسون السلطة .

ج- النقيذ بالأصول المثبقة في تأليف الحكومات وإسقاطها .

د- الفصل بين السلطات

هـ- الاعتراف بالحرافات العامة والحقوق والمساواة .

ثانياً - أشكال الديمقراطية:

يمكن التمييز فعلياً بين ثلاثة أنواع من الديمقراطية، وهي :

الديمقراطية المباشرة - الديمقراطية شبه المباشرة - الديمقراطية التمثيلية .

١ - الديمقراطية المباشرة :

و فيها يتحقق مفهوم الديمقراطية بأنها حكم الشعب بالشعب، حيث يمارس الشعب السلطة بشكل مباشر دون أن ينوب عنه أحد .
وقد اعتمد هذا الشكل من الديمقراطية قديماً في مدينة أثينا في عهد الإغريق، خلال القرنين الرابع والثالث قبل الميلاد، حيث كان يجتمع المواطنون الأحرار البالغون سن العشرين في ساحة عامة على شكل جمعية عمومية وكانوا يناقشون المسائل السياسية المختلفة بالإضافة إلى شؤون المدينة، هذه الجمعية كانت تتعقد مرة كل شهر تقريباً، وتنتخب من بين أعضائها هيئات تمثيلية تعمل لمدة قصيرة ولمرة واحدة فقط، لكي تتاح للجميع فرصة المشاركة في عمل هذه الهيئات، وكانت أثينا تتكون من عشر قبائل تنتخب من بينها مجلساً سمي مجلس الشيوخ، بمعدل خمسين عضواً عن كل قبيلة، بمعنى أن المجلس يضم حوالي ٥٠٠ شخص ولمدة سنة. ويمارس هذا المجلس السلطة التنفيذية والتشريعية معاً، أي يقترح مشاريع القوانين ويقدمها للجمعية العامة، كما كانت الهيئة الناجية تنتخب من بينها مجلساً عسكرياً يمارس الشؤون العسكرية، وأيضاً تنتخب من بين أعضائها، أعضاء المحاكم، إذا بالإضافة إلى الديمقراطية المباشرة، كان هناك هيئات تمثيلية منتخبة، وكانت هذه الهيئات خاضعة لمراقبة المواطنين المستمرة وبشكل مباشر. وكانت الجمعية العمومية

التي تضم هؤلاء في هي السلطة العليا، وهذا "لا يعني أن الجمعية الشعبية قد مارست بالفعل شؤون المياسة العامة".^{١٦٤}

وفي الوقت الراهن تطبق الديمقراطية المباشرة في ليبيا عبر اللجان الشعبية، وفي سويسرا في بعض المقاطعات الجبلية حيث تمارس الديمقراطية مباشرة كتقليد من التقاليد الشعبية. غير أنه توجد صعوبات كثيرة تحول دون فعالية الحكم في الديمقراطية المباشرة، لذلك يقول جورج سباين إن "الديمقراطية المباشرة، بمعنى الحكم بواسطة الشعب كله، خرافة سياسية أكثر منها نظاماً من نظم الحكم".^{١٦٥}

و لكن هناك مجموعة من الانتقادات التي وجهت لهذا النوع من الديمقراطية المباشرة، ومنها :

أ - لا يمكن تطبيقها إلا على مستوى الوحدات الصغيرة أو الدول التي عدد سكانها صغير جداً.

ب- إن هذا الشكل من الديمقراطية لا يمكنه اتخاذ قرارات شعبية، بسبب تنافر مصالح المواطنين، واختلاف المستويات الثقافية والعلمية، وصعوبة فهم القضايا التقنية والقضايا الخطيرة من قبل المواطنين، لأن التطور التكنولوجي السريع يتطلب خبرات وتخصص في شؤون الحكم.

ج- هناك مسائل عسكرية تنسب بطابع السرية وخاصة ما يتعلق منها بأمن الدولة وسياساتها وقواتها العسكرية، والتي لا يمكن الكشف عنها أمام كل الشعب في جلسة علنية، مما يهدد الدول بأفدح المخاطر. إذاً، هذا الشكل من

^{١٦٤} جورج ميلين، تطور الفكر السياسي، ترجمة حسن جلال العروسي، القاهرة-نيويورك، مؤسسة فرانكلين للطباعة والنشر، ١٩٦٣ م.

^{١٦٥} عصام سليمان، المنخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٥٥.

الديمقراطية يصعب تحقيقه في الوقت الحاضر، وهو ذو محاذير كثيرة في الأساس والشكل.

٢- الديمقراطية شبه المباشرة :

يتسم هذا الشكل من الديمقراطية بأنه يجمع بين الديمقراطية المباشرة والديمقراطية التمثيلية التي سنتحدث عنها لاحقاً .

يتمتع المواطنون في نظام الديمقراطية شبه المباشرة بحق المشاركة في عملية اتخاذ القرار عبر الرجوع إليهم في استفتاء عام فيما يتعلق بمشاريع مقترحة من قبل المواطنين، ويتمتعون أيضاً بوجود هيئات تمثيلية منتخبة من قبلهم عبر الاقتراع العام .

إن هذا النظام مطبق في سويسرا، حيث يتم استدعاء الشعب إلزامياً للتصويت على تعديل القوانين، أو تعديل الدستور، ولكي يتم إقرار أي تعديل لقانون فيدرالي باعتبار أن النظام السويسري نظام فيدرالي، يتطلب ذلك استفتاء عاماً ويتم عادة بناء على رغبة خمسين ألف ناخب^{١٦٦}، وإن أي عريضة موقعة من ثلاثة بالمائة، أي من حوالي مائة ألف مواطن تؤدي إلى استفتاء على أي تعديل على الدستور الفيدرالي، إذا، يتمتع المواطنون السويسريون بسلطة حقيقية تسمح لهم بتحديد مسار التطور الدستوري، سواء أكان بالموافقة على تغيير أو اقتراح تعديل الدستور والقوانين التشريعية. إن أهم محاسن هذا الشكل من الديمقراطية هو "أنه يبدو كصمام أمان لتهدئة الصراعات الأيديولوجية والدينية، وللحفاظ على حقوق الأقليات، حيث يسمح لها بطرح مطالبها والدفاع عن مواقفها وتساهم هذه الديمقراطية غير المباشرة في عدم تهميش الجماعات فلا تجسد

^{١٦٦} كان هذا العدد ثلاثين ألف ناخب ، ومن ثم رفع إلى خمسين ألف ناخب في التعديل الدستوري في أيلول ١٩٧٧

نفسها مضطرة إلى استخدام وسائل عنيفة وغير شرعية للدفاع عن مصالحها
١٦٧»

٣- الديمقراطية التمثيلية :

بما أنه توجد صعوبة كبرى في تحقيق الديمقراطية المباشرة للأسباب التي ذكرت آنفاً، أي أن الشعب غير قادر على ممارسة الحكم مباشرة، فلا يعود هناك إمكانية لممارسة الديمقراطية إلا عبر قلة من الحكام يتم اختيارهم من الشعب مباشرة، عبر الاقتراع العام الذي يُحقّق مشاركة سياسية في الحكم من قبل المواطنين، أي يصبح حكم الأكثرية دون قمع الأقلية، بمعنى أن الأمة توكل سيادتها إلى نواب عنها يقومون بتمثيل مصالحها في مؤسسات تشريعية ولمدة محدّدة دورية، يتم بعدها محاسبة النواب عمّا فعلوه خلال تلك الفترة، والميادة هنا على نوعين :

- أ- سيادة وطنية بمعنى أن النائب لا يصبح ممثلاً للذين انتخبوه فقط، إنما ممثلاً للأمة كلها، فهو مسؤول أمام الأمة، وليس أمام الذين انتخبوه .
- ب - السيادة الشعبية: يصبح النائب مسؤولاً أمام من انتخبوه، وبخاصة من قبلهم، لذلك فإنه مع تطوّر وسائل الإعلام والاتصالات، أصبح الشعب على معرفة دائمة وإطلاع مستمرّ بكلّ ما يقوم به النواب. وأنّ انتشار النظام التمثيلي على نطاق واسع جداً في مختلف بلدان العالم، رغم اختلاف الرؤى الأيديولوجية للأنظمة السياسية لهذه البلدان، فهو دليل قاطع على نجاح هذا النظام على الصعيد العملي، وقد أصبح النظام الأمثل الذي يُحقّق التوافق بين فاعلية السلطة وحربة المواطنين لكنّه، في ذات الوقت، تعرّض لانتقادات شديدة منها :

Sidjanski dusan , la Suisse le Pouvoir des gouvernes et le Pouvoir des prejuges, 167
in,paris,p.u.f 1978 no pouvoirs,7 .p. 115 .

١- انتقاد الأساس الحقوقي باعتبار أن نظرية التمثيل تركز على وهم مطلق، فالمواطن بصفته الفردية لا يملك الحق في أن يكون ممثلاً، لأنَّ المُمثِّل يمثل الأمة جمعاء ، فليس للمواطن أي سلطة لكي يوكل شخصاً آخر بممارستها نيابة عنه، فلا يوجد إذاً أي علاقة حقوقية بين الناخبين وممثلي الأمة.

٢- التعارض القائم بين النظام التمثيلي والديمقراطية :إنَّ انتخاب الممثلين لا يؤدي إلى الحفاظ على حرية الناخبين، أي المحكومين ، إنما يضيفي شرعية على سيطرة الحكام. فهذه القلة التي ينتخبها الشعب نيابة عنه، تتحوَّل بشكل تدريجي بفعل هذه الممارسة (التمثيل) إلى نخبة لها مصالحها الخاصة التي تتميَّز عن مصالح الشعب، وحيث تعمل هذه النخبة للحفاظ عليها، فتبتعد عن الناخبين وتكوِّن طبقة سياسية ينحصر فيها التمثيل السياسي. وبذلك تتحول الوكالة النيابية إلى مهنة سياسية، وينشغل الممثلون بمصالحهم الوظيفية، وينسون مصالح الأمة. وكلُّما طالَّت مدة النائب يبتعد عن مصالح الشعب. وهنا تتحوَّل النيابة إلى مهنة، ويفقد النائب الصفة التمثيلية، لأنه يهدف إلى تحقيق الكسب المادي والمعنوي الشخصي فقط، بينما يهدف التمثيل إلى تحقيق مصالح الشعب. وأكثر من انتقاد النظام التمثيلي "اموند موسكا" صاحب نظرية الأقلية الحاكمة كما اعتبرت الماركسية اللينينية التمثيل النيابي عملية تضليلية، اخترعتها الطبقة البرجوازية لإضفاء شرعية على سيطرتها على الشعب.

٣- عدم ملائمة النظام التمثيلي للحياة العصرية :إنَّ تعقُّد الحياة أدَّى إلى تدخل الدولة في شؤون المواطنين، وحتى الخاصة منها، كالأجهاض وتحديد النسل، مما أفقد النائب القدرة التمثيلية، فالنائب الذي كان الواسطة الرئيسة بين الشعب والحكَّام قد تخطَّاه الزمن بفعل أدوات الاتصال الحديثة والإعلام والانترنت، فالشعب يمكنه الآن إيصال صوته للمسؤولين في السلطة عبر تلك الوسائل.

إنَّ فاعلية الممثلين آخذة بالتقلُّص بسبب التطوُّر التكنولوجي في مختلف الميادين، مما يتطلَّب خبرة خاصة في كلِّ ميدان من ميادين الحياة، وهذه المهمة يقوم بها البيروقراطيون الذين يمسكون بأجهزة الدولة الحديثة.

٤ - مزايا الديمقراطية التمثيلية :

برغم كلِّ الانتقادات الموجهة إليها، وغياب القدرة على تحقيق الديمقراطية المباشرة، فإنَّه يمكن القول إنَّه :

أ- يمكن اعتبار الديمقراطية التمثيلية النظام الأفضل الذي يُمكن المواطن من المشاركة في اختيار الحكام .

ب- إنه نظام سياسي مُتقدِّم قياساً بالأنظمة الاستبدادية و الأوليغاركية ،

ج- إنه النظام الذي يفسح المجال أمام المواطنين لمراقبة الحكام والضغط عليهم للحدِّ من سوء استخدام السلطة .

د- يؤمِّن حداً معيناً من الحرية والعدالة والمساواة^{١٦٨}.

هـ- يُحقِّق مصالح أوسع الفئات الشعبية، مما يستوجب تنظيم الشعب في أحزاب وتنظيمات فاعلة.

ولكي تتجح الديمقراطية التمثيلية يجب أن يكون الشعب على مستوى من الثقافة والوعي يمكنه من اختيار الأفضل لممارسة السلطة، ومراقبة الحكام في أداء

وظيفتهم، وأيضاً، يتطلب نجاحها حداً أدنى من توافق المصالح الاقتصادية بين الأقلية و الشعب، وبفترض تحسُّناً في أوضاع الشعب المعيشية، لأنَّه في ظلِّ

الانهيار الاقتصادي يتحول إلى نظام استبدادي، كما حصل في ألمانيا وإيطاليا .

لذلك لا يمكن للنظام التمثيلي أن ينجح إلَّا في ظلِّ الازدهار الاقتصادي .

^{١٦٨} عصام سليمان ، المدخل إلى العلوم السياسية ، مرجع سابق ص ٢٦٠ .

ثالثاً - المفهوم الليبرالي للديمقراطية :

تطور مفهوم الفلسفة الليبرالية في أوروبا في القرنين السابع عشر والثامن عشر، وتعارض هذا المفهوم مع الديمقراطية في بدايته لكنه مع الوقت استوعبها بشكل تدريجي، حيث اقتصر الاقتراع على الطبقة العليا في البداية، ثم ما لبث أن انتشر وتوسع ليشمل الطبقة الوسطى ومن بعدها الطبقة العاملة وأخرها النساء، مثال سويسرا ١٩٧١. "قامت الديمقراطية الليبرالية على افتراض أساسي وهو حرية الاختيار ونقلت مفهوم حرية المستهلك من الاقتصاد إلى السياسة، فتصورت نظاماً اقتصادياً يقوم على المنافسة، أي على العرض والطلب، وبالتالي نظاماً سياسياً يقوم على حرية الاختيار بين الأحزاب ومختلف الاتجاهات السياسية".

وقد مرت الديمقراطية في مرحلتين متتاليتين هما :

أ- الديمقراطية السياسية (الديمقراطية الكلاسيكية) .

ب- الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية .

١- الديمقراطية السياسية وخصائصها :

تمتاز الفلسفة الليبرالية التي نتج عنها مفهوم الديمقراطية السياسية، ببعض الخصائص السياسية، منها

أ- إيمانها المطلق بحرية الإنسان: فالحرية ملازمة للطبيعة البشرية، ومهما وجدت عوائق اجتماعية في طريق الحرية، فلن تقوى على انتزاعها من الإنسان.

يستمد هذا المفهوم جذوره من بعض الأفكار التي سادت أوروبا في القرن الثامن عشر، وخاصة أفكار جان جاك روسو التي تقول (إن الإنسان طيب وحر في حالة الطبيعة، وإذا تمكن المجتمع من وضع بعض الحدود على حرية

الإنسان أو إفساده، فلا يعني ذلك أن طبيعة الإنسان أفسدت، لأن الإنسان يبقى طبيعياً حراً بطبيعته، وتستمر في إطار بعض المؤسسات الاجتماعية والسياسية الملائمة .

ب- **الفردية:** الفرد هو المحور الأساسي، والقيمة الأولى والرئيسية، ولا يجوز المساس بحرية الفرد ومنافعه، وعلى مؤسسات الدولة أن ترعى حريته إلى أقصى درجة وتضمن حقوقه، وذلك بعدم تدخل الدولة في شؤونه. ويتم ذلك من خلال مشاركة المواطنين بالحكم، ومن هنا أصبح مبدأ المشاركة أساسياً للديمقراطية حسب المفهوم الليبرالي، بمعنى أنه قد أصبح أداة للحفاظ على الحرية الطبيعية. وتخشى الليبرالية من ذوبان الفرد في الجماعة، لأن ذلك يقضي على حريته، لهذا فإنها تعارض أي مفهوم يقدم الجماعة على الفرد، أو أي مذهب يركز اهتمامه على الطبقات الاجتماعية، أو تلك التي تمجد عظمة الأمة وهكذا فإن الفلسفة الليبرالية بالخلاصة ترفض القيم الجماعية .

٢- تطبيق الديمقراطية فيتم بعدة وسائل، أهمها :

أ- **الإفتراع:** وهو الطريقة التي تمكن الفرد من المشاركة في ممارسة السلطة، ويتم بشكل مباشر عبر الاستفتاء الشعبي ، أو بغير مباشر عبر انتخاب هيئات كمجلس النواب أو رئيس الجمهورية. و الإفتراع يجب أن يكون عاماً، لأن المساواة تقتضي مشاركة الجميع باختيار ممثلهم في السلطة ، وإعطاء صوت واحد لكل مواطن والقرارات تتخذ بالأغلبية .

ب- **فصل السلطات:** يعتمد على مفهوم مونتسكيو حول هذا الموضوع الذي يرى أن كل شخص يصل إلى الحكم يرى نفسه مدفوعاً لتجاوز حدود السلطة، ولتجنب ذلك، يجب توزيع السلطة إلى عدة هيئات، وعدم حصرها في هيئة واحدة أو شخص واحد، وإنما يجب توزيعها على هيئات ومؤسسات هي السلطة

التنفيذية والسلطة التشريعية والسلطة القضائية . وهذا يحول دون تجاوز أي من هيئات حدودها، وبالتالي يحول دون قيام نظام استبدادي .

ج- عدم حصر السلطة التشريعية ذاتها في هيئة واحدة :

إنما توزيعها على هيئتين أو مجلسين - مجلس النواب ومجلس الشيوخ مثلاً، فلا يستأثر أي من المجلسين بالتشريع لوحده، وتكون وظيفة مجلس الشيوخ عادة الحد من جماح مجلس النواب . ومع مرور الوقت، تعرضت الديمقراطية السياسية لأزمة حادة بسبب التطورات الاجتماعية والاقتصادية، فحرية التجارة والصناعة أدت إلى سيطرة الأغنياء على الفقراء، والأقوياء على الضعفاء . والتنافس الحر يؤدي إلى استفحال الهوة بين الناس بدلاً من أن يؤدي إلى المزيد من المساواة.

إن الديمقراطية السياسية أقرت المساواة السياسية ولكنها خلفت تسديجياً لا مساواة اقتصادية، أدت إلى تكديس ثروات الأغنياء على حساب سائر فئات الشعب، ونشأت أرستقراطية جديدة في ظل الثورة الصناعية، وازدادت الأزمة الاقتصادية والاجتماعية بين الحربين العالميتين الأولى والثانية، وأظهرت الديمقراطية السياسية عدم قدرتها على مواكبة المستجدات، فكان على الديمقراطية، أن تقيم وزناً أساسياً للمعطيات الاقتصادية والاجتماعية، وأن تتحول إلى ديمقراطية ذات مضامين سياسية اقتصادية واجتماعية .

٣- الديمقراطية الاقتصادية الاجتماعية: هي، كالديمقراطية السياسية الكلاسيكية، تركز على حقوق الإنسان، ولكنها تفهم هذه الحقوق بشكل مختلف عن فهم الديمقراطية السياسية لها . فالحقوق حسب الأخيرة هي ملازمة للفرد ويعود له وحده استعمالها، وفضيلة الدولة الوحيدة هي عدم التعرض لهذه الحقوق أو اغتصابها . أما بالنسبة للديمقراطية الاقتصادية - الاجتماعية،

فالحقوق ليست نابعة من طبيعة الفرد، بل هي تكريس قانوني لمتطلبات محدّدة واستجابة لحاجات معيّنة وهي حقوق اجتماعية، لأنّها معترف بها للإنسان ككائن داخل شبكة من العلاقات المادية. أيّ أنّه إنسان يعيش في وسط اجتماعي وهو مرتّهن لها بشكل كبير، وهي اجتماعية لأنّها امتيازات يقدمها المجتمع لمواطنيه.

وقد أصبحت الحرية أداة لتحرير الإنسان، لأنّ الواقع أثبت أنّ الحرية ليست معطى طبيعياً، وأنّ الإنسان غير قادر على التمتع بها فعلياً بسبب القيود والاستغلال الذي يمارسه عليه من هو أقوى منه مادياً، وعليه اكتسب هذه الحرية، فخلّت فكرة التحرّر محل الحرية .

باختصار، يمكن القول أنّ الديمقراطية، بمضامينها السياسية والاقتصادية والاجتماعية، تهدف إلى تحرير الإنسان من كافة أشكال القمع والاستبداد، وإشراكه في وضع القواعد القانونية التي تحكم العلاقات في المجتمع في شتى المجالات، وإلى توفير شروط حياة، تضمن لكل فرد الأمان والسعادة، وبمعنى آخر مجتمع تتحقّق فيه المساواة فعلياً في الواقع .

أمّا بالنسبة لدور الدولة في تحقيق الديمقراطية الاقتصادية - الاجتماعية، فيبعد أن كان الليبراليون يدّعون بأنّ الديمقراطية تتحقّق تلقائياً بامتناع الدولة عن التدخل في الاقتصاد وشؤون المحكومين، جاء الواقع ليثبت عكس ذلك، وخاصة بعد الأزمات الاقتصادية والاجتماعية، التي عصفت بالعالم، نتيجة عدم تدخل الدولة، فقد أكدّ الواقع أنّ شح الموارد الطبيعية، وأنايئة المستفيدين من النظام الاقتصادي - الاجتماعي الليبرالي المطلق والأزمات الاقتصادية التي انعكست على أوضاع الطبقات الفقيرة، أثبتت ضرورة فرض نمط جديد من العلاقات في حياة الجماعة للقضاء على العيوب الاجتماعية، وذلك عبر إعادة توزيع الثروة الوطنية. وهذا ما أجبر الدول على التدخل في الشأن الاقتصادي (مراقبة-

تخطيط - إدارة مشاريع ١٠٠)، فأصبحت السلطة أداة لتحقيق مستلزمات الديمقراطية والازدهار، وبدلاً من أن يشارك الشعب في ممارسة السلطة لمنع الحكام من المساس بمبادرته الفردية وحرية تنافس القوى الاجتماعية، أصبح يمارس حقوقه السياسية من أجل إصلاح البنية الاجتماعية.

إن تدخل الدولة في الاقتصاد، وخاصة في الأزمات، أصبح الضمانة الأساسية لاستمرار الازدهار الاقتصادي .

إن الضغط الشعبي على الحكام يتم عبر النقابات والأحزاب، ويقود السلطة إلى العمل من أجل التأثير في البنى الاقتصادية والاجتماعية بغية توجيهها نحو توازن جديد . فتتم مراقبة الاقتصاد بطريقة تضمن التوفيق بين الأهداف الجماعية والمصلحة الفردية، وتتم مراقبة الملكية بشكل يضمن وظيفتها الاجتماعية، فتلغي الدولة بعض الإمتيازات من المشاريع الصناعية في بعض الحالات، لتحرير العمال من التبعية لأصحاب رؤوس الأموال، وإعادة توزيع الدخل القومي بواسطة الضرائب. إن تدخل الدولة والسلطة في الشأن الاقتصادي هو ضمانة ضد الهزات الاقتصادية التي تهدد مصالح أرباب العمل كما تقوم الدولة أحياناً بتأميم بعض المؤسسات الاقتصادية، وتشرك العمال في إدارتها، كما تقوم بتمثيل النقابات في الأجهزة الحكومية العامة .

رابعاً - المفهوم الماركسي للديمقراطية :

تعني الديمقراطية الماركسية مجموعة المبادئ والمؤسسات التي ارتكزت عليها أنظمة الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية سابقاً، وتستمد جذورها من النظرية الماركسية - اللينينية للدولة، التي ترى أن الدولة وليدة الصراع الطبقي، إذ نشأت تاريخياً بسبب ظهور الملكية الفردية وانقسام المجتمع إلى طبقات، وهي تعبير عن سيطرة طبقة على طبقات أخرى بسبب قوتها

الاقتصادية. والدولة ظاهرة عابرة سوف تزول بزوال الصراع الطبقي، وهي حسب النظرية الماركسية- أداة قهر وقمع، وذات طابع دكتاتوري غير ديمقراطي. إن الديمقراطية حسب الماركسية ليست سوى خدعة ووهم، إذ ماذا تعني حرية الكلام والكتابة واختيار الحكام إذا كان وجود الإنسان المرتبط بالعمل مرتبهاً للقدرة الاقتصادية المركزة بقبضة المحظوظين والمسالكين، وخاضعاً لجور الحاجة كما قال ماركس. لذلك يميز الماركسيون بين نوعين من الحريات :

١- حريات شكلية تقدمها المجتمعات الليبرالية.

٢- حريات حقيقية هي حصيلة التحرر من الإرتهان لهؤلاء الذين يملكون أدوات الإنتاج. إن الحرية الحقيقية هي في المجتمع الشيوعي، حيث يزول الصراع بين الأفراد، وبين الدولة والأفراد من جهة أخرى، ولأن زوال الامتيازات سيؤدي إلى قيام مساواة حقيقية بين الأفراد .

أما تطبيق الديمقراطية الماركسية، فيتّم عبر وسائل وأساليب مناقضة لتلك التي يعبر بواسطتها عن الديمقراطية الليبرالية. فمثلاً، ترفض الماركسية الاقتراع العام، الذي يعتبر وسيلة أساسية لإشراك المواطنين في الحكم في الديمقراطية الليبرالية لأن الاقتراع العام حسب الماركسية ليس إلا وسيلة لتمكين الطبقات المستثمرة من السيطرة على البروليتاريا، وبالتالي فإن تحول المجتمع من الرأسمالية إلى الاشتراكية لا يتم إلا من خلال الثورة. إلا أن الماركسيين عدلوا من ذلك بقولهم: (مثلا خرونشيف) أنه يمكن الوصول إلى الاشتراكية بالطرق السلمية في حال توافر شروط معينة عن طريق البرلمان، إذا استطاعت البروليتاريا أن تكتل حولها الفلاحين والمتقنين وكل القوى الوطنية للوقوف ضد القوى الرجعية. ويلاحظ أن أغلب الأحزاب الشيوعية في أوروبا الغربية تبنت

فكرة الوصول إلى السلطة عن طريق الاقتراع العام، وتخلت عن طريق العنف، كما هو في إيطاليا وفرنسا وإسبانيا".
إن الركن الثاني الذي تقوم عليه الديمقراطية الليبرالية، وترفضه الديمقراطية الماركسية، هو مبدأ **فصل السلطات**، كوسيلة لحماية الحريات لأنه برأي الماركسيين ليس سوى خدعة باعتبار أن هذه السلطات الثلاث (التشريعية والتنفيذية والقضائية) هي بيد قبضة الرأسمالية التي تسخر كل أجهزة الدولة لمصلحتها ، وهي وسيلة لاقتسام السلطة داخل الطبقة الحاكمة، وبالمقابل فإن ديكتاتورية البروليتاريا هي ديمقراطية الأكثرية، لأنها ديكتاتورية الشعب، وإن السلطة النابعة من الشعب غير قابلة للتجزئة ويجب أن تركز بيد الجهاز المعبر عن إرادتها. فالماركسية تقول بعكس الليبرالية السياسية، أي بمبدأ وحدة السلطة .

أما بالنسبة لموقف الماركسية من تعدد الأحزاب، فهي ترفض التعددية الحزبية، انطلاقاً من كون الحزب يعبر عن مصالح طبقة محددة، وديكتاتورية البروليتاريا هي ديكتاتورية الشعب صاحبة المصلحة الواحدة ، لذلك لا مبرر لوجود حزب غير الحزب الشيوعي المعبر عن مصالح الشعب ، وفي الواقع، أنه مع نهاية الثمانينيات، اتخذت قرارات في عدة دول كانت ذات توجه ماركسي اشتراكي، بالموافقة على التعددية الحزبية، وشجعت على ذلك، المجر عام ١٩٨٩ مثلاً .

وفيما يتعلق بالحقوق والحريات الفردية في الديمقراطيات الشعبية، فإن الأنظمة السياسية، في الاتحاد السوفياتي والديمقراطيات الشعبية سابقاً ركزت على الحقوق الاجتماعية للمواطن ، أما بالنسبة للحريات الفردية، كالحرية السياسية وحرية المعتقد والقول والاجتماع، فإن دساتير تلك الدول كانت تنص عليها

بطريقة متقاربة مع النصوص الواردة في دساتير الدول الغربية، ماعدا حق الملكية، وهذه الحريات والحقوق في الديمقراطيات الشعبية لا يمكن ممارستها بصورة مغايرة لروح النظام، إنما يجب ممارستها بهدف تقوية نظام الديمقراطية الشعبية لتأمين التجانس داخل المجتمع الاشتراكي، وليس زرع الانقسامات داخل هذا المجتمع. إن المهمة الأساسية للنظم التي تتركز على الماركسية اللينينية، هي الوصول إلى مجتمع بدون طبقات، وإن الحقوق الفردية التي تعترف بها هذه الأنظمة ليست مطلقة إنما مقيدة بغاية محددة، هي الوصول تدريجياً إلى المجتمع الشيوعي.

خامساً- دور الديمقراطية في نشأة الأحزاب السياسية وتطورها :

تلعب الديمقراطية دوراً كبيراً في نشوء الأحزاب السياسية، كما أن هذه الأحزاب السياسية، تمارس دوراً مهماً في تطوير الممارسة الديمقراطية وترسيخها.

إن عملية الاقتراع العام ساهمت إلى حد كبير في نشوء الأحزاب السياسية التي تحولت بدورها إلى تنظيمات جماهيرية لها صفة الديمومة .

ففي البداية والمراحل الأولى للاقتراع، كانت هناك أحزاب وتجمعات ممثلة للقوى والمصالح السياسية المتصارعة، وقد أدت الإصلاحات على النظام الانتخابي إلى اتساع الهيئة الناخبة لتشمل كل المواطنين البالغين، بعد أن كانت مقتصورة على الأرستقراطية، ثم على سكان المدن الذين يملكون قدراً من الثروة، ولعبت الأحزاب في تلك الفترة دوراً وسيطاً بين الجماهير والبرلمان.

ولكن بعد الإصلاح الذي جرى بتوسيع الاقتراع العام، ظهرت ضرورة تنظيم وتعبئة الناخبين عبر لجان انتخابية، والتي تحولت بدورها تدريجياً إلى أحزاب سياسية، ومن بينها أيضاً الأحزاب الاشتراكية في بداية القرن العشرين يقول

موريس دوفرليه : "لولا تطّور مشاعر المساواة وإرادة استبعاد النخب التقليدية الكلاسيكية بشكل أو بآخر، لما استطاع التوسع في الاقتراع أن يفعل فعله ". إن الرغبة في إيصال نخب جديدة إلى الحكم هو عامل أساسي في تكوين الأحزاب، لأنّها الوسيلة الوحيدة لتعريف الجماهير بالنخبة .

إنّ أساليب الاقتراع التقنية تتطلّب جهداً جماعياً لا يتحقّق إلّا في إطار الأحزاب السياسية، وخاصة عند اعتماد الاقتراع القائم على اللائحة والنسبية، الذي يتطلّب تنسيقاً بين عدد كبير من المرشحين لتنظيم الحملة الانتخابية.

إنّ فتح المجال أمام القوى المختلفة للتعبير عن حرية المعتقد والكتابة والتجمع والتنظيم، قد ساهم بتنظيم هذه القوى، وبتحويلها إلى أحزاب ونقابات وقوى ضاغطة، وغيرها .

لذلك نقول إنّ نمو الأحزاب، ارتبط باتساع دائرة الاقتراع العام، وإطلاق حرية العمل السياسي.

١ - دور الانتخابات في تحقيق الديمقراطية

أ- الانتخابات وسيلة لتحقيق الديمقراطية : لقد بات من المسلّم به أنّ الديمقراطية التمثيلية تمثّل النموذج الديمقراطي الأمثل والمعمول به، وأصبحت الانتخابات الانطلاقة الأولى في ممارسة العملية الديمقراطية. والديمقراطية تقوم على حقّ الشعب في ممارسة السلطة، وتتمّ عبر ممثلين عن الشعب يتمّ انتخابهم ، من خلال عملية الاقتراع ، بحيث تشكّل هذه الانتخابات تمثيلاً صحيحاً لكل القوى و الإتجاهات والمصالح والأيدولوجيات والأفراد في المجتمع .

وتفترض الديمقراطية تواصل مستمراً بين الحكّام والمحكومين، هذا التواصل يتمّ عبر الانتخابات، فالإنتخابات وسيلة لتمثيل الناخبين، إذ تلامس همومهم وهواجسهم وتعتبر أيضاً وسيلة للمحاسبة، والمحاسبة هي الوسيلة المعيارية

والضابطة لممارسات من هم في السلطة، وفي غيابها تفقد الديمقراطية قيمتها عملياً، وبذات الوقت تتشكل الانتخابات وسيلة لتداول السلطة، إذ تقسح المجال أمام مختلف الفئات والقوى والمصالح للتنافس بشكل سياسي حرّ، في إطار القواعد الديمقراطية، ويتمكّن الشعب من حسم الصراع والتنافس، ليصل إلى السلطة من يمثل هذا الشعب فعلياً، والانتخابات وسيلة لتجديد الحياة السياسية، وهي ميزة ملازمة للعملية الديمقراطية لأنها تفتح الباب على مصراعيه للتنافس بين البرامج والأفكار والمشاريع السياسية، وتطلق عملية حوار واسعة بين مختلف شرائح المجتمع، وتشجّع النخب السياسية الجديدة على خوض غمار السياسة للوصول إلى موقع القرار.

والانتخابات تسهل آلية الحكم الديمقراطي وتفعّلها، لأنها تمحور الصراع السياسي والرأي العام حول أمور محدّدة. وأخيراً تساهم الانتخابات في قيام كتل برلمانية داخل المجالس النيابية، يستقيم معها عمل الحياة الدستورية والسياسية في الدولة.

ب- شروط الانتخابات الديمقراطية :

لكي تحقّق الديمقراطية هدفها بتمثيل المواطنين والقوى السياسية والأيديولوجيات المختلفة، لابدّ من توافر ثلاثة شروط أساسية، وهي: السدوائر الانتخابية وطريقة الاقتراع، والأمور المالية.

يلعب حجم الدوائر الانتخابية دوراً كبيراً في صحة التمثيل وعدالته، وفي العلاقة بين الناخب والمرشح فإذا كانت الدائرة صغيرة، فالتمثيل صحيح جداً، ولكن لهذا الأسلوب سلبياته في عدم إمكانية قيام كتل برلمانية كبيرة وفاعلة داخل المجالس النيابية، إلا إذا كان هناك حزبان رئيسيان فقط.

أما إذا كانت الدائرة كبيرة، فهي تساعد على تمثيل المصالح الكبرى والاتجاهات السياسية أكثر مما تحققه للناخبين، وتساعد في نشوء كتل برلمانية كبرى داخل المجالس النيابية ولكي تحقق تمثيلاً جيداً للأفراد، لا بد من اعتماد النظام النسبي، لأن الدوائر الكبرى لا تؤمن تمثيلاً للأفراد بالاعتماد على الأكثرية .

بالإضافة إلى ذلك، هناك طريقة الاقتراع، الاقتراع الأكثرية حيث يفوز من ينال العدد الأكبر من أصوات المقترعين بطريقة الاقتراع العددي، علماً أنه قد يكون الفرق بين الناجح والخاسر في الانتخابات صوت واحد، وهذا يقلص من عدالة التمثيل الفعلية في البرلمانات .

أما في الاقتراع النسبي، فيتم التصويت باللائحة، حيث تنال كل لائحة من اللوائح عدداً من المقاعد يتناسب مع نسبة الأصوات التي حصلت عليها، فهي من ناحية توفر تمثيلاً عادلاً للمواطنين، لكنها من جهة أخرى تؤدي إلى تشرذم القوى السياسية، بسبب صعوبة إيجاد أكثرية متجانسة لممارسة الحكم، فتضطر عدة قوى سياسية متناقضة أحياناً لتشكيل تحالف للحصول على أغلبية برلمانية من أجل تشكيل الحكومة، مما يجعل هذه الحكومة مهددة بالسقوط والإنهيار عند أول اختلاف بين هذه القوى غير المتجانسة لذلك تعتمد كثير من الدول على اعتماد النظامين في وقت واحد، وطريقتي الاقتراع السابقتين، لتحقيق أكبر قدر من الإيجابيات وتقليص السلبيات، كما هو في ألمانيا وروسيا واليونان.

الشرط الثالث: لكي تتحقق الديمقراطية الفعلية لا بد من الحد من دور رأس المال في العمليات الانتخابية، وإعطاء المرشحين أدواراً وفرصاً متساوية في استخدام وسائل الإعلام. لذلك، عمدت كثير من الدول الديمقراطية إلى وضع سقف مالي للإنفاق على الحملات الانتخابية تحت إشراف هيئات قضائية، حتى

لا يتم شراء الضمائر وتشويه إرادة الناخبين. كما وضعت ضوابط تنظم استخدام الإعلام من قبل المرشحين، ليتسنى لهم فرصاً متساوية لكسب تأييد الجماهير. باختصار يجب أن تتم في الانتخابات في أجواء من الحرية والنزاهة، وبدون تدخل السلطة لصالح أي من المرشحين

سادساً - دور الأحزاب السياسية في نشأة الديمقراطية :

تلعب الأحزاب السياسية دوراً مهماً في دعم الديمقراطية وتتميتها، وذلك عبر قيامها بثلاث وظائف رئيسية، هي: تنظيم الرأي العام وخلق نخب جديدة، وتحقيق التوازن السياسي العام. فالأحزاب السياسية تعد بحق أحد الأركان الأساسية للديمقراطية وضمنان استمراريتها.

١- تنظيم الرأي العام :

تقوم الأحزاب السياسية بعمل مهم جداً في عملية اختيار الحكام وتحديد أهداف الحكم، وذلك عبر تكوين الرأي العام . فالمواطنون لهم آراء واتجاهات سياسية متنوعة ومشتهة، ومن الصعب أن تتوحد وتتجمع في تيارات سياسية رئيسية ينحصر فيها الصراع السياسي، وهذا ما يؤدي إلى الفوضى التي لا تتفق مع الديمقراطية، وهنا يظهر دور الأحزاب السياسية في عملية تنظيم الصراع السياسي، إذ تقوم الأحزاب السياسية بتحديد القضايا العامة، ويركز الحوار بينها ٠٠٠ وسبيل كل حزب أن يصفى مرشحيه ويوضح للشعب مختلف احتمالات الاختيار السياسي، فيرني الشعب ويصمره بالسياسة، ويحاول أن يظفر بتأييده، ويحرك الرأي العام تحريكاً واسعاً .

إن الأحزاب تعمل على تحديد الآراء الفردية وتغنيها وتتميتها وتقويها، وتخلق شعوراً باليقين لدى حاملها عبر إشعار هؤلاء الأفراد بأنهم ينقسمون الآراء مع

الآخرين، وهذه الآراء متبناة من قبل منظمة، إن الأحزاب تجعل الآراء مستقرة، وبدون الأحزاب يظل الرأي العام متقلباً.

لكن دور الأحزاب تعرض لانتقادات حادة من قبل بعض المفكرين، وعلى رأسهم أوستروغورسكي Ostrogorski، الذي يقول: إن الأحزاب تعمل على قومية الرأي العام وفق أهدافها، فالأهداف السياسية تتحصر وفق اتجاهات الأحزاب، ويصبح هدف التنظيم توسيع قاعدة الحزب فقط. ومن ناحية أخرى، تعمل الأحزاب على طمس أو التقليل من أهمية القضايا والمشاكل التي لا تدخل في إطار الانقسام التقليدي في المجتمع (أحرار - محافظين في بريطانيا، يسار + يمين في فرنسا)، خوفاً من خلق انقسامات سياسية جديدة في الرأي العام تخرج من دائرة نشاطها، ويؤدي هذا إلى إفقار الجدل والحوار والمنافسة.

والحوار السياسي والحل - حسب رأي أوستروغورسكي - هو حل الأحزاب الجامدة الدائمة التي همها الوحيد الإستيلاء على السلطة المركزية، وإعادة الطابع السياسي للأحزاب، كونها تجمعات للمواطنين تهدف إلى النضال لتحقيق مطالب سياسية معينة، أو رفع مطالب الجماهير إلى الحكام، فلجعل المواطنين أكثر نشاطاً على الصعيد السياسي، يقترح تنظيمات تحصر أهدافها بقضايا محددة، تضم أشخاصاً يجمعهم وحدة الهدف، بدلاً عن الأحزاب التقليدية الكلاسيكية. إن رأي أوستروغورسكي صحيح من ناحية تحويل الأحزاب لأنظار الناس عن قضايا مهمة، ولكن يبقى لها دوراً رئيسياً ومهماً في توضيح شعور الرأي العام وتحويله إلى برنامج سياسي، ومن ثم إلى سياسة عامة عند وصول الحزب إلى السلطة، إن الأحزاب تضع حداً للصراعات الضيقة المتنوعة (مذهبية - طائفية - عرقية - إقليمية - عائلية)، وإن تنوع المواقف

والآراء يمكن الحفاظ عليه من خلال التعددية الحزبية، التي هي ركن أساسي من أركان الديمقراطية.

٢ - خلق نخب جديدة:

إن السمة الأساسية للأنظمة الديمقراطية، هي انبثاق الحكام من الشعب عبر الاقتراع العام، وإن عملية التناوب على السلطة تتم من خلال حرية التنافس بين القوى السياسية المختلفة . ولكي نتحقق عملية تجديد القيادات السياسية، لا بد من تكوين نخب جديدة، وإفساح المجال أمامها للوصول إلى الحكم .
هذه النخب تتكون عبر الأحزاب السياسية التي تسهم إسهاماً كبيراً في خلق النخب، لأنها تمهد الطريق أمام عناصر جديدة للدخول في العمل السياسي، وذلك بإبراز قدراتها وتأهيلها لتتبوأ المراكز القيادية وتقدم لها الدعم الكافي في المعارك الانتخابية .

إن غياب الأحزاب السياسية سيؤدي إلى استمرار النخب التقليدية فسي الحكم، والمتمثلة بأصحاب المال والنفوذ ، وسيكون الشعب بعيداً عن السلطة. إن الأحزاب السياسية توفر وسيلة اتصال مستمرة بين الشعب والنخب القيادية، وهي وسيلة ضرورية في ممارسة الديمقراطية، لأنها تجعل القيادة قريبة من الشعب، وتطلع على رغباته وحاجاته ومتطلباته، وهذه المهمة مرتبطة بالنخب الحاكمة والنخب المعارضة على حد سواء، لأن النخب المعارضة تضغط على الحكومة لتحقيق رغبات الشعب.

٣- تحقيق التوازن السياسي :

تقوم الأحزاب السياسية، بتحقيق توازن سياسي، بين قوى وتيارات سياسية متنوعة، هذا التوازن يحول دون هيمنة قوة، أو تيار سياسي واحد على القوى الأخرى، ويقف حاجزاً منيعاً بوجه التسلط واغتصاب حقوق المواطنين وحررياتهم، باعتبار أن التوازن السياسي هو ضمان الحرية، والحرية هي إحدى الركائز الأساسية للديمقراطية، للأسباب التالية :

أ- إن التوازن بين الحكومة والمعارضة، يجعل الحكومة تحترم مبادئ الديمقراطية لأن عدم احترام المبادئ الديمقراطية يعرضها لحملة من المعارضة، وينقلب الرأي العام عليها

ب- من ناحية أخرى، فإن التوازن السياسي ضروري لاستمرار الديمقراطية، لأن الديمقراطية تقوم على التعددية السياسية، أي على تعدد الاتجاهات والمواقف المتباينة، التي تتجسد في أحزاب سياسية تقود إلى تركيز التوازن وتوطيد الديمقراطية وحتى في الدول التي تعتمد الحزب الواحد، يؤمن التوازن داخل الحزب ذاته بين عدة تيارات واتجاهات قدراً معيناً من الديمقراطية.

لكن أهم الانتقادات الموجهة للأحزاب أنها تصبح خطراً على الديمقراطية، إذا أخذت منحاً عسكرياً، أو طائفياً، أو عرقياً، أو عشائرياً، أو غيره من المناحي المشابهة، لأن إطلاق الدعوات العرقية أو الدينية أو المذهبية يتناقض تماماً مع مبدأ المساواة، ويقضي على الحريات، ويشل الحوار السياسي، الذي يعتبر أحد أهم أركان الديمقراطية .

سابعاً- دور المعارضة في النظام الديمقراطي :

يعد مفهوم المعارضة من المفاهيم الحديثة في علم السياسة، باعتباره لم يظهر في كتابات المحللين السياسيين حتى الربع الثاني من القرن العشرين. ولعل

الكتاب الذي نشره روبرت دال بعنوان (مستقبل المعارضة في الديمقراطيات)،
بعدَ بحقٍ واحداً من أهم الكتب التي عالجت مفهوم المعارضة.

إنَّ المعارضة يمكن أن تنشأ داخل الجماعة والعائلة وغيرها، ولكن ما يهمنا هنا
هو المعارضة السياسية التي تنشأ بوجه السلطة الحاكمة، وفي إطار الدولة .

١ - **تعريف المعارضة:** المعارضة هي عمل قوى سياسية ضدَّ مَنْ في
السلطة، أي ضدَّ النهج الذي تسير عليه الحكومة في ممارسة السلطة، وضدَّ
التوجهات السياسية التي تعتمد عليها هذه الحكومة. ولكي تنشأ المعارضة السياسية
الحقيقية، لابدَّ من تسييس المجتمع، وأن يكون قد بلغ مستوى معيناً من التطوُّر
والنمو، لأنَّ الإنتقادات الفردية الموجهة للسلطة لا تُعتبر معارضة، والنضال
السري ليس معارضة إنما هو مقاومة للسلطة.

لكي تكون هناك معارضة حقيقية، يقتضي النقد المنظم، الذي يقوم به مجموعة
أشخاص، تجمعهم رؤية واحدة حول الطريقة التي يجب أن يمارس بها الحكم،
وإن كان النقد الفردي حقاً من حقوق الأفراد، والذي هو تعبير عملي عن حرية
القول والرأي .

وتشمل المعارضة كلَّ الجماعات التي لها أهداف سياسية، والتي لها الحقُّ في
الإطار القانوني القائم، والقدرة على إعلان وجهات نظر، مغايرة لوجهات نظر
الحكومة.

تهدف المعارضة عادة إلى الوصول إلى السلطة وبشكل خاص الأحزاب
السياسية، أما بقية الجماعات المعارضة كالنقابات والlobي وغيرها، فهدفها على
الأغلب يكون تحقيق غاياتها الاقتصادية والمهنية، وليس تسلُّم السلطة.

أما عن الوضع القانوني للمعارضة، في الأنظمة الديكتاتورية والعسكرية لا
تقبل السلطات الحاكمة أي نوع من المعارضة أو أي اعتراض على سياستها.

بالمقابل، يتمّ الاعتراف قانونياً بوجود معارضة في حالة الأنظمة الديمقراطية. وحرية المعارضة تكبر وتصغر حسب الدول، تبعاً لنمّو وتأصل السروح الديمقراطية في شعوبها، وتأتي بريطانيا في طليعة الدول التي تعطي المعارضة حقوقاً تتحوّل من خلالها إلى مؤسسة حقيقية كسائر المؤسسات في الدولة، فهي تسمّى حكومة الظل إلى جانب الحكومة، كما في كندا وأستراليا . وهذه الحكومة تتكوّن من وزراء ينتمون إلى الحزب الذي لم يحصل على الأكثرية في الانتخابات، وهذه المعارضة تكون جاهزة للحلول محلّ الحكومة القائمة، ورئيس حكومة الظل هو رئيس الحزب المعارض، ويتلقّى من الدولة مرتباً شهرياً مقابل ترؤسه هذه الحكومة.

٢- وظائف المعارضة:

تقوم بوظائف مهمة لا غنى عنها، للحفاظ على التوازن الداخلي لهذه السنظم، وتحول دون تحول الحكم عن المبادئ الديمقراطية، ومن هذه الوظائف:

أ- تقوم بكشف الخلل في سياسية ونهج الحكومة، وذلك عبر إثارة القضايا وتوجيه النقد للحكومة عبر الإعلام، لأنّ الحكومة عادة لا تبرز إلا إيجابياتها في الإعلام

ب- نقد التوجّهات السياسية المتبّعة من الحكومة في مختلف المجالات الداخلية والخارجية .

ج- تلعب المعارضة دوراً إيجابياً بالنسبة للحكومة، حيث تستطيع هذه الحكومة أن تتعرّف على مطالب الفئات الشعبية واتجاهات الرأي العام من خلال المعارضة، أو أنّ المعارضة تُجبر الفريق الحاكم على توسيع قاعدته من أجل الاستمرار في الحكم .

د- على الصعيد البرلماني، فإنّ للمعارضة وظيفة أساسية بالنسبة للمسؤولية الحكومية، فالمعارضة تقوم بمحاسبة الحكومة في المجلس النيابي عن نقصيرها، وذلك، من خلال طرح سحب الثقة من الحكومة بهدف إسقاطها، وهذا ما يتطلب من المعارضة القدرة على تكوين نواة بشرية أي (أكثرية جديدة) قادرة على تسلّم السلطة وتشكيل حكومة. وإذا لم تكن المعارضة فاعلة الرقابة البرلمانية، ستكون شكلية، ممّا يجعل الحكومة تتصرف وفق رغبات أفرادها لا وفق مصالح الشعب .

٣- التناوب:

إنّ القبول بتبديل الفريق الحاكم وفق لعبة الأقلية والأكثرية المياسية يقود إلى لعبة التناوب على السلطة، المعمول به الآن في الأنظمة الديمقراطية الليبرالية. والتناوب يعني أن تتعاقب على السلطة القوى السياسية المتنافسة، فتصل المعارضة إلى السلطة بعد أن تصبح أكثرية، والأكثرية السابقة تحل محلها في المعارضة. تتم عملية التناوب بشرط أن تطمح المعارضة للوصول إلى السلطة، بهدف تغيير سياسة تتناول مختلف نشاطات الدولة. بمعنى آخر، على المعارضة أن تقدّم للمواطنين برنامجاً سياسياً للتغيير، يكون بديلاً عن سياسة الحكومة، وأن يكون قابلاً للتطبيق، مع مراعاة عدم المغالاة في المثالية . إنها عملية سهلة في حال وجود التنافس السياسي بين حزبين كبيرين، كما في بريطانيا (عمال - محافظين).

وفي الخلاصة نقول: إنّ عملية التناوب على السلطة لا تتوقف عملياً على المؤسسات الدستورية فقط، إنما على توزع القوى السياسية في الدولة، وهذا مرتبط إلى حد كبير بالبنية الاجتماعية - الاقتصادية، كون هذه القوى تنشأ وتتمو في ظل الديمقراطية الليبرالية.

استنتاج: لقد نشأت الديمقراطية وتطورت في مسار تاريخي، فاكتملت مضموناً اقتصادياً واجتماعياً إضافة إلى مضمونها السياسي، فهي وليدة تحولات عميقة وطويلة الأمد. وقد اجتازت أنظمة الحكم مراحل متعددة قبل أن تصل إلى الديمقراطية. لذلك لا يمكن خلق الديمقراطية خلقاً مفاجئاً.

والديمقراطي، من الناحية العملية والواقعية ذات مفهوم نسبي، ولا يمكن التكلم عنها في المطلق. فهي كما تمارس، ليست حكم الشعب بالشعب، إنما هي حكم الشعب من قبل أقلية منبثقة منه بواسطة الاقتراع العام، فالوظيفة السياسية للشعب، في الأنظمة الديمقراطية، ليست ممارسة الحكم، فهو غير قادر على ذلك، إنما هي اختيار الحكام بطريقة سليمة. فالديمقراطية التي تعتمد على الدول، في عصرنا، على اختلاف إيديولوجياتها (ليبرالية وماركسية)، ما عدا الجماهيرية الليبية و بعض المقاطعات السويسرية الجبلية، هي الديمقراطية التمثيلية التي يتولى السلطة فيها ممثلون عن الشعب .

لكن دور الشعب لا يقتصر على اختيار الحكام وإنما يتعداه إلى ممارسة الرقابة المستمرة على هؤلاء، بهدف ربط ممارسة السلطة بما يضمن تحقيق المساواة والعدالة وتوفير الحرية لكافة أفراد الشعب. فالديمقراطية ليست فقط طريقة لاختيار الحكام، وإنما هي أيضاً نمط من أنماط ممارسة الحكم، غايته ضمان حقوق المواطنين وحررياتهم.

والديمقراطية هذه معرضة للتحويل إلى أوليغارشية، لأن الميزة الطبيعية للسلطة، ومهما كان نوعها، هي التركز في يد أقلية حاكمة، فالأقلية التي تمارس الحكم وفي الأنظمة الديمقراطية، تميل إلى الاستئثار بالسلطة والانسلاخ عن الشعب. فالسلطة تغير نفسية الحكام، وتبدل حالهم، وتباعد بينهم وبين

القاعدة الشعبية التي أوصلتهم إلى الحكم، وتؤدي إلى نشوء مصالح للفئة الحاكمة متميزة عن مصالح الشعب، وفي أحيان كثيرة تكون متناقضة معها . والمشكلة هنا أنه لا يمكن الاستغناء عن الحكومة، لأنه يستحيل تنظيم سلوك المجتمع وضبط سلوك الأفراد بدونها. ولقد عزز تطور المجتمعات البشرية تعظيم دور الحكومة، فمع تبدل وتعقد وتداخل المعطيات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، فرض على الحكومة التدخل في مختلف المجالات، وأدى إلى تعدد وتشعب وظائف الدولة، وزاد في تعقيد تنظيم مؤسساتها واتساع مجال نشاطها، فأصبحت تتناول الفرد في مختلف وجود حياته. وقد فرض هذا الواقع، بالإضافة إلى التقدم التكنولوجي، الاستعانة بأصحاب الاختصاصات العالية "التكنوقراط" في مختلف مؤسسات الدول، فاستأثر هؤلاء بتسيير شؤونها، بعيداً عن الإرادة الشعبية، لأنها ليست هي التي أوصلتهم إلى مساقعهم فسي السلطة، إنما كفاءاتهم العلمية وواقع التنظيم الإداري المعقد الناتج عن تطور المعطيات الموضوعية .

هذا المنحى في نمو نشاطات الحكومة يدفع أكثر فأكثر باتجاه تشديد قبضة النخبة على السلطة، ويهدد بتحول الأنظمة الديمقراطية إلى أنظمة أوليغارشية. غير أن تعزيز الرقابة الشعبية على الحكومة يبقى الضمانة الأساسية لاستمرار الديمقراطية. لذلك يُفترض بالمعارضة أن تلعب دوراً رئيساً في تصويب مسار الحكم، ومن الضروري إفساح المجال أمامها للقيام بهذا الدور بفاعلية عبر الأحزاب والقوى الضاغطة ومختلف التنظيمات السياسية، لكي تستمر الحكومة في ممارسة السلطة وفق المبادئ الديمقراطية، وتعمل على تحقيق مصالح أوسع فئات الشعب. فالمعارضة الفاعلة هي ضمانة استمرار الديمقراطية، ولا وجود لديمقراطية تمثيلية صحيحة بدون معارضة. ولا يمكن للشعب أن يقوم بمهام رقابة الحكومة ومحاسبة ممثليه في السلطة، إلا إذا توفر له قدر كبير من

الحرية والوعي السياسي والثقافة، فيقدر ما تنتشر الثقافة والوعي عند الشعب،
بقدر ما يستطيع الضغط على الحكّام وتقويم مسيرة الحكم. وتتغيّر تصرّفات
الحكّام ونمط ممارستهم للسلطة عندما يكون الشعب مدركاً تماماً لهذه
التصرّفات والممارسات، وإنّ الشعوب التي ماتزال غير متبصرة وتنتشر فيها
الأميّة، هي غير قادرة على القيام بهذه المهمة الأساسية،. فالشعب لا يمارس
الحكم عملياً، في الأنظمة الديمقراطية، إنّما يمارس الضغط على الحكّام.
فوظيفته هي إرهاب الحكّام اجتماعياً، على حدّ تعبير أوسترو غورسكي.
والحريات السياسية التي يتمتّع بها، كحرية التعبير، والصحافة والتنظيم والعمل
السياسي وغيرها، ليست سوى أدوات تمكنه من القيام بهذه المهمة، فالديمقراطية
تحمل في أحشائها بذور الأوليغارشية، وضمانة استمرارها هي قيام الشعب
بدوره في ردع من يمارس السلطة باسمه، عندما يحاول الانحراف عن مبادئ
الديمقراطية، وربط مصيره بالإرادة الشعبية الواعية.



الفصل التاسع
القوى المنظمة والقوى الفاعلة



توجد القوى الفاعلة والقوى المنظمة عملياً في أغلب المجتمعات المعاصرة، وهي جماعات سياسية لها تأثير في سير العملية السياسية وعلى قرارات السلطة الحاكمة، يمكن إن نبيّن عدداً منها.

القوى المنظمة

أولاً- الأحزاب السياسية: وهي ظاهرة حديثة من الناحية التاريخية، تعود للقرن التاسع عشر، حيث كانت كلمة حزب تعبيراً عن اتجاه أو تيار سياسي، ولم تكن تعني ذلك التنظيم السياسي المتأسس في هيئات محددة، وهذا ما يؤكد حداثة التاريخ، إن نمو المؤسسات الانتخابية هو الذي مهد لنشوء الأحزاب، وخاصة في كل من بريطانيا والولايات المتحدة وفرنسا، أي أن الأحزاب قامت في البلدان التي كانت فيها المؤسسات البرلمانية والحياة السياسية أكثر تقدماً. ويبدو أن ألكسي دو توكفيل كان أول من تحدث عن الأحزاب في كتابه "الديمقراطية في أمريكا"، حيث حاول تصنيفها تبعاً لمذهبها وعملها، فميز بين الأحزاب الصغيرة التي تقتن المجتمع بمكائدها، وبين الأحزاب الكبيرة التي تقلبه بأفكارها. وأيضاً، وفقاً للخيارات التي تدافع عنها، فهنالك الحزب الذي يرغب بتقليص وتجميع السلطة الشعبية، والحزب الذي يريد أن يوسع صلاحيات السلطة الشعبية إلى أبعد حدود^{١٦٩}. ولهذا، يمكن القول إن الأحزاب تشكل جزءاً من تكوين الأنظمة الديمقراطية الحديثة، التي لا يمكن تصور العمل أو النشاط السياسي فيها بدون وجود أحزاب فاعلة ومتداخلة في الحياة السياسية العامة، بالإضافة لذلك، يرى عالم الاجتماع السذائع الصييت "ماكس فيبر" أن الأحزاب السياسية تمثل تكيّفاً للبنية الحزبية مع الشروط المعاصرة

^{١٦٩} خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٦٩

لإحراز السلطة وممارستها، ويعتبرها، أي، الأحزاب، وليسد الديمقراطية والإقتراع العام، وتنظيم الجماهير، فما هو تعريف الحزب؟^{١٧٠}

١- يمكن تعريف الحزب السياسي:

بأنه تجمع أفراد منظم إلى حد ما، هدفه التعبير عن آراء ومواقف ومصالح وتطلعات أعضائه ومؤيديه، وعن خياراتهم السياسية، وإفساح المجال أمامهم لممارسة السلطة، فالحزب يطمح أساساً إلى تحمل مسؤولية ممارسة الحكم.^{١٧١}

وهناك تعريف آخر انطلاقاً من الغرض الذي يسعى إليه الحزب السياسي: "مجموعة من الناس توخدهم أفكار مشتركة حول الفساد والدولة، ويعملون للوصول إلى السلطة أو المحافظة عليها عبر تنظيم الناخبين والدولة".^{١٧٢}

هذا، ويُعتبر الحزب من الجماعات والقوى الضاغطة، لأنه إذا لم يصل إلى السلطة فإنه يمارس ويحاول أن يمارس تأثيراً على أولئك القابضين على السلطة للتأثير على قراراتهم. لكن تتميز الأحزاب السياسية عن القوى الضاغطة الأخرى من عدة نواحي نذكر منها:

أ- إن قادة الأحزاب السياسية ينتخبون من الشعب، ومسؤولين عن قراراتهم بينما قادة الجماعات الضاغطة فلا.

ب- إن هدف الحزب السياسي هو الوصول إلى السلطة أو المشاركة فيها، في حين تسعى الجماعات الضاغطة للتأثير في صنع السياسة العامة للدولة.

^{١٧٠} - عصام سليمان، مدخل إلى علم السياسة، مرجع سابق، ص ١٠٢.

^{١٧١} - د. خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، ص ٢٧١.

ج- هناك فرق من ناحية العضوية، حيث تحاول الأحزاب استقطاب كل الشرائح الاجتماعية للفوز بالسلطة، بينما ينتمي أعضاء الجماعة الضاغطة إلى شريحة اجتماعية معينة كالمزارعين، الأطباء، المحامين، المتدربين وغيرهم.

د- أخيراً، هناك فرق من ناحية العدد، فالأحزاب السياسية الهامة في أكثر دول العالم ديمقراطية لا يتجاوز عددها عدد أصابع اليد الواحدة، في حين أن عدد الجماعات الضاغطة يتحدد بعدد القضايا التي تهم المنتسبين إليها، كمسائل البيئة ونزع السلاح وحماية المستهلك.^{١٧١}

بينما يقول جان شارلو عن الحزب بأنه:

أ- منظمة مستمرة تتجاوز بمطامحها قاداتها .

ب- منظمة محلية تضم علاقات منظمة ومتنوعة على المستوى الوطني .

ج- لها إرادة واضحة للفوز بالسلطة وممارستها لوحدها أو بمشاركة الغير، أو التأثير على هذه السلطة والضغط عليها في حال وجودها خارج الحكم .

د- همها الرئيس أن تجد لذاتها دعماً شعبياً، عن طريق الاقتراع، أو أية وسيلة أخرى .

٢ - وظائف الأحزاب: لها عدة وظائف، يمكن أن نعد منها:

أ- تشكل الأحزاب نقطة استقطاب وانسجام، وذلك عبر توحيد وتقريب الأفراد ذوي الميول الواحدة، والإتجاهات المتقاربة، وتحقيق الانسجام بين السلطتين التنفيذية والتشريعية في حال الوصول إلى السلطة .

ب- وظيفة انتخابية، ويتم ذلك عبر انتقاء المرشحين، والقيام بالحملة الانتخابية، ودفع الناس للمشاركة السياسية من خلال التصويت والانتخاب، وانخراط أعضاء ومؤيدي الحزب بالعمل العام .

172 د. عبد المعطي محمد عساف، مقدمة إلى علم السياسة، عمان، مجدلاوي للنشر والتوزيع، ١٩٨٧، ص ٢٠٠

ج- تأهيل واختيار أصحاب الكفاءات العالية للعمل في الحكومة، أو مؤسساتها، لأن العمل في إدارة الشؤون العامة يتطلب كثيراً من المهارات والكفاءات العالية.

د - وضع مختلف التحليلات والدراسات في مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية والصحية والخدمات، واقتراح الحلول المناسبة لها، عبر أعضاء الحزب في البرلمان والحكومة .

هـ- تحقيق دور الحزب كوسيلة للتواصل الفعال بين الحزب وقواعده الشعبية، من خلال نقل مطالب الفئات الشعبية إلى السلطة الحاكمة، سواء أكان الحزب في السلطة أو لم يكن، وتكوين منهج وإطار عام سياسي- أيديولوجي خاص بالحزب، وذلك عبر دعوته العامة لمناصريه ومؤيديه للعمل والتكيف مع الأمور السياسية.

هذا، وتستخدم الأحزاب عادة وسائل الإقناع من أجل الوصول إلى السلطة، ولا تستند إلى الوسائل القهرية، كمسا كان في النازية والفاشية أو الأنظمة الديكتاتورية .

٣- تصنيف الأحزاب: تُصنّف الأحزاب من حيث العدد إلى تسوعين: أحزاب كوارر وأحزاب جماهيرية

النوع الأول- أحزاب الكوارر أو الأطر:

هي الأقدم، وتتميز بثلاث سمات أساسية، هي:

أ- لا تسعى بشكل منظم لزيادة عدد المنتسبين، لكن هذا لا يعني أنها لا تشجع الإنسابات الكثيفة لو حصلت، ولكن السؤال هنا هل يشكل الضعف العددي عقبة في الصراع السياسي لا يمكن التغلب عليها ؟ الحقيقة لا، لسبب بسيط هو أن المهم بالنسبة لها هو كثرة الناخبين وليس كثرة المنتسبين، إن أحزاب الأطر

لا تحاول أن تُنسب إليها عدداً كبيراً من الأفراد، إلا أنها تستغل واقع أن الأشخاص في كل المجتمعات، لا يتمتعون بدرجة متساوية من النفوذ والتأثير، إذ إنه من الممكن أن تؤمن هذه الأحزاب لذاتها تأثيراً قوياً على الناخبين، من خلال اختيار الأفراد القادرين على التأثير على الآخرين، والكلفة عادة هنا تكون أقل بكثير، إنها تستهدف أو تؤمن لذاتها مؤازرة الأعيان الذين يملكون شهرة على كل المستويات الوطنية والمحلية، عبر علاقات النفوذ التي يملكونها، باعتبار أن هذا الحزب يضم في جنباته بشكل خاص الأعيان، مثل الأطباء والمحامين وكتاب العدل ورجال الدين والمعلمين المشهورين. لكن هذا الدور والتأثير بدأ يواجه منافسة محلية شديدة من قادة المشاريع وكبار الموظفين والمدراء الكبار "إن هذه الأحزاب تعمل للاستفادة من الأطباء والمحامين ورجال الدين كمرشحين محليين، ومن رجال المال كموثّلين لصناديقها، ومن الفنانين بدور تزييني". إن هذه الأحزاب تسعى إلى استقطاب الأعيان والنخب الاجتماعية والثقافية القادرة على التأثير على الناخبين في أماكن تواجدهم، وذلك بسبب مكانتهم ووجاهتهم وسمعتهم الطيبة. ويتم ذلك عبر الإقناع، أو من خلال وسائلهم المادية وثرواتهم، أو عبر المكانة الاجتماعية التي يحتلونها، أو بقدراتهم التقنية التي يملكونها. وعادة يكون عدد أفراد حزب الكوادر أو الأطر، كما تسمى أحياناً، قليلة العدد مقارنة بالأحزاب الجماهيرية، ولا تتوجه جدياً للجماهير إلا أثناء الحملات الانتخابية.

ب- ضعف التنظيم: يُفسر هذا الضعف الأصل الاجتماعي لأعضائها، إن الأصل الاجتماعي "البرجوازي". يجعل الأشخاص فرديي النزعة قليلي الاستعداد لتحمل نوع قاس من الانضباط، فهم يرون في السياسة نشاطاً مفيداً، وطريقة لزيادة التأثير، وبوسيلة لصنع مهنة، وإشباعاً لغرور، أكثر مما هو انضباط كهنوتي، وعندما يصبح الإنتماء لحزب ثقيلاً عليهم، يتركونه بكل

بساطة ومن ناحية أخرى، فإنه عندما يكون عدد المنتسبين قليلاً، لا يجعل من الضروري وجود إدارة حزبية مكلفة بمراقبة نشاط الأعضاء، لهذا تسيل إلى أن تُجسّد تشكيلات لا مركزية جداً، وهذا ما يُفسّر تعايش اتجاهات إقليمية مختلفة داخل الحزب، لأن الهيئات المركزية تملك غالباً قليل من السلطة على المستويات الأدنى منها.

ج- السيطرة التي تمارسها قيادة الحزب على المنتسبين للقاعدة تتم من خلال:

- إعطاء العضو حرية لترك الحزب، مما يجعل العناصر الأكثر خطورة على القيادة، تتباعد باستمرار من تلقاء نفسها.

- غياب البنى القاسية، لا يعدّ متناقضاً مع كلّ علاقة سلطوية، فأحزاب الكوادر، تستبعد نموذج السلطة ذات الطابع الحقوقي، والتي تتجسّد بقيادة، وتقرض خطأً سياسياً دقيقاً، لأن السلطة، هي سلطة شخصية، لا مركزية، وإنّ الأشخاص ينتخبون بشكل حرّ وديمقراطي، ولمعالجة هذه الظاهرة (ظاهرة عدم وجود تسلسل هرمي ملزم للأعضاء) تلجأ هذه الأحزاب لأساليب التمويه، كاللجوء للتصويت على المسائل المهمة، والقيام بتبادل واسع للأراء ووجهات النظر، وهكذا تتمّ حماية المبادئ الكبرى ممّا يؤمن حدّاً أدنى من الحماس من جانب الأعضاء المعنيين.

و من هذه الأحزاب: الحزب الراديكالي الفرنسي في ظل الجمهوريتين الثالثة والرابعة، كما يمكن إيراد الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية في عداد أحزاب الكوادر لأنه على الرغم من العلاقات القوية التي تربطها بالناخبين فإن إدارتها لا تزال خاضعة لمجموعة من الوجهاء تحرك بنشاطاتها كل النشاطات الحزبية ..

النوع الثاني - الأحزاب الجماهيرية :

من التسمية نرى أنها تسعى إلى استقطاب أوسع الجماهير الشعبية وتنقيتها، وتشكيل نخب جديدة. ظهرت في مطلع القرن العشرين، مع الأحزاب الشيوعية واليسارية الثورية "، تعمل الأحزاب الجماهيرية على تربية الطبقة العاملة تربية سياسية، لتستخلص منها نخبة قادرة على القيام بأعباء الحكومة وإدارة البلاد " ١٧٢، عدد أعضائها أكبر بكثير من عدد أعضاء أحزاب الكوادر، لكنّسه يبقى ضئيلاً بالنسبة لمجموع أفراد الشعب. تتوجّه هذه الأحزاب إلى الرأي العام بشكل مباشر، من أجل استقطاب محازبين بغضّ النظر عن مستواهم الاجتماعي والثقافي، وذلك عبر المهرجانات والإستعراضات والمظاهرات، وتتبنّى مطالب الفئات الشعبية.

وهناك تصنيف آخر للأحزاب من حيث البنية التنظيمية:

١- أحزاب قوية التنظيم: لها هيكلية داخلية مترابطة ومتماسكة بقوة، وقائمة على تسلسل الوظائف والمسؤوليات (وحدات وخلايا - أقسام محلية - جهاز قيادي على المستوى الوطني، مثل مكتب سياسي أو لجنة مركزية، أو غيرها). ويفيد هذا التنظيم بالتزام المحازبين بأيديولوجيا الحزب وبرنامجيه السياسي، ويزيد من سلطة القيادة على النظام الحزبي، مثال: الأحزاب الشيوعية وأحزاب اليسار في فرنسا، والأحزاب في بريطانيا •

٢- أحزاب ضعيفة التنظيم: وهي تلك الأحزاب السياسية التي لا تمتلك بنية داخلية متماسكة، وربما يعود ذلك إلى تباعد الاتجاهات السياسية داخل الحزب، أو أنها تقسح المجال أمام الأفراد المحازبين للتعبير عن آرائهم بحرية، وتتسكك

^{١٧٢} خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٧٥

لنوابها أحياناً حرية التصويت في البرلمانات، كأحزاب الوسط في فرنسا، أو الأحزاب في الولايات المتحدة الأمريكية على المستوى الفيدرالي فقط.

٤- **الأنظمة الحزبية:** هناك أربعة نماذج من الأنظمة الحزبية التي تشارك في اللعبة السياسية

أ- نظام الحزب الواحد:

حيث يوجد في دولة ما حزب سياسي وحيد، مَرَّحَص لسه بممارسة العمل السياسي، ويسيطر على النظام السياسي. وقوة هذا الحزب تتبع من تفرده بالعمل السياسي أكثر من اتساع قاعدته الشعبية، فهو يخرج الأشخاص الذين يتولون المسؤوليات السياسية والإدارية في الدولة، كما هو الحال في الصين وكوريا الشمالية والاتحاد السوفياتي وأوروبا الشرقية سابقاً، كما هو منتشر أيضاً في بعض الدول التي هي في طور النمو، وهذه الدول الأخيرة تبرز اعتمادها على نظام الحزب الواحد بالأسباب التالية :

١- الحزب الواحد ضروري من أجل الحفاظ أو تحقيق الوحدة الوطنية، لأن تعدد الأحزاب في هذه الدول والمجتمعات غير المنصهرة، قد يؤدي إلى تعميق الانقسامات الإثنية واللغوية والطائفية غيرها، التي تعاني منها أصلاً، مما يقود إلى تفتت الدولة والمجتمع .

٢- إن اعتماد الحزب الواحد يحد أو يقلل من الصراعات المختلفة الثنائية، منها والشخصية، والتي بدورها تقود إلى هدر الطاقات والوقت والمال، وتمنع تحقيق نهضة اقتصادية .

٣- يساهم الحزب الواحد في إجراء تغييرات كبيرة وجذرية في المجتمع، وذلك عبر عملية التوجيه الحزبي والتربية المدنية .

لكن نظام الحزب الواحد - حسب رأي الليبراليين السياسيين - يُشكل خطراً على الحريات العامة، وعلى الديمقراطية بشكل عام، لأنها تقوم على الحوار وتعدد الآراء والاتجاهات، وهذا لا يُحققه أو يسمح به نظام الحزب الواحد .

ب- نظام الحزبين:

وهو النظام الذي ينحصر أو يدور النشاط السياسي فيه بين حزبين رئيسيين، حيث يستقطبان الرأي العام، وإلى جانبهما قد توجد أحزاب أخرى، لكنها في أغلب الأحيان شبه معدومة التأثير في الحياة السياسية .

إن نظام الحزبين يساهم بشكل عام، في استقرار المؤسسات الدستورية، وفي خلق التوازن في الحياة الدستورية، من خلال تحقيق عملية التناوب على السلطة بانتظام، بحيث يتعاقب كل من الحزبين المتنافسين على ممارسة السلطة في الدولة، كما في بريطانيا والولايات المتحدة الأمريكية .

وفي نظام الحزبين يمكن أن نُميّز، نظام الحزبين المرن، ونظام الحزبين الصلب

1- إن نظام الحزبين المرن، هو النظام الذي لا يخضع فيه الحزبان لنظام صارم، خاصة أثناء عملية التصويت، ولا سيما في الكونغرس، مما يؤدي إلى تواجد أو ظهور تحالفات مؤقتة بين اتجاهات متعددة ومختلفة داخل كل من الحزبين. كما يحصل عادة بين الحزبين الجمهوري والديمقراطي في الولايات المتحدة الأمريكية .

نظام الحزبين الصلب: وهو النظام الذي يتسم به الحزبان ببنية داخلية صلبة، ونظام حزبي متشدد كما في بريطانيا بالنسبة لحزبي العمال والمحافظين .

ج- نظام تعدد الأحزاب :

يتميز هذا النظام بوجود ثلاثة أحزاب سياسية أو أكثر تتنافس على ممارسة الحكم والنشاط السياسي. ولهذا النظام عدة محاسن، نذكر منها: إن التعددية الحزبية تقدم للمواطنين عدة خيارات، وتفسح المجال أمامهم لاختيار الأفضل، وإن كل المجموعات والفئات التي يتشكل منها الرأي العام، تجد فيها وسيلة للتعبير عن تطلعاتها. لكن من أهم محاذير التعددية الحزبية أنها تحول في أغلب الأحيان دون تشكيل كتل برلمانية قوية، فتساهم في الشرنمة وعدم استقرار المؤسسات الدستورية، ولهذا نرى أن الحكومات عادة تكون، إما ائتلافية ناتجة عن تحالف عدة أحزاب ممثلة في البرلمان، وهذا التحالف الحكومي معرض للتفكك تحت تأثير أي أزمة حكومية، وإما حكومة تدعمها غالبية ضئيلة في البرلمان بسبب توزيع المقاعد النيابية على عدد كبير من الأحزاب، وتكون الحكومة معرضة أيضاً للسقوط، لأن الكتلة البرلمانية التي تدعمها لا تشكل أكتريية كبيرة، أي في كلتي الحالتين يكون وضع الحكومة غير مستقر.

إن عدم الاستقرار الحكومي ينعكس على سائر المؤسسات في الدولة، وعلى البرلمان ذاته الذي يتعرض للحل أحياناً، على أساس أن الانتخابات النيابية الجديدة قد تأتي بأكتريية نيابية بارزة، تثبت عنها حكومة قوية ومستقرة، ولكن الواقع لا يؤدي إلى ذلك في أغلب الأحيان، ومثال على الدول التي فيها تعددية حزبية نذكر منها فرنسا، تركيا، بلجيكا، لبنان، إيطاليا، الدول الإسكندنافية.

د- نظام تعدد الأحزاب في ظل حزب مهيمن:

وهو النظام الذي يتميز بوجود نظام تعدد الأحزاب، ولكن في ظل حزب يتمكن عادة من استقطاب جزء كبير من الرأي العام مقارنة مع الأحزاب الأخرى المنافسة له.

حتى إن وجود الحزب المهيمن لا يلغي الأحزاب الأخرى، ولا يشل قدرتها السياسية، لكنه عادة يحصل على عدد المقاعد النيابية الكافية في البرلمان التسي تسمح له وحده بممارسة الحكم دون اللجوء إلى التحالفات مع أحزاب أخرى، وهذا ما يحقق استقراراً في المؤسسات الدستورية، لكنه من ناحية أخرى يصبح عبء أمام تحقيق التناوب على السلطة، بسبب تشرذم المعارضة التي تتكون من عدة أحزاب ضعيفة نسبياً.

و مثال على ذلك، حزب المؤتمر في الهند، الذي سيطر على السلطة من عام ١٩٤٧ حتى ١٩٧١، وأيضاً في مصر، حيث يسيطر الحزب الوطني على السلطة منذ نشوئه في منتصف السبعينيات من القرن العشرين.

ثانياً - النقابات:

أصبحت النقابات تمثل عنصراً أساسياً في تطور النظام السياسي منذ بداية القرن العشرين، بما تملكه من قوى اجتماعية ومهنية، فهي على عكس الأحزاب السياسية التي تسعى لتحقيق هدف سياسي عام، تسعى لتحقيق المصالح الخاصة المرتبطة بمهن محددة، لأفراد محددين، وبشكل أخص لتطوير وتنمية الأوضاع الذاتية لمنتسبيها وحماية مصالحهم.

١ - "إن النقابات لا تدعو للحلول محل سلطة الدولة، وإنما تعتبر ذاتها قوة كبقية قوى الأمر الواقع الأخرى، التي نحاول الحصول على مطالب معينة من النظام السياسي" ١٧٤

٢ - وتتقسم الاتجاهات النقابية إلى عدة تيارات، منها:

أ- **التيار الإصلاحى:** الذي يريد تحسين مطالبه داخل النظام السياسى، دون تغييره، ومن هذه المطالب تحسين مستوى الأجور، وتخفيض ساعات العمل و تحسين ظروفه، كما هو في الدول الاسكندنافية والمانيا وبلجيكا وغيرها من دول أوروبا الغربية .

ب- **التيار الثوري:** ويهدف إلى تحقيق تغيير ثوري في المجتمع، عن طريق تغيير النظام السياسى بكامله عبر الثورة والإضراب العام، دون التعاون مع الأحزاب السياسية، أو أرباب العمل، بمعنى أنهم لا يؤمنون بصندوق الإقتراع ولا بنتائجه . إن الموقف الشيوعى من النقابات أنه يجب وضعها تحت سلطة الأحزاب الشيوعية، وأن تُقاد من قبلها . لقد أصبحت النقابات اليوم قوة سياسية منظمة لا يستهان بها أبداً، وبفعل اتساع النشاط السياسى أصبحت كلمتها مسموعة في الشؤون العامة، وأصبحت تراقب السلوك الاقتصادى والاجتماعى للنظام القائم، وتتصدى له في كثير من الأحيان .

أما اليوم، فقد أصبحت النقابات في النظام الرأسمالى عبارة عن وسيط بين العمال وأرباب العمل، وتعمل لتحقيق مصالح العمال دون الإضرار بمصالح أرباب العمل. هذا، وقد أصبح وجود ممثلى النقابات فى هيئات الضمان الاجتماعى، وفي لجان التحكم الإدارى والعمالى ومؤسسات الصحة والتأهيل المهني يجعلها تشارك مباشرة في وضع الخطط المتعلقة بالسياسة الاقتصادية

١٧٤ خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، مرجع سابق، ص ٢٧٩

والاجتماعية. وبالمقابل، بدأت الأحزاب السياسية العمل لعقد تحالفات معها، خاصة في فترة الانتخابات، لكسب وذاها والمنتسبين إليها. وفي النهاية، أصبحت النقابات في الديمقراطيات الغربية قوة ضغط داخل الأنظمة الغربية.

ثالثاً - القوات المسلحة وعلاقتها بالسلطة السياسية:

لا بد لنا من الاعتراف بأن الجيش والقوات المسلحة هي القوة الاجتماعية الأكثر تنظيماً في كل دول العالم بسبب التكوين الذاتي، والإسقاط والتسلسل الهرمي الذي تركز عليه.

إن أهمية القوات المسلحة، تأتي من كونها صورة مصغرة عن المجتمع بأكمله، وتضم فئات مختلفة من طبقات مختلفة، كما أن سلوكها يشمل مبادئ الأمة وأخلاقيها، ولهذا تسمى سياج الوطن، وذلك تعبيراً عن الاعتزاز بهذه القوة الضاربة.

لكن بالمقابل، "تشكل القوات المسلحة خطراً دائماً على السلطة، فهي سند السلطة، ويكفي أن تكف عن الخضوع لهذه السلطة حتى تتسلم مقاليد الأمور وتصبح هي مصدر السلطات".^{١٧٥}

ولهذا عمدت السلطات في الدول الديمقراطية الحديثة إلى إبعاد الجيش عن السياسة للمحافظة على تماسكه وعدم انقسامه، في حال حدثت توترات سياسية داخل النظام السياسي أو داخل الدولة. ومع ذلك، فالعسكريون بشر يهتمون بالسياسة، شأنهم شأن بقية المواطنين في الدول الحديثة، حيث تكون المشاركة بشكل علني. لقد أصبحت القوات المسلحة حالياً ترى ضرورة المشاركة مع القيادات السياسية لتحديد العدو، باعتبار ذلك لا ينفصل عن الرؤيا الشاملة للمصلحة الوطنية، وبهذا أصبح الجيش، ليس فقط قوة ضاغطة على النظام

^{١٧٥} موريس دوفرجيه، في الديكتاتورية، ترجمة هشام متولي، بيروت، منشورات عويدات، ١٩٦٥، ص ٨٩.

السياسي للحصول على مطالب لأعضائه ، إنما أيضاً قوة مشاركة في تحديد سياسة السلطة على الصعيد الخارجي، وأكبر مثال على ذلك دور الجيش في الولايات المتحدة الأمريكية، حيث يطالب ويضغط على السلطات السياسية لتخصيص اعتمادات كبيرة لتطوير البحث العلمي المتعلق بالقوات المسلحة للحصول على أجهزة جديدة ومتطورة تكنولوجيا لزيادة قوته وفعاليته، ويمكن أن نشير إلى ثلاث حالات لعلاقة السلطة السياسية بالسلطة العسكرية:

١- خضوع السلطة السياسية للسلطة العسكرية، ويكون الجيش الدور الأكبر وخاصة بعد الانقلابات العسكرية، كما كان يحصل في أمريكا اللاتينية .

٢- خضوع السلطة العسكرية للسلطة الحزبية، حيث يلعب الحزب الدور الرئيس في الإشراف على الجيش، ويحدث تداخل بين الجيش والقيادات الحزبية، كما كان في روسيا السوفيتية، والنازية الألمانية، والفاشية الإيطالية أيضاً .

٣- خضوع القوة العسكرية للسلطة الديمقراطية ، أي خضوع الجيش للقيادات السياسية المدنية، ورؤساء الدول عادة هم قادة القوات المسلحة ، ولهم وحدهم قرارات الحرب والسلام، وتعيين كبار قادة الجيش و ترقيةهم في مختلف صنوف الأسلحة^{١٢٦}

رابعاً - الجماعات الضاغطة:

١- مفهوم الجماعات الضاغطة: تتكون هذه الجماعات كجماعات مصالح مشتركة، وتدافع عن هذه المصالح بكل الوسائل المتوفرة في نطاق القانون. وتتمثل نشاطات القوى الضاغطة في مطالب ترفع إلى القائمين على السلطة، وعلى شكل إضرابات واحتجاجات، وقد تنطفي مصالح القوى الضاغطة على

Pretot , Marcel ,sociologie politique " ed daloze , Paris, 1973 , p.354-355 ,¹²⁶

العدالة والنظام القائم، وقد يُفقد التوازن بين السلطتين التشريعية والتنفيذية بتأثير هذه القوى، مما يتطلب إجراء حاسماً لمنع ذلك" ١٧٧.

ولكي يكون بالإمكان وصف مجموعة ما بأنها مجموعة ضغط، يجب أن تتوفر فيها بعض السمات منها:

أ- حد أدنى من التنظيم، وهو أمر لا بد منه.

ب- يجب على الأفراد الذين يمارسون ضغطاً سياسياً أن يفعلوا ذلك من أجل هدف خاص بهم.

ج- يجب على مجموعة الضغط أن تُشكّل مركزاً مستقلاً للقرار، أي أن لا تكون مجرد أداة تُدار من قبل منظمة أخرى.

د- يجب على المجموعة أن تمارس ضغطاً فعلياً. ١٧٨

ترتبط أهمية الجماعات الضاغطة بالدور الكبير الذي تقوم به داخل النظام السياسي، وذلك بهدف التأثير على قرارات السلطة من خارجها باعتبارها لا تسعى إلى السلطة كالأحزاب السياسية، وذلك من أجل جعل قرارات السلطة تتطابق مع مصالح الفئات التي تمثلها جماعات الضغط.

برز هذا النوع من الجماعات في الولايات المتحدة الأمريكية عبر طريق اللوبي، وظهرت كقوى تملك القدرة على التدخل في الانتخابات عن طريق الأموال والدعم البشري الذي تقدّمه لمرشحين يؤيدون أهدافها وتوجهاتها.

ويرتبط ظهور وانتشار هذه الجماعات بالأنظمة الليبرالية الديمقراطية، مستفيدة من مناخ الحريات السياسية والمدنية القائمة في هذه الأنظمة.

باختصار، هي (تنظيم مشكّل للدفاع عن مصالح، ولممارسة ضغط على السلطات العامة من أجل الحصول على قرارات متوافقة مع مصالحه). ١٧٩

١٧٧ محمود خير عيسى، مدخل إلى علم السياسة، القاهرة، ١٩٧٦، ص ٢٨٢

١٧٨ ميجان ماري دانكان، علم السياسة، ترجمة الدكتور محمد عرب صاصيلا - بيروت ١٩٩٢ ص ٢١٧-٢١٦

٢- وتُصنّف المنظمات المهنية الضاغطة في العالم الغربي إلى سلسلتين من المنظمات:

أ- **المنظمات المهنية:** تسعى إلى تحقيق مكاسب مادية للمنتسبين إليها، وتضمّ قطاعات ثلاثة أساسية: العمال - أرباب العمل - الزراعة، وتخضع بنيتها إلى عنصرين: التخصص والتجمع، فالتخصص يعطيها التجانس ويزيد ذلك من قدرتها على العمل لدى المسؤولين ويبرز الميل إلى التجمع بمنافع ووجهات نظر مشتركة، مثل وحدة موقفهم من السياسة الاجتماعية للدولة رغم تعدّد مهنتهم.

ب - التجمّعات الأيديولوجية:

نرى أنّ سبب وجودها، هو الدفاع عن الأوضاع الروحية والأخلاقية، وقد تكون متضاربة بالمواقف والرأي أحياناً بسبب اختلاف نشاطاتها، إلاّ أنّه يجمع بينها الدفاع عن موقف أخلاقي -روحي- وتستند في قوتها إلى القوة العددية والمالية التي تسمح لها بخوض حملات إعلامية فاعلة. تلعب الكنيسة الكاثوليكية دوراً خاصاً في الحياة الاجتماعية السياسية، فهي تحرك قطاعات واسعة من الفئات المنظمة، وخاصة على مستوى الأحزاب اليمينية، وتستند الكنيسة في ضغوطها على السلطة على المؤسسات الاجتماعية والمهنية التي تسيطر عليها، ومن خلال تأثيرها على رجال السياسة والشأن العام^{١٧٩}. ففي مرحلة معيّنة سابقة، كانت السلطة الدينية والزمينية مجتمعة بيد شخص واحد في العصور الوسطى، والفصل بينهما فيما بعد لم يؤدّ إلى التناقض الكلي بينهما.

^{١٧٩} خضر خضر، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٣٠٢.

^{١٨٠} جان ميتو .. الجماعات الضاغطة، ترجمة بهيج شعبان، عمان، منشورات عويدات، ١٩٧١، ص ١٠.

في ألمانيا، يلعب حزب الخضر دوراً كبيراً في تثقيف المواطنين، والضغط على الحكومة. وفي الولايات المتحدة، تلعب الجمعيات المناهضة للتمييز العنصري دوراً كبيراً في المساهمة في تحقيق المساواة بين البيض والسود، وفي فرنسا، تلعب منظمات الطلبة تلعب دوراً كبيراً في الضغط على الحكومة، وخاصة عندما يتعلق الأمر بالمناهج التربوية والأقساط السنوية، كما حدث في ثورة ١٩٦٨ وفي عام ٢٠٠٦.

إن فعالية أي جماعة ضغط يعتمد على التنظيم الجيد، بالإضافة إلى القوة العددية والقدرة المالية، فالعدد والقدرة المالية سيكونان محدودين التأثير، إذا لم يترافق بالالتزام الواضح من جانب الأعضاء بتوجيهات قيادة الجماعة الضاغطة.

٣- وظائف الجماعات الضاغطة :

تحتاج الجماعات الضاغطة إلى القيام بمسلسلة من الإجراءات الأولية للوصول إلى أهدافها في إحداث التأثير المرغوب، وهي:

أ- وظيفة صياغة المطالب: وتعني الطريقة التي تقوم بواسطتها الجماعات الضاغطة بتحديد طلباتها من القائمين على السلطة، الذين يملكون سلطة إصدار القرارات، هذه الطلبات قد تكون واضحة جداً، كزيادة الضرائب على الأغنياء، أو تخفيف الضرائب على المواد الأولية، أو زيادة الحد الأدنى للأجور، أو قد تكون تعبيراً عن شكر معين أو غضب معين.

ب- وظيفة ضمنية للتكامل: وهي وظيفة تقوم بها الجماعات بشكل مباشر، فهي تستخدم النظام القائم عبر تقنين المطالب بعد تقييدها من حماسها الثوري.

ج- تقوم الجماعات الضاغطة كبديل للأحزاب السياسية عندما تُقصر الأحزاب السياسية في مهمتها التوفيقية بين مختلف المطالب.

٤- طرق عمل الجماعات الضاغطة :

يظهر هذا الأمر بشكل واضح من خلال ثلاثة مستويات:

أ- المستوى السياسي: يشارك قادة الجماعات الضاغطة أحياناً السلطة في العمل السياسي، عبر إشراك ممثليهم في الحياة السياسية، أو أنهم يحاولون إقامة اتصال مباشر مع السلطة. وقد دلت الوقائع، أن كثيراً من اقتراحات النواب تكون قد درست من قبل جماعات المصالح، وأن الدولة ذاتها تسهل عمل هذه الجماعات، وتتشاور معها أيضاً عبر الندوات واستقبالات الوزراء للكتل النيابية، وعبر مجالس اقتصادية اجتماعية، أو من خلال لجان مختلفة مشتركة. وتدعم هذه الجماعات مرشحين من الأحزاب السياسية مالياً وانتخابياً، لأنهم يدعمون مطالبها .

ب- التأثير على الرأي العام: تحاول الجماعات الضاغطة، إدخال الرأي العام في نشاطها، معرفة منها بالتقل المعنوي الذي يمثله الرأي العام في كثير من البلدان. وقد تكون الغاية من ذلك توجيهية وتربوية للدفاع عن حقوق الإنسان، أو لمنع انتشار المخدرات والكحول في المجتمع هذا وتلعب أيضاً دوراً كبيراً في علاقاتها مع القطاع الإعلامي، عبر الدعايات المدفوعة الثمن في محطات التلفزة والراديو، فالإعلام هو الوسيلة الأولى للضغط على المقررين السياسيين، لأنه يستطيع أن يغير ويعدل في وجهات نظر المسؤولين وقراراتهم، من خلال إعطائهم معلومات ومعطيات جديدة. إن المطبوعات والكراسات التي تبنتها، تقدم إلى هؤلاء المقررين بالشكل الأكثر مواءمة للأطروحات التي تدافع عنها وسائل الإعلام .

٥ - أشكال الضغط:

تستخدم كل الأساليب للوصول إلى غاياتها الأساسية، ولا تتوانى عن ممارسة التصعيد إذا وجدت أن الأساليب الأخرى غير فعالة، أو لم تُجدِ نفعاً. والضغط يكون ب:

أ- **الإقناع:** وهو أبسط الأساليب وأسهلها، أي العمل لإقناع السلطة بأحقية مطالبها التي ترفقها بوثائق لازمة، عبر الاتصالات المباشرة، إذ تستطيع هذه الجماعات من خلال ذلك البرهان على صحة موقفها و صوابية وجهة نظرها .

ب- **التهديد:** تلجأ إليه في حال فشل إجراءات الإقناع بأحقية مطالبها، ويتمثل بتهديد البرلمانيين بعدم انتخابهم في الدورات القادمة، وبالنسبة للوزراء تهديدتهم بسحب الثقة أو إسقاط الحكومة، وبالنسبة للموظفين تقوم الجماعات بالتركيز على أخطائهم واستغلال بعض جوانب حياتهم الخاصة، للتشهير بهم إذا لزم الأمر.^{١٨١}

ج- **المال:** لهذا السلاح دور كبير وتأثير فعال على الحياة السياسية في معظم الدول، ويبرز دور المال على مستويين: الفردي: عن طريق رشوة بعض المسؤولين لضمان موافقتهم على مطالب الجماعات.

الجماعي: تستخدم عنصر المال لدعم الأحزاب السياسية وتمويلها الدعائي في حملاتها الانتخابية، وهذا أمر شائع ومعروف في الديمقراطيات الغربية (بريطانيا، وألمانيا، و الولايات المتحدة الأمريكية) .

د- **عرقلة العمل الحكومي:** وذلك يتم عبر رفض التعاون مع السلطات العامة، والضغط على خزانة الدولة ، عن طريق تصعيد الأزمات المالية،

^{١٨١} جان ماري دافكان، علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٤٦

ورفض دفع الضرائب، وشل حركة الدولة بالإضرابات في المؤسسات الكبرى، كالنقل والصحة والكهرباء والتعليم، وغيرها.

خامساً- الرأي العام:

يعدّ الرأي العام من القوى الفاعلة في المجتمع، لأنّه يشغل بال واهتمام الدارسين والسلطة على حدّ سواء، ويعكس تصوّرات الجماعة، ويظهر الاتجاهات الكبرى التي تتبّعها حيال مسألة معينة. وقد أشار إلى أهميته كلّ من أرسطو الذي أشار إلى فضائله، ومكيافيلي في نصائحه إلى الأمير.

١- مفهوم الرأي العام: هو مجموعة من الأحكام الراجحة لدى الناس التي تخص المشكلات الحالية، أي بمعنى الحكم الجماعي حول واقعة أو أمر معين.

ويُعرفه ليونارد دوب بأنه: "موقف جماعة إزاء مشكلة معينة أو حدث ما". وهناك تعريف آخر لـ (جيمس برايس) بأنّه التعبير عن آراء الناس تجاه القضايا التي تؤثر في مصالحهم العامة والخاصة "

في حين يعرفه الدكتور مختار التهامي بأنّه: "الرأي السائد بين أغلبية الشعب الواعية بالنسبة لموضوع ما، أو يمسّ مصالح هذه الأغلبية ممسّاً مباشراً، أو يشغل بالها، ويحتدم فيه الجدل والنقاش في فترة معينة"^{١٢} فالرأي العام، كما يفيد هذا التعريف، يجب أن تتوافر فيه الشروط التالية :

- أ- يجب أن يكون رأي الغالبية العظمى من أبناء المجتمع.
- ب- يجب أن يكون محدداً ونوعياً، أي رأي الغالبية المثقفة والواعية التي تستطيع أن تحكم على القضايا من خلال المعرفة والفهم، باعتبار أن السراي العام الصادر عن الأغلبية الجاهلة لا يمكن اعتباره رأياً علماً.

١٢- د. دجيسه الششيخ، وسائل الاتصال ووسائل التعبئة الجماهيرية، منشورات جامعة دمشق، ٢٠٠٤، ص ٦٧ ولمزيد من التوضيح، انظر: كتاب الإعلام والدعاية، لنفس المؤلف الصادر عن المعهد العالي للعلوم السياسية، ١٩٩٤، ص ٢١٢-٢١٣.

ج- الرأي العام يفترض وجود مشكلة تهم الأكثرية من أبناء المجتمع، وتفرض عليهم موقفاً بشأنها.

د- الرأي العام كموقف يتطلب توافر مناخ من الحرية والديمقراطية، إذ ليس هناك من رأي عام في ظل أساليب القمع والإكراه، التي تمارسها الحكومات والأنظمة المستبدّة.

إنّ الرأي العام هو الرأي المسيطر الذي نستطيع علناً العمل وفقه والتعبير بما ينسجم معه، دون الخوف من الوقوع في العزلة .

فالرأي العام هو مجموع الآراء الفردية المعبر عنها إزاء موضوع مرتبط بالمصلحة العامة، لأنّ الناس بشكل عام يعبرون عن آرائهم حول المسائل التي تهمهم، وتهم مجتمعهم والتي تنعكس على حياتهم الشخصية، سواء أكان بشكل مباشر أو غير مباشر. هذه الآراء عادة لا تكون متطابقة مع بعضها البعض، بسبب اختلاف الإتجاهات، وتضارب المصالح، واختلاف المستويات الاجتماعية والثقافية .

فالسطة عادة تهتمّ بالرأي العام الجماعي حول قضايا مثل الانتخابات ومستوى المعيشة والحرب والسلام وغيرها من القضايا.

٢- يميّز الرأي العام بخصائص، منها:

١- أنّه لا يظهر إلاّ إزاء مسألة محدّدة، أي أنّ الإنسان لا يعبر عن رأيه إلاّ في قضايا معينة.

٢- إنّ موقف شفهي، يبرز العقلية التي تتجنح بالفرد للسلوك على نحو معين إزاء مشكلة تتعلّق بالمصلحة الجماعية .

٣- إنّ الرأي العام هو ظاهرة اجتماعية لها تأثير مباشر على سلوك الأفراد والجماعات وعلى السلطة الحاكمة، ولها دور رقابي كبير في الدول الديمقراطية، على الممارسات السياسية للحكومة، أو السلطة، وهذا الدور أخذ

بالتعاضد، ولا يمكن لهذه الحكومات أن تتجاهله. أما العوامل التي تزيد من بلورته وفعاليتها، وهي:

- أ- تطوّر وسائل الإعلام وقدرتها على توجيه آراء الناس.
 - ب- اتّساع الديمقراطية، وبالتالي المهتمّين بالأمور العامة.
 - ج- شيوع الأنظمة الديمقراطية التي تعتمد الحوار والمناقشة، اللذين لهما التأثير الكبير في الرأي العام.
 - د- العوامل النفسية التي تحرك الرأي العام، كالعواطف والعادات ومحاولة إقناع الغير.
 - هـ- الأحداث الخارجية التي تدفع الناس إلى التوجّد، أو الانقسام، إزاء قضايا معيّنة.
 - و- إن الرأي العام يفترض التعددية انطلاقاً من مبدأ الحرية، فهو متحرك وغير ثابت، يخضع في تبدّله لمؤثرات خارجية. ولا يمكن أن يظهر الرأي العام أو يتجلّى بصورة صادقة إلا في ظلّ نظام ديمقراطي يؤمن بالحرية ويمارسها كدليل على إيمان هذا النظام بالمساواة بين الأفراد.
- ٣- إن سبب اهتمام الحكّام بالرأي العام يعود للأسباب التالية:
- أ- ازدياد حاجة المواطنين للمعلومات.
 - ب- حاجة السلطة لدعم الشعب في عملية الإنماء.
 - ج- قدرة السلطة التنفيذية على تجاوز المجالس التمثيلية عبر توجيهها إلى الرأي العام عن طريق وسائل الإعلام.
 - د- ازدياد وعي الجماعة.
 - هـ- تطوّر وسائل الاتصالات الحديثة والمواصلات.
- هذا، ويتمّ التأثير في الرأي العام عن طريق:

١- وسائل الإعلام المختلفة، المسموعة والمكتوبة والمرئية، هذه الوسائل تمتلك القدرة على التأثير على الرأي العام، سواء أكان في الأنظمة الديمقراطية، أو في الأنظمة الشمولية.

٢- عن طريق قادة الرأي من المفكرين والمتقنين وكبار السياسيين الأحرار، بالإقناع والمناقشة، لأن لهم دوراً كبيراً في الحياة الاجتماعية والسياسية. إن الرأي العام متنوع ومتبدل، ويضم عادة تيارات متعددة تتراوح بين المعتدلين وعادة يشكلون أغلبية فاعلة، ومتطرفين ذوي مواقف متزمتة، وأحياناً ومتعصبة في المسائل السياسية أو المسائل الأخرى.

سادساً - البيروقراطيون:

هم نخبة اجتماعية تتميز بدرجة عالية من الكفاءة العلمية والفنية، فهسي تدبير المرافق العامة وتخطط للمشاريع التنموية في مختلف المجالات الاقتصادية والصحية والمالية والتعليمية والثقافية.

وتتميز هذه النخبة بتأثير ونفوذ كبيرين على السياسة العامة، وعلى النظام، ولها دور كبير في تكريس سلطة النظام ذاته .

يقول ماكس فيبر: إنها " النموذج الأكثر نقاوة للسيطرة الشرعية بوسائل القيادة الإدارية البيروقراطية ". في الحقيقة، إنها العمود الفقري في الدولة الحديثة، وتستمد البيروقراطية تأثيرها على النظام السياسي من درجة تنظيمها الذي تتمتع به، مما يعطيها القدرة على الفعل والحركة. والسؤال هنا، ما هي صفات البيروقراطية الفاعلة ؟

- ١ _ إنها تقوم داخل سلطة القرار الرسمي حيث لا وجود لها خارجه المرفق العام الذي تديره بناء على معايير يحددها القانون بشكل دقيق .
- ٢ _ تتمتع البيروقراطية بسلطة مميزة تسمح لها بإعطاء الأوامر الضرورية لتنفيذ الواجبات والمهام المطلوبة، وهي سلطة إرغامية موضوعة في خدمة

الموظفين الذين يمارسونها على مستويين، مستوى داخلي، من خلال التراتبية الوظيفية. عبر حق توجيه الأوامر من الموظفين الكبار إلى رؤوسهم الذين ينفذونها باتقياد تام.

وعلى المستوى الخارجي، عبر العلاقات مع المواطنين، حيث يستطيعون إخضاع المواطنين لسلوك معين من الناحية الإدارية في المعاملات، والقضايا والشؤون التي تخصهم.

٣- درجة التنظيم الداخلي التي تلازم البيروقراطية المرتكزة على القواعد الإدارية والقوانين المرعية، وتعتمد على الوثائق المكتوبة والمحفوظة التي تتم العودة إليها كلما دعت الحاجة، لأن العمل الإداري ليس ارتجالياً أو عفويًا .

٤- استقرار الموارد المالية، بسبب الرواتب التي ينقاضونها جرّاء عملهم الإداري، وهذه الرواتب ليست مرتبطة أو لها علاقة بالإنتاجية أو الخدمات التي يقدمونها، لأن الإدارة موجودة أصلاً لخدمة وتلبية حاجات وقضايا المواطنين، أي ليس هدفها ربحي كالشركات الخاصة.

٥- اضطرار الدول الكبرى إلى اختيار كبار موظفيها من بين النخبة العلمية والتقنية، الأمر الذي يفسر اهتمام الدول بالمعاهد الفنية. وتتشأ رابطة خاصة بين هؤلاء الموظفين خريجي هذه المعاهد، أثناء الدراسة أو التأهيل الفني .

وواقع أن كبار الموظفين نادراً ما يتأثرون بالتبدلات السياسية داخل الحكم، فهم يعتبرون أنفسهم حراساً على مصالح الأمة، بغض النظر عن التيار السياسي الحاكم. وإن ذلك صحيح إلى حد ما، لأنهم يؤمنون باستمرار الدولة ومرافقها العامة، والتي بدونها تتوقف الدولة عن التطور. إن القوة التقنية التي يملكونها تؤهلهم للإمساك بمؤسسات الدولة، وعدم الانصياع بسهولة إلى الحكومة التي لا تعجبهم، وهذا يمنحهم القوة الكبرى والنفوذ المترابدين، مما يجبر القوى الأخرى على أخذهم مأخذ الجد والإعتبار، ومما يزيد في قوتها وأهميتها

أنها عادة تحاكم ذاتها بذاتها، ولا تخضع لقوة العدالة التي تفصل في المنازعات بين المواطنين. كما تعاقب موظفاً مثلاً إذا أخطأ دون العودة إلى السلطة القضائية، مما يعطي هذه البيروقراطية الكثير من الإستقلالية والحركة، لأن القانون يطبق من داخلها.

وتساهم بعض الأسباب الموضوعية بقوة الإدارة البيروقراطية داخل النظام السياسي، وتمكنها من الوقوف بقوة في وجه السياسيين، ونذكر منها: اتساع وتشعب الأمور التي تعالجها الوزارات بشكل عام، مما لا يسمح لأي وزير الإطلاع عليها كلها بشكل تفصيلي ودقيق، باستثناء الأمور أو المواضيع التي يطلبها، وهذا ما يجعله مضطراً للجوء أو الاستعانة بمعاونيه والمختصين الآخرين لاتخاذ ما يلزم من قرارات بشأنها.

ب- عدم اختصاص الوزير من الناحية التقنية لأن الوزارات عادة وفي أغلب الأحيان، توزع على أساس سياسي وليس على أساس الاختصاص، مما يجعل الوزراء مضطرين للاستعانة بالخبراء في وزارتهم، وهذا الوضع يزيد من تأثير نفوذ وسلطة التكنوقراط داخل السلطة السياسية.

ج- إن عدم الاستقرار الحكومي يعطي للإدارة البيروقراطية سلطة أقوى، وأكبر، وذلك بسبب التبدلات في التشكيلات الحكومية الناتجة عن التحالفات السياسية المتغيرة، فالسياسيون أو الوزراء يجسدون أنفسهم ينفذون خطة موضوعة من قبل غيرهم، وما أن يضع أحدهم خطة لتطبيقها حتى يتم تبديله، مقابل هذا التبدل وعدم الاستقرار الوزاري، نجد الاستقرار والثبات للموظفين.

إن الدول تحاول أن تخفف من سيطرة الإدارة البيروقراطية ونفوذها، من خلال تحديد درجات المسؤولية، وعدم السماح لهذه الإدارة باستغلال أموال الدولة لمصلحتها ومآربها الخاصة، لكن ذلك كله لا يلغي النفوذ الكبير الذي تتمتع به في التأثير على القرار السياسي العام.

سابعاً - الجسم الانتخابي:

تعدّ الانتخابات التشريعية والرئاسية في النظام الديمقراطي أهمّ سمة من سمات النظام الأساسية، والتي يستحيل بدونها أن تُطلق علية صفة الديمقراطية، والسبب في ذلك يعود إلى أنّ الناخبين هم الذين يحدّدون عادة من هو الحزب أو التيار السياسي الذي يجب أن يمتلك الأكرية البرلمانية التي ستؤهله لتشكيل الحكومة أو تسلم السلطة في البلاد، وطبعاً يكون ذلك عن طريق الاقتراع، وتتجلى تلك الممارسة في دول ذات عراقة في الممارسة الديمقراطية كالولايات المتحدة الأمريكية وبريطانيا وفرنسا.

وفي هذا الإطار، يمكن القول: إنّ أهمّ الإنجازات الديمقراطية كان " هذا التقدّم المستمرّ في تحويل مفهوم الشعب إلى مؤسسات ذات نتائج عملية. ولا ريب بأنّ الدليل المباشر على ذلك، هو توسيع حقّ التصويت، حيث لم يصبح الحكم الشعب حقيقة وواضحة إلا بعد أن كسبت أكرية الراشدين حق الاقتراع " ولكي تكون الممارسة الديمقراطية صحيحة، يجب مراعاة وتطبيق شرطين أساسيين، هما:

١- أن يشمل القانون الانتخابي حقّ الانتخاب لكلّ أفراد الشعب الذين بلغوا سنّ الرشد القانوني.

٢- إفساح المجال أمامهم لإمكانية الاختيار بين مرشّحين أو حزبيين، ضمن إطار عملية انتخابية نزيهة تجري في مواعيد دورية ثابتة، تسمح للشعب بتقرير التغيير الذي يريده. من هذا المنطلق، يمكن اعتبار شمولية القانون الانتخابية لكلّ البالغين سنّ الرشد القانوني ليس إلا تطبيقاً لمفهومَي الحرية والمساواة التي تعتمد عليهما الديمقراطية الحقيقية.

إن أهمية الانتخابات تأتي من خلال أنها تشكل الحدث الأسمى الذي يعبر فيه الشعب عن رأيه. ففي هذا الوقت ، وبهذه العملية ، يؤكد المواطنون الخاضعون للقانون بأنهم أسياد أولئك الذين يستونهم. وعندما تجري ديمقراطية معينة انتخابات، فإنها تدعو بذلك مواطنيها لأن يعلنوا، فردياً أو جماعياً، ما يريدون. وهكذا، فإن الكثير من الأمور تتوقف على الطرق التي تجري فيها الانتخابات. وإذا ما فشلت هذه الانتخابات، فإن الديمقراطية هي التي تفشل. " ١٨٣

ويعتبر المفكرون أن الجسم الانتخابي يأتي في طبيعة القوى التي تلعب دوراً فاعلاً ومؤثراً في سيرة النظام السياسي، لأنه يشكل مصدر الطاقة السياسية في الأنظمة الديمقراطية. فالنظرية الديمقراطية تؤكد على أن الحكومة تتلقى السلطة التي يمنحها إياها الشعب، وأن الموافقة الشعبية هي مصدر حقوق الحكومة في العمل. " ١٨٤

و بسبب الأهمية المتزايدة التي يحتلها الجسم الانتخابي في تقرير سلطة الأحزاب وقوتها، فإن هذه الأحزاب، قد بدأت تركز جهودها على الطريقة الأفضل لاستقطابها إلى جانبها، وذلك عبر طرح برامج تستلهم وتتوافق مع توجهاته الأساسية الرئيسة .

إن السلطة التي تأتي نتيجة نجاحها في عملية الإقتراع، هي السلطة الوحيدة التي تملك حق الإذعاء بشرعيتها، كونها تمثل الإرادة الحقيقية للجسم الانتخابي. بمعنى أن السلطة في النظام الديمقراطي هي بيد الشعب، وهو الذي يمنح تلك الحكومة السلطة المعنوية التي تستمد منها قوتها الشرعية.

إن الجسم الانتخابي أصلاً هو عبارة عن قوة ذات طبيعة خاصة، وهو قوة محايدة، يمكن أن يمنح سياسات متباينة، الطاقة الضرورية للعمل، وخاصة

١٨٣ خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة، مرجع سابق، ص ٢٩٤ .
١٨٤ المرجع السابق، ص ٢٩٤

عندما يوزع أصواته بين تيارات وأحزاب سياسية متعددة، أو عندما تسود عملية الاقتراع إلى تغيير أولئك الموجودين في السلطة، واستبدالهم بفريق عمل جديد.

كما أن الجسم الانتخابي، هو قوة اصطناعية يخضع في تكوينه للقواعد والنصوص التي تُنظمه، مثلما هو قوة مجزأة، ومنقسمة إلى عدة اتجاهات، تتباين في التعبير عن ذاتها.

إضافة لذلك، يتميز الجسم الانتخابي بغموضه في معظم الأحيان، إذ أنه غالباً ما يمكن تحديد هذه القوة وأهدافها بدقة قبل ظهور نتائج الاقتراع النهائية. أي بمعنى أنه ليس له أهداف محددة مسبقاً بطريقة تحولّه إلى قوة مساندة لإنشاء نظام سياسي معين. فهو يفتقد إلى ذلك التنظيم الذي يحولّه إلى كتلة سياسية وواضحة المعالم بالرغم من تأثيره وفعاليته.

ويرى بعض المفكرين، أن الجسم الانتخابي مصدر وحي للنشاط الحكومي، فعندما نقول أثناء استفتاء معين، إن إرادة الشعب قد عبرت عن ذاتها بموقف ما، فإننا نقصد بذلك موقفاً أو قوة موحدة، في حين يظهر الواقع أن هذا الجسم الانتخابي ذاته مؤلف من تيارات مختلفة مثل يمين، يسار، وسط، يمين الوسط إلخ..

لكن السؤال هنا، ما علاقة السلطة بالجسم الانتخابي ؟ إن السلطة تستطيع التحكم إلى حد بعيد بإرادة الجسم الانتخابي، عبر التقنيات التي تقترحها هذه السلطة لممارسة حق الاقتراع. لأن الجسم الانتخابي في الأصل، يتكون من أفراد يختلفون في أوضاعهم الاجتماعية واتجاهاتهم السياسية، مما يسمح للسلطة بالسيطرة على جزء من إرادتهم والتأثير عليها، وتوجيهها حينما تشاء عبر تقسيم الدوائر الانتخابية لفائدة وصالح اتجاه سياسي معين، لتحقيق النجاح في المناطق التي يملك فيها درجة عالية من النفوذ.

والسلطة أيضاً تسمح لبعض الجماعات بإثبات تفوقها على الفئات الأخرى، كما هو الحال في نظام الإقتراع على دورتين. وهذا يعني أن الجسم الانتخابي يخضع لميزان القوة والتأثير لنفوذ السلطة من جهة، ولنفوذ وقوة وتأثير الأحزاب والقوى المناهضة للسلطة، وإمكانية توجيه الغالبية من الجسم الانتخابي وفقاً لمصالحها ومخططاتها.

إن أهمية قرارات الجسم الانتخابي ودورها في توجيه الحياة السياسية، هي التي تبرّر تلك الفائدة التي نلحقها من ناحية التحليل الاجتماعي - السياسي، والتي تعتمد على معرفة الدوافع التي تجعل الناخب يصوّت بطريقة معينة دون الأخرى، لأنه عندما نعرف الدوافع التي تتحكم بمضمون بطاقة الإقتراع، فإنه يصبح من الممكن توجيه هذه البطاقة في إطار معين من خلال التأثير على هذه الدوافع، لهذا تسبق الحملات الانتخابية دراسة اجتماعية على مستوى الدوائر لتحليل العوامل الموضوعية التي يمكن أن يكون لها تأثير على سلوك الناخبين. إن معرفة دوافع الإقتراع مفيدة لشرح الجانب النفعي للمرشحين، لكن معرفة الطريقة التي صوت بها المقترعون، لا تكفي، ولا بدّ لنا من معرفة الأسباب التي حدثت بهم للتصويت بمثل هذه الطريقة.

إن الأحزاب تتحو عادة إلى تفسير الأصوات المؤيدة لها كدليل على قبول برامجها. لكن السؤال هنا، هل يؤيدون برامجها كلها أم بعض بنودها، وكيف؟ أو هل صوتوا للسلطة بسبب موافقها، أم بسبب خشيتهم من الآخرين؟

وإن المعارضة ملزمة بالتمييز بين الأصوات التي تنالها لكونها معارضة فقط، وبين الأصوات التي تنالها للموافقة على خططها وأهدافها. إن الأصوات التي تؤيد المعارضة انطلاقاً من البرامج التي تعلنها، هي وحدها التي تسمح لها بالإدعاء، أنها تشكل بديلاً عن الحكومة القائمة.

و أخيراً لا بدّ من الأخذ بعين الاعتبار، أنّه نادراً جداً ما نجد أنّ الجسم الانتخابي يحقق إجماعاً على موقف معيّن في النظام الديمقراطي، انطلاقاً من قاعدة حرية الرأي والتعبير. فهناك دائماً أكثرية وأقلية تتوزّع بين هذا الطرف أو ذاك، وإنّ الحزب أو التيار أو الجهة التي نالت أغلبية الأصوات تصرّ على القول بأنّها حصلت على الإرادة الشعبية التي تمنحها الشرعية اللازمة للوصول إلى الحكم، وهذا من طبيعة اللعبة الديمقراطية.

ولكن ماذا يمكن أن نقول عن الأقلية الخاسرة في الانتخابات الرئاسية، كما في أمريكا أو فرنسا ولا سيّما عندما تتقارب هذه الأقلية مع الأكثرية بفارق بسيط من الأصوات؟ وأين تقف الإرادة الشعبية في هذه الحالة؟

إنّ الجواب على هذا السؤال يستدعي بالضرورة إعادة النظر بمفهوم الديمقراطية ذاتها، وعدم اعتبارها كما يحدث غالباً بأنّها ديمقراطية النصف زائد واحد.

الخاتمة:

شهدت دراسة العلوم السياسية تطوراً كبيراً خلال العقود الأخيرة من القرن العشرين، فقد تعددت الاتجاهات الفكرية، وبرزت مدارس جديدة تُقسّم جدلاً فكرياً حيويًا يغني دراسة هذا المجال من النشاط الإنساني. فقد تمثلت الثورة المنهجية في العلوم السياسية ببروز نظريات نقدية جديدة، تُركّز على الإنسان كوحدة أساسية للدولة والمجتمع. ولقد حاولنا في هذا الكتاب أن نعكس هذا التطور في مجال العلوم السياسية، فتركّزت الفصول الأولى، حول ماهية هذا العلم ومنهجيته وتركيزه على مسألة هامة وهي تحرير الإنسان وجعله مشروعاً بحدّ ذاته، وخاصة بعد أن قدّمت الاتجاهات الوضعية مساهمات جيدة، ولكن لم ترقّ لحد المستوى المطلوب. ثم أبرزنا أهمية المؤسسات السياسية كالدولة وأقسامها وسلطانها التنفيذية والتشريعية والقضائية، كما تمّ التركيز على عملية السلوك السياسي والقوى الفاعلة في العملية السياسية، لأنّ هذه القوى تعتبر المحور الأساسي في العملية السياسية. ولم يتمّ التركيز بشكل كبير على الثقافة السياسية والمشاركة السياسية، ولا على الأيديولوجيا والصراعات، على الرغم من أهمية هذه الموضوعات، لأنّ هذه الموضوعات تُشكّل جزءاً كبيراً ومهماً من مقرر علم الاجتماع السياسي. وفي النهاية نرجو أن نكون قد وفقنا بتقديم هذا الكتاب للطلاب، علّه يسدّ فراغاً في المكتبة العربية.

والله ولي التوفيق.

مصطلحات سياسية

الأرستقراطية، Aristocracy :

مجموعة صغيرة تتولى السلطة، وهي مكونة من أشخاص ينحدرون من عائلات لها جذور تاريخية في المجالين الاجتماعي والسياسي. وقد عرفها أرسطو بأنها نظام سياسي يتولى السلطة فيه عدد ضئيل من الأشخاص، ويستخدمونها من أجل المجتمع بكامله .

الأوليغارشية Oligarchie, Oligarchy :

عرف أرسطو الأوليغارشية: بأنها نظام سياسي، يتولى السلطة فيه عدد ضئيل من الأشخاص ويستخدمونها من أجل مصالحهم الخاصة. أما الأوليغارشية، في المفهوم الحديث، فهي تعني النظام السياسي الذي تحتكر السلطة فيه نخبة محدودة العدد، متجانسة ومنعزلة نسبياً عن باقي المجتمع، وتستخدم السلطة من أجل مصالحها .

الجرونتوقراطية Gerontocratic :

حكم تقليدي، لا توجد فيه إدارة منظمة، يتولاه الأكثر تقدماً في السن، على أساس أنهم الأكثر معرفة بالتقاليد المقدسة كما يقول ماكس فيبر .

الأوتوقراطية Autocratic ، :

نظام حكم، يتميز بوجود شخص على رأس الهيكلية الإدارية والسياسية، يتمتع بسلطة مطلقة، فليس هناك قوانين أو تقاليد تحد من سلطته، أو تسمح بمحاسبته، وخير مثال على ذلك لويس الرابع عشر، الذي قال " أنا الدولة والدولة أنا "

البلوتوقراطية Ploutocratic Plutocracy :

منظم سياسي يتولى مقاليد الحكم فيه الأكثر ثراء.

التكنوقراطية Technocratic , technocracy :

التكنوقراطية عامة، هي منتظم سياسي، تُشكّل فيه المعرفة، المحتكرة من قبل مجموعة محدّدة، المصدر الوحيد للسلطة السياسية، أو على الأقل العامل الحاسم في تولي هذه السلطة.

و بتعريف أدقّ، التكنوقراطية هي منتظم سياسي، يستخدم فيه من هم في المراكز الإدارية الكبرى، معارفهم وكفاياتهم العلمية، من أجل ممارسة السلطة عملياً بدل الطبقة السياسية.

التيوقراطية Theocratic ,Theocracy :

منتظم سياسي، تتبع السلطة فيه من الله، وهي تمارس إما بواسطة حاكم يُمثّل الله، وإما بواسطة جماعة مغلقة ذات منشأ ديني. وهذا المنتظم تسيطر فيه القسم الدينية المقدسة، والعلاقات السلطوية الهرمية الدينية.

الديكتاتورية:

منتظم سياسي، يتخذ فيه القرار من قبل فئة قليلة، ويُفرض على الشعب، بحيث تمارس السلطة بشكل استبدادي مطلق، وعن طريق الإرهاب والقمع، وفي غياب الشرعية. إن الديكتاتورية هي نقيض الديمقراطية.

الفاشية: تعني الفاشية، الحركة التي تأسست في إيطاليا عام ١٩١٩، وتحولت إلى منتظم سياسي عام ١٩٢٢، عندما تولى زعيمها بينيتو موسوليني السلطة، وقد امتدت إلى حركات وأحزاب ومنظمات انتشرت أنشطتها ما بين الحرب العالمية الأولى ونهاية الحرب العالمية الثانية في مختلف الدول الأوروبية.

تقوم الفاشية، على رفض مبادئ الليبرالية ومبادئ الاشتراكية النابعة من الماركسية أيضاً، وتدّين الديمقراطية البرلمانية والنزعة الفردية، كما وردت عند

فلاسفة القرن الثامن عشر، وترفض التعددية الحزبية وضمانات الحقوق والحريات الفردية.

ويقترن رفض هذه المبادئ لدى الفاشية، بتقديس القومية وتمجيدها، واعتبارها القيمة العليا في المنتظم السياسي، والتصميم على إقامة دولة قومية تفرض سلطتها، والتأكيد على ضرورة قيام نظام اجتماعي يندمج فيه الفرد في الجماعة.

فالحركات الفاشية تقم ذاتها على أنها حركات اشتراكية، وتعلن عن إرادتها في الجمع بين القومية والإشتراكية. وتتميز هذه الحركات بعبادة القائد، الرجل الملهم والمخلص، الذي يجسد الجماعة ويحمل رسالة قيادتها. وتتميز الأحزاب الفاشية تنسّم بالمركزية الشديدة، وبنية تنظيمية صلبة، وتتبع كافة المسؤوليات فيها من القائد.

الإمبريالية:

تستخدم كلمة إمبريالية بشكل عام، للتعبير عن السياسة الخارجية التي تعتمد على دولة ما من أجل فرض سيطرتها على الدول الأخرى. أما كلمة إمبريالية بالمعنى الحصري فقد استخدمها الماركسيون. ويحدثها لينين كما يلي:

تمثل الإمبريالية مرحلة من مراحل نموّ الرأسمالية، تظهر عندما تصل القوى المنتجة، وتحديدًا الصناعية منها، إلى درجة عالية من النمو في الدول الأكثر تقدماً. فتراكم الإنتاج والرأسمال يصل إلى مستوى عال جداً، ويحصل زوبان تام بين الرأسمال المصرفي والرأسمال الصناعي، ويؤدي ذلك إلى سيطرة الأوليغارشية المالية. وفي موازاة هذا التطور، ينمو ميل إلى إحلال الاحتكارات مكان التنافس. وهذه العوامل تدفع المشروعات الكبرى إلى البحث عن الدول

الضعيفة التي تُشكّل لها مجالاً اقتصادياً بالنسبة للموارد الأولية، وتسويق منتجاتها وتوظيف أموالها، والسيطرة على هذه الدول. ومن أجل أن تُسهّل الدول الرأسمالية هذا التمدّد الإمبريالي، تدخل في حروب استعمارية وتتقاسم العالم. فالإمبريالية مرتبطة بتطوّر الرأسمالية .

النخبة: Elite

مجموعة الأشخاص الذين يرتقون، في مختلف المجالات ، إلى أعلى المراتب، ويشغلون مراكز مفضّلة على غيرها، وذلك إمّا بفضل مداخلهم المرتفعة، وإمّا بفضل مكانتهم (ريمون آرون (R.Aron)).

الطبقة السياسية: Ruling political Class

"مجموعة الأشخاص الذين يقومون لوحدهم بساتر الوظائف السياسية، ويحتكرون السلطة، ويستفيدون من المنافع التي تقدّمها، ويتصنّون للطبقة المحكومة التي تقدّم لهم كل الوسائل الضرورية لسديمومتهم، ولاستمرارية المنتظم السياسي بمجمله". (موسكا (C.Mosca). ويقصد عامة بالطبقة السياسية مجموع المتعاطين بالسياسة.

الكاريزما Charisme , Charisma :

هبة الله، صفة خارقة تُمكن صاحبها من السيطرة على أتباعه. وهي لا تتوافر في سائر الناس، فهي نادرة ويتمتع بها بعض القادة.

شخصنة السلطة Personification of authority :

بروز من يتولّى السلطة كمركز مُجسّد للدولة والمجتمع بأكمله، أو للجماعة التي يتولّى قيادتها. لذلك، تبدو السلطة وكأنها نابعة من شخصه، ويتحول كل من

يتولى مسؤولية سياسية أو إدارية أو عسكرية إلى مسؤول عن أعماله تجاهه، فيطغى بشخصه على المؤسسات، ويصبح مسؤولاً لوحده عن القتل والظفر . ويرز تجسيد السلطة من خلال تعجيد القائد، على أساس أنه حامل هموم الناس، ومحط آمالهم، وولي نعمتهم.

وتتعارض شخصية السلطة مع مفهوم دولة المؤسسات، التي تتوزع فيها السلطة وألية القرار بين مؤسسات عدة، في إطار التكامل والتناغم، ومن خلال توزيع الوظائف والمهام ، وتتبع السلطة فيها من المؤسسة وليس من الشخص . كما تتعارض شخصية السلطة مع مفهوم الديمقراطية، التي تقضي بعدم حصر السلطة بكاملها في شخص، وتفترض مراقبة كل من يتولى سلطة من السلطات ومحاسبتها، وضبط أذاته، مهما عظم شأنه .

الزبائية :

علاقة تبعية شخصية لا علاقة لها بالقربى، ترتكز على تبادل المنافع بين شخصين في موقعين غير متوازنين من حيث الموارد، وهما المعلم والزيون . وتعني الزبائية السياسية تبعية أشخاص عادييين لرجل سياسة، على أساس تبادل المنافع فيقفون إلى جانبه، وبخاصة في الانتخابات، فيصوتون له مقابل الحصول على خدمات منه عند الضرورة، فيصبحون زبائية سياسية له .

الانقسامات السياسية:

وهي انقسامات في الشعب ناتجة عن تباعد الآراء والمواقف والسلوكيات، بالنسبة لتقويم طريقة أداء المنتظم السياسي القائم. أو انقسام الجماعات حول الطريقة الواجب إتباعها في العمل السياسي، في إطار المنتظم السياسي المنتمية إليه، أي اختلاف حول النهج السياسي الواجب اعتماده. وقد تكون الانقسامات

السياسية، انقسام الشعب حول مدى ملاءمة النظام السياسي للمجتمع القائم فيه، أو حول قضية معينة ترتبط ارتباطاً وثيقاً بأوضاع الشعب.

الطائفة:

الطائفة هي بشكل عام: جماعة منظمّة تقيم في حيز جغرافي محدّد، ولها تقاليد وثقافتها وبنيتها الداخلية، ويتحد أفرادها بروابط متينة، ويشاركون فعلياً في حياة الجماعة .

و قد عرّفت محكمة العدل الدولية الطائفة، في قرارها رقم ١٧ والصادر ١٩٣٠/٧/٣١، كما يأتي :

" الطائفة هي جماعة من أشخاص يعيشون في بلد أو محلة معينة، وينتمون إلى عرق أو ديانة أو لغة أو تقاليد خاصة بهم، ويتحدّسون بواسطة هذا العرق والديانة واللغة والتقاليد في شعور بالتعاضد، بهدف المحافظة على تقاليدهم وعبادتهم، وضمن تعليم أولادهم وفق تطلعاتهم " .

أمّا الطائفة في لبنان، فهي جماعة يرتبط أبنائها برابط الانتماء إلى عقيدة دينية واحدة، فالخصوصية التي تؤحد أبناء الطائفة هي الخصوصية الدينية المذهبية. وإذا ما استثنينا الطائفة الأرمنية، فلا نجد أي خصوصية قومية أو لغوية أو إثنية لدى الطوائف الأخرى التي تتشكل من مزيج من اثنيات متنوعة، فغالبية الطوائف في لبنان تكونت منذ نشأتها من اثنيات متعددة، ولم تتكوّن من إثنية واحدة. فقد دخل في كلّ من الطوائف أفراد وجماعات تنتمي إلى شعوب وأعراق مختلفة (عرب، شركس، تركمان، أكراد، فرس، أتراك، مغاربة، الخ). فيما بعد، وفدت إلى لبنان جماعات أخرى من إثنيات جديدة، وانتمت إلى بعض الطوائف .

وإذا كان التمايز بين الطوائف ناتجاً عن تراكم الخصوصيات التي تمتاز به، فهذا التمايز في لبنان هو في أدنى مستوياته، لأنه يقوم على خصوصية واحدة هي الخصوصية الدينية- المذهبية، لذلك يصعب تشبيه الطوائف فسي لبنان بالطوائف في قبرص أو سويسرا أو بلجيكا ، على سبيل المثال، حيث أن تراكم الخصوصيات الدينية والقومية واللغوية و الإثنية يجعل التمايز بين الطوائف في أعلى مستوياته. (المزيد من المعلومات تراجع صحيفة النهار ١٩٩٣/٢/١٩ ، مقال عصام سليمان، الطائفة والطائفية ، تحديدات سوسيولوجية).

الطائفية:

الطائفية هي عصبية مرتبطة بنشأة الطوائف وتطور بنياتها الداخلية تحت تأثير عوامل سوسيولوجية وتاريخية وسياسية، ويموقع الطائفية داخل النسيج الاجتماعي، وعلاقتها بالطوائف الأخرى، والطائفية تنطلق من الشعور بالانتماء إلى جماعة محددة، متضامنة ومتعاضدة، بفعل التماثل الديني والمذهبي من جهة، والتمايز عن غيرها من الجماعات من جهة أخرى، وتصل إلى مستوى التعصب للجماعة ونزد الآخرين ومناصبهم العداء ، فتستبد الطائفية هكذا بسلوك الفرد والجماعة وممارستها. والذي يغذي هذه النزعة التعصبية هو العنصر السياسي المتموضع في الطائفة. فمثلاً، الطائفة في لبنان لم تنشأ بتأثير عوامل دينية مذهبية فحسب، إنما بتأثير عوامل سياسية أيضاً .

أما الطائفية السياسية، فليست سوى مظهر من مظاهر الطائفية ، وهي ناتجة عن انعكاس الطائفية على البنية السياسية ، و توظيف العصبية الطائفية في المجال السياسي بحيث يستمد منها المتعاطي في السياسة قوة ويمدّها عن طريق سلوكه وممارساته بأسباب البقاء و التجذّر في الواقعين الاجتماعي والسياسي .

دولة القانون :

دولة القانون هي الدولة التي تنظم العلاقات بين المواطنين من جهة، وبينهم وبين الدولة، وبين مؤسسات الدولة من جهة ثانية في إطار قواعد حقوقية ثابتة ومستقرة يتساوى أمامها المواطنون في الحقوق والواجبات بغض النظر عن انتماءاتهم الدينية والمذهبية والمنطقية والعرقية والطبقية السياسية .

أما السلطة في دولة القانون، فتنبع من الكيان الحقوقي والسياسي الذي تجسده الدولة ذاتها وتُعبّر عنه بالدستور وإرادة العيش المشترك. فهي سلطة القانون، والقانون الذي تنبثق منه السلطة لا بدّ له من أن يرسم حدوداً يوقف السلطة عندها، ويعين الأساليب التي تمارس بواسطتها، ويقم الأجهزة الكفيلة بضبط عمل ممارستها.



المراجع باللغة العربية

- ١- بطرس غالي ومحمود خيرى عيسى ، المدخل إلى علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الانجلو مصرية ، طبعة خامسة ، ١٩٩١
- ٢- جان جاك روسو ، في العقد الاجتماعي ، ترجمة ذوقان فرقوط ، بغداد ، مكتبة النهضة ، ١٩٨٣
- ٣- جسان مساري رانكان ، علم السياسة ، ترجمة د. محمد عسري صاصيلا ، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر ، بيروت ، ١٩٩٢ ، طبعة أولى .
- ٤- جان مينو ، مدخل إلى علم السياسة ، ترجمة جورج يسونس ، بيروت ، ١٩٧٧
- ٥- جان مينو ، الجماعات الضاغطة ، ترجمة بهيج شعبان ، مكتبة عويدات ، ١٩٧١
- ٦- وجيه الشيخ ، وسائل الاتصال و التعبئة الجماهيرية ، دمشق ، منشورات جامعة دمشق ، ٢٠٠٤
- ٧- حسن صعب ، علم السياسة ، بيروت دار العلم للملايين طبعة سابعة ، ١٩٨١ .
- ٨- حسن نافعة ، الأمم المتحدة في نصف قرن ، الكويت ، دار المعرفة ، ١٩٩٥
- ٩- حسن نافعة ، مبادئ علم السياسة ، القاهرة ، مكتبة الشروق الدولية ، ٢٠٠٢ .
- ١٠- خضر خضر ، مفاهيم أساسية في علم السياسة ، بيروت ، المؤسسة العربية للكتاب ، طبعة أولى ، ١٩٩٩
- ١١- خضر خضر ، مدخل إلى الحريات العامة وحقوق الإنسان ، بيروت ، ١٩٩٦

- ١٢- رو برت ماكيفر، نظرية في نشوء الدولة، مجلة الفكر العربي، العدد ٢٢ ، عام ١٩٨١
- ١٣- ريموند كارنيلد كيتل، العلوم السياسية، الجزء الأول، ترجمة فاضل زكسي محمد ، بغداد، ١٩٦٧
- ١٤- صدقة فاضل، مبادئ علم السياسة ، جدة ،دار النوايع ، ١٩٩٨ .
- ١٥- عادل فتحي عبد الحافظ، النظرية السياسية المعاصرة، الإسكندرية، السدار الجامعية، ٢٠٠٠
- ١٦- عبد المجيد العزام ومحمود ساري الزعبي ، دراسات في علم السياسة، عمان مكتبة الحامد، ١٩٨٨ .
- ١٧- عبد المعطي محمد عساف ومحمود علي، مقدمة إلى علم السياسة، عمان، مكتبة المحتسب، ١٩٩٤ .
- ١٨- عبد الوهاب الكيسالي، الموسوعة العلمية، المؤسسة العربية للدراسات، بيروت، ١٩٧٤
- ١٩- عدنان مهدي الدوري وعبد الأمير العكيكي، القانون الدولي العام، طرابلس منشورات الجامعة المفتوحة، ١٩٩٥
- ٢٠- عصام سليمان ، مدخل إلى علم السياسة، بيروت، الجامعة اللبنانية، طبعة ثانية، ١٩٩٦ .
- ٢١- علي صادق ارهيف، القانون الدولي، الإسكندرية، منشورات منشأة الإسكندرية، ١٩٩٢
- ٢٢- علي عبد الرزاق جلبي واحمد بيومي والسيد عبد العاطي السيد وسامية محمد جابر ، البحث العلمي الاجتماعي، السويس، دار المعرفة الجامعية، ١٩٩٧.

- ٢٣- غاستون بونول ، علم الاجتماع السياسي ، ترجمة خليل الجر ، المنشورات العربية، ١٩٧٦
- ٢٤- الفارابي ، آراء أهل المدينة الفاضلة ، بيروت ، المكتب التجاري، ١٩٧٤.
- ٢٥- فهمي سليم الغزوي ومجموعة باحثين ، المدخل إلى علم الاجتماع، عمان، دار الشروق، ٢٠٠٤، الطبعة الثانية.
- ٢٦- قحطان احمد سليمان الحمداني، الأساس في العلوم السياسية، عمان، الأردن، طبعة أولى، ٢٠٠٤.
- ٢٧- لؤي بحري، مبادئ علم السياسة، بغداد مطبعة شفيق، ١٩٦٧
- ٢٨- المجتمع الحديث في أبعاده السياسية، ترجمة طه سعد ، دمشق، منشورات وزارة الثقافة والإرشاد القومي، ١٩٨٣ .
- ٢٩- محمد سليمان الدجاني ، منذر سليمان الدجاني ، السياسات ، نظريات ومفاهيم ، عمان، دار بالمينويرس، ١٩٨٦
- ٣٠- محمد طه بدوي، مدخل إلى العلاقات الدولية، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٧٢.
- ٣١- محمد فايز عبد أسعيد ، قضايا علم السياسة العام، بيروت، دار الطليعة، طبعة ثانية، ١٩٨٦ .
- ٣٢- محمد نصر مهنا، مدخل إلى النظرية السياسية الحديثة، الإسكندرية، الهيئة العامة للكتاب، ١٩٨١ .
- ٣٣- محمود إسماعيل محمد، دراسات في العلوم السياسية، العين ، مكتبة الإمارات ، طبعة ثانية، ١٩٨٤
- ٣٤- مصطفى غالب ، أرسطو في سيل موسوعة فلسفية ، بيروت، دار مكتبة الهلال، ١٩٨٥ .

٣٥- مكيا فيلي، الأسير، ترجمة خيرى حماد ، بيروت ، منشورات المكتب التجاري، طبعة أولى .

٣٦- ملحم قربان ، المنهجية السياسية ، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر، ١٩٨٦.

٣٧- مهدي محفوظ، اتجاهات الفكر السياسي فسي العصر الحديث، بيروت، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع ، ، ١٩٩٠، طبعة أولى .

٣٨- الموسوعة العربية، الجزء ٢٠، الرياض ، مؤسسة دار أعمال الموسوعات للنشر، ١٩٩٩

٣٩- مونتيكيو ، روح الشرائع ، ترجمة عادل زعير، القاهرة، دار المعارف، ١٩٩١.

٤٠- يحي احمد الكعكي، مقدمة في علم السياسة، بيروت، دار النهضة العربية، ١٩٨٣

المراجع الأجنبية

1. David Easton: Analyse du Systeme Politique, Traduction de Pierre Rocheron, Paris, 1974.
2. Ernest Parker: Principles of Social and Political Theory, Oxford-University Press¹ – Gilbert Abcarian: Contemporary Political Systems, New York 1970.
3. Hover, the element of social scientific thinking 15ed,s.m.p., new York ,2003
4. Kolb and Gould: A Dictionary of the Social Sciences, Tavistock, 1959
5. Lasswell and Kaplan: Power and Society, New Haven 1950.
6. Lasswell, H: Who Gets What, How and When, N. Y. 1953.
7. See also: David Easton: The Political System, N. Y. 1953.
8. Stephan stansy, politics, the basics, routledge, London, 2006
9. T. D. Weldon: The Vocabulary of Politics, Penguin, 1953
10. William Leon McBride: The Nature of Political Philosophy and the Attempt to go Beyond Politics, in: Akten des XIV internationalen Kongresses Für Philosophie, Wien 2-9. Sept. 1968, Universität Wien, 1970
11. Young, Oran. R: Systems of Political Science, Prentice Hall INC. Englewood Cliffs, new Jersey, 1968

اللجنة العلمية:

- ١- د. سليم بركات - أستاذ في كلية الآداب
- ٢- د. كامل عمران - أستاذ في كلية الآداب
- ٣- د. أحمد ناجوري - أستاذ مساعد في كلية العلوم السياسية

المدقق اللغوي : د . عبد اللطيف عمران - أستاذ في كلية الآداب

حقوق الطبع و الترجمة و النشر محفوظة لمديرية الكتب و المطبوعات